الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد التاسع – تموز ١٩٩٤

عهد العطاء

عدداً بعد عدد، تتبلور شخصيّة «الدفاع الوطني اللبناني»، وتتنوّع مواضيعها وكلّها تصبّ في خانةِ تثقيف العسكريين والمدنيّين، وتزويد أصحاب الإختصاص بمادة دسمة تفيدهم في دراساتهم، والأهم إطلاع المسؤولين في العمق على بعض مشاكل الساعة من اقتصادية وثقافية وتربويّة، وعرضها بشكل موضوعي، وطرح الحلول التي قد تساعد في إخراج الوطن من المشاكل التي تراكمت على مر السّنين وساهمت الحرب الداخلية في إذكائها.

وإذا أردنا في شهر آب، ومطلعه عيد الجيش اللبناني، أن نسرد الإنجازات التي حققتها المؤسسة العسكرية، لتوقفنا مطولاً في الشأن الثقافي عند هذه المجلة بالذات التي صارت تشكل ظاهرة مميزة أقل ما يقال فيها إنها على فرادتها برهنت للقاصي والداني ان الجيش الذي يعرف كيف تكون الحرب ويتقن استعمال السلاح، يعرف ايضا سحر القلم وتأثيره يوم يستتب الأمن ويعم السلام.

أكاديمية قطعنا لكم عهدا أن تكون، أكاديمية كانت وترسخت بين المجلات الفكرية، وقد حققت ذلك بفضل مستواها الرفيع وتطرقها إلى المواضيع الفكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية المختلفة التي تهم القارئ العادي وصاحب الإختصاص.

واليوم، أعزاءنا القراء، نجددٌ لكم العهد الذي قطعناه بأن نستمر في العطاء خدمة للوطن وللحركة الفكرية فيه.

العقيد الركن علي حرب
مدير التوجيه

الفهرست

العدد التاسع – تموز ١٩٩٤

كلمة التحرير ١

النظام العالمي الجديد امام الصعوبات ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

مصير السلاح في الشرق الاوسط ..... **العميد الركن اديب سعد** ٤٩

الحرب في اليمن ..... **د. ميشال سلامة** ٦٩

ملف المهجرين ..... **د. نسيم الخوري** ٨٧

في التأهيل البحري ..... **العميد الركن سمير الخادم** ١٥٣

المرأة والحياة السياسية في لبنان ..... **د. فاديا كيوان** ١٦٩

أريحا في التاريخ .....**د. الياس القطار** ١٧٩

التطور الكمّي لنظام التعليم في لبنان ..... **جورج أبي صالح** ١٩٧

الوظيفة التربوية لأدب الأطفال .....**د. فاديا حطيط** ٢١٩

قراءة كتب

الشرق الاوسط الجديد ..... **العقيد الركن سمير الشويري** ٢٣٥

اوروبا المالية والنقدية ..... **د. عبدالله فرحات** ٢٤٧

سيكولوجية الارهاب السياسي ..... **د. عبد الفتاح دويدار** ٢٥٥

٢٧٤ **D. Mouine Haddad** ..... Beyrouth: Site et Urbanisme

٢٩٨ **D. Ilia Harik** .....The Democracy of Education

النظام العالمي أمام الصعوبات

العميد الركن سامي ريحانا(*)

مع نهاية هذا القرن، برز تحول في الأنظمة الدولية اثّر على مفاهيم التوازنات في العالم، وهو ولادة ما سمي بـ«النظام العالمي الجديد». فأمام اتحاد سوفياتي متفكك، وروسيا خارجة من نظام اشتراكي تتلمس طريقها نحو نظام ليبيرالي واقتصاد السوق، ودولة صينية لم تكد تتمكن من تأمين تغذية شعوبها حتى سبقتها التكنولوجيا الحديثة، وأوروبا حائرة تحاول جمع صفوفها وتوحيد اقتصادها بهدف التأثير في السوق اقتصادياً وسياسياً، ويابان توصلت إلى دفع اقتصادها قدماً بدون أن تتمكن من اتباع سياسة عسكرية وستراتيجية واضحة في العالم؛ أمام هؤلاء جميعاً يبدو الجبار الأميركي وكأنه اللاعب الوحيد في هذا الملعب الضخم. فتأثيره الدولي، وامكانات نقل قواته بسرعة ونشرها في أية بقعة من العالم، واقتصاده الذي ما زال في الطليعة، وغياب الموازن له؛ أمور تدفع إلى الاعتقاد بأنه ركز فعلاً نظامه الأوحد المهيمن على العالم. فالتوازن الدولي القائم على التحالفات والعداوات المتغيرة باستمرار والذي ساد أوروبا وآسيا وسمي «رقصة الديناصورات» يبدو انه في طريقه إلى الزوال.

ومما لا شك فيه أن النظام الأوحد أفضل للاستقرار الدولي والاقليمي والمناطقي من سياسة توازن الرعب والحرب الباردة، وان هذا النظام تمكن من حل أمور عديدة في العالم وهو في طريقه لحل أمور أخرى. إلا أن دراسة نقدية لانجازاته تدفع إلى التساؤل:

هل ستتمكن الولايات المتحدة من فرض نظامها في المستقبل؟

(*) عميد ركن ـ دكتور في التاريخ.

وهل ستترك لها باقي القوى العالمية هذا التمايز؟

وما هي تأثيرات النظام الجديد في الأزمات المتصاعدة في العالم؟

لقد رُفع ستار العام ١٩٩٤ عن أزمات اقليمية في العالم كله لم تجد حلولاً بعد:

ـ فالجبار السوفياتي المتفكك، خلق أزمات في روسيا ويوغوسلافيا والبلقان والقوقاز.

ـ وأوروبا الموحدة، تعترض سبيل واشنطن رغم التنسيق معها.

ـ والشرق الأقصى، يتحرك: من يابان مسيطرة اقتصادياً، إلى صين متطورة عسكرياً، إلى فييتنام وكوريا شمالية رافضتين للهيمنة الأميركية.

ـ والشرق الأوسط، لم يتمكن من سلوك طريق السلام الشامل والعادل رغم الدعم الأميركي الواضح، إنما المنحاز إلى إسرائيل.

ـ والصومال والخليج العربي وأفريقيا...

وغيرها من الأزمات التي تعترض سبيل النظام الجديد وتؤخر سيطرته. فشرط النظام الأوحد، هو تجنيب البشرية الويلات، والعمل على وقف الحروب، وحل الأزمات المحلية والدولية بطريقة تملأ الفراغ في المؤسسات الدولية القائمة. والواضح أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك حتى الآن، ربما عن تقصير وربما عن قصد.

وقبل التطرق إلى الصعوبات الحالية المعترضة هذا النظام، نرغب في التلميح إلى القدرة القومية الأميركية التي جعلتها مؤهلة للعب دور الحكم في هذا الكون.

أولاً: عوامل القدرة القومية في الولايات المتحدة

نقصد بعوامل القدرة القومية، الوسائل والامكانات البشرية والمادية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية التي تشكل قوة الدولة وتمكنها من تبوؤ المركز المرموق في العالم. وتدخل هذه العوامل في حساب مركز الدولة العالمي وقدرتها على التأثير على مجرى الأحداث الدولية وفعاليتها في تغيير مسارها[١].

من هذه العوامل ما يشكل قوة للدولة بمقارنتها مع باقي الدول. ومنها ما يشكل عامل ضعف وتخلف. إلا أن الثابت والأكيد هو أن قدرة الدولة ومدى استقلالها وفعاليتها يتعلقان بامكانيتها على الاكتفاء الذاتي من مواردها وحيازتها مواد أولية تفوق حاجتها تمكنها من ممارسة ضغوط على الأسواق الخارجية. هذا علاوة على قدراتها العسكرية والستراتيجية والتكتية التي قد تدفعها في تيار

(١) موريز ايريك، «**مدخل إلى التاريخ العسكري**»، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٣١ ـ ١٣٨.

المغامرات العسكرية، مهددة السلام العالمي أو قالبة مقاييس التوازن فيه، ومدى صداقاتها الدولية وأحلافها ومعاهداتها مع باقي الدول.

من هذا المنطلق، نرى أن الولايات المتحدة تشكل أبرز قوة عظمى في العالم اليوم. فهي تملك قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية هائلة، وصداقات دولية لا سيما لدى الدول المؤثرة في أوروبا والعالم الأول تمكنها من فرض سيطرتها وحكمها على القسم الأكبر من الأحداث العالمية، لا سيما مع غياب الجبار الثاني أي الاتحاد السوفياتي وعدم بروز نظام دولي جديد قادر على موازنة تأثيراتها. وسنتعرض في دراستنا إلى المعطيات الثلاث التي تحدد القدرة القومية للدولة وهي:

- المعطيات الديمغرافية والجغرافية.
- القدرة الاقتصادية.
- القدرة العسكرية.

إضافة إلى الصداقات والتحالفات الدولية، وذلك في ملحق خاص بهذه الدراسة.

ثانياً: المفهوم الأميركي للنظام الأوحد

حدد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، انطوني لايك، مفهوم النظام العالمي، في مقال نشرته مجلة الشؤون الخارجية[٢] بأنه «مسؤولية خاصة تقع على عاتق الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية في عالم اليوم. وهذه المسؤولية تتطلب أوضاعاً ستراتيجية لتحييد الدول المهددة للسلام واحتوائها من خلال وسائل مختارة لممارسة الضغط.

فإذا ألقينا نظرة متفحصة على ما سبق من تحديد للقدرة القومية للولايات المتحدة في ظل غياب الجبابرة الآخرين، للاحظنا أهمية دورها المرتقب في العالم. فاقتصادها يُضاهي اقتصاد غرب أوروبا مجتمعة، ويتعدى ٢٦٠٪ الاقتصاد الصيني، و٦٣٠٪ الاقتصاد الروسي[٣]. وفي مجال القدرة العسكرية، تشكل فئة منفردة بذاتها، ليس بسبب أسلحتها النووية وأساطيلها الجوية والبحرية المتفوقة، بل لأنها تملك أيضاً التكنولوجيا المتطورة جداً والأقمار الصناعية. وأكثر من ذلك كله، فإنها تملك إمكانية التأثير على العالم فتتخذ القرارات القاطعة وتنفذها غالباً دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية. وحتى عند اضطرارها لاستعمال هذه القوة، فإنها تملك درجة عالية من الإقناع تجعلها تستقطب حولها الحلفاء والتابعين. والمثل الصارخ لذلك يأتي من حرب الخليج ضد العراق. فخلال تدخلها العسكري، تمكنت الولايات المتحدة، ليس فقط من تشكيل حلف دولي وقيادة الحرب

(٢) مجلة الشؤون الخارجية الأميركية ـ الاثنين ٢٨ شباط ١٩٩٤.

(٣) The Economist, January 8th, 1994.

باسم التحالف هذا، انما تمكنت من استقطاب غالبية الدول العربية التي خاضت الحرب للمرة الأولى في تاريخها إلى جانب ما كانت تدعوه «قوى الاستعمار» ضد إحدى دول الجامعة العربية.

وهكذا تجد الولايات المتحدة نفسها ملزمة بمعالجة قضايا العالم المتعثرة. فبعد أربع سنوات من انهيار جدار برلين ونظام الشرق والغرب وسياسة الحرب الباردة، تحوّل مفهوم التعامل الدولي في أوساط السياسة الأميركية من عقيدة «الردع» التي أدت إلى سباق التسلح النووي الستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي، إلى عقيدة جديدة يمكن نعتها بـ«الإجبار» أو «الإلزام». فالردع كان يقضي بالاحتفاظ بقوات عسكرية هائلة للرد على أي معتد مُحتَمل وإجباره على الانكفاء. أما سياسة «الإجبار» فتهدف إلى الزام أي معتد على تغيير اجراءاته، إنْ قبل القيام بها أو بعد تنفيذها. وهذا الإلزام قد يكون بتنفيذ القرارات الدولية بالتراضي، كما يحصل حالياً في العراق وكوريا الشمالية من تفتيش وتدمير للأسلحة النووية، أو باستعمال القوى العسكرية الدولية، كما يحصل في يوغوسلافيا السابقة، أو القوة المتعددة الجنسيات، كما يحصل في الصومال والعراق.

وتذهب بعض القوى الدولية إلى مطالبة النظام الجديد بأكثر من ذلك. فخلال اجتماع دولي منذ حوالى السنة حضرته ٣٥٠ منظمة دولية، قدم المؤتمرون اقتراحين:

ـ الأول يقضي باعتماد «النسبية» في حقوق الإنسان، وإلغاء شرعة حقوقه المعتمدة من الأمم المتحدة. بمعنى أن حقوق الإنسان الأميركي أو السويسري، لا يمكن أن تكون معادلة لحقوقه في دولة متخلفة يسودها العنف وحكم الميليشيات أو القبلية أو غيرها.

ـ الثاني يقضي بإنشاء «جيش دولي دائم» يوضع بتصرف الأمم المتحدة ويكون في وضع الجهوز الدائم للتدخل حيث تدعو الحاجة في العالم. أما ظروف تدخله، فمنوطة بقرارات الأمم المتحدة، وقد تصل إلى حد نزع صفة الشرعية عن إحدى الحكومات. وفي هذه الحالة، يتحرك الجيش الدولي برعاية المنظمة الدولية ويستبدل الحكومة بأخرى بالقوة العسكرية.

إن النظام العالمي لا يزال بعيداً عن هذين الاحتمالين، إلا أن الولايات المتحدة، وبهدف ملاحقة سياسة الدولة العظمى الوحيدة، ارتبطت ولا تزال بمعاهدات وصداقات مع جهات وقوى مختلفة في العالم. فمن جهة، تُعتبر أوروبا الغربية أبرز داعمي السياسة الخارجية الأميركية رغم محاولات بعض دولها كفرنسا والمانيا سن سياسة خارجية مستقلة عن النظام الأوروبي والأميركي. ومن جهة أخرى، تتقرب أميركا من روسيا زعيمة العالم السوفياتي المتفكك، مستعملة المساعدات

وخاصة الغذائية منها، لتأمين تغطية العالم الاشتراكي لمخططاتها. ومن جهة ثالثة، تحاول فرض عقوبات اقتصادية على الدول الصناعية الكبرى وأبرزها اليابان لمنعها من عرقلة النظام الدولي الناشىء[٤]. أما البلدان الكبرى الأخرى كالصين والهند وباكستان وغيرها، فتبدو مشغولة بمشاكلها الخاصة الناشئة عن تحدي التكنولوجيا والتطور الاقتصادي والعلمي الحالي.

ومن أبرز محاولات الجمع للأطراف، يمكن تسجيل الرغبة الأميركية في استقطاب دول الكتلة الشرقية السابقة والتي تخلصت من السيطرة السوفياتية لإدخالها في منظمة حلف شمال الأطلسي، ضمن مفهوم «الشراكة من أجل السلام» الذي تبناه هذا الحلف خلال اجتماعه في بروكسل بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٩٤ والهادف إلى «تنمية التعاون مع الدول الشيوعية السابقة تمهيداً لانضمامها المحتمل إلى الحلف». وهذا الأمر تعارضه روسيا، إذ اعتبر الزعيم القومي المتشدد فيها، فلاديمير جيرينوفسكي أن «توسيع الحلف الأطلسي ليشمل دول أوروبا الشرقية، سيمهد الطريق لنشوب حرب عالمية ثالثة لأن هذا الانضمام سيكوّن كتلة كبيرة من الدول في وجه روسيا...»[٥].

ومن مظاهر الهيمنة سياسة مراقبة التسلح النووي بالطريقة التي ترتأيها واشنطن. فقد صرح مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي إنطوني لايك إنه «ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل على عزل الدول المتمردة التي لا تزال تصر على المضي في محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومخالفة الاعراف الدولية»[٦]. وحدد لايك هذه الدول بخمس وهي إيران، العراق، ليبيا، والكوريتان دون ذكر أصدقاء واشنطن كإسرائيل وغيرها.

ومن ضمن مفهوم «الشراكة من أجل السلام»، تعمل الولايات المتحدة على إشراك القوى العظمى في مشاريع اقتصادية دولية بهدف جمعها تحت مظلتها الاقتصادية والعلمية. وأبرز المشاريع هي التي تشارك فيها أوروبا وروسيا ودول العالم الأول والثاني، كاليابان وكندا، والعالم الثالث لا سيما دول الخليج العربي. وعلى سبيل المثال، نذكر أنه، خلال الشهور القليلة المقبلة، قد يبدأ تنفيذ مشروع فضائي عملاق يعد الأول من نوعه بهدف غزو كوكب المريخ وإزاحة الغموض الذي يحيط به. ويشارك في المشروع كل من الولايات المتحدة وروسيا واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا وعدد من دول العالم السوفياتي السابق[٧].

---

(٤) السفير ـ العدد ٦٧٢٥ ـ السبت ٥ آذار ١٩٩٤ ـ صفحة ١٦.
(٥) الديار ـ العدد ١٩٤١ ـ الثلاثاء ١١ كانون الثاني ١٩٩٤ ـ صفحة ٢٢.
(٦) مجلة الشؤون الخارجية الأميركية ـ الاثنين ٢٨ شباط ١٩٩٤.
(٧) الديار ـ العدد ١٩٩٣ ـ الجمعة ٤ آذار ١٩٩٤ ـ صفحة ٢٤.

والامتحان الأول الذي اجتازه النظام العالمي الجديد، تمثل بغزو الكويت من قبل العراق. وقد اجتازت الولايات المتحدة الامتحان بنجاح. فهي، وبعد أن فشلت مع أصدقائها في ردع العراق عن تنفيذ عملية الغزو، قامت على رأس تحالف دولي ضخم ضم العديد من الدول العربية ودول العالم الثالث بـ«اجباره» على الانسحاب باستعمال القوة.

وبعد هذه التجربة، تصدى النظام الجديد للعديد من القضايا الدولية بدون أن يتمكن غالباً من حلها، لكنه عمل على حصر اضرارها ومنع امتدادها. ففي الشرق الأوسط، دفع بالدول العربية وإسرائيل إلى البدء بمفاوضات سلمية بعد عداوة طويلة. وحتى الآن تم توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا اولاً مع منظمة التحرير واعلان مبادئ مع الأردن وفي أفريقيا، تصدى للأزمة الصومالية، حاملاً إلى الشعب المساعدات الإنسانية، وعاملاً على حصر الأزمة العسكرية رغم أنه لم ينجح كلياً في ذلك. وفي أوروبا نفسها، تصدى للأزمة اليوغوسلافية وما يزال. وفي أميركا الوسطى، تصدى لأزمة هايتي. وفي الشرق الأقصى، لأزمة الكوريتين.

لقد نجح النظام العالمي أحياناً وراوح الخطى أو فشل في أخرى. إلا أن الإدارة الحالية لهذا النظام لم تتمكن بعد من سن عقيدة واضحة لسياسة خارجية وعسكرية ودولية واضحة، في عالم اختفى فيه العدو التقليدي، وغابت عنه الحرب الباردة، وتجاوز نظام «الرد الكثيف» و«الردع النووي» اللذين كان معمولاً بهما منذ الحرب العالمية الثانية.

ويُعتبر عدم وضوح الرؤيا هذه من أهم الأسباب التي خلقت ولا تزال الصعوبات أمام النظام العالمي.

ثالثاً: صعوبات النظام العالمي

مقابل الرغبة الأميركية في إقامة النظام العالمي الأوحد والسيطرة عليه وإدارة العالم اليوم، سجلت أحداث ومواقف معارضة ومعرقلة. فرغم أن طريق الجبار الأميركي كانت سهلة السلوك منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن صعوبات بدأت تبرز أمامه متجسدة بالأزمات الدولية التي بقيت بدون حلول جذرية رغم التورط الأميركي فيها.

وسنحاول التركيز على المصاعب والعقبات التي تعترض النظام العالمي، بدون العودة إلى انجازات هذا النظام على الصعيد الدولي، وإلى نجاحه في استقطاب التأييد العارم في تدخلاتها المتعددة اقليمياً ودولياً.

أ ـ النظام العالمي وروسيا:

أبرز الصعوبات التي تعترض النظام العالمي تبرز في روسيا، تلك الدولة التي

ورثت الجبار السوفياتي المتفكك مع القسم الأكبر من عوامل قدراته القومية وامكاناته ومن تطلعاته العالمية ورغبته في لعب دور الدولة العظمى في الأزمات الدولية. والمتابع لتطورات السياسة الروسية، خصوصاً في مجال العلاقات الدولية، يلاحظ مؤخراً تغييرات واضحة تُظهر أن حكومة يلتسين بدأت تعيد النظر في مواقفها الدولية، متراجعة عن التبعية التي كانت قد اعتمدتها لصالح الجبار الأميركي طوال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد ظهر جلياً للمسؤولين الروس ان ثمة خلافات جوهرية بين مصالحهم والمصالح الغربية حتىّ ولو كانوا في وضع الضعف، وان المصلحة الوطنية تفرض عليهم وضع خطوط انفصال جنباً إلى جنب مع خطوط الاتصال الممدودة حالياً مع الولايات المتحدة.

والجبار السوفياتي، الذي تربَّع منذ الحرب العالمية الثانية على أحد عرشي قيادة العالم المتحضر، والذي تعرض خلال النصف الثاني من آب ١٩٩١ إلى هزة عنيفة فككت نظامه الاشتراكي وعالمه الشيوعي، ترك إرثاً جيوستراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً ورثت روسيا غالبيته. وهي، وان تراجع تأثيرها منذ ١٩٩١ على الصعيد العالمي، وبعد أن استقرت الأوضاع السياسية في موسكو، تحاول العودة بقوة إلى ميادين الصراع في أمكنة متعددة، كالشرق الأوسط والبلقان والشرق الأقصى وحتى أوروبا الغربية عرين حلف شمال الأطلسي الذي يتزعمه الجبار الأميركي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تبوأ الاتحاد السوفياتي السابق مركز الأولية في العالم في البترول والغاز والحديد والبوتاس واللينيت والبطاطا والشعير والشوفان واحتياط الفحم الحجري، والمركز الثاني في الذهب والفوسفات والانتاج الخنزيري والغنمي والقمح، والثالث في القطن والانتاج البقري والحبوب عامة والفضة والنحاس، والرابع في الذرة والشاي، والخامس في النبيذ والاحتياط البترولي[٨]. لكن مصاعبه الاقتصادية، ولا سيما التموينية، دفعته العام ١٩٩٠ إلى بيع ٥٠٠ طن من الذهب، وعام ١٩٩١ بين ٧٠ و٨٠ طناً، وإلى إصدار نقود ورقية خلال شهر آب ١٩٩١ ما يوازي حجم النقود التي أصدرها خلال العام ١٩٩٠ بكامله[٩].

وفي المجال الجيوستراتيجي، شكَّل الاتحاد السوفياتي ثقلاً عالمياً هاماً، إن في المساحة (٢٢٤٠٢٢٠٠ كلمتر مربع) أو عدد السكان (٢٨٦,٧ مليون نسمة) أو الغابات (٣٤,٤ من مساحته) أو مجاري المياه (٩٦٠٠٠٠٠ كلمتر) أو البحار الداخلية (٩٢٧,٥٠٠ كلمتر مربع).

---

(٨) Quid, op. cit., pages 1109 - 1126.

(٩) وكالة رويتر ـ ٢ تشرين الاول ١٩٩١.

أما قواته العسكرية التي كانت تعد مليونين ونصف عنصر، ولا سيما قواته النووية التي ورثت روسيا غالبيتها، فكانت تشكل ثقلاً عسكرياً هائلاً[١٠]. (لمزيد من التفاصيل حول القدرة العسكرية السوفياتية يمكن العودة إلى الملحق رقم ٧ من هذه الدراسة). وتحاول روسيا جمع الأسلحة النووية التي خلّفها الجبار السوفياتي تحت قيادتها. فبتاريخ ٧ آذار ١٩٩٤، وصل أول قطار يحمل ٦٠ رأساً نووياً أوكرانياً إلى روسيا وسط تكتم شديد. وصرح خبير روسي أن روسيا ستنزع السلاح النووي من أوكرانيا خلال سنة، وهو يشمل ١٧٦ صاروخاً تحمل ١٣٠٠ رأس نووي، وأكثر من ٣٠ مقاتلة قاذفة مجهزة بما لا يقل عن ٦٠٠ رأس نووي[١١].

إن وراثة روسيا للترسانة العسكرية السوفياتية، وخاصة النووية، جعلت منها قوة لا يستهان بها ومكّنتها من طلب المشاركة في القرارات الدولية. وهذا ما بدأت تفعله. فقد ظهرت السياسة الروسية الاستقلالية واضحة في أزمات دولية واقليمية عاصفة، كأزمة الخليج وهايتي والصومال والصراع العربي ـ الإسرائيلي وليبيا وفي الصراعات الدينية والسياسية والعرقية في أوروبا الشرقية، يوغوسلافيا السابقة خاصة. فالدور التابع للغرب، جعل روسيا تخسر خلال سنوات ثلاث ما بنته من صداقات في العالم الثالث خلال أربعين سنة. وأبرز ما دفع روسيا في هذا الطريق الجديد، الشروط القاسية المفروضة عليها، وتباطؤ المساعدات الغربية الموعودة بها مما زاد أزمتها الاقتصادية تأججاً ومجتمعها فقراً وعوزاً.

ويأتي النموذج الأول للصعوبات التي تضعها روسيا أمام النظام العالمي، من البلقان، المنطقة ذات التأثير السوفياتي سابقاً. فالروس سبق وتحالفوا مع الصرب بحكم عوامل العرق السلافي والدين الأورثوذكسي والعوامل الستراتيجية، وحاربوا معهم، ونشروا حولهم مظلة من الحماية المعنوية والعسكرية معرقلين طوال ٣ سنوات القرارات الدولية وإنذار حلف شمال الأطلسي الأخير[١٢].

وعندما وجه حلف شمال الأطلسي انذاره الشهير للصرب بفك حصار الأسلحة الثقيلة المضروب حول ساراييفو، سارع الروس إلى انزال جنودهم تحت علم الأمم المتحدة لحماية الصرب من الضربة الأطلسية المتوقعة ولاستباق التدخل الأميركي ـ الأوروبي المباشر[١٣]. وهذا ما دفع بأحد الدبلوماسيين اليوغوسلافيين إلى

---

(١٠) انظر ملحق رقم ٧: القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق.

(١١) الديار ـ العدد ١٩٩٧ ـ الثلاثاء ٨ آذار ١٩٩٤ ـ صفحة ٢٢.

(١٢) L'Express - N°2225 - 3 mars 1994, article de Jean Marc Gonin **«Les Russes sous les vivats»**, pp. 11 - 12.

(١٣) Le Point - N°1119 - page 39.

التصريح بأن «موسكو فهمت أخيراً أن مصالحها الوطنية مهددة في البلقان. فباستبعادها عن المشاورات التي سبقت الانذار الغربي، وبتحريك قوى الأطلسي، برهن الغربيون انهم يريدون استبعاد روسيا عن القرار المتعلق بالبلقان رغم تأثيرها البارز فيها»(١٤).

ورفضت روسيا الانذار الأطلسي خلال استقبال يلتسين لرئيس وزراء بريطانيا، جون ميجور، في الكرملين، إذ صرّح بأن «روسيا لن تسمح بأن يتم حل الأزمة البوسنية من دون مشاركتها»، وذلك رغم جهوزية ٢٠٠ طائرة حربية أطلسية متطورة عائدة لست دول لتوجيه الضربة الجوية المعلنة. وذهب المبعوث الروسي الخاص فيتالي تشوركين إلى يوغوسلافيا السابقة إلى أبعد من ذلك، معلناً للغرب «تفضلوا وعودوا إلينا كلما واجهتكم مشاكل مع الصرب»(١٥)، مما يعني أن لروسيا الدور المركزي في البلقان وهي ليست مستعدة للتخلي عنه. ويعلق أحد الستراتيجيين ان الدول الأوروبية قد تكون ارتاحت إلى عودة روسيا إلى لعبة التوازن الدولي في أوروبا الشرقية، فلم تضطر إلى تنفيذ الوعد بالضربة العسكرية.

واستقطب الموقف الروسي المعارض زعماء أوروبيين، إضافة إلى كندا التي صرح وزير خارجيتها اندريه كسويليه: «نحن لا نعتقد أن القرار بتوجيه ضربات سيعزز عملية السلام»(١٦)، وذلك رغم تهديد وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري، في أول خطاب له أمام مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ ٦ شباط، روسيا بأن «لديها خيارين، إما التعاون بشكل أكبر مع حلف شمال الأطلسي أو المواجهة مع الدول أعضاء هذا الحلف»(١٧).

وبرز الخلاف الروسي ـ الأميركي واضحاً حول المشروع الأميركي «الشراكة من أجل السلام» الذي تبناه حلف شمال الأطلسي، في اجتماع حضره الرئيس كلينتون في بروكسل في العاشر من كانون الثاني ١٩٩٤ والهادف إلى تنمية التعاون مع الدول الشيوعية السابقة كخطوة لانضمامها المحتمل إلى الحلف. فقد رد الزعيم القومي المتشدد في روسيا جيرينوفسكي فوراً، بتوجيه انذار للغرب رافضاً هذا الاقتراح(١٨). كما أعلن وزير الدفاع الروسي بافل غراتشيف في ١٧ آذار، أن روسيا قد تنضم إلى مشروع «الشراكة من أجل السلام»، إنما حسب شروطها(١٩).

---

(١٤) Le Point - N°1119 - page 39.

(١٥) النهار ـ العدد ١٨٧٦٩ ـ الجمعة ٢٥ شباط ١٩٩٤، ص ١١.

(١٦) النهار ـ العدد ١٨٧٢٠ ـ الثلاثاء ١١ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٩.

(١٧) الديار ـ العدد ١٩٦٨ ـ الاثنين ٧ شباط ١٩٩٤، ص ٢٢.

(١٨) السفير ـ العدد ٦٧٣٤ ـ الجمعة ١٨ آذار ١٩٩٤، ص ١٦.

(١٩) الديار ـ العدد ١٩٤١ ـ الثلاثاء ١١ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٢٢. انظر ملحق رقم ٨: نص مشروع «شراكة من أجل السلام».

ومن مظاهر عودة روسيا للعب الدور المهم في العالم السوفياتي خاصة، نذكر الأحداث التالية:

ـ بدأت حكومة الرئيس يلتسين تمارس نشاطاً سياسياً يهدف إلى تسوية الصراع الآذري ـ الأرمني، من خلال الصداقة التي تربطها بالرئيس الآذري حيدر علييف.

ـ تبادل الاتهامات مع الولايات المتحدة اثر توقيف الديبلوماسي الأميركي الدريش ايمز المتهم بالتجسس لصالح روسيا، وطرد واشنطن لأحد الديبلوماسيين العاملين في السفارة الروسية لديها. موسكو ردّت بتصعيد لهجتها ضد الغرب واتهامه بالسعي وراء أسرارها، في أعقاب الكشف عن الجاسوس الأميركي في روسيا كيلي هاملتون، وطرد جاسوس بريطاني، وعزل رئيس جهاز مكافحة التجسس لديها نيكولاي غولوشكو(٢٠).

ـ اتهمت روسيا جمهوريات البلطيق بإساءة معاملة السكان من أصل روسي، مهددة باللجوء إلى العقوبات الاقتصادية، وبوقف عملية سحب القوات الروسية من منطقة البلطيق.

ـ أوقفت موسكو ضخ الغاز جزئياً عن جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء، إلى حين تسديد ديونهما.

ـ في الخليج العربي، تقربت روسيا من إيران التي أعرب نائب وزير خارجيتها عن «الأمل بقيام تعاون بين روسيا وإيران، لإيجاد حلول للنزاع في طاجكستان».

ـ في البلقان، تحاول موسكو تغيير اتفاقية مونترو(٢١) الموقعة العام ١٩٣٦ مع تركيا، والتي تحد من حرية مرور السفن الروسية الثقيلة، وخاصة حاملات الطائرات والغواصات في المضايق التركية.

ـ في مجال غزو الفضاء، دخلت روسيا شريكاً كاملاً في مشروع عملاق لإقامة محطة فضائية وغزو المريخ، بتكاليف تبلغ ٤٠ مليار دولار بمشاركة أميركية وأوروبية. وسيبدأ المشروع بإطلاق محطة فضائية روسية العام ١٩٩٦ تهبط على سطح المريخ لدراسته تمهيداً لدخول باقي المركبات إليه(٢٢).

لكن النموذج الأمثل للعودة الروسية إلى ميدان التأثير في الأزمات العالمية، يأتي من منطقة الشرق الأوسط. فقد سجلت صحيفة الفيغارو الفرنسية، تخوف

---

(٢٠) الحياة ـ العدد ١٣٤٠ ـ الجمعة ٤ آذار ١٩٩٤، ص ٨.
(٢١) وقعت معاهدة مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦ من قبل تركيا وفرنسا وروسيا وبريطانيا واليابان ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا، وتم بموجبها تحييد مضائق البوسفور والدردنيل برعاية تركيا.
(٢٢) الديار ـ العدد ١٩٩٣ ـ الجمعة ٤ آذار ١٩٩٤، ص ٢٤.

رئيس حكومة إسرائيل من عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط لممارسة ضغوطات على إسرائيل كما فعلت في الأزمة اليوغوسلافية[٢٣]. وفي الوقت نفسه، أيدت موسكو، على لسان وزير خارجيتها في لبنان غينادي ايليتشيف، موقف لبنان وسوريا والأردن بتعليق محادثات السلام الثنائية اثر مجزرة الخليل[٢٤]. وزار وزير خارجية روسيا القدس بهدف العودة إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم ضغط اللوبي اليهودي المحاصر ليلتسين في موسكو. واقترحت روسيا، بتاريخ ٨ آذار، عقد مؤتمر دولي جديد مماثل لمؤتمر مدريد لحلحلة المفاوضات السلمية، رغم معارضة واشنطن التي تحاول الاستئثار بالاشراف على الحل[٢٥]. وذهب الزعيم السياسي الروسي القومي جيرينوفسكي إلى أبعد من ذلك، معلناً الاعجاب بصدام حسين وراغباً التقرب من العقيد القذافي.

ومن الواضح أن روسيا، بتحركها الجديد نحو الشرق الأوسط، أرادت إعادة اتصالاتها المباشرة بأطراف النزاع بدلاً من لعب دور المساند والداعم لواشنطن، إضافة إلى ضرورة متابعة بيع الأسلحة إلى الدول المشرقية الغنية، وإلى تحقيق أمنها من جهة الجنوب من خلال المشاركة في تحقيق أمن الشرق الأوسط الجماعي. وهكذا، بعثت برسائل متعددة إلى العرب وإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة تصر فيها على استعادة دورها الذي سُلب منها.

ويتساءل المراقبون: هل تملك روسيا الوسائل لتحقيق سياستها؟ وهل بامكانها استعادة الدور السوفياتي في العالم؟

نحن لا نريد التنبؤ بذلك، إنما نعيد كلام وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري في خطاب له أمام الكونغرس، حذر فيه من تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، ومن اتجاه أوروبا نحو الحرب الباردة وربما الساخنة. ومما قاله[٢٦]:

«لدينا أسباب كثيرة تجعلنا نخشى أن تلف أوروبا مجدداً غيوم سوداء في حال فشل الإصلاحات وانتصار الرجعية. فإذا استمرت روسيا على طريق الإصلاحات الداخلية واحترام استقلال جيرانها والتعاون مع الغرب، فإن حلف شمال الأطلسي

---

(٢٣) ROUSSELIN Pierre, article «Rabin redoute la pression de Moscou», Le Figaro, Jeudi, 3 Mars 1994, p. 5.

(٢٤) الديار ـ العدد ١٩٩٦ ـ الاثنين ٧ آذار ١٩٩٤، ص ١.

(٢٥) Le Figaro Jeudi 10 mars 1994, p. 3.
La Croix, Jeudi 24 mars 1994, p. 6.

(٢٦) الديار ـ العدد ١٩٦٨ ـ الاثنين ٧ شباط ١٩٩٤، ص ٢٢.

سيواصل السير على طريق ضم أعضاء جدد. لكن إذا تعثرت عملية الإصلاح في روسيا، فسيكون حاضراً لضمان أمن الحلف الجماعي»...

ب ـ صعوبات النظام العالمي في الشرق الأقصى

صعوبات أيضاً تعترض النظام العالمي الأوحد في الشرق الأقصى، تلك المنطقة المهمة جداً ديموغرافياً وجغرافياً واقتصادياً وعقائدياً. فالتاريخ الأميركي في الشرق الأوسط حافل بالتجارب القاسية. فمن امبراطورية يابانية محاربة وبادئة هجوماً كاسحاً في بيرل هاربر لم تنته نتائجه إلا بالقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناكازاكي ما تزالان تشكلان نقطة سوداء في تاريخ البشرية، إلى جبار صيني متباعد عن الغرب ومجهول ومتقوقع في ظل نظام ايديولوجي مهدد، إلى فييتنام اعتبرت التجربة العسكرية الأميركية فيها من أقسى التجارب وأمرها، ليس فقط بالنسبة إلى النظام الأميركي، إنما أيضاً بالنسبة إلى المجتمع ونظام الأسرة فيه، إلى كوريا شمالية خلقت ولا تزال مسائل ستراتيجية أمام واشنطن مهددة بتوحيد الكوريتين تحت ظل الشيوعية، إلى هند مالكة للسلاح النووي ومهددة لباكستان، الحليفة الأمينة للغرب؛ كلها مناطق مشتعلة في التاريخ، لكنها لا تزال تخلق المصاعب أمام تطور النظام العالمي وامتداده إلى الشرق الأقصى.

مع الصين

الجبار الصيني الذي يمتد على مساحة ٩,٥ ملايين من الكيلومترات المربعة (١/١٥ من مساحة العالم)، هو بلد المرتفعات والجبال والأنهار الضخمة (١٥٠٠ نهر مهم)، الغني بخضاره (٣٢ ألف صنف من البقول منها ٢٠٠٠ صالحة للأكل)، وبحيواناته (١٣,٤٪ من المجموع العالمي) وبمعادنه (الألمينيوم، التانغستان، الزنك، الزئبق، الانتيموان، المانغنيز والقصدير).

لكن قوة الصين (وربما ضعفها في آن)، تكمن في عدد سكانها الضخم. كتب الرئيس نيكسون: «ان ماوتسي تونغ كان دائماً يستبعد الخطر النووي عن الصين بقوله انه حتى ولو قتل ٣٠٠ مليون صيني، يبقى ٣٠٠ مليون آخرون»[٢٧]. حالياً يبقى أكثر من ذلك، فحسب آخر احصاء للسكان جرى العام ١٩٩٢، بلغ عدد سكان الصين مليار و١٧٠ مليون نسمة، أي ٢١,٩٪ من مجموع سكان العالم، مع توقع بلوغه مليار و٣٠٠ مليون في العام ٢٠٠٠ وملياري العام ٢٠٦٠.

هذا التطور السكاني، قد يخلق فراغاً غذائياً واقتصادياً ينعكس سلباً على استقرار الشرق الأقصى والعالم، ويهدد انضباط النظام العالمي، في وقت بلغ فيه

(٢٧) Nixon, R, «La vraie guerre», Albin Michel, Paris 1980, tome 1, p. 165.

التطور العسكري الصيني مرحلة متقدمة (مليونان و٣٠٠ ألف عسكري لجيش البر ـ ٤٧٠ ألفاً للجو ـ ٢٤٠ ألفاً للبحرية ـ ١٢ مليون احتياطي) وامكانات نووية لا بأس بها. علاوة على ذلك، سجل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة زيادة ٢٥ مليار دولار سنوياً لصالح الصين[٢٨].

حالياً، يبدو التقارب بين الولايات المتحدة والصين الذي بدأه الرئيس نيكسون منذ العام ١٩٧٢ حين كتب كيسنجر: «ليس لنا أعداء دائمين أو أصدقاء دائمين، ونحن نحكم على الصين حسب الأفعال، وليس استناداً لمبادئها الايديولوجية»[٢٩]؛ يبدو هذا التقارب بعيداً، لا سيما منذ انهيار جدار برلين والستار الحديدي السوفياتي. ففي الوقت الذي بدأ وزير الخارجية الأميركي جولة شرق أقصوية تشمل اليابان والصين اللذين يميل ميزانهما التجاري مع الولايات المتحدة لمصلحتهما، تسعى الصين لإقامة كتلة آسيوية اقتصادية جديدة، تتمحور حولها وحول الهند وإيران. وقد عقد اجتماع في ٦ آذار في طهران بين وزراء خارجية البلدان الثلاثة حيث نوقشت فكرة إنشاء نواة الكتلة الآسيوية الجديدة[٣٠].

اما زيارة كريستوفر إلى طوكيو وبكين، فتهدف إلى تفادي نشوب حرب تجارية فوق المحيط الهادي تكون قاضية بالنسبة للانتعاش الاقتصادي الذي جعل منه الرئيس كلينتون هدفه الأسمى.

ومن أبرز نقاط الخلاف مع الصين، ان إدارة كلينتون تربط العلاقات التجارية معها بأوضاع حقوق الإنسان فيها، وتطلب احراز تقدم في هذا المجال قبل تجديد الشروط المشجعة لدخول المنتجات الصينية إلى الأسواق الأميركية. ويتوقع المراقبون، في حال رفض الكونغرس في أيلول المقبل تجديد هذا البند، أن ترد الصين بإغلاق أسواقها أمام المنتجات الأميركية مما ينعكس على ٢٠٠ ألف وظيفة في الولايات المتحدة.

وفي مجال آخر، واثر تحذير كريستوفر لبكين من متابعة حملة الاعتقالات ضد المنشقين، ردت الصين بعنف متهمة واشنطن بالتدخل في شؤونها الداخلية. ومما قاله المتحدث باسم الخارجية الصينية: «لا يحق لأي بلد أجنبي أو منظمة أو شخص توجيه ملاحظات غير مسؤولة أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر. فالمسألة شأن صيني داخلي لا علاقة له بزيارة كريستوفر»[٣١]. وذهبت الصين إلى أبعد من ذلك إذ رافقت زيارة كريستوفر حملة واسعة ضد المنشقين. فقبل

---

(٢٨) الحياة ـ العدد ١٣٤٥ ـ الأربعاء ٩ آذار ١٩٩٤، ص ٨.

(٢٩) KISSINGER, H, «**A la Maison Blanche - 1968 - 73**», Fayard, Paris 1979, pp. 752 et 764.

(٣٠) الحياة ـ العدد ١١٣٤٥ ـ الأربعاء ٩ آذار ١٩٩٤، ص ٨.

(٣١) النهار ـ العدد ١٨٧٧٩ ـ الثلاثاء ٨ آذار ١٩٩٤، ص ١٣.

ساعات من وصوله في ١٢ آذار، أرغم المنشق «وانغ دان» على مغادرة بكين باتجاه الجنوب، واعتقلت الشرطة، التي انتشرت بأعداد كبيرة حول السفارة الأميركية، الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان الصينية فوشينغ، والاثنان من أبطال «ربيع بيكين» عامي ١٩٧٨ و١٩٨٩. وبررت بكين الاعتقالات بأنها تهدف إلى منع أي اتصال للمنشقين بكريستوفر[٣٢]. وردت واشنطن بلسان وزير خزانتها لويد ينتس، أنه يُخشى أن تفقد الصين التسهيلات التجارية، مما أثار قلق الدول الأسيوية السبع عشرة المشاركة في اجتماع «منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا ـ المحيط الهادى».

ومن مظاهر معارضة الصين للنظام العالمي في الشرق الأقصى، سُجِّل موقف صيني معارض لفرض عقوبات دولية على كوريا الشمالية بسبب رفضها لعمليات تفتيش منشآتها النووية. وقد شدد رئيس وزراء الصين لين بنغ على معارضة بلاده لممارسة أي ضغط على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي.

من جهة أخرى، اتهم مدير المكتب البحري الدولي ايريك ايلين الحكومة الصينية، بأنها تشجع القراصنة الدوليين لشن هجمات على السفن التجارية. وأضاف أن ٢٠ هجوماً وقع هذا العام كان القراصنة خلاله يحتلون السفن ويوجهونها نحو الميناء حيث يتم تفريغ حمولتها ومطالبة أصحابها بفدية لقاء استعادة سفينتهم.

مع اليابان

ولليابان أيضاً مآخذ على النظام العالمي الجديد، فذلك الجبار الاقتصادي البعيد الذي يميل ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة لمصلحته بنسبة ٥٣ مليار دولار سنوياً، والذي ارتبط بواشنطن ارتباطاً وثيقاً منذ الحرب العالمية الثانية، بدأ يميل لتغيير ستراتيجيته متوجهاً نحو آسيا وأوروبا بسبب المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة.

فبعد انحسار عاصفة الايديولوجيات في العالم وانتهاء الحرب الباردة لصالح التطور الاقتصادي والانمائي، برزت اليابان في قلب الأنظمة التي لها اشكاليات مع النظام العالمي الجديد، بسبب وزنها الاقتصادي ونفوذها داخل كبريات المؤسسات المالية العالمية مما يصنفها ضمن أصحاب القرار وتنامي القدرة الصناعية والتكنولوجية في اليابان، قد يحوّل القرار المالي من واشنطن إلى طوكيو في المستقبل المنظور. وهذا ما يسبب قلقاً لإدارة الرئيس كلينتون.

وقد حاولت واشنطن الالتفاف على التفوق الاقتصادي الياباني بإقامة التحالفات والتكتلات الاقتصادية، كالوحدة الأوروبية ونافتا وغيرها. لكنها لم

(٣٢) الديار ـ العدد ٢٠٠١ ـ السبت ١٢ آذار ١٩٩٤، ص ٢٢.

تستطع، حتى الآن، اختراق الجبهة الاقتصادية لليابان. لذلك قرر الرئيس كلينتون، في مطلع آذار ١٩٩٤، البدء بفرض عقوبات تجارية على اليابان لأنها تضع قيوداً غير عادلة على دخول البضائع الأميركية إلى أراضيها(٣٣). وقد انتقد المفوض الأوروبي للعلاقات الاقتصادية ليون بريتان من بروكسل، الأسلوب الأميركي القاضي بفرض عقوبات منفردة على اليابان بدون اللجوء إلى التحكيم الدولي. وحذت أوستراليا حذو أوروبا في انتقاد التفرد الأميركي.

كتب Benoit Laporte من واشنطن أن «الرئيس الأميركي، متأثراً بميل ميزان التبادل التجاري لصالح اليابان، صعّد لهجته ضدها رغم تطمينات رئيس الوزراء الياباني، خلال قمة واشنطن في الأسبوع الثاني من شباط ١٩٩٤، إذ ان التصلب الياباني اذهل كلينتون المعتاد على التنازلات. وقد استُقبل الرئيس الياباني استقبال الأبطال عند عودته إلى وطنه، كونه الأول منذ خمسين عاماً الذي تجرأ ورفض المقترحات الأميركية بشأن اقتصاد بلده المتطور»(٣٤).

وقد صرّح رئيس الوزراء الياباني «الآن نحن نتصرف كراشدين وليس كقصّار». أما المدير العام لشركة سوميتومو الضخمة، فقد قال: «اليابان أقامت دائماً علاقات عاطفية خالية من الواقعية، لكنها ستغير سياستها الآن»، هذا بالرغم من أن الديبلوماسية الغربية تعتبر الإدارة اليابانية عاجزة عن القيام بتحليل شامل خارج إطار علاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة.

وهكذا فإن اليابان الجديدة المتحررة من عقدة الحرب العالمية الثانية ومن التبعية للولايات المتحدة، بدأت تخلق صعوبات اقتصادية وسياسية جدية أمام النظام العالمي الذي يحاول الامتداد شرقاً. أمام هذه العراقيل، رد الرئيس كلينتون بإعادة العمل بالأمر التنفيذي «سوبر ٣٠١» في القانون التجاري الأميركي الذي يسمح له بفرض عقوبات تجارية على اليابان. ويعطي هذا الأمر الحق للرئيس بفرض تعريفات تصل إلى ١٠٠٪ على البضائع المستوردة من بلدان تفرض قيوداً غير عادلة على دخول البضائع الأميركية إلى أراضيها. واعتبرت اليابان ذلك انتهاكاً للقوانين التجارية الدولية مهددة بالتقدم بشكوى، وانضمت إليها كوريا الجنوبية وأوستراليا في انتقاد القرار(٣٥). لكنها عادت وقررت التجاوب جزئياً وفتح أسواقها أمام البضائع الأميركية بهدف تخفيض الفائض في الميزان التجاري لصالحها.

ويبدو أن الحرب الاقتصادية بين الجبارين ستتابع استعارها. ويعتقد المحللون

(٣٣) مجلة المسيرة ـ العدد ٤٣٧ ـ الاثنين ١٤ آذار ١٩٩٤، ص ٢١.
(٣٤) Le Point - N°1118 - 19 février 1994, page 16.
(٣٥) السفير ـ العدد ٦٧٢٤ ـ الجمعة ٤ آذار ١٩٩٤، ص ٢٤.

أن اليابان قد تستغل هذه الحرب لتغيير ستراتيجيتها التجارية والتوجه نحو آسيا وأوروبا. هذه اليابان، بتاريخها الحافل عسكرياً واقتصادياً، وخصوصياتها المتميزة وتمسكها بتقاليدها وتعصبها وخطابها السياسي، تُعتبر حالة فريدة ومميزة ينبغي على النظام العالمي الجديد أخذها بعين الاعتبار في إدارته للعالم.

مع كوريا الشمالية

تتعدى صعوبات النظام العالمي في الشرق الأقصى ميداني الصين واليابان لتشمل دولاً أخرى لم تنسجم بعد تماماً معه، وأبرزها كوريا الشمالية التي تحدت الحظر الأميركي للسلاح النووي. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في تقرير رفعته إلى الرئيس كلينتون، خلصت إلى أن كوريا الشمالية توصلت إلى وضع قنبلة أو قنبلتين نوويتين قيد العمل(٣٦). وشاركت أجهزة المخابرات الأميركية الأخرى هذا الرأي رغم نفي الخارجية الأميركية له، لأن ذلك يضر بالسياسة الحالية للرئيس التي تعارض امتلاك دول العالم الثالث أسلحة نووية.

وقد أوردت مجلة لوبوان الفرنسية أن الرئيس الكوري الراحل كيم ايل سونغ رفض بحث الموضوع هذا مع السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، بحجة أنه يرغب بحثه مع واشنطن مباشرة وبدون وسيط، بمعنى أنه وضع نفسه كمحاور معادل لها.

وتساءل المراقبون: أي خطر تشكل كوريا الشمالية، بلد الـ ٢٢ مليون نسمة فقط على أمن الولايات المتحدة؟

وجواباً عن هذا التساؤل، نورد مداخلة لرئيس الاستخبارات المركزية جايمس وولسي وصف فيها كوريا الشمالية بأنها «مثال لقوى الشر التي تنتشر كالثعابين السامة ناشرة الخوف في أنحاء العالم. وقد ظهرت هذه القوى غداة انتهاء الحرب الباردة، مستهلة نوعاً جديداً من الحروب التي على الولايات المتحدة مواجهتها، كما تشكل تهديداً للعالم بأجمعه»(٣٧).

وهكذا أصرت واشنطن على تفتيش المنشآت النووية في كوريا الشمالية التي وافقت على عملية تفتيش دولية مقابل خطوات من جانب واشنطن لانهاء عزلة هذه الدولة الشيوعية(٣٨).

وضمن هذا الإطار، لم يوافق ستراتيجيو البنتاغون على توجيه ضربة جوية

---

(٣٦) Le Point - N°1112 - 8 janvier 1994 - page 13, article **«Nucléaire: l'inconnue de la Corée du nord».**

(٣٧) NAJJAR Zeina, Monde Diplomatique, février 1994.

(٣٨) الحياة ـ العدد ١٣٣٥ ـ الأحد ١٧ شباط ١٩٩٤، ص ٨.

لانشاءات يونغبيون النووية «غير المشروعة»، مماثلة لضربة انشاءات تموز العراقية من قبل إسرائيل العام ١٩٨١. والسبب ان هذه الانشاءات هي في قمة عملها ويؤدي تدميرها إلى تصاعد غيمة اشعاعية قد تمتد إلى اليابان(٣٩).

وبالفعل، عرقلت كوريا الشمالية في ١٥ آذار جهود الخبراء الدوليين لتفتيش موقع نووي في يونغبيون رغم قبولها السابق. وهكذا عادت واشنطن للاجتماع بالمسؤولين الكوريين وعلقت المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية.

وتبدو خيارات إدارة الرئيس كلينتون في مواجهة كوريا الشمالية محدودة. لذلك ستعمد إلى اقناع مجلس الأمن بفرض عقوبات دولية عليها رغم معارضة الدول الآسيوية وخاصة الصين واليابان، لمبدأ فرض العقوبات واقتراح روسيا عقد مؤتمر دولي حول أزمة الأسلحة النووية الكورية.

مع فييتنام

لا تشكل كوريا الشمالية آخر صعوبات الشرق الأقصى، بل تتبعها فييتنام التي بدأت في ٢٨ شباط ١٩٩٤ محادثات مع أميركا لتطبيع العلاقات المقطوعة معها منذ حرب فييتنام.

أما مواضيع الخلاف فتعود إلى الطلبات المالية الأميركية من هانوي التي يعود تاريخها إلى نهاية الحرب عام ١٩٧٥، إضافة إلى موضوع مهم يتعلق بالأميركيين المفقودين في هذا البلد الشيوعي. وقد لخص كريستوفر ميادين الخلاف بثلاث نقاط: مصير الجنود الأميركيين الذين لا يزالون مفقودين وعددهم ١٦٤٧، وتعويضات الحرب، وحقوق الإنسان في فييتنام(٤٠).

ج ـ صعوبات النظام العالمي في الشرق الأوسط

أهم المناطق التي يحاول النظام العالمي الحالي تطوير تأثيره وفعاليته فيها هي منطقة الشرق الأوسط حيث تتلاطم الأقليات الدينية والعرقية والقبلية في بحر من الإسلام السني، وحيث تتوزع مناطق متفجرة إن حول فلسطين أو في الخليج العربي.

وفي هذه المنطقة من العالم، تبرز التحديات أمام النظام الأميركي الخارجي المحكوم بالتوازنات الداخلية التي يسيطر عليها اللوبي اليهودي الضاغط. فالعقبة الكبرى التي تعترض عدالة النظام العالمي هي التحيز الأميركي الواضح لإسرائيل، إن في المفاوضات السلمية أو في قرارات مجلس الأمن، أو في التعامل مع مشكلة الطاقة النووية التي ترفض أن تمتلكها الدول العربية وتسمح بها لإسرائيل. وفي

---

(٣٩) Le Point, N°1112, 8 Janvier 1994, page 17.

(٤٠) الديار ـ العدد ١٩٩٦ ـ الاثنين ٧ آذار ١٩٩٤، ص ٢١.

سبيل تأمين الدعم لهذه الأخيرة، تستجلب الولايات المتحدة نقمة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج لا سيما المتطرفة منها، رغم ليونة بعض أنظمة الدول العربية مع النظام العالمي وانسجامها معه.

كتب خالد الحسن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، اثر مجزرة الخليل التي ارتكبها اليهودي باريش غولدشتاين حول مسؤولية واشنطن ما يلي(٤١):

«أما الموقف الأميركي، فإن التاريخ سيسجل حجم وعمق الجريمة المضادة للإنسانية التي ارتكبها الرئيس بوش وكل من أيده في الأمم المتحدة لإلغاء صفة العنصرية عن الحركة الصهيونية... أما موقف كلينتون من المذبحة فهو يشير إلى أحد احتمالين أو كليهما: إما أن كلينتون يعكس بسذاجة حضارة الرجل الأبيض كما تعكسها عنصرية الحضارة الغربية في القرن ١٩ التي ترى أن من حقها ذبح الغير، وإما انه رجل ساذج كونه اعتبر أن نقل المفاوضات من طابا إلى واشنطن والتحلي بالصبر هما الرد على المذبحة، فطالب بضبط النفس».

وهذا القول يعكس المرارة الفلسطينية والعربية من الموقف الأميركي والدولي المؤيد لإسرائيل.

وجاء في تعليق لـ Jean-Christophe Ploquin، بتاريخ ١١ آذار في المعنى نفسه ما يلي(٤٢):

«تقوم الولايات المتحدة، ومنذ أسبوعين، بمنع اتخاذ قرار في مجلس الأمن يدين مجزرة الخليل... فسيد البيت الأبيض الحالي لم يخف أبداً تأييده لإسرائيل».

وفي خضم هذا التحيز الأميركي، يطرح الإنسان العربي سؤالاً حول موقعه من النظام العالمي، فيكتشف بمرارة أنه يفتقر إلى الكثير من الخصائص التي تجعله طرفاً فاعلاً في توجيه الأحداث والتحكم بانعكاساتها على مصالحه في الحاضر والمستقبل. فالمعيار الأميركي الأساسي لهذا الدور في العالم الحاضر، هو قدرات الأمة العلمية والتكنولوجية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتفاعلاتها مع التطورات الحديثة. وهذا ما دفع المحلل الستراتيجي عبد الله بلقزيز إلى مطالبة العرب بـ«إيجاد الحد الأدنى من التكيف مع تناقضات النظام العالمي بهدف تحييد آثاره السلبية»(٤٣).

---

(٤١) الحياة ـ العدد ١١٣٤٤ ـ الثلاثاء ٨ آذار ١٩٩٤، ص ٦.

(٤٢) La Croix - 11 Avril 1994, page 3.

(٤٣) عبد الله بلقزيز، «**حضارة الخليج والنظام العالمي الجديد**»، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٣، صفحة ١١٥.

وجاءت أحداث أخرى في الشرق الأوسط لتزيد من المرارة العربية من تحيز النظام العالمي، وأبرزها:

ـ وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في جميع القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، وخاصة في تخفيف وقع القرار الدولي المدين لمذبحة الخليل.

ـ رفضها الحالي للدور الذي تبدو روسيا مصممة على لعبه بهدف توازن القوى الكبرى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ورفضها للمؤتمر الدولي المقترح من روسيا(٤٤).

ـ التمييز بين إسرائيل والعرب بالنسبة إلى الأسلحة النووية. ففي الوقت الذي تملك إسرائيل ٢٠٠ قنبلة نووية، حسب رأي الخبراء الستراتيجيين موزعة بين الهيدروجينية والنووية والنترونية، وتطويرها مصنعاً للأسلحة الكيميائية وآخر للجرثومية(٤٥)؛ يحاول النظام العالمي تفتيش جميع المنشآت النووية في العالم الثالث، وخاصة ليبيا والعراق وإيران والكوريتين.

ـ رفع الحظر الذي فرضه ديغول منذ حرب ١٩٦٧ على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل بتوقيع فرنسا اتفاقاً عسكرياً على صعيد التسليح(٤٦)..

ومن أبرز الصعوبات الحالية نذكر الإصرار الفلسطيني والرفض الإسرائيلي لشروط ثلاثة لاستئناف المفاوضات السلمية(٤٧).

ـ تأمين حماية دولية للفلسطينيين في غزة وأريحا.

ـ إجلاء المستوطنين المتطرفين من منظمة الحكم الذاتي.

ـ نزع أسلحة جميع المستوطنين.

وإذا طورنا دراستنا في الشرق الأوسط لتشمل الخليج العربي، لأمكننا لمس صعوبات أخرى أمام النظام العالمي. فرغم أن نهاية حرب الخليج شكلت الإعلان الصريح عن انطلاق هذا النظام، ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية، فإن الصعوبات ما تزال تعترضه.

لقد عرّف انطوني لايك، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي، في مقال في مجلة Foreign Affairs بعنوان «الدول الارهابية»، المبدأ الأساسي الستراتيجي

---

(٤٤) Libération - 11 Avril 94, p. 18 - et Humanité, 10 Avril.
(٤٥) The Middle East, 10 Avril, 1994.
(٤٦) Le Quotidien de Paris, N°4455, 11 Mars 1994, p. 14.
(٤٧) Le Nouvel Observateur, 3 Mars 1994, P. 38-39.

لـلولايات المتحدة في الخليج الذي يقضي «بحماية مصالح أميركية بالغة الأهمية تتمثل في أمن أصدقائها وفي التدفق الحر لـلنفط بأسعار مستقرة وفي اتباع سياسة التوازن». وتركز واشنطن على:

ـ الحد من قدرة إيران والعراق على تهديد الاستقرار في المنطقة.

ـ تعزيز القدرات الدفاعية لـلأصدقاء.

ويـحدد لايك الموقف الأميركي من العراق بـ:

ـ الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولـلاجراءات المقررة.

ـ الاعتراف العراقي بالكويت.

ـ سيادة أراضي العراق ووحدته.

ـ توحيد المعارضة العراقية ودعمها.

ولكن رغم هذه الستراتـيجية، لا يزال الرئيس صدام حسين يبدي مظاهر استقلالية، ويعارض الانسجام التام مع المقررات الدولية متوصلاً إلى حدود تهديد الولايات المتحدة بأنها ستندم. وقد رافق ذلك تصعيد عراقي تمثل في تحريك قواته على خطوط المواجهة مع الأكراد في الشمال، مما دفع بلجنة التنسيق المكلفة حمايتهم إلى زيادة الطلعات الجوية فوق منطقة الحظر الجوي.

أما نائب الرئيس طارق عزيز، فقد انتقد مواقف انطوني لايك الذي صرّح أنه يؤيد سياسة احتواء العراق، ووصفها بأنها سطحية. ومما قاله عزيز: «إن مستشاري كلينتون يورطونه في مواقف خاطئة ويدفعون بالسياسة الأميركية في المنطقة إلى طريق مسدودة»(٤٨).

وجاء تهديد الرئيس حسين هذا بعد الرسالة الدورية التي وجهها الرئيس كلينتون إلى الكونغرس في شأن العلاقات مع العراق، والتي وصف فيها نظام الرئيس حسين بأنه يهدد الأمن القومي والسياسة الخارجية لـلولايات المتحدة وأمن الخليج، متهماً إياه برعاية الإرهاب(٤٩).

أما إيران، فيحدد لايك الموقف الأميركي منها بالآتي:

«تخالجنا مخاوف عميقة وخطيرة حول مسلك إيران في ٥ مجالات:

ـ سعيها إلى حيازة أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها.

---

(٤٨) السفير ـ العدد ٦٧٢٥ ـ السبت ٥ آذار ١٩٩٤، ص ١٢.

(٤٩) الحياة ـ العدد ١١١٤١ ـ السبت ٥ آذار ١٩٩٤، ص ١.

ـ استمرار تورط حكومتها بالإرهاب والاغتيالات على نطاق عالمي.
ـ دعمها المعارضة العنيفة لعملية السلام العربي ـ الإسرائيلي.
ـ تهديداتها ونشاطاتها الهدامة ضد جيرانها.
ـ سجل حقوق الإنسان القاتم في الداخل».

وهكذا، ما تزال علاقات إيران متدهورة مع واشنطن، مما دفع بصحيفة «طهران تايمز» الإيرانية شبه الرسمية إلى مطالبة الولايات المتحدة بـ«تقديم تنازلات» أكثر إلى إيران إذا رغبت في تطبيع العلاقات مع طهران. جاء ذلك بعد أن صرح مسؤولون أميركيون بأن واشنطن قررت أخيراً القبول بالحقيقة السياسية للجمهورية الإسلامية، بعد أن حاولت طوال ١٤ عاماً نسف شرعيتها(٥٠). وتطالب إيران واشنطن بإعادة الأموال الإيرانية المجمدة في مصارف أميركية، والامتناع عن القيام بأية عملية تهدف إلى عزل الجمهورية الإسلامية وزعزعة استقرارها.

ويأتي موقف إيران المتشدد إثر رفض الدول الأوروبية الوقوف إلى جانب واشنطن في رغبتها بعزل طهران، مما قد يدفع النظام الأميركي إلى محاولة التطبيع معها بهدف استخدام نفوذها لدى العالم الإسلامي لحلحلة العملية السلمية في الشرق الأوسط. وهذا ما صرح به مساعد وزير الخارجية الأميركي روبرت بيللليترو ومستشار الرئيس للأمن القومي انطوني لايك، خلال الأسبوع الأول من آذار، بأن واشنطن مستعدة للحوار مع طهران والقبول بحقيقة وجود الجمهورية الإسلامية، الاقتراح الذي لم ترد عليه طهران حتى الآن(٥١).

ونعود إلى التساؤل: هل تمكن النظام العالمي من تطويع العراق وإيران؟

حتى الأردن، الدولة القريبة من الغرب، سجل استياء من «الكيل بمكيالين» من قبل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ففي ٢٢ آذار الماضي، شن مجلس النواب الأردني هجوماً عنيفاً على واشنطن، مستنكراً «الاجراءات والأساليب غير الحضارية» التي تمارسها البحرية الأميركية من تفتيش مشدد للسفن في خليج العقبة كجزء من الضغوط على الأردن. ومما جاء في البيان الأردني، إن هذه الاجراءات تطبق على الأردن دون غيره من الدول المجاورة للعراق. وفسرت مصادر أردنية الضغوط بالرغبة في إجبار الأردن على الإسراع في توقيع اتفاق

(٥٠) الديار ـ العدد ١٩٩٨ ـ الأربعاء ٩ آذار ١٩٩٤، ص ٢٢.
(٥١) الحياة ـ العدد ١١٣٤٥ ـ الأربعاء ٩ آذار ١٩٩٤، ص ٨.

سلام مع إسرائيل، الشيئ الذي بدأ بتوقيع اعلان المبادئ في ٢٥ تموز الماضي.

فاستفراد الولايات المتحدة بالهيمنة، وقدرتها على تكييف القانون الدولي بما يستجيب لمصالح الدولة العظمى الوحيد، والكيل بمكيالين في معالجة الأزمات الدولية؛ أدت جميعها إلى انتقاد النظام العالمي في الشرق الأوسط.

د ـ النظام العالمي وأوروبا

مما لا شك فيه أن أبرز حلفاء الولايات المتحدة في مشروع النظام العالمي الجديد هي أوروبا، موحدة كانت أم دولاً منفصلة. فالعلاقة الأوروبية ـ الأميركية تعتبر مفصلاً أساسياً في الاهتمامات الأوروبية، لأن أوروبا تحتاج الجبار الأميركي حالياً كما احتاجته في الحرب الباردة، وربما أكثر. وبقدر ما شكل شبح كارل ماركس قلقاً لأوروبا الغربية، بقدر ما يقلقها اليوم حياد العم سام تجاه صراعاتها. لقد أبدت إدارة الرئيس كلينتون اهتماماً أقل بالقضايا الأوروبية لصالح آسيا الناهضة. وتأكد هذا الاتجاه من خلال البيانات التجارية التي دلت على تدني نصيب أوروبا من الصادرات الأميركية من ٣١٪ إلى ٢٦٪ خلال عشرين عاماً، مقابل ارتفاع آسيوي من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ خلال الحقبة نفسها.

والصديق الأميركي هو أبرز الحلفاء الأطلسيين. هذا ما أثبته كلينتون عند حضوره قمة الحلف في كانون الثاني الماضي، إذ أكد على «التزام أميركا بسلامة أوروبا واستقرارها»(٥٢). ويصر الأوروبيون على الاحتفاظ بالغطاء الأميركي حتى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ربما خوفاً من قيام خطر المانيي مستقبلي، وربما للوقوف في وجه المد الأصولي الإسلامي الذي يطرق أبواب قارتهم من الجنوب والشرق. فالقرارات الدولية التي تسعى إليها أوروبا غير ممكنة لولا الثقل العسكري والديبلوماسي الأميركي.

لكن هذا التحالف الثقافي والايديولوجي والحضاري، بدأت تشوبه صعوبات. فالمانيا الموحدة وقفت ولا تزال موقف المتفرج من المشاكل الأميركية في حرب الخليج والبوسنة. وفرنسا، التي تمكنت سابقاً من مقارعة الولايات المتحدة مقارعة الند للند، وعاندتها في مفاوضات الغات التي أظهرت صعوبة جمع المانيا وفرنسا في اتحاد سياسي واحد، حمل موقفها في البوسنة أيضاً تمايزا عن موقف الحليف الأميركي(٥٣). كما عارض الفرنسيون الغارات الجوية لتحرير سراييفو، وأصروا على رفض أي تدخل عسكري أميركي في أوروبا. وتسعى فرنسا إلى تحقيق بنية

(٥٢) IMBERT Claude , Le Point N°1118 - 19 Février 1994, page 5.
(٥٣) DEL'ECOTAIS Yann, l'Express - N°2222 - 10 Février 1994, page 4.

أطلسية أكثر توازناً، وتطالب باهتمام أميركي ديبلوماسي أكثر منه عسكري بالمجموعة الأوروبية(٥٤).

وبعكس الفرنسيين، يبدي البريطانيون قلقاً متزايداً من تدهور العلاقات المميزة التي تربطهم بواشنطن. وجاءت زيارة رئيس الجيش الجمهوري الإيرلندي آدامز إلى الولايات المتحدة رمزاً لتدني الامتياز البريطاني لدى الأميركيين.

وفي البلقان، نجح الروس في إثبات فعاليتهم ومصداقيتهم الدولية على حساب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي(٥٥).

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعدى الخلاف الأميركي الإطار الياباني ليشمل الاتحاد الأوروبي الذي هدد في ٨ آذار بتطبيق عقوبات تجارية محدودة على الواردات من الولايات المتحدة، بسبب القلق من أن الخفض الجمركي الذي تعرضه واشنطن يقل عن المتوقع.

وفي جنوب البلقان، أثارت اليونان انتقاد واشنطن لها بقرارها منع جارتها مقدونيا، الجمهورية القائمة على انقاض الاتحاد اليوغوسلافي السابق، من استخدام ميناء سالونيك الذي يعتبر منفذها الوحيد إلى البحر. كما انتقدت واشنطن قرار اليونان بفرض حصار نفطي على جمهورية مقدونية.

وفي أبرز مثال على المشاكل والصعوبات المعترضة للنظام العالمي، يأتي فشل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي المدعومين من واشنطن في حل قضية البوسنة. فالصرب المدعومون من روسيا، لا يزالون قادرين على الضغط والحصار، والعملية الأطلسية برهنت انها لم تكن سوى عرض للقوة فقط. وهكذا ظهر أن هذا الحلف ليس هو صانع القرار في البلقان، كما أنه ليس قوة ستراتيجية موحدة.

هـ ـ صعوبات في مناطق أخرى

ولا تنحصر صعوبات النظام العالمي في أوروبا وآسيا والشرقين الأوسط والأقصى، انما تتعداها إلى مناطق أخرى مختلفة من العالم، حيث تحاول الولايات المتحدة لعب دور الحكم، لكن التطورات الاقليمية تدفع دورها إلى الفراغ والتراجع.

ففي الصومال، وتحت غطاء الأعمال الإنسانية، امتدت يد النظام لحسم الخلاف، بعد أن قرر المجتمع الدولي ارسال قوات إلى المنطقة للفصل بين المتحاربين ونجدة السكان المدنيين. وهكذا أرسلت منذ ٩ كانون الأول ١٩٩٢ قوات دولية إلى الصومال أساسها من الجيش الأميركي.

---

(٥٤) السفير ـ العدد ٦٧١٩ ـ السبت ٢٦ شباط ١٩٩٤، ص ١٦.

(٥٥) CHRISTITCH Kosta , Le Point N°1119 - 26 Février 94, p. 39.

إنما، وأمام رفض الجنرال الثائر على النظام وعلى الأمم المتحدة، محمد فرح عيديد، بدأت الانسحابات العسكرية من المنطقة في وقت ظهر وكأن مهمة الفصل والحماية الدولية فشلت. ففي ١٣ شباط ١٩٩٤، بدأت عودة الـ ١٤٠٠ عنصر من القبعات الزرق الألمان إلى بلادهم(٥٦)، ونقلت وكالة رويتر عن ضباط أميركيين أن آخر وحدة قتالية أميركية تضم ٤٠٠ عنصر غادرت العاصمة مقاديشو خلال آذار ١٩٩٤ عائدة إلى الولايات المتحدة. وغادرت خلال الشهر نفسه قوات إيطالية وكورية جنوبية وعدد من السفن الغربية كانت مرابطة قبالة سواحل العاصمة لحماية أعمال الإغاثة.

هذا الوضع الصعب في الصومال، ومنظر الجندي الأميركي الأسير، وجثة زميله الذي يجره الأولاد في الشوارع، إضافة إلى الكارثة العسكرية خلال اشتباك ٤ تشرين الأول ١٩٩٣ الذي وقع فيه ١٢ قتيلاً و٧٨ جريحاً و٦ مفقودين وأسير واحد مع اسقاط طائرتي هليكوبتر للأميركيين، دفع بالسفير روبير أوكلي إلى الاقرار بـ«اننا وقعنا في الفخ إياه الذي وقعنا فيه سابقاً في لبنان». وفي تحليل للوضع، رأى المحلل Benoit Laporte ان «كلينتون بات يفتش عن مخرج مشرف لخروج النظام العالمي الذي يمثله نهائياً من الصومال. فالحلم الإنساني تحول إلى كابوس عسكري، وشعب الصومال الجائع تحوّل إلى عدو للولايات المتحدة»(٥٧).

ومع مغادرة جنود الأمم المتحدة الصومال، يسجل النظام العالمي فشلاً ذريعاً في هذا البلد الذي يخليه والقتال ما يزال على أشده والمجاعات والأوبئة مستشرية: هذا الفشل ظهر جلياً في استطلاع للرأي رأى فيه ٧٥٪ من الأميركيين أن المهمة الانقاذية فشلت وطالب ٥٧٪ بانسحاب القوة الأميركية فوراً من المنطقة.

علاوة على ذلك، انتقد تقرير لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة تصرف القوات الأميركية في الصومال، إذ أنها رفضت الاستجابة إلا إلى أوامر حكومتها.

وهكذا فشلت الأمم المتحدة، المدعومة من النظام العالمي، في تحقيق المصالحة ونزع أسلحة القبائل المتخاصمة في الصومال وفي نجدة السكان وإغاثة الفقراء، وخاصة في معاقبة الجنرال عيديد الذي تحدى النظام ونفذ عمليات هجومية متكررة على الجيوش الحليفة موقعاً العشرات من القتلى في صفوفها. وأكثر من ذلك، برز عيديد، زعيم التحالف الوطني الصومالي، مصراً على وقف التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الصومالية. ورافضاً أيضاً اقتراح علي مهدي الذي أعلن عن تشكيل مجلس انقاذ بهدف إقامة حكومة جديدة، وذلك بعد أن تم الاتفاق بين

(٥٦) السفير ـ العدد ٦٧٢١ ـ الثلاثاء ١ آذار ١٩٩٤، ص ١٢.
(٥٧) Le Point, N°1099 - 9 Octobre 1993 - page 38

الفصائل الصومالية الاثنتي عشرة المناوئة لعيديد. واستمرت الاشتباكات بين القبائل موقعة ٢٢ قتيلاً جنوب العاصمة في يوم واحد(٥٨).

أما على صعيد العمل الإنساني، فيبدو أن الوضع ما زال على حاله، ليس فقط في الصومال، إنما في العالم أجمع. فرغم العمل الدولي، ما زال ١٢٠ مليون طفل يشكون من سوء التغذية المتأصلة في العالم الثالث، يموت منهم ٣ ملايين كل عام بسبب الأمراض كان بالإمكان شفاؤهم بدواء بسيط مضاد للميكروبات. كما أن ٨ ملايين طفل ما دون الخامسة يموتون سنوياً بأمراض عادية كالاسهال والتيتانوس والحميرة والشاهوق وغيرها، بدون أن يتمكن النظام العالمي من نجدتهم(٥٩).

وفي هايتي أيضاً، فشل النظام العالمي في إعادة الرئيس المخلوع إلى الحكم، رغم تهديدات الولايات المتحدة وقطعها العلاقات التجارية مع هايتي من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وكندا، ورغم محاولات مجلس الأمن، بتاريخ ٨ شباط ١٩٩٢، ارسال مراقبين دوليين اليها.

وفي ليبيا، ورغم الضغوطات الدولية والحصار التمويني وعزل النظام الليبي دولياً وادراجه على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، فإن محاولات الزام ليبيا تسليم المتهمين في حادث تفجير «لوكربي» باءت جميعها بالفشل، أمام اصرار الرئيس معمر القذافي على تأمين محاكمة عادلة لهما وداخل الجماهيرية الليبية.

وفي السودان أيضاً، فشل المجتمع الدولي في إدانة أداء النظام في مجال حقوق الإنسان، رغم أن الوفد الأميركي المشارك في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، طرح على مجموعة من الدول مشروع قرار الإدانة(٦٠).

حتى الهند لها مآخذ على السياسة الأميركية المنحازة إلى باكستان. فقد أعرب وزير الخارجية الهندي، دينش سينغ، بتاريخ ١٧ آذار، عن قلق بلاده إزاء مشروع أميركي يسمح ببيع طائرات حربية من طراز أف ١٦ إلى باكستان متسائلاً: «هل تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع باكستان على استخدام الأسلحة الذرية ضد الهند؟» في إشارة إلى امكانات حمل أسلحة نووية على هذا النوع من الطائرات. وأضاف، أن تسليم هذه الطائرات سيؤثر على التوازن الأمني في المنطقة، وسيخلق آثاراً سلبية على عملية بناء الثقة المتزعزعة بين البلدين، بعد حروب ثلاثة خاضاها منذ ١٩٤٧(٦١).

---

(٥٨) الديار ـ العدد ١٩٩٧ ـ الثلاثاء ٨ آذار ١٩٩٤، ص ٢١.

(٥٩) Le Point, N°1112 - 8 Janvier 1994, page 21

(٦٠) الحياة ـ العدد ١١٣٤٠ ـ الجمعة ٤ آذار ١٩٩٤، ص ١.

(٦١) صحيفة «ذي هيندو» الهندية ـ ٧ آذار ١٩٩٤.

و ـ على الصعيد الداخلي

حتى على الصعيد الداخلي، سجل النظام العالمي صعوبات إبرزها هشاشة النظام الاميركي وتراجع قدرته على مواجهة الازمات الداخلية والعالمية. فهذا النظام يبدو عاجزاً عن مكافحة المخدرات والجنس والسادية والتفكك العائلي والبطالة والبؤس داخل المجتمع الاميركي. ففي مقال لـ Benoit Laporte في مجلة لوبوان الفرنسية اجرى الكاتب مسحاً لاعمال العنف في الولايات المتحدة ذاكراً أن أربعة عشر ولداً يقتلون بالرصاص يومياً، ويوقف سنوياً ثلاثة الآف قاصر بسبب الاقدام على القتل، وان السكان يملكون ٢١٠ ملايين قطعة سلاح.

وضمن هذا الإطار نذكر الحقائق التالية(٦٢):

ـ قيام راكب قطار بقتل ٢٢ وجرح ٣٦ رمياً بسلاحه في ٧ كانون الاول ١٩٩٣.

ـ مقتل ٦ وجرح ٢٣ في لونغ ايلند.

ـ قيام قاتل ذي سوابق اسمه جيفري داهمز بقتل ١٧ شخصاً وتشويه جثثهم.

ـ ٧٧ مليون اميركي يملكون سلاحاً أو أكثر، يوجد في البلاد ٢٨٧ الف صانع اسلحة في التكساس، حيث سجلت وفيات بالاسلحة اكثر من وفيات الاصطدامات. كما يملك ١٧ مليون مواطن ٦٨ مليون قطعة سلاح. وفي مدينة هيوستون وحدها يوجد ١٧٩١ صانع اسلحة.

ـ خلال عام ١٩٩١ قتل ٣٧ الف شخص برصاص الاسلحة النارية مقابل ٨٧ فقط في اليابان و٦٨ في كندا و٢٢ في بريطانيا.

كما اوقف خلال العام نفسه ٢٨٢٩ قاصراً لارتكابهم جرائم قتل.

ـ يدخل يومياً الى المدارس ٢٧٠ الف قطعة سلاح مع التلامذة الذين تبين ان ثلاثة ارباعهم يملكون اسلحة نارية.

من جهة اخرى، تأتي سلسلة فضائح في عهد الرئيس كلينتون لتضعف النظام الاميركي داخلياً، من الفضيحة الاخلاقية التي رافقت حملته الانتخابية وتهربه من خدمة العلم، الى فضيحة ديفيد ستاينر رئيس لجنة العلاقات اليهودية ـ الاميركية (ايباك) التي جمعت ٦٣ مليون دولار لتمويل حملة المرشح الديمقراطي، الى فضيحة وايت ووتر اي الشركة العقارية التي اسسها كلينتون وزوجته هيلاري عام ١٩٧٨ والتي تحوم الشكوك حول اختلاس الاموال العامة المخصصة لصندوق توفيرها لتمويل حملته الانتخابية للوصول الى منصب حاكم اركنس والتي ادت

---

(٦٢) Le Point - N°111 - 31 Décembre 1993 - page 26.

الى افلاس الشركة والى سلسلة استقالات في البيت الابيض (المحامي برنارد نوسباوم والمحامي وبستر هابل مساعد وزير العدل) اضافة الى استقالة زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ جورج ميتشل. ونذكر ايضاً فضيحة الجاسوس جوناثان بولارد الذي سرق وثائق سرية حساسة لمصلحة اسرائيل والجاسوس بالدريخ هازن اميس الذي كان يعمل لصالح اسرائيل داخل جهاز السي آي إي، وفضيحة الجاسوس الروسي الدريش ايمز داخل الجهاز نفسه.

هذه الفضائح التجسسية دفعت جيمس وولسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الى الإعلان عن خطة جديدة تهدف الى اعادة النظر في سير عمل هذه الوكالة لضبط الخلل الذي ظهر فيها من خلال التحقيق مع ايمز وزوجته.

هذه الهشاشة في وضع النظام الدولي الداخلي تدفعنا للتساؤل:

ـ هل بامكان هذا النظام الدولي المتابعة بقيادة العالم؟

ـ وما هي الاحلاف التي ينبغي عليه توقيعها للبقاء في مركز الحكم في النزاعات الدولية؟

الخلاصة

يقول الكاتب بول كنيدي في كتابه الشهير «صعود الأمم وهبوطها»، إن «انحطاط الامبراطوريات يبدأ عندما لا تعود قادرة على تحمل نفقات توسعها في وقت يكون التوسع ضرورة للمحافظة على قوتها». وهذا ما بدأت الولايات المتحدة تعاني منه حسب كنيدي.

فهل إن النظام العالمي بدأ بالتراجع؟

وهل انه ينبغي للمحافظة عليه أن يعقد الجبار الأميركي التحالفات مع أوروبا واليابان أو مع الصين وروسيا؟

من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية، التي تعتبر نفسها اليوم زعيمة العالم الحر وحامية السلام والقيّمة على الأمم المتحدة وعلى مصالح الدول الصغرى المهددة من دول مجاورة مهيمنة، هي بحاجة أكثر فأكثر إلى الاعتماد على صداقات وتحالفات جديدة بهدف تذليل المصاعب أمام نظامها العالمي. فكلما تقدم الزمن، زادت مصاعب القوة القيّمة على العالم اليوم، ما لم تدعم نظامها بإدارة دولية شبيهة بالمؤسسات الدولية التي تعتبر الأمم المتحدة في طليعتها.

فالعالم المقبل تبرز فيه مراكز قوى كبرى، أهمها أوروبا موحدة متعاونة أم لا مع روسيا التي تدور دول الاتحاد السوفياتي السابق في فلكها. ومنها جبار صيني تمكن من تطوير اقتصاده ومن استغلال ثروات باطن أرضه. ومنها دولة روسية متماسكة، تمكنت من اجتياز المرحلة الانتقالية بين الاقتصاد المغلق

واقتصاد السوق، ومن ضبط الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي السابق، ومن الهيمنة على عالمه ترغيبا أو ترهيباً، ومن العودة إلى لعب دورها الطليعي في العالم الثالث وخاصة في الأوساط الآسيوية والأفريقية والجنوب اميركية. ومنها يابان تابعت دفع اقتصادها المتطور إلى جانب قدرة عسكرية تعيد تذكير شعبها بامبراطورية الميكادو السابقة. ومنها عالم اسلامي، تمكن من خلق دولة فديرالية في إحدى مناطقه تبشر بالمبادىء الإسلامية وبالايديولوجية القوية منافسة العالم الغربي، يدعمها النفط، ومهددة أوروبا الموحدة وربما روسيا. ومنها نظام للإرهاب الدولي المدعوم من الدول الراغبة بلعب دور بارز على الساحة الدولية والتي لا تؤهلها عوامل قدرتها القومية للقيام بهذا الدور بالطرق السياسية والديبلوماسية والعسكرية التقليدية.

والمثال الأبرز للتحالفات الدولية المقبلة، يأتي من روسيا التي ضاعفت، في الفترة الأخيرة، من مبادراتها الدبلوماسية غير المنتظرة نحو واشنطن، مما دفع بوزير الدفاع الأميركي ويليام بيري إلى الاعراب عن اعتقاده بأن «روسيا قد تصبح دولة متسلطة وعسكرية وامبريالية ومعادية للغرب». لكن الرئيس كلينتون يرى عكس ذلك. فالعلاقة مع روسيا ترتكز برأيه على الإدراك المتبادل للمصالح المشتركة.

إن العالم بحاجة إلى ضبط أوضاع بدلاً من اعتماد توازن الرعب النووي أو «رقصة الديناصورات» التي سادت أوروبا منذ قبل الحرب العالمية الثانية. انه بحاجة إلى نوع من التحالفات أو الإرادة الدولية الجامعة والمدعومة من الولايات المتحدة بصفة خاصة. فالتجارب الدولية، خاصة في الشرق الأوسط والبلقان والشرق الأقصى وأفريقيا، أظهرت، بما لا يقبل الشك، ان النظام القائم على قوة واحدة عاجز عن حل القضايا العالمية الشائكة حيث تتصارع أقليات واتنيات واعراق وطوائف وقبائل...

ويبقى التساؤل: مَن من هذه القوى سيتحالف مع من؟ وهل أن النظام الأوحد أفضل للسلام العالمي أم التعددية؟

الملاحق:

ملحق رقم ١: القدرة القومية في الولايات المتحدة الاميركية
ملحق رقم ٢: لائحة الدول الأكبر مساحة في العالم.
ملحق رقم ٣: الدول الأكثر سكاناً في العالم.
ملحق رقم ٤: أرقام موازنات الولايات المتحدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١.
ملحق رقم ٥: مقارنة اقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الكبرى.
ملحق رقم ٦: مقارنات بين جيوش الدول الكبرى.
ملحق رقم ٧: القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق.
ملحق رقم ٨: نص مشروع «شراكة من أجل السلام»

الملحق رقم (١)
القدرة القومية في الولايات المتحدة الاميريكية

أ ـ المعطيات الديمغرافية والجغرافية:

تمتد الولايات المتحدة على مساحة ٩٣٧٢٦١٥ كلمتر مربع، أي بمعدل ٦,٩٪ من مساحة الكوكب وهي الدولة الرابعة في العالم من حيث المساحة[١]. مجموع حدودها ١٢٠٠٧ كلمتر، منها ٨٨٩٢ مع كندا و٣١١٥ مع المكسيك، و١٩٩١٤ كلمتر من السواحل منها ٣٣٢٩ مع المحيط الأطلسي و١٢٢٦٥ مع الباسيفيك و٢٦٢٤ لخليج المكسيك و١٧٠٦ للمتجمد الشمالي[٢].

في الطبيعة:

تنتشر في الولايات المتحدة سلسلتا جبال في غرب البلاد وشرقها موازية للسواحل وتحوطان منخفضاً سهلياً يقطعه نهر الميسيسيبي من الشمال إلى الجنوب مع مجموعة سهول واسعة جداً وجبال ووديان وخلجان غنية وغابات كثيفة. تبلغ مساحة السهل الداخلي ٢٨٠٠,٠٠٠ كلمتر مربع ويرتفع بين ٢٥٠ و٣٠٠ متر عن سطح المحيط وهو مروي بغزارة.

أعلى الجبال هو Mont Rainier (٤٤١٨ متراً) جنوب سييرا نيفادا.

في شمالها مجموعة من البحيرات الكبرى تشكل مع نهر الميسيسيبي محور نظام الري للبلاد. هذه البحيرات تشكل بحراً داخلياً واسعاً صالحاً للملاحة تبلغ مساحته ٢٤٦١٠٠ كلمتر مربع. يبلغ طول الميسيسيبي مع رافده الميسوري ٦٢٣٠ كلمتر، بمعدل جريان ٢٠ متر مكعب بالثانية ويمكنه نقل ٤٠٠ مليون طن بضائع سنوياً[٣].

وتعتبر الولايات المتحدة البلد الزراعي الأول في العالم إذ يمكنها ممارسة ضغوط سياسية بواسطة المواد الغذائية على دول العالم. فالأراضي الزراعية تغطي ٥٧٪ من المساحة العامة موزعة كما يلي:

- ١٩١ مليون هكتار أرض صالحة للزراعة.
- ٢٤٤ مليون هكتار غابات دائمة.
- ٨٠ مليون هكتار مراعٍ

---

(١) انظر ملحق رقم ٢: لائحة الدول الأكبر مساحة في العالم.
(٢) Dominique et Michèle FREMY, Quid, Laffont, Paris, 1991, p. 953.
(٣) Encyclopédie Quillet, France 1981, vol.III, p. 2315.

ـ ٤ ملايين هكتار زراعات مختلفة.

أي ما مجموعة ٥١٩ مليون هكتار للأراضي الزراعية ترويها سلسلة أنهار ذات منسوب مرتفع وبغالبيتها صالحة للملاحة النهرية.

في الديمغرافيا:

بلغ عدد سكان الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ حوالى ٢٥٢,٦ مليون نسمة منهم بيض ٨٩,٤٪ وسود ٩,٩٪ مع توقعات لوصول العدد إلى ٢٧٨,٢ مليون في العام ٢٠٠٠. فهي تتبوأ المركز الرابع بمعدل ٤,٩٪ من المجموع العالمي(٤).

ورغم اتساع الأراضي الزراعية، لا تشكل نسبة العاملين في القطاع الزراعي سوى ٣٪ من مجموع السكان العاملين. وهنا تكمن القوة الاقتصادية والصناعية والتجارية للبلاد بسبب التعويض عن نقص اليد العاملة الزراعية بتحسين الوسائل والطرق المستعملة بما فيها المكننة. وهذا ما يساهم في رفع المستوى المعيشي للشعب بصورة عامة.

يقطن في المدن والتجمعات السكانية ٧٥،٢٪ من عدد السكان، منهم ٩,٢٪ في مدن يفوق عدد سكانها المائة ألف نسمة. ويعيش في الخارج ١٤٢٨٥٠٠٠ نسمة.

اللغة الرسمية هي الإنكليزية مع لغات مناطقية أخرى أبرزها الاسبانية والألمانية والإيطالية والافرنسية. غالبية السكان من البروتستانت (٧٩٣٨٧٠٠٠) مع كاثوليك (٥٧٠١٩٩٤٨) وطوائف أخرى كالمعمدانية (٢٤٣٢٥٧٣٥) والميتودية (١٢٥١٣٨٩٩) Méthodistes، واليهودية (٥٩٤٤٠٠٠) منهم ٢٢٠٠٠٠٠ في نيويورك والإسلام (٦ ملايين) والبوذية (١١٩٤٤١).

تسود السكان أحياناً مشاكل عرقية وطائفية أبرزها العداوات المتأصلة بين البيض والسود التي تتحول عامة إلى اشتباكات دامية.

ب ـ القدرة الاقتصادية:

تتبوأ الولايات المتحدة المركز الأول دون منازع في الاقتصاد العالمي، ويتوقع محافظو «مجلس الاحتياط الفيدرالي» ورؤساء بنوك الاحتياط أن يكون عام ١٩٩٤ عام تقدم آخر في الاقتصاد، يكون فيه التضخم أقل وتواصل فيه ظروف السوق المالية توفير وضع يؤدي إلى المحافظة على النمو الاقتصادي المعتدل والازدياد في فرص التوظيف(٥).

ففي الأول من آذار ١٩٩٤، ارتفع سعر صرف الدولار إزاء المارك ومعظم

(٤) انظر الملحق رقم ٣: الدول الأكثر سكاناً في العالم.
(٥) الديار ـ العدد ١٩٨٨ ـ الأحد ٢٧ شباط ١٩٩٤ ـ صفحة ٢٢.

العملات الرئيسية في الأسواق الأوروبية والأميركية بعدما أعلنت وزارة التجارة في واشنطن ان اجمالي الناتج المحلي حقق نمواً نسبته ٧,٥٪ في الربع الأخير من العام ١٩٩٣. وهذا يعتبر أعلى معدل نمو منذ الربع الأول من عام ١٩٨٤[٦].

وإذا دخلنا في التفاصيل، لاحظنا أن الولايات المتحدة تملك أول قدرة شرائية وبائعة في العالم بما يعادل ١٢٪ للاستيراد و١٣٪ للتصدير من التبادل التجاري العالمي، أي ٤٢١,٧ مليار دولار لعام ١٩٩١. وهي تملك امكانات ضخمة للتأثير على الأسواق العالمية خاصة في المواد الغذائية[٧]:

ـ المركز الأول عالمياً في الذرة الصفراء والفوسفات والأخشاب.

ـ الثاني في الحبوب والفحم والغاز الطبيعي والبترول واحتياط الفحم والنحاس واحتياط الليني‌ت والقطن.

ـ المركز الثالث بالنسبة للقمح والشعير والخنازير واليورانيوم واحتياط الغاز الطبيعي.

ـ المركز الرابع في الانتاج البقري والذهب.

ـ المركز السادس في قصب السكر والنبيذ والحديد والليني‌ت والبوتاس.

ـ المركز التاسع في احتياط البترول والثاني عشر بالنسبة للأرز.

وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الأولى عالمياً في مجالات أخرى: الصويا (٦٠٪ من الانتاج العالمي) الذرة الصفراء (٤٢٪)، الحمضيات (٣٠٪)، القطن (١٦,٩٪)، القمح (١٥٪) اليورانيوم (٤٦٪)، الغاز (٤٠٪)، الفحم (٢٤٪)، البترول (٤,٣٪)، الكهرباء (٤٠٪).

ـ **النقل الجوي:** ١٥١٣٢ قطاراً، ٣٠ شركة طيران، ١/٣ النقل الجوي العالمي.

ـ **سكك الحديد:** الشبكة الأولى في العالم أي ٣٣٠ ألف كلمتر، ١/٣ الشبكة العالمية.

ـ **النقل البحري الداخلي:** الأول في العالم، بمعدل عشرة آلاف باخرة سنوياً بحمولة ٥٧,٦ مليون طن.

ـ **النقل البري:** الأول في العالم، ٦ ملايين كلمتر من الطرق، ٨٠ ألف منها أوتوستراد‌ات. ١٩٠ مليون سيارة منها ٣٥ مليون للنقل الثقيل.

ـ **الكهرباء:** الانتاج السنوي ٢٨٠٥ مليار كيلووات، قسم منها من انتاج ١١٢ مصنعاً نووياً.

---

(٦) الحياة ـ العدد ١١٣٣٨ ـ الأربعاء ٢ آذار ١٩٩٤ ـ الملحق الاقتصادي ـ صفحة ٩.
(٧) احصاءات عام ١٩٩٢.

ـ **الغاز الطبيعي**: ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي واحتياطي بلغ ٤٦٧٠ مليار متر مكعب وانتاج سنوي عام ١٩٩١، ٥٠٥ مليار متر مكعب.

ـ **البترول**: الاحتياطي يبلغ ٣٥٨٠ مليون طن مع تصدير خام ومصفى بمعدل ٤١,٩ مليون طن لعام ١٩٩٠.

أما موازناتها منذ الثمانين فهي مفصلة في الملحق رقم ٤[٨].

ومقارنة اقتصادها مع اقتصاد الدول الأخرى في الملحق رقم ٥[٩].

وتبدو صورة الاقتصاد الأميركي إيجابية في أهم احصاءات اقتصادية منذ أزمة أسواق السندات الدولية، إذ أعلنت وزارة العمل في واشنطن إن عدد الوظائف الأميركية ارتفع في شباط ١٩٩٤ بمقدار ٢١٧ ألف وظيفة مقابل تراجع ٢٠٠٠ وظيفة في الشهر الذي سبقه، كما استقر الدولار بالنسبة للمارك وارتفع بالنسبة للين[١٠].

ج ـ القدرة العسكرية:

يعتبر الجيش الأميركي أبرز قوة عسكرية في العالم، لا سيما مع غياب الجيش السوفياتي الذي كان يوازنه من خلال حلف وارسو. وتكمن قدرة الجيش الأميركي في أسلحته النووية الستراتيجية وفي امكانات نقل قواته إلى أية منطقة في العالم (Projection of Power)، وفي القوات العسكرية التقليدية المتطورة.

وندرج، في هذا الإطار، المعلومات التالية عن هذه القوات[١١]:

١ ـ الأعداد:

يبلغ عديد القوات العسكرية الأميركية، حسب احصاءات ١٩٩١، ما مجموعه: ٢١٢٤٩٠٠ مقاتل، منهم ٢٠٣٠٠ امرأة، جيش البر: ٧٦٦٤٠٠، البحرية: ٥٨٣٩٠٠، رماة البحرية: ١٩٩٦٠٠، القوى الجوية: ٥٧٩٩٠٠، احتياط: ١١٥٢٧٠٠.

٢ ـ القوات النووية الستراتيجية:

البحرية:

أسطول غواصات مسلحة بصواريخ باليستية (٣٦ غواصة منها ١٦ حاملة صواريخ بوزايدون C 3، أي ما مجموعه ٢٥٦ صاروخاً).

---

(٨) انظر ملحق رقم ٤: أرقام موازنات الولايات المتحدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١.

(٩) انظر ملحق رقم ٥: مقارنة اقتصاد الولايات المتحدة مع دول العالم.

(١٠) الحياة ـ العدد ١١٣٤١ ـ السبت ٥ آذار ١٩٩٤ ـ الملحق الاقتصادي ـ صفحة ١٠.

(١١) Dominique et Michèle FRÉMY Laffont, op. cit., pages 1882 - 1886.

١٢ غواصة حاملة صواريخ Trident 1 الذي يبلغ مداه ٧٣٠٠ كلمتر، أي ما مجموعه ١٩٢ صاروخاً، مع إمكانية تصنيع غواصة منها كل عام وتطوير الصاروخ لبلوغ مدى ١١ ألف كلمتر.

سلاح الجو الستراتيجي:

ـ ١٠٠ صاروخ ICBM[١٣] منها ٤٥٠ مينتمن ١ و٢ برأس واحد، و٥٠٠ مينتمن ٣ و٥٠ Peacekeeper.

ـ ٢١ أسطول قاذف أي ٣٧٢ قاذفة ستراتيجية.

ـ ٥٤ أسطول تموين أي ٧٠٦ طائرات.

ـ ٦ أساطيل استطلاع.

مع نظام متكامل للرادار البعيد والمتوسط والقريب المدى، وطائرات رادار متطورة من طراز EC 121 عابرة للمحيطات، وأقمار صناعية (عدد ٦٤٣) للانذار المبكر تحرك الصواريخ المضادة للصواريخ.

٣ ـ جيش البر:

ـ ١٩ فرقة منها ٤ دبابات و٧ آلية و٦ مشاة و١ مجوقلة و١ مظلية.

ـ لواء دبابات مستقل، و٤ ألوية مشاة منها لواء في باناما متخصص بقتال الادغال وواحد في الاسكا متخصص في القتال بالمناطق القطبية.

ـ ٤ أفواج صواريخ أرض ـ أرض برشينغ.

ـ ٨ أفواج صواريخ أرض ـ أرض لانس.

ـ ٦٢٦ طائرة و٨٣٧٦ هليكوبتر.

ـ العتاد:

١٥٩٩٢ دبابة ثقيلة م٤٨ وم٦٠ وم١، ٤٠٠ دبابة خفيفة شيرادون، ٢٦٤٨٠ آلية مدرعة لنقل الجند م٥٧٧ وم١١٣، ٣٤٥٢ مدفع آلي الحركة ١٥٥ ملم و٢٠٣ ملم، ١٩٤٥ مدفع مقطور ١٠٥ ملم و١٥٥ ملم، ٢٦٧٠ هاون ٨١ ملم و١٠٧ ملم، ٣٦٥٠ مدفع غير مرتد، ١٩٠٠٠ قاذف مضاد للدبابات تاو ودراغون، ٦٠٠ مدفع مضاد للطائرات ٢٠ و٤٠ ملم، ٣٢٠٠ صاروخ رد آي أو مدفع شاربرال مضاد للطائرات، ١٠٠٠ صاروخ أرض ـ جو نايك وهرقل وهاوك ورولان.

٤ ـ جيش الجو:

٤٨٨٥ طائرة مقاتلة منها ٧٩ سرب ف ٤ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ١٦، ٧ أسراب

---

(١٣) Inter - Continental Ballistic, Missile.

استطلاع تكتـي، ٧ أسراب مهمات خاصة، ١٧ سرب نقل جوي ستراتـيجي س٥ أ و س١٤١، ٣ أسراب نقل طبي، ٢ سربي مراقبة جوية لـلطقس، ٦ أسراب مراقبة وانقاذ، ٤ أسراب أواكس، ٩ أسراب مراقبة تكتـية، ١٢ سرب نقل تكتـي.

٥ ـ البحرية:

ـ ١٤ حاملة طائرات منها ٥ نووية (٤ من نوع نـيميتز ـ ١ انترابريز)،

ـ ١١ حاملة طائرات تقليدية، ١٣٣ غواصة منها ٩٢ نووية و٨٥ هجومية، ٣ دارعات، ٣٦ طراد منها ٩ نووية، ٣١ مدمرة تقليدية، ٣٧ مدمرة قاذفة صواريـخ، ٥٩ فرقاطة تقليدية، ٥٦ فرقاطة قاذفة صواريـخ، ٦٠ باخرة برمائية من الحجم الكبير، ٣ زارعات الغام، ٩٣ باخرة اسناد ضخمة، ٢٥ باخرة لوجستـية متحركة.

ـ مجموع الحمولة ٤٣٢١٧٨٠ طناً.

ـ طيران بحري:

ـ ١٣ أسطولاً جوياً على حاملات الطائرات أي ١٠٧١ طائرة مقاتلة وقاذفة، ٤٢ أسطول مقاتل A4-A6-Ea 6A، ١٢٤ أسطول مقاتل A48-F14-F4-F5، ١٢ أسطول مضـاد لـلـغـواصـات ولـلانـذار الالـكـتـرونـي، ٢٣ أسـطـول هـليكـوبـتـر مـضـادة لـلغواصات، ١٤ أسطول انذار جوي متقدم، ١٤ أسطول نقل وخدمات.

ـ القواعد البحرية:

٤٢٩ قاعدة بحرية عسكرية في الخارج و٢٩٧٢ لـلإنشاءات الأقل أهمية موزعة في ٣٠ دولة.

ملحق رقم ٢:
لائحة الدول الأكبر مساحة في العالم

الدولة	المساحة بالكلمتر المربع	النسبة إلى مساحة العالم	الدولة	المساحة بالكلمتر المربع	النسبة إلى مساحة العالم
روسيا	١٧٠٧٥٠٠	٪١٢,٥	زائير	٢٣٥٤٤٠٩	١,٧
كندا	٩٩٧٦١٣٩	٧,٣	السعودية	٢١٧٥٦٠٠	١,٦
الصين	٩٥٩٦٩٦١	٧	المكسيك	١٩٧٢٥٤٧	١,٥
الولايات المتحدة	٩٣٧٢٦١٤	٦,٩	أندونيسيا	١٩٠٤٥٦٩	١,٥
البرازيل	٨٥١١٩٦٥	٦,٣	ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	١,٣
اوستراليا	٧٦٨٦٨٤٨	٥,٦	ايران	١٧٥٩٥٤٠	١,٣
الهند	٣٢٨٧٥٩٠	٢,٤	منغوليا	١٥٦٥٠٠٠	١,١
الأرجنتين	٢٧٦٦٨٨٩	٢	ألبيرو	١٢٨٥٢١٦	٠,٩
السودان	٢٥٠٥٨١٣	١,٨	تشاد	١٢٨٤٠٠٠	٠,٩
الجزائر	٢٣٨١٧٤١	١,٧			

ـ **المستند:** مصادر الأمم المتحدة.

ملحق رقم ٣:
توزيع السكان بالقارات (١٩٩٢)

القارة	المساحة بآلاف الكلمترات المربعة	نسبة المساحة الى العالم	السكان بالآلاف	النسبة إلى سكان العالم	الكثافة بالكلمتر المربع
افريقيا	٣٠٣٣١	٪٢٠,٣	٦٧٧٠٠٠	٪١٢	٢٢,٣
أميركا	٣٩٧٨٥	٢٨,١	٧٣١٦٠٠	١٣,٨	١٨,٣
آسيا	٢٧٥٩٢	١٨,٤	٣١٥٥٠٠٠	٥٨,١	١١٤,٣
أوروبا	٤٨٦٩	٣,٣	٥٠٢٠٠٠	٩,٩	١٠٣,١
أوقيانـيا	٨٥٠٥	٥,٧	٢٧٠٠٠	٠,٥	٣,٢

الدول الأكثر سكاناً في العالم (١٩٩٢)

الدولة	عدد السكان بالملايين	نسبتها الى سكان العالم	الدولة	عدد السكان بالملايين	نسبتها الى سكان العالم
الصين	١١٧٠	٪٢١,٩	بنغلاديش	١١٨,٧	٢
الهند	٨٥٤	١٥,٦	باكستان	١١٧	٢
أوروبا (١٢ دولة)	٣٢٢,٢	٦,٦	نـيجيريا	٨٨,٥	١,٧
الولايات المتحدة	٢٥٢,٠٦	٤,٩	المكسيك	٨٥,٧	١,٧
أندونـيسيا	١٩٣٠	٣,٤	الفيتنام	٧١	١,٤
روسيا	١٤٨,٠٤	٣	ايطاليا	٦٥,٤	١,٤
البرازيل	١٥٣,٢	٢,٨	الفيليبين	٦٢	١,٢
اليابان	١٢٤	٢,٥	المانـيا	٥٩,٥	١,٢

ملحق رقم ٤:
أرقام موازنات الولايات المتحدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١

السنة	المصروف (بمليار الدولارات)	المدخول	الميزان
١٩٨٠	٥٩٠,٩	٥١٧,١	ـ ٧٣,٨
١٩٨١	٦٧٨,٢	٥٩٩,٣	ـ ٧٨,٩
١٩٨٢	٧٤٥,٧	٦١٧,٨	ـ ١٢٧,٩
١٩٨٣	٨٠٨,٣	٦٠٠,٦	ـ ٢٠٧,٧
١٩٨٤	٨٥١,٨	٦٦٦,٥	ـ ١٨٥,٣
١٩٨٥	٩٤٦,٣	٧٣٤	ـ ٢١٢,٣
١٩٨٦	٩٩٠,٢	٧٦٩	ـ ٢٢١,٢
١٩٨٧	١٠٠٢	٨٥٤	ـ ١٤٨
١٩٨٨	١٠٦٥	٩١٠	ـ ١٥٥
١٩٨٩	١٠٩٤,٢	٩٦٤,٧	ـ ١٢٩٥
١٩٩١	١٢٣٣,٣	١١٧٠	ـ ٦٣٣

ملاحظة: يبدو من الجدول أن أصعب السنوات الاقتصادية كانت بين ١٩٨٤ و١٩٨٦، والاتجاه الحالي في الموازنات يميل إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ملحق رقم ٥:
مقارنة اقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الكبرى (١٩٨٩)

الدولة	PIBالانتاج الداخلي الصافي بملايين الدولارات	الميزان الخارجي (نسبة مئوية) من PIB
الولايات المتحدة	٤٨٠٥,٥	ـ ٢,٢
اليابان	٢٣٧٣,١	٢,٣
المانـيا	١٢٠٤,٦	٥,٢
فرنسا	٩٤١,٩	٠,٢
ايطاليا	٧٥٨,١	٠,٣
بريطانـيا	٦٦٩,٨	ـ ٣,٥
كندا	٤٧٩,٥	٠,٦
اسبانـيا	٣٣٩,٣	ـ ١,١
اوستراليا	٢٤٢,٩	ـ ١
هولندا	٢١٣,٢	٤
سويسرا	١٧١,١	٠,٣
السويد	١٥٨,٥	١,٥
بلجيكا	١٤٧,٥	٣,٤
النمسا	١٢٦,٧	٠,٣
الدانمارك	١٠٧,٢	٣
فنلندا	١٠٤,٦	ـ ٠,٣

ملحق رقم ٦:

مقارنات بين جيوش الدول الكبرى

أ ـ عديد القوات المسلحة في الدول الكبرى (احصاءات ١٩٩٢)

الدولة	العام	العديد			ملاحظات
		جيش البر	البحرية	الطيران	
الاتحاد السوفياتي	٢٤٨١٠٠٠	١٥٩٦٠٠٠	٤٣٧٠٠٠	٤٤٨٠٠	احصاءات ١٩٩١
الصين	٣٠٣٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٤٧٠٠٠	
الولايات المتحدة	١٦٧٩٢٠٠	٦٤١٤٠٠	٥٥٠٠٠٠	٤٨٧٨٠	
الهند	١٤٢٥٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	١١٠٠٠	
المانيا	٤٤٦٨٠٠	٣١٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	٩٥٨٠٠	
فرنسا	٤٤١٦٠٠	٢٨٥٠٠٠	٦٤٩٠٠	٩١٧٠٠	
ايطاليا	٣٥٤٢٠٠	٢٣٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٧٦٢٠٠	
بريطانيا	٢٩٤٥٠٠	١٤٦٠٠٠	٦٢٠٠٠	٨٦٥٠٠	
اسبانيا	٢٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠	٣٦٠٠٠	
اليابان	٢١٧٠٠٠	٤١٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	

ب ـ القوى العسكرية في اوروبا الوسطى (مؤتمر اوتاوا شباط ١٩٩٠)

الدولة	جيش البر				الجو		
	العديد	دبابات	مدفعية	هليكوبتر	العديد	طائرات	هليكوبتر
الحلف الأطلسي	٢٣٩٩٠٠	٢٢٦٣٥	١١٨٠٣	٢٥٤٤	٦٢٩٥٧٠	٣٩٩٧	١٣١
الولايات المتحدة	٢٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠	—	٤٠٣٠٠	٢٦٤	—
المانيا	٣٤٠٠٠٠	٥٠٠٥	١٢٧٢	٦٤٠	١٠٦٠٠٠	٥٠٧	—
فرنسا	٢٩٢٠٠٠	١٣٤٠	٧٧٤	٦١٠	٩٤١٠٠	٥٩٨	—
بريطانيا	١٥٥٠٠٠	١٢٩٠	٥٥٠	٩١٣	٩١٤٥٠	٥٧٠	—
ايطاليا	٢٦٥٠٠٠	١٧٢٠	١٢٤٨	٢٢٦	٧٣٠٠٠	٣٩٠	—
تركيا	٢٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠	—	٤٠٣٠٠	٢٦٤	—
حلف وارسو السابق	٢٤٠٢٠٠	٧١١٤٠	٣٩٧٧٦	٢٠٥٠	٧٢٥٠٠٠	٦٤٦١ + ٢٢٢٥ مطاردة	٣٣٥٠
الاتحاد السوفياتي السابق	١٥٩٦٠٠	٧٣٥٠٠	٣١٥٠٠	٢٠٥٠	٤٤٨٠٠٠	٤٥٩٥ + ٢٢٢٥ مطاردة	—

ج ـ موازنات الدفاع بملايين الدولارات (١٩٩١)

الدولة	موازنة الدفاع	المركز الوطني	نسبة مئوية من PNB
الولايات المتحدة	٢٢٧٠٥٥	١	٥,١٪
المانيا	١٦٤٥٠	٧	١,٩٪
فرنسا	١٨٠٤٤	٥	٢,٨٪
بريطانيا	٢٢٤٢٠	٤	٤,٢٪
يوغوسلافيا	٣٤٩٠	٢١	١٨,٦٪
سويسرا	١٨٥٣	٣٣	١,٧٪
اسرائيل	٣٢٣٩	٢٣	٩,٩٪
الهند	٧٩٩٠	١٠	٢,٩٪
باكستان	٣٠١٤	٢٥٤	٧٪
ايطاليا	٩١٤٦	٩	١,٧٪
اليابان	١٦٤٦٤	٦	١٪
الأرجنتين	١١٦١	٤٧	١,٧٪
البرازيل	١٠٨١	٥٠	٠,٨٪

د ـ الأسلحة النووية

النوع	الاتحاد السوفياتي السابق	الولايات المتحدة
حشوة نووية	ـ ١١٣٥٠ حشوة ستراتيجية منها ٧٢٠ ALBM و٣٦٧٢ SLBM	ـ ١٨٠٠٠ منها ٨٨٠٠ ستراتيجية (٥٥٠٠ عابرة القارات) ـ الصواريخ موزعة كما يلي: ـ ٢٠٠٠ ICBM ـ ٣٥٠٠ SLBM ـ ٣٣٠٠ على طائرات قاذفة
طريقة الاطلاق	ـ صواريخ في مراكز ثابتة ودقيقة الرمي	ـ غواصات نووية متحركة غير معرضة للهجمات الاحترازية عدد ٣٦ (ستراتيجية الرد)
	ـ قاذفات ستراتيجية: ٩٠ توبوليف ١٦٠ بلاك جاك ـ قاذفات متوسطة المدى ٧٦٦ توبوليف	ـ قاذفات ستراتيجية بعيدة المدى: ٢٢٠ B52 - H - B1B ـ قاذفات متوسطة المدى: ٢٩٠ FB111

هـ ـ مقارنة الصواريخ عابرات القارات منذ ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢

السنة	الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي السابق		ملاحظات
	ICBM	SLBM	ICBM	SLBM	
١٩٦٠	١٨	٣٢	٣٥	—	
١٩٦٥	٨٥٤	٤٩٦	٢٧٠	١٢٠	
١٩٧٥	١٠٥٤	٦٥٦	١٦١٨	٧١١	
١٩٨٠	١٠٥٤	٦٥٦	١٣٩٨	١٠٢٨	
١٩٨٤	١٠٣٧	٥٩٢	١٣٩٨	٩٨١	
١٩٨٧	١٠٠٠	٦٤٠	١٤١٨	٩٦٧	
١٩٩١	١٠٠٠	٦٠٨	١٣٣٤	٩١٤	
١٩٩٢	٥٥٠	٤٨٠	١٣٩٩	٩١٢	

ICBM: Inter - continental ballistic missile
ALBM: Air - launched ballistic missile
IRBM: Intermediate range ballistic missile
FBM: Fleet ballistic missile
SLBM: Sea - launched ballistic missile
AGM: Air ground missile

ملحق رقم ٧:

القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق:

أ ـ القوات العسكرية: العدد ٢٤٨١٠٠٠، منها ١٥٩٦٠٠٠ لجيش البر، ٤٣٧٠٠٠ للبحرية و٤٤٨٠٠٠ للطيران.

ب ـ القوات البرية: ٦١٥٠٠ دبابة ثقيلة ـ ١٠٠٠ دبابة خفيفة ـ ٨٠٠٠ عربة استطلاع مدرعة ـ ٢٨٠٠٠ آلية مدرعة خفيفة ـ أكثر من ٥٠ ألف حاملة جند مدرعة ـ ٣٣ ألف مدفع مقطور ـ ٩٠٠٠ مدفع ذاتي الحركة ـ ٨ آلاف راجمة صواريخ ـ ١٣ ألف هاون ـ ١٧٢٣ قاذف صواريخ أرض ـ أرض ـ ٨ آلاف مدفع مضاد للدبابات ـ ١٢ ألف مدفع مضاد للطائرات ـ ٤٩٦٠ جهاز متحرك قادف للصواريخ أرض أرض. ـ ٤٥٠٠ طوافة منها ٢٠٥٠ مسلحة و١٠٠ مجهزة بصواريخ معترضة للصواريخ الباليستية. ـ ٢٣١٥ طائرة مقاتلة ـ ٨٦٥٠ قاذفة صواريخ ـ ٩ أقمار صناعية لكشف اطلاق الصواريخ الباليستية ـ ٩ مراكز مراقبة رادار للمسافات الطويلة.

ج ـ جيش الجو: ٥٧٨٤ طائرة مختلفة.

د ـ البحرية: ٣٢٣ غواصة منها ٦٣ ستراتيجية ـ ١٠٢٧ سفينة رئيسية للقتال منها ٥ حاملات طائرات ـ ٧٥٠ طائرة و٣٢٠ طوافة.

هـ ـ الأسلحة النووية: ٩٣٠ صاروخاً ـ ٦٣ غواصة نووية ـ ١٣٩٨ صاروخاً باليستي عابر للقارات ـ ١٧٤ قاذف متوسط المدى ـ ٥٦٥ طائرة قاذفة.

ملاحظات:

ـ هذه القوات ورثت روسيا قسماً كبيراً منها خاصة الأسلحة النووية والطيران الستراتيجي والبحرية الستراتيجية. وتحاول روسيا جمع القوى النووية جميعها بعهدتها. فبتاريخ ٧ آذار ١٩٩٤ وصل أول قطار يحمل ٦٠ رأساً نووياً أوكرانياً إلى روسيا وسط تكتم شديد. وصرح خبير روسي ان روسيا ستنزع السلاح النووي من أوكرانيا خلال سنة ويشمل ١٧٦ صاروخاً تحمل ١٣٠٠ رأس نووي وأكثر من ٣٠ مقاتلة قاذفة مجهزة بأكثر من ٦٠٠ رأس نووي

ملحق رقم ٨

نص مشروع «شراكة من أجل السلام»

قدمت واشنطن مشروع «شراكة من أجل السلام» اعتمدته في بروكسل الدول الـ ١٦ الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على أنه السبيل الأفضل لانضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى كلياً إلى هذا الحلف في المستقبل.

أما الدول المعنية فتخشى أن تكون هذه المبادرة وسيلة لتأخير انضمامها إلى الحلف إلى ما لا نهاية.

١ ـ **الدول المعنية:** أن كافة دول المعسكر الشرقي السابق معنية بهذا الاقتراح بما فيها روسيا بالإضافة إلى بعض الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون شددت على الطابع غير الحصري لهذا الاقتراح لكي لا تعطي الانطباع بأن بعض الدول مؤهل للدخول إلى الحلف وأن البعض الآخر غير مؤهل لذلك.

وعلى الدول المهتمة أن توقع على إعلان مبادىء يضم التزامات هذه الدول كشريك. وتقوم كل دولة على حدة بمناقشة برنامج العمل الخاص بها.

٢ ـ **مضمون الاتفاق:** يتعهد الشركاء باحترام المبادىء الأساسية للمجتمعات الغربية الليبرالية كالديمقراطية وايجاد حل للنزاعات بالتفاوض وإشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية وشفافية الميزانية العسكرية. ويتعهد الشركاء أيضاً

بتطوير القوات العسكرية التي يريدون وضعها تحت تصرف مشروع «الشراكة من أجل السلام» وجعلها على نمط واحد.

وفي المقابل سيشاركون في المناورات العسكرية في إطار حلف شمال الأطلسي وفي بعض المهمات كعمليات انقاذ أو عمليات حفظ السلام. وسيحق لهم تعيين مراقبين في بعض هيئات الحلف الأطلسي.

لكن النقطة الأساسية هي أن بإمكانهم الاستفادة من المادة الرابعة من ميثاق حلف شمال الأطلسي أي طلب اجراء مشاورات مع الدول الـ ١٦ الأعضاء في الحلف إذا تعرض أمنهم لـلتهديد.

واعتبرت دول أوروبا الوسطى كبولندا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية تشيكيا ان ذلك غير كاف. فهذه الدول تفضل الاستفادة من المادة الخامسة التي تنص على أن أي اعتداء عليها سيعتبر اعتداءً على الحلف. لكن ذلك يعني أن هذه الدول أصبحت عضواً كاملاً في حلف شمال الأطلسي.

٣ ـ الجدول الزمني: يمكن الانضمام إلى مشروع «شراكة من أجل السلام» فوراً. لكن مدة هذا المشروع لا تزال غامضة مما يقلق دول أوروبا الوسطى التي تخشى أن تمتد فترة الاختبار هذه إلى ما لا نهاية وأن يتحول ما هو موقت إلى نهائي.

وأوضحت ادارة كلينتون أن سير أي شريك نحو العضوية الكاملة في الحلف الأطلسي رهن بالتقدم الذي سيحرزه لجعل مستواه بمستوى الدول الأخرى في الحلف، وعلى الدول الأعضاء في الحلف ان تصوت بالإجماع لكي يصبح أحد الشركاء عضواً كاملاً في حلف شمال الأطلسي.

مصير السلاح في الشرق الأوسط بعد السلام العربي الاسرائيلي!

العميد الركن اديب سعد(*)

لم تعرف منطقة من العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، هول الحروب بالقدر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط. فلم يكن يمر عقد دون اندلاع صراع ما(**). ولم تكن الحروب هذه تنتهي بالشكل الذي يحبِّذه كلوزفيتز: «بتمكن فريق من تحطيم قوات الخصم كلياً، فيتحكم بارادته وينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه»(١) فما كان يهدأ القتال، حتى يتسابق كل من الأطراف المعنية للحصول على الأسلحة المتطورة لتعويض ما خسره في المعارك والإستعداد للحرب المقبلة. وكان التناقض بين مصالح الدول الكبرى، بخاصة بين القوتين العظميين، يساعد في تحقيق المزيد من العتاد الحربي. فتراكمت الأسلحة في منطقة شكلت مخزناً ضخماً لها على اختلاف أنواعها، من «حجارة الانتفاضة»، الى القنابل النووية، مروراً بالأسلحة التقليدية والكيميائية والبيولوجية. وهكذا، أضيفت مشكلة جديدة الى مشاكل المنطقة المتعددة والمعقدة والمتداخلة سياسياً وستراتيجياً واجتماعياً واقتصادياً، هي مشكلة الوجود الكثيف للسلاح وكيفية التعامل معه عندما يحلُّ السلام في هذه البقعة من العالم.

يحدث هذا في وقت لم يعد بامكان الدول تحمّل نفقات الحروب. فالعتاد العسكري المتطور الباهظ الثمن أنهك أضخم الميزانيات، والأسلحة الحديثة ذات المفاعيل المدمرة الهائلة وأحياناً الشاملة، لم تعد تفرّق بين العسكريين والمدنيين الى درجة انه، بعد أن

(*) عميد ركن متقاعد. قائد المدرسة الحربية سابقاً.

(**) حروب عربية ـ اسرائيلية: ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣.
حروب استنزاف: حرب لبنان ١٩٨٢.
حروب العراق: مع ايران ١٩٨٠ ـ اجتياح الكويت ١٩٩٠ ـ مع التحالف الدولي ١٩٩١. حرب اليمن.

(١) CLAUSEWITZ «De la Guerre» I. 2 et IV. 11-pp. 82 et 279.

كان ٩٠٪ من ضحايا الحرب في بداية القرن العشرين من أفراد الجيش، صار ضحاياها في الوقت الحاضر ٩٠٪ من المدنيين[٢]. وتوحي ترسانات الأسلحة الضخمة لدى الأطراف الشرق أوسطية باندلاع حرب جديدة ستؤدي الى نتائج وخيمة وخسارات مؤلمة لم تعرفها المنطقة من قبل. وربما كان هذا من بين الأسباب الرئيسة التي دفعت بالمتخاصمين الى القبول بالجلوس وجهاً الى وجه حول طاولة المفاوضات لحل مشاكلهم سلمياً بدون اراقة المزيد من الدماء. وهذا طبعاً إضافة الى رغبة القيّمين على النظام العالمي الجديد في وضع حد لنزاعات الشرق الأوسط. ويفترض السلام استتباب الأمن، وخلق جو من الارتياح والاستقرار والطمأنينية بحيث يشعر المواطن بأن وجوده غير مهدد بخطر الحرب أو الاضطرابات على أنواعها أو الارهاب وغيره، فينصرف الى اعماله المجدية مطمئن البال. واذا ارتكز الأمن النسبي أثناء الأزمات والحروب على الردع العسكري الذي تؤمنه الجيوش لمواطنيها بواسطة اسلحتها المتطورة، فلا شك أن آلة الحرب هذه تشكل في وقت السلم كما في وقت الحرب بالنسبة الى الآخرين مصدر خوف وقلق، فكيف يمكن اذن عند حلول السلام التوفيق بين الأمن والاستقرار وبين السلاح المدمر!

اولاً: افتراضات

ان الجو السائد حالياً في الشرق الأوسط لا يدعو كثيراً الى التفاؤل بحل قريب. ففي حين يُحكى عن السلام، لا تزال الدول المعنية تسعى الى الحصول على المزيد من الأسلحة المتطورة، كذلك فان ما يرشح عن المفاوضات بين الأطراف، والأخبار التي تتناقلها وسائل الاعلام ليست أكثر تشجيعاً. انطلاقاً من هذه المعطيات، وطالما أن الاتفاقات النهائية حول السلام لم توقع بعد، لا بد من بناء هذه الدراسة على افتراضات اقلها ما يلي:

أ ـ إن مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية التي انطلقت من مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١، وإن تعثرت فهي لن تتراجع حتى بلوغ هدفها النهائي، ألا وهو السلام.

ب ـ إن راعيي عملية السلام (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا)، سيبقيان على وفاق في ما يتعلق بموضوع هذا السلام، فلا تعود ستراتجيتاهما الى التصادم في هذه المنطقة، كما كانت الحال سابقاً.

ج ـ إن السلام سيكون عادلاً كي لا يشكل قنبلة موقوتة يفجرها الطرف المغبون عندما تتيح له الظروف ذلك.

---

(٢) تقرير الأمم المتحدة في ١ حزيران ١٩٩٤ نقلته جريدة النهار في اليوم التالي عن (رويتر ـ وص ف)

د ـ إن السلام سيكون شاملاً، فلا تُستفرد فيه دول دون غيرها، أو تبقى دول خارج الاتفاق فتشكل في المستقبل مصدراً للصراعات والنزاعات. يبقى أن دراسة ميدانية لما تحقق من خطوات ايجابية إثر مؤتمر مدريد، من شأنها تسليط بعض الأضواء وان ضئيلة على ما سيتحقق في المستقبل.

ثانياً: ما تم تحقيقه على طريق السلام

بالرغم من الجو التشاؤمي السائد حالياً، فان هناك اموراً يمكن اعتبارها ايجابية، تلت مؤتمر مدريد ومنها:

أ ـ ايجابيات في الجانب الاسرائيلي

اسرائيل، التي كانت تعتقد أن «القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب» والتي جعلت منها وسيلة ستراتيجيتها الرئيسية، عادت وعدلت عن رأيها وأصبحت:

- تقبل بمبادلة الأرض بالسلام، بعدما كانت ترفض البحث في هذا الموضوع أو العودة الى حدود ما قبل ١٩٦٧، كما تقبل بتطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٨٨ المتعلقين بالأراضي المحتلة في فلسطين وفي هضبة الجولان[٣].
- تقبل بالكلام عن تدويل القدس الشرقية. وهكذا فإن ياسر عرفات لم يعد يصرّح كما في السابق بأن القدس سوف تكون عاصمة فلسطين. وبالرغم من تصريحات المسؤولين المتشددة حول هذا الموضوع، فان مباحثات سرية جرت بشأنه في «فيينا» في ١٢ أيار ١٩٩٤ بين نواب اسرائيليين ومسؤولين فلسطينيين في محادثات وُصفت بأنها غير رسمية[٤].
- تقبل بالتفاوض مع ياسر عرفات بالذات بعدما كانت ترفض التفاوض بصورة مطلقة مع منظمة التحرير.
- تمنح الحكم الذاتي لغزة وأريحا، بعدما كانت ترفض فكرة السماح بوطن للفلسطينيين.
- تفرج عن الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين، بينما كانت سابقاً تبحث عن أسباب لتوقيف المزيد منهم.

ب ـ ايجابيات في الجانب العربي

- أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رغبتها في السلام. وكانت قد مهّدت لذلك قبل مؤتمر مدريد حين اعلنت في العام ١٩٨٨ اعترافها باسرائيل، وبحقها في العيش

---

(٣) IISS Military Balance (1993-1994) p. 107.

(٤) النهار تاريخ ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٩٤، نقلاً عن (و صَ ف ـ رويتر).

والوجود، وقبولها بالقرار رقم ٢٤٢ الذي كانت تتجاهله في السابق.

● توصل العرب الى الجلوس مع الاسرائيليين وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات. وهذا لم يكن ممكناً في السابق، أقلّه علناً.

● استقبل الملك الحسن الثاني رابين وبيريز في مطار الرباط غداة توقيعهما مع ياسر عرفات اعلان المبادىء المشتركة في أيلول ١٩٩٣[٥].

● شاركت وفود اسرائيلية في مؤتمرات عدة عقدت في دول عربية: ففي بداية أيار ١٩٩٤، شارك مدير عام طيران العال الاسرائيلي في مؤتمر سياحي عقد في دبي. وكانت سلطنة عمان قد استقبلت في نيسان من العام ذاته لجنة لدرس الموارد المائية. تلا ذلك وبعد شهر تقريباً وضمن لجنة الحد من انتشار الاسلحة، استقبال قطر لوفد اسرائيلي مماثل للسابق[٦].

● إلتقى الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في لندن في ٢٧ أيار ١٩٩٤ وتبع اللقاء عدة اجتماعات بين مسؤولين اردنيين واسرائيليين[٧].

● عقد مؤتمر في امارة دبي، وبضغط من واشنطن، لتخفيف المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل، بحثت خلاله دول خليجية من بينها السعودية والبحرين رفع الحظر عن الشركات المتعاملة مع اسرائيل[٨].

● خلقت الانسحابات من الأراضي المحتلة كغزة واريحا جواً من الارتياح والطمأنينة وصفه رئيس منظمة التحرير في البداية بانه «سار»[٩].

● تراجعت حدة الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وبالتالي عدد ضحاياها.

ج ـ السلبيات

يبقى أنه لا تزال توجد نواحٍ سلبية تشوب الوضع القائم حتى تاريخه ومنها:

● إن الحكم الذاتي للفلسطينيين لا تطال صلاحياته الأمور الهامة، كالأمن والدفاع والسياسة الخارجية، إضافة الى وجود بروتوكولات تقيّد الفلسطينيين في مجالاة عدّة.

● اعتبار المسؤولين الاسرائيليين أن الفلسطينيين سيتم توطينهم حيث هم في الدول العربية. وقد كان هذا من بين شروط قبول فلسطينيين من الشتات في الوفود المفاوضة. ففي رأي شيمون بيريز، وزير خارجية اسرائيل، أن العودة: «ستمسح

---

(٥) المرجع السابق في ١٠ ـ ٥ ـ ١٩٩٤.
(٦) المرجع السابق في ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٩٤.
(٧) النهار في ١١ حزيران ١٩٩٤.
(٨) النهار في ١٠ أيار ١٩٩٤ نقلاً عن (و ص ف).
(٩) النهار في ١٤ أيار ١٩٩٤.

الوجه القومي لدولة اسرائيل، محوّلة الأغلبية اليهودية الى اقليّة. وبالتالي فليست هناك أية فرصة لقبولها، سواء الآن أو في المستقبل»[١٠] ويشكل لبنان في هذا المجال الحلقة الأضعف، نظراً لوضعه بعد سبعة عشر عاماً من الحرب ولكثرة اللاجئين الفلسطينيين على أرضه. وقد بدأت اصوات الرسميين اللبنانيين تتعالى داعية الى مقاومة هذا الطرح حتى أقصى الحدود، كما عارضه الفلسطينيون أنفسهم.

● خشية المسؤولين العرب من تزايد حدة الخلافات الداخلية في دولهم، لأن تغذية النعرات على اختلافها أسهل أثناء السلم منها اثناء الحرب.

● إمكانية دخول دول شرق أوسطية غير عربية في التسوية، كتركيا وايران وحتى باكستان، وهي دول كبيرة قد تفرض في المستقبل نوعاً من الهيمنة على المنطقة العربية ضمن نظام اقليمي موسع، وتأخذ دور الدول العربية ازاء اسرائيل، كما تصبح الناطقة باسمها.

● عدم دخول بعض الدول العربية في الحل، كليبيا والعراق مثلاً، ثم انسحابها لاحقاً من جامعة الدول العربية وخلق جو من التشرذم داخلها. وهنا لا بد من التساؤل لماذا لا يتم التفاوض مع جامعة الدول العربية بدلاً من المفاوضات الثنائية؟ ففي الحالة الأولى، يكون وضع العرب أقوى وأمتن أثناء المفاوضات وبعدها، كما تأمن اسرائيل عدم وجود دول عربية خارج الحل إلا إذا انسحب اعضاء من الجامعة العربية.

● استمرار التسابق على التسلح. وهذه الظاهرة تشكل النقطة السلبية الأهم، لا سيما وانها تحدث في وقت كثرت فيه مساعي السلام، وصار ما تملكه كل دولة من الأسلحة يفوق حاجاتها الدفاعية. هذه التطورات، بالرغم من كثرتها وكثرة النواحي الايجابية فيها، لا تشكل سوى تقدم خجول في سبيل ما يجب تنفيذه على طريق حل المشاكل الهامة التي لا تزال عالقة، ومن بينها مشكلة السلاح التقليدي والسلاح ما فوق التقليدي. فما هي الانواع والنماذج التي يتكون منها هذا السلاح؟

ثالثاً: الاسلحة التقليدية في الشرق الأوسط

ساهمت الثروات النفطية في تمويل العرب للحصول على الأسلحة المتطورة، وتطوير تكنولوجيتهم وإن في ميادين محصورة. بالمقابل،ساهمت المساعدات الخارجية للدولة العبرية، بخاصة تلك التي أتت من الولايات المتحدة الأميركية، في تدعيم تسلح هذه الدولة وتطوير التكنولوجيات الموجودة لديها. وبالنسبة الى العرب كما بالنسبة الى اسرائيل، كان لا بد من اقتطاع الجزء الهام من الموازنة لتخصيصه للدفاع، وحرمان قطاعات أخرى هي أجدى نفعاً من غيرها وأكثر حاجة الى المال لأن

(١٠) بيريز شيمون: «**الشرق الأوسط الجديد**» ـ الطبعة العربية ـ عمان ١٩٩٤ ص ٢٠٨.

مقتضيات الدفاع كانت تفرض ذلك. ويأتي تطور الأسلحة في الثمانينات واشتداد التنافس بين الدول الكبرى، ليدفعا بدول المنطقة الى التهافت على ابتياع الأسلحة واضافتها الى الترسانات السابقة جاعلين من منطقة الشرق الأوسط القوة العالمية الثانية بعد أوروبا في مدى تركيز الأسلحة التقليدية[١١]. وبالرغم من انطلاق مسيرة السلام، يلاحظ حالياً أن الدول المعنية بالصلح لا تزال تعزز قواها، إن من حيث عديد الجيوش أو من حيث العتاد الحربي الذي تحققه. وهذه الظاهرة تنفرد بها منطقتنا عن سائر مناطق العالم. فقد جاء في التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام في «ستوكهولم»، أن مبيعات الأسلحة في العالم تراجعت العام ١٩٩٣ بنسبة ٣,٦٪ عن السنة السابقة، في حين ان هذه النسبة قد ارتفعت في الشرق الأوسط بنسبة ١٣٪[١٢]. وفيما تركز اسرائيل على العتاد البحري وعتاد الدفاع الجوي والدبابات، تركز مصر على سلاح الجو (تحقيق ٤٠ طائرة مقاتلة من نوع (إف ـ ١٦/ ت)، وناقلات الجند (٧٠٠ ـ إم ١١٣)، وسلاح الدفاع الجوي. كما تركز سوريا على المروحيات والمدفعية، وتركز السعودية والكويت على أسلحة البحر والجو[١٣]. وينتظر بعد اتفاق حلف وارسو مع الحلف الأطلسي على تخفيض اسلحتهما التقليدية في أوروبا، أن يتدفق بعض هذا السلاح الى الشرق الأوسط. في ما يتعلق بالسلاح التقليدي، سعت الدول العربية دوماً للمحافظة على التفوق الكمي بالنسبة إلى اسرائيل. وهكذا فإن دولاً مثل مصر وسوريا والعراق ما قبل «عاصفة الصحراء»، تضاهي منفردة ما تملكه اسرائيل من اسلحة تقليدية، وتتفوق عليها بعديد الجيوش في الخدمة الفعلية. وهذا ما تبينه آخر احصائيات في هذا المجال، والتي نورد البعض منها المتعلق باسرائيل والدول العربية القريبة منها.

---

(١١) مرجع سابق: IISS Military Balance (1993-1994) p. p.111-134, 252

(١٢) النهار ١٧ حزيران ١٩٩٤ عن (و ص ف).

(١٣) مرجع سابق صفحة ١١١ الى ١٣٤ وصفحة ٢٥٢ IISS M.B.

	عدد القوات المسلحة		الأسلحة الرئيسية ـ (عدد القطع)			
الدولة	خدمة فعلية	احتياط	دبابات	مدفعية	قطع بحرية مختلفة	طائرات مختلفة
مصر	٤٣٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠	٣١٦٨	١٤٠٠ ١٠٠٠ هاون	١٢٨	٤٠٠
العراق	٣٨٢٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠٠ مدفع ١٠٠٠ هاون	٦٦	٣٠٠
الاردن	١٠٠٦٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠ مدفع ٤٠٠ هاون	زوارق دورية فقط	١١٤
سوريا	٤٠٨٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٥٠٠	٢٣٠٠ مدفع ٥٠٠ هاون	٤٥	٥٤٨
لبنان	٤١٣٠٠	ـ	٣٦٥	١٧٠ مدفع ١٣٠ هاون	١٢	ـ
اسرائيل	١٧٦٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٤٤٠٠	١٧٠٠ مدفع ٥٥٠٠ هاون	٧٣	٨٢٠

معلومات مأخوذة من - II SS Military Balance (1993-1994) pp. (111-131).

وقد ذاق شعب هذه المنطقة طعم أهوال الأسلحة هذه في الحروب المتتالية التي عانى منها. وكانت هذه الأسلحة، بالرغم من مفعولها المدمّر، تترك أملاً في النجاة من خطرها، عكس اسلحة الدمار الشامل التي، وإن كان وجودها لا يزال قليلاً نسبياً يخشى فإن الجميع خطرها لأنها لا تترك مجالاً للخلاص من مفعولها الفتاك، وبالتالي فإن وجودها يسمم العلاقات بين الأفرقاء في وقت الحرب كما في وقت السلم.

رابعاً: الأسلحة فوق التقليدية (أسلحة الدمار الشامل)

أ ـ ماهية هذه الأسلحة: أصبح من المعروف أن لدى مصر وسوريا وليبيا وعراق ما قبل حرب الخليج الثانية، الكثير من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تعتبر «القنبلة النووية للدول الفقيرة». وكان العراق يسعى في الثمانينات للحصول على رؤوس نووية من خلال مفاعل تموز «اوزيراك» الواقع قرب بغداد، لكن اسرائيل اقدمت على تدمير هذا المفاعل في بداية الحرب العراقية ـ الايرانية في ٧ حزيران ١٩٨١،

بقصفه خلال غارة جوية لطائراتها من ضمن ما اسمته بـ «الضربة الاجهاضية». إلاَّ أن هذه الغارة لم تثنِ العراق عن مواصلة جهوده في المجال النووي، لكن حرب «عاصفة الصحراء» فاجأته قبل أن يحقق ذلك بعامين فاهدرت كل ما لديه. حالياً وبعد تدمير كافة منشآته، يرى المراقبون الدوليون العاملون في العراق أن هذه الدولة لم يعد لديها القدرة لانتاج الأسلحة النووية(١٤). ويضيف أحد المراقبين العاملين في العراق ضمن لجنة الأمم المتحدة لـلأمن (Unscom) انه منذ ٣٠ حزيران ١٩٩٣، لم يعد يوجد شيء تقني لاكتشافه(١٥). كما اعلنت الأمم المتحدة، في ١٥ حزيران ١٩٩٤، انها انتهت من تدمير مخزون الكيميائيات المعدة لـلاستخدام في انتاج الأسلحة(١٦). يبقى أن هذه المصانع والأسلحة وإن دُمِّرت فإن التقنيين لم يُدمَّروا وكذلك التكنولوجيا، وبإمكان العراق مع الزمن أن يستعيد قسماً مما فقده بمجرد أن تزول عنه المراقبة الشديدة المفروضة من الأمم المتحدة.

وكان العراق الدولة الوحيدة التي اقدمت على استعمال الأسلحة الكيميائية في حربها مع ايران ومع الأكراد العراقيين حيث أعلن عن سقوط الآلاف من الضحايا في بلدة حلبجة فقط.

وتحوم الشكوك حالياً حول امتلاك ايران السلاح النووي. ولكن الخبراء الغربيين يرون انها وان كانت تملك حالياً وسائل الايصال Delivery system من طائرات وصواريخ فليس بإمكانها انتاج الرؤوس النووية قبل العام ٢٠٠٠(١٧). والمعروف ان ايران وكوريا الشمالية هما بين الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهل سيعمد المراقبون الدوليون، بعد الانتهاء من أزمة كوريا الشمالية، الى الانتقال الى ايران لـلتحقق من وجود السلاح النووي أو صنعه.

أما بالنسبة الى اسرائيل، فيسود الاعتقاد منذ الستينات بأن لدى الدولة العبرية أسلحة ذرية، بدليل أن المفاعل الموجود لديها في ديمونا قادر على انتاج القلب القابل لـلانشطار، كما انها تملك ما يلزم من مواد انشطارية ومن معرفة تقنية في هذا المجال. يومها، لم يتمكن أحد من اثبات ذلك. ولكن في العام ١٩٧٦، أكدت مجلة «التايم» الـلندنية ان اسرائيل أقدمت خلال حرب ١٩٧٣ على تجهيز ١٣ قنبلة نووية لاستعمالها عند الضرورة(١٨). وقد يكون عدول اسرائيل عن الاستعانة بالأسلحة النووية آنذاك نتيجة لانقلاب الوضع القتالي لصالحها في الأيام الأخيرة من الحرب. ثم

---

(١٤) IISS Military Balance (1993-1994- p. 231.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) النهار في ١٥ حزيران ١٩٩٤ عن (رويتر و ص ف).

(١٧) مرجع سابق Military Balance p. 231.

(١٨) مجلة التايم ـ لندن ـ ١٢ نيسان ١٩٧٦ ص ٣٩.

يأتي العام ١٩٨٦ ليفشي الخبير الفني النووي الاسرائيلي «موردخاي فانونو» اسراراً قادته الى المحاكمة فالسجن في اسرائيل. ومفاد تلك الأسرار أن دولته قد صنعت مائة رأس نووي على الأقل، وإن بإمكانها انتاج القنبلة الهيدروجينية[١٩]. والمعلوم أن عدداً كهذا من القنابل النووية كافٍ لتدمير معظم الدول الشرق أوسطية خلال فترة لا تتعدى الأربع وعشرين ساعة. ثم تأتي مجلة «Military Balance» التي يصدرها المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية في لندن والمعروفة برصانتها ودقتها، لتؤكد ما جاء على لسان «فانونو» بأنه «أصبح من المعروف ان لدى اسرائيل قدرات نووية تفوق المائة رأس»[٢٠].

لكن امتلاك اسلحة الدمار الشامل يبقى غير كافٍ بدون وسائل تنقله الى الهدف. من هنا ضرورة الحصول على نظم الإيصال «Delivery System» من صواريخ وطائرات.

ب ـ نظم الايصال: Delivery system

إن الصواريخ الباليستية التي تصلح كنظام لإيصال القنابل فوق التقليدية الى اهدافها موجودة في الشرق الأوسط منذ الستينات. فمن ضمن الاستعدادات لحرب ١٩٦٧، كانت مصر قد نشرت بعضها والتي تحمل رؤوساً تقليدية في صحراء سيناء. ثم تردد أن بعض الصواريخ الباليستية قد استُعمل بصورة محدودة خلال حرب ١٩٧٣ من دون أن يحدث ذلك ضجة. ومردّ ذلك يعود الى عدم دقتها آنذاك والى ان الرؤوس المجهزة بها كانت من الذخيرة التقليدية ولم تعطِ النتائج المرجوة نسبة لحجمها وتكاليفها. علماً أن مصر كانت استعانت منذ الستينات بعلماء المان لانتاج صواريخها فكان لها: الظافر والقاهر والرائد. لكن مدى هذه الصواريخ لم يتجاوز الخمسماية ميل[٢١].

في الثمانينات، أظهر العراق أن لديه صواريخ تصل الى ٥٠٠ كلم مكنته من قصف مدينتين في ايران هما طهران وقم. هذا القصف، وإن كان برؤوس تحمل حشوات تقليدية، قد يكون من الأسباب التي حملت الايرانيين على القبول بوقف القتال وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، خشية الانتقال من التقليدي الى الكيميائي. ثم طورت بغداد صواريخها، فوصل مداها الى ٩٠٠ كلم وانتقلت تسميتها من «الحسين» الى «العباس». وفي السابع من كانون الاول ١٩٨٩، أعلنت بغداد انها نجحت بتطوير

---

(١٩) -Sunday Times - London oct. 5 - 1986.

(٢٠) مرجع سابق -Military Balance p. 118.

(٢١) - BREZOSKA Michael and OHLSON Thomas. **«Arms Production in the third world».** London 1986, pp. 112, 118.

صواريخها ليصل مداها الى ٢٠٠٠ كلم[٢٢]. ومنذ اليوم التالي لحرب «عاصفة الصحراء» التي بدأت في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١، أخذت الصواريخ العراقية تتساقط على حيفا وتل أبيب، المدينتين اللتين تشكلان مع القدس أكبر كثافة من السكان اليهود في اسرائيل إذ يعيش فيهما أكثر من نصف عددهم. هكذا ولأول مرّة منذ العام ١٩٤٨، تتعرض جبهة اسرائيل الداخلية لقصف عربي. وما ضاعف خوف السكان هذه المرة امكانية تزويد العراق لهذه الصواريخ بحشوات كيميائية سبق وأظهرت فاعليتها في الحرب مع ايران ومع الأكراد. وقد اطلق على اسرائيل ما مجموعه ٣٩ صاروخاً باليستياً، اضافة الى الصواريخ التي اطلقت على السعودية وسقطت في الرياض وفي الظهران، ولم تتمكن صواريخ الباتريوت» من اعتراض أكثر من نصفها[٢٣]، علماً أن اعتراض صاروخ فوق الظهران قد ادّى بانفجاره فوق مبنى يأوي تجمعاً عسكرياً اميركياً، الى مقتل وجرح العشرات من جنود هذا التجمع.

من هنا ضرورة اعتراض الصاروخ باكراً كي ينفجر فوق أراضي الخصم بعيداً عن الأماكن السكنية، لأن انفجاره فوق الأراضي الصديقة قد يؤدي أحياناً الى النتيجة ذاتها فيما لو لم يعمد الى اعتراضه.

وفي الحرب اليمنية التي بدأت في الرابع من شهر أيار ١٩٩١، استعمل الجنوبيون الصواريخ الباليستية أرض ـ أرض السوفياتية الصنع التي بلغ عددها خلال نصف الشهر الأول من القتال ٢١ صاروخاً[٢٤]، استهدفت صنعاء. وقد ردَّ الشماليون، ولو بعد حين، بقصف عدن بأسلحة من النوع ذاته لكنها أقل عدداً.

وتنفرد السعودية عن جاراتها في الشرق الأوسط بامتلاك صواريخ من فئة «المدى الوسيط» أو فوق المتوسط التي يصل مداها الى ٣٠٠٠ كلم(*)، وهي صينية الصنع تعرف باسم «دونغ فونغ ٣» أو (سي اس. اس ٢١) (C. SS-21) وبإمكانها حمل رؤوس نووية وكيماوية وبيولوجية.

وبغياب العراق عن الساحة مع صواريخه التي كانت تصل الى ٢٠٠٠ كلم، فإن

---

(٢٢) عبيد مجدي ـ الفكر الستراتيجي العربي. عدد ٣٢ نيسان ١٩٩٠ ص ٨٣.

(٢٣) سلمان رضى ـ الدراسات الفلسطينية العدد ٦ ربيع ٩١ ص ٦٠ نقلاً عن وزير الدفاع الاسرائيلي موشي آرنز في «آي بطلهايم» معاريف ١٩٩١/٣/٨.

(٢٤) اذاعة مونتي كارلو في ١٩ أيار ١٩٩٤.

(*) يبين الجدول التالي التصنيف المتفق عليه دولياً للصواريخ الباليستية، نسبة لمداها:

قصير المدى: اقل من ٨٠٠ كلم — Short Range Balistic Missile: (SRNM)

متوسط المدى: بين ٨٠٠ كلم و٢٤٠٠ كلم — Medium Range Balistic Missile: (MRBM)

وسيط المدى بين ٢٤٠٠ و٦٥٠٠ كلم — Intermediate Range Balistic Missile: (IRBM)

عابر القارات: اكثر من ٦٥٠٠ كلم — Intercontinental Range Balistic Missile: (ICBM)

المصدر:
- Charles Henri FAVARD. «**La Stratégie**» COMA- Paris 1975 p. 226
- Jane's weapon system 1981-1982 p.p850-854.

اسرائيل هي التـي تلي السعودية بامتلاكها صواريـخ متوسطة المدى من نوع اريـحا ٢ التـي يصل مداها الى ١٥٠٠ كلم. أما الصواريـخ التـي تملكها سائر دول الشرق الأوسط فيمكن حصرها في الجدول الآتـي:

الدولة	النوع	عدد المنصات	ملاحظات
مصر	صقر ـ ٨٠ فروغ ـ ٧ سكود ـ ب	غير محدد ١٢ ٩	قيد الاختبار
العراق	فروغ ـ ٧ سكود ـ ب الحسين ـ العباس تموز	٣٠ غير محدد	هذا العدد كان قبل حرب «عاصفة الصحراء» يذكر هنا لأنه وان دمر العتاد فالتكنولوجيا باقية
ليبيا	فروغ ـ ٧ سكود ـ ب	٤٠ ٨٠	
السعودية	سي ـ إس إس ـ ٢١	١٠	٤٠ صاروخ
سوريا	فروغ ـ ٧ سكود ـ ب/ ث إس إس ـ ٢١	١٨ ٢٠ ١٨	
اليمن	سكود ـ ب فروغ ـ ٧ إس إس ـ ٢١	٦ ١٢ ١٠	قبل الوحدة عام ١٩٩٠ كانت بحوزة اليمن الجنوبي
ايران	فروغ ـ ٧ سكود ـ ب/ث صواريـخ محلية	١٠٠ غير محدد غير محدد	 غير متطورة
اسرائيل	لانس اريـحا ـ ٣/٢/١	٢٠ غير محدد	

المصدر: IISS Military Balance (1993-1994) pp. 111-133.

بالعودة الى اسرائيل، فانها عملت منذ الستـينات على تطوير سلاح الصواريـخ. فكان لها شافيت ـ ٢، ـ وشافيت ٣، وشافيت ـ ٤. لكن مدى هذه الصواريـخ لم يتجاوز مسافة ٧٠ ميلاً[٢٥]. ثم استحصلت على صواريـخ لانس الاميركية الصنع،

(٢٥) حمود أحمد معين ـ **«صناعة الأسلحة في اسرائيل»** ـ بيروت ـ أيار ١٩٧٧ ص ١٣٩ ـ ١٤٥.

وطورت في الوقت ذاته صواريخها من نوع «اريحا». وفي رماية تجريبية لصاروخ من نموذج اريحا ـ ٢ اجريت بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٩، اجتاز هذا الصاروخ مسافة ١٥٠٠ كلم ليسقط في البحر المتوسط ٤٠٠ كلم، شمالي مدينة بنغازي الليبية. وبما ان هذا الصاروخ بامكانه حمل رؤوس فوق التقليدية، فقد احتج الاتحاد السوفياتي في حينه على هذا التصرف الذي يهدد مصالحه الستراتيجية والاقتصادية(٢٦).

وتنفرد اسرائيل عن جاراتها كونها بعد مضي خمسة أيام على إطلاق صاروخ اريحا ـ ٢ وفي ١٩ ـ ٩ ـ ١٩٨٩، اطلقت الى الفضاء قمراً اصطناعياً اطلقت عليه اسم (افق ـ ١) يعمل بالطاقة الشمسية ويدور حول الأرض دورة واحدة كل ٩٠ دقيقة وعلى ارتفاع يتراوح بين ٢٥٠ ـ ١٠٠٠ كلم(٢٧). والمعلوم ان بامكان قمر كهذا حمل مطلق حشوة الى اية نقطة في العالم، اضافة الى وجهة استعماله الأساسية التي هي المراقبة والتجسس. وهكذا تكون اسرائيل قد انفردت عن غيرها من دول هذه المنطقة بحيازتها هذه التكنولوجيا الجديدة. يبقى أن قمراً منفرداً من هذا الطراز يمكن التخفي عنه لتنفيذ عملية سريعة إذ أنه لا يكفي لمراقبة ميدان معركة بصورة مستمرة، أو للعمل بمفرده ضمن نظام اعتراض الصواريخ الباليستية. وكانت الولايات المتحدة الأميركية في حرب الخليج الثانية قد وضعت بالتصرف المباشر لقوى التحالف ٧ أقمار صناعية لم تسمح لها بتصوير سوى ٣٠٪ الى ٤٠٪ من الأهداف التي كانت قوى التحالف تقوم بقصفها واصابتها يومياً(٢٨).

أما اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية، فكان يتطلّب عمليات من نوع آخر وقد استعين لتشغيل صواريخ «باتريوت» بنظام معد لخدمة الحلف الأطلسي(*).

وترتبط اسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية بموجب عقود واتفاقيات، كمبادرة الدفاع الستراتيجية المعروفة بـ «حرب النجوم» وبرنامج انتاج الصاروخ «حيتس»، «ارو»، الذي سيحل مكان الصاروخ «باتريوت». وهي أيضاً شريكة اميركا في اتفاق التعاون الستراتيجي منذ العام ١٩٨١. وهذا الاتفاق ينص في بنده الثالث على تخزين اسلحة اميركية متطورة على الأراضي الاسرائيلية، وعلى دعم الصناعة

---

(٢٦) عبيد علي مجدي ـ الفكر الستراتيجي العربي عدد ٣٢ نيسان ١٩٩٠ ص : ٧٨.

(٢٧) عبيد علي مجدي، مرجع سابق ص: ٨٠.

(٢٨) لوران اريك «عاصفة الصحراء» ـ الجزء الثاني ـ الطبعة العربية ـ بيروت ١٩٩١ ص ٢٦٤.

(*) «كان القمر الصناعي، فور اطلاق صاروخ العدو، ينقل الخبر في الوقت المحدد الى القوات الجوية الأميركية المتمركزة في «اليس سبرنغ» (Alice Spring) في اوستراليا. فيعمد المحللون في ٤٥ ثانية إلى تقويم الخبر ونقله الى مقر القيادة العامة في الـ «توراداNorth American Aerospace Defense Command وقاعدته في «كولورادو سبرنغ» حيث يؤخذ القرار الأخير. وتكون آنذاك قد انقضت دقيقتان على اطلاق الصاروخ. ولكي يصل الخبر من جبال كولورادو الى الخليج، كان يتوجب مرور دقيقة أو دقيقتين... فيبقى للرد دقيقتان تقريباً وتلك سعة من الوقت كافية مبدئياً لكنها ضعيفة.
المصدر: اريك لوران «**عاصفة الصحراء**» الجزء الثاني الطبعة العربية ـ بيروت ١٩٩١ ص: ١٨٩.

العسكرية الاسرائيلية[٢٩]. وهكذا تكون الدولة العبرية قد اكتسبت امتداداً ستراتيجياً بتحالفها مع الدولة الأقوى في العالم، ومن خلالها مع الحلف الأطلسي. وهذه ضمانة أكيدة ومميزة في ظل النظام العالمي الجديد. وتملك اسرائيل، إضافة الى الصواريخ التي بامكانها حمل رؤوس نووية، طائرات من طراز «إف ـ ٤» و «إف ـ ١٥ ـ ١/ ب» بامكانها القيام بالمهمة ذاتها ولمسافة تصل الى ٢٠٠٠ كلم. هكذا يصبح بامكان مالكة هذه العتاد قصف أهداف في معظم دول الشرق الأوسط، كما تشير الخريطة أدناه.

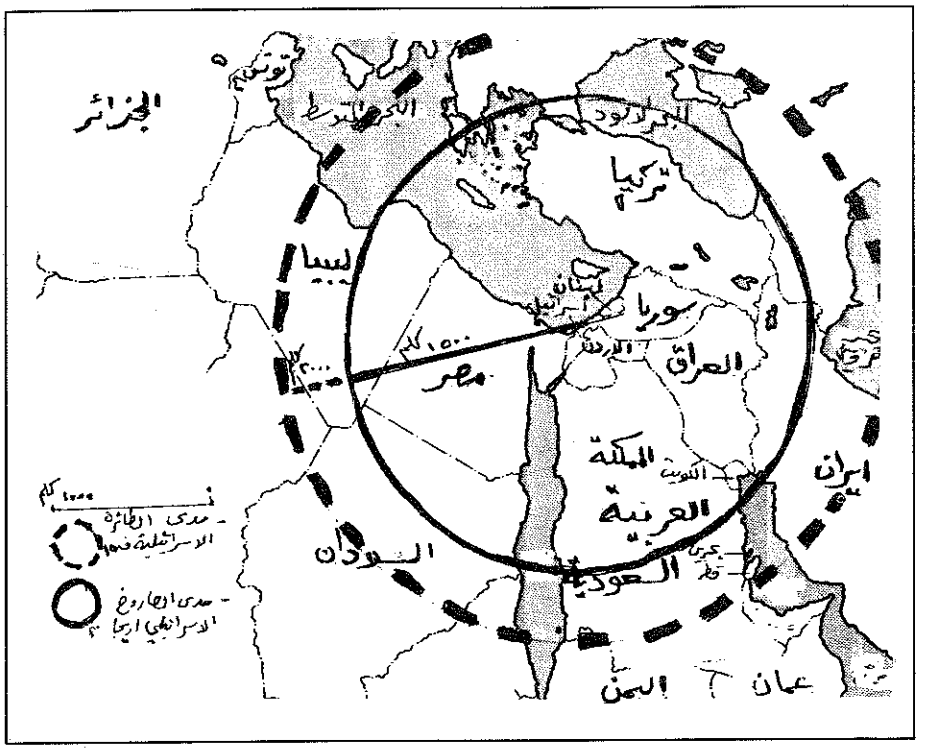

خامساً: نزع السلاح أو الحد منه تدعيماً للأمن

ان الحدّ من السلاح يقلّل من امكانية حصول حرب. وفي حال نشوبها، يخفف من الدمار الذي تسببه. هذا اضافة الى الحد من المصاريف التي يتطلبها التسلح والتي غالباً ما تذهب سدىً. واثر مؤتمر يالطا العام ١٩٤٥، نشأ بين الجبارين ما عرف

(٢٩) محارب عبد الحفيظ، الفكر الستراتيجي العربي عدد ٣ كانون الثاني ١٩٨٢ ص: ٥٦.

بـ «الحرب الباردة» التـي تميزت بالتسابق على التسلح وبخاصة النووي منه. وبلغ السباق أوجه في الثمانينات، فانتقل من التسابق الجوي والبحري والبري الى الفضاء الخارجي فاطلق عليه تسمية «حرب النجوم». ولم يـحقق هذا التنافس أي مكسب بل كان على العكس من الأسباب التـي ادّت الى تفكك الاتحاد السوفياتـي وانهياره. وبعد نصف قرن تقريباً، كان لا بد من العودة الى يالطا لعقد قمة بين الجبارين في ٣ كانون الاول ١٩٨٩، ولاعلان نهاية الحرب الباردة «ونبذ المجابهة والعداء وسباق التسلح»[٣٠]، كما جاء على لسان غورباتشوف.

وكـان سبق ذلك، اعتباراً من مطلع السبعينات، عدة محاولات لـلحد من التسلح منها:

اتفاق «سالت ـ ١» العام ١٩٧٢ لتحديد الأسلحة الستراتـيجية البعيدة المدى بين القوتـين العظميـين، وتحديد نشر الأسلحة المضادة لـلصواريـخ. تبعه العام ١٩٧٩، اتفاق «سالت ـ ٢» لتحديد أعداد الرؤوس النووية لكل دولة والذي لم يوافق عليه الكونغرس الأميركي. كما عقدت عدة اتفاقيات في العام ١٩٨٨ لازالة الصواريـخ القصيرة والمتوسطة المدى. وفي العام ١٩٩٢، عقدت اتفاقية «ستارت ـ ١» التـي تلتها، في ٣ كانون الثاني ١٩٩٣، اتفاقية «ستارت ـ ٢» التـي قضت بأن تـخفض كل من الدولتـين العظميين الرؤوس النووية التـي بحوزتها بما مقداره ٣٠٠٠ الى ٣٥٠٠ رأس وذلك خلال مهلة لا تتعدى العام ٢٠٠٣[٣١].

لكن نتائج الحد من التسلح لم تكن بحجم المؤتمرات التـي عقدت في شأنها، وبقي السلاح الذي يتناقض وجوده مع الأمن، وبخاصة سلاح الدمار الشامل، يسمّم العلاقات بين الأطراف كما في زمن الحرب. فمن المفترض إبان السلم أن ينعم المواطنون بجو من الطمأنينة وراحة البال، فينصرف كل الى عمله المنتج. كما تـخفض ميزانيات الدفاع، التـي هي في الشرق الأوسط الأعلى نسبة في العالم[٣٢]، فيُـحوّل جزء منها الى مشاريع انمائية ذات منفعة كما تُحوّل اجزاء من مصانع الأسلحة الى صناعات أخرى كالآلات الزراعية وغيرها.

فهل ما حدث في الغرب من جراء التسابق الى التسلح، يشكل امثولة لـلدول الشرق أوسطية المرشحة لتوقيع معاهدات سلام فتتجاوز العقبات التـي تحول دون نزع السلاح أو على الأقل الحد منه.

---

(٣٠) هيلير ميشال ـ «**السكرتـير السابع والأخير (غورباتشوف)**» ـ الطبعة العربية الأولى بيروت ١٩٩٢ ص ٤٠٣.

(٣١) مرجع سابق ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ IISS. M.B.

(٣٢) المرجع السابق ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

سادساً: الصعوبات التي تعترض الحد من التسلح في الشرق الأوسط

أ ـ الخوف من تجدد النزاعات:

في العام ١٩٢٥، عرّف المارشال «شابوشنيكوف»، المستشار العسكري لستالين، السلام بأنه «استمرار الحرب بغير وسائل»[٣٣]، بحيث يستفاد منه للتحضير للحرب القادمة أو للتوجه الى أنواع أخرى من الحروب كالنفسية والاقتصادية والثقافية وغيرها... ومنذ بدء التاريخ حتى يومنا، عقد أكثر من ٨٠٠٠ معاهدة صلح[٣٤]. ثم جاءت «عصبة الأمم» و «الأمم المتحدة»، فابرمتا الاتفاقيات الدولية. وفي كل مرة، كان يظن العالم أن الحرب رحلت الى الأبد، لكنها كانت دوماً تتجدد. ولذلك فإن الدول وإن نعمت بسلام مع بعضها البعض، لا تتخلى عن أسلحتها بسهولة بل تبقى مستعدة لكل طارىء. فالمعاهدات قد تصبح أوراقاً عادية لا قيمة لها وليس بالامكان الركون اليها. فقبيل الحرب العالمية الثانية، عقد في موسكو في ٢٣ آب ١٩٣٩، بين المانيا وروسيا، معاهدة عدم اعتداء وقعها عن الجانب الروسي «مولوتوف» «Molotov»، وعن الجانب الالماني «فون ريبنتروب» «Von Ribbentrop»[٣٥]. والمعروف أن عدم الاعتداء كمعاهدة هو أقوى وأشد من معاهدة السلام. والجميع يعرف ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية بين الدولتين موقعتي الاتفاقية من معارك ضارية تشهد ستالينغراد ولينينغراد وموسكو وبرلين ومدن غيرها على مآسيها. فما تخشاه دول الشرق الأوسط أن ينقض طرف ما اتفاقية السلام ويشن حرباً على الآخر. وما تخشاه اسرائيل هو أن تقوم الدول العربية، مالكة الصواريخ الباليستية، بشن هجوم منسق ومفاجىء عليها لا تتمكن خلاله صواريخ «باتريوت» أو «أرو» من اعتراضها بكاملها الأمر الذي يلحق بها اضراراً جسيمة. وهذا سبب اضافي لضرورة الاتفاق على ازالة اسلحة الدمار الشامل من كافة الأطراف، فيزول بذلك الخوف. فهل توافق اسرائيل على ذلك؟

ب ـ وجود خلافات هامشية:

إن الأسلحة المكدسة في الشرق الأوسط، ليست كلها للاستعمال ضد الأعداء التقليديين عرب واسرائيليين. فالمشكلة الفلسطينية هي واحدة فقط من عدة مشاكل، وحلها لا يستلزم حل المشاكل العديدة المتبقية ومنها:

- مشكلة المياه التي قد تكون موضع نزاعات بين لبنان وسوريا والأردن، من

---

(٣٣) - Général SALVAN Jean - **«Paix et Guerre»**. Paris 1992 p. 135.

(٣٤) المرجع السابق ص ٣١٣.

(٣٥) - Colonel BREM. **«Politique, Stratégie, Tactique»** ESG-Paris, octobre 1975 p. 14.

جهة واسرائيل، من جهة ثانية. وقد تدخل تركيا والعراق هذا النزاع[٣٦].

● مشكلة الحدود إذ لا توجد دولة تقريباً إلاّ وهي على خلافات مع جاراتها. فحرب ايران مع العراق كانت بسبب الخلافات على الحدود في شط العرب والخلافات موجوَدة بين ايران والامارات وبين المغرب وموريتانيا..

● مشكلة الأصولية الدينية المعروفة بعدائها للصهيونية والآخذة بالتصاعد، والتي قد تتوصل الى استلام الحكم في دولة ما وتغير النظام وتلغي المعاهدات. وحتى الآن، لا تملك عناصر هذه المنظمات سوى القليل من الأسلحة الثقيلة.

● مشكلة النفط الذي أدى الى خلق دول غنية ودول فقيرة. وهذه الأخيرة تشهد تزايداً سكانياً قد يهدد في المستقبل أمن الدول الغنية. وما نشهده من سلاح على الساحة الشرق أوسطية متعدد الغايات: وصواريخ «سكود وفروغ» و «س س ـ ٢١» اليمنية الجنوبية ليس بامكانها أن تصل الى تل أبيب، لكنها وصلت بسهولة الى صنعاء. كذلك صواريخ «سي إس إس ـ ٢١» السعودية، لم تأتِ نتيجة الخوف من اسرائيل فقط بل أيضاً من دول شقيقة ومن بلاد فارس. أما الصواريخ الاسرائيلية التي بامكانها اصابة أهداف في ليبيا وفي تركيا وفي ايران، فليست «دول الطوق» المعنية بها وحدها. لهذه الأسباب، اقترح الوفد الاسرائيلي، في اطار لجنة الحد من التسلح وذلك في الاجتماع الذي عقد في قطر بتاريخ ٥/٥/١٩٩٤، أن يشمل الحل نطاقاً اقليمياً واسعاً يتجاوز النزاع العربي الاسرائيلي[٣٧]. وهو يقصد بذلك تركيا وايران وباكستان ودولاً في شمال افريقيا ووسطها.

ج ـ مشكلة العدد:

وهذا الأمر الذي تتخوف منه اسرائيل، وعلى أساسه تطلب أن يسمح لها بالاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي في نطاق الأسلحة فوق التقليدية كقوة رادعة. وتكمن أهمية التكنولوجيا الحديثة بالتغيير الجذري الذي أحرزته في الأبعاد الستراتيجية الثلاثة. فمن حيث المكان، جعلت مسرح العمليات يتخذ حجماً أكبر. ومن حيث الزمن، قصّرت مهلة الانذار وأعطت أهمية الوقت بالدقائق والثواني. ومن حيث حجم القوات، أصبح بامكان نفر قليل إحداث تدمير كان يتطلب فرقاً كبيرة لبلوغ النتائج ذاتها. وهذا التفوق التكنولوجي تملكه اسرائيل منذ وقت بعيد، لكنه لم يمنع مصر وسوريا من مهاجمتها العام ١٩٧٣، وصدام حسين من قصفها بالصواريخ بدون أن يبالي أحد بما يمكن أن تكون ردة الفعل غير التقليدية من قبل تل أبيب.

---

(٣٦) تقرير للأمم المتحدة نشرته النهار بتاريخ ١ ـ ٦ ـ ١٩٨٤ يفيد أن اسرائيل تسرق كمية كبيرة من مياه نهر الليطاني اللبناني.

(٣٧) السفير في ٦/٥/١٩٩٤.

د ـ تجارة الأسلحة:

تفيد الشركات المنتجة للأسلحة والدول المصدرة لها من حدوث نزاعات لتصريف انتاجها. وهذه التجارة صارت على درجة من الأهمية بحيث تبحث الدول المصنعة بجهد كبير عن أسواق لترويج بضائعها. ويتفاقم هذا الوضع مع بروز دول جديدة على الساحة العالمية تمتلك تكنولوجيا الصواريخ ولم توقع معاهدات حظر تصديرها الى دول الشرق الأوسط، ومن بين هذه الدول: الصين والبرازيل والأرجنتين وكوريا الشمالية. هذه الأخيرة، ترفض حالياً دخول مفتشين دوليين الى مصانعها للتأكد من عدم انتاج الأسلحة النووية[٣٨]. وما جنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وكوريا الشمالية من الدول العربية وايران، منذ حرب الخليج، بلغ ٣٠ مليار دولار[٣٩] كما وان اسرائيل تنفق على الدفاع ٢٦٪ من اجمالي الناتج المحلي[٤٠] (Gop)، ويعود القسم الكبير منه لتحقيق العتاد العسكري.

هـ ـ فكرة الثأر في الشرق الأوسط

وهي متأصلة لدى الشعبين العربي واليهودي منذ زمن ابراهيم الخليل وولديه اسحق واسماعيل. وتتمثل حالياً اعمال الثأر بالأعمال الارهابية وردات الفعل عليها. ولا تزال اسرائيل تلاحق من بقي على قيد الحياة من الذين اضطهدوا اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، فتقدم على خطف بعضهم ومحاكمتهم وتنفيذ اقسى الأحكام بحقهم. كذلك لا يزال العرب يتذكرون المجازر التي ارتكبها اليهود بحقهم، كمجزرة دير ياسين مثلاً وكفرقاسم ويدعون للثأر لهما. وكلما استشهد مناضل عربي على يد الاسرائيليين، أطلق اسمه على مجموعة من تنظيم مسلح تكلف القيام بعملية الثأر.

و ـ الركون الى القوة طالما لا توجد ثقة متبادلة:

وحدها الثقة المتبادلة بامكانها أن تحل مكان القوة في هذه المنطقة، لأن القوة العسكرية تشكل لدى كل طرف العامل الهام إن لم يكن الأساس في اتخاذ القرارات، ومن الصعب التنازل عنها بدون بديل.

بالنسبة الى اسرائيل، فإن قوة السلاح هي التي أوجدتها وضمنت وجودها وأمنها. فهي، قبل كل شيء، قوة عسكرية. وما قيل في الماضي عن بروسيا: «أن لكل دولة جيشها باستثناء بروسيا التي هي جيش له دولته»، ينطبق حالياً على اسرائيل.

بالنسبة الى العرب، فالقوة هي فخرهم، بواسطتها تصدوا للتوسع الاسرائيلي،

---

(٣٨) سبق لكوريا الشمالية وايران أن وقعا معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ويعتقد أن لديهما برنامج اسلحة نووية، ولكن لا يمكن اثباته.

(٣٩) بيريز شيمون مرجع سابق ص: ٩٤.

(٤٠) المرجع السابق ص: ٩٥.

ووضعوا حداً له ومنعوا اسرائيل من العبث بثرواتهم. والصواريخ العراقية التي سقطت على حيفا وتل أبيب، يفتخر بها العربي أكان مع صدام حسين أو ضده.

ز ـ غياب التمثيل الديبلوماسي لدى الأطراف المعنية:

ان الوضع القائم بين العرب واسرائيل هو حالة من الحرب ولا يوجد تبادل ديبلوماسي بينهما كما هي الحال بين الشرق والغرب. وغياب البعثات الديبلوماسية المعتمدة لدى هذه الدول يجعل المفاوضات متقطعة وغير مستمرة. وعندما يراد متابعتها، يقتضي ذلك زيارة مبعوث من قبل أحد راعيي السلام لتحريكها. هذا وإن عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل يحول دون التخاطب معها خارج جلسات التفاوض بصورة علنية. يستثنى من هذا الوضع دولة مصر التي تتبادل مع اسرائيل التمثيل الديبلوماسي.

ح ـ مشكلة العمق السراتيجي، والحدود الآمنة ومهلة الإنذار بالنسبة إلى اسرائيل:

تدعي الدولة العبرية أن ليس لديها العمق الستراتيجي، وبالتالي مهلة الانذار اللازمة لتأمين سلامتها. هذا إضافة الى قلة عدد سكانها بالنسبة الى العرب وصغر مساحة أراضيها. ومع أن الميزة الأخيرة تشكل عاملاً سلبياً للغاية في حال استعمال الأسلحة النووية، فهي تشكل عاملاً ايجابياً في الحروب التقليدية، إن كان من حيث سهولة الدفاع وإن في الهجوم بالسماح للدولة بالقيام بالمناورة حسب «الخطوط الداخلية»(*). وهذا ما طبقته اسرائيل بمهارة خلال حرب ١٩٦٧ حيث هاجمت تباعاً بالقوى ذاتها الجبهات المصرية والاردنية والسورية، الأمر الذي لم يمكن تنفيذه بسهولة في حرب ١٩٧٣، لأن الجبهات كانت قد اكتسبت مسافات أكبر. أما مهلة الانذار التي تحد من المفاجأة وتعطي الوقت الكافي للرد، فهي التي دفعت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية الى اختراع الرادار لاكتشاف الطيران الالماني المغير على أراضيها، من مسافة تسمح بالتصدي له قبل بلوغ أهدافه. وهكذا، كانت الطائرات العدوة، بدلاً من أن تفاجىء البريطانيين، تتفاجأ هي بطائراتهم الاعتراضية تكبدها الخسائر وتمنعها من تنفيذ مهماتها. وقد أظهرت حرب الخليج أهمية العمق الستراتيجي، ومهلة الانذار التي مكنت صواريخ «باتريوت» من اعتراض الصواريخ العراقية المتوجهة نحو اسرائيل والسعودية. فالصاروخ العراقي الذي تستغرق مدة طيرانه ست أو سبع دقائق من منصة إطلاقه الى تل أبيب، كان يستغرق الوقت اللازم لاعتراضه. ولو أطلقت هذه الصواريخ من الأراضي الأردنية أو

(*) المناورة حسب الخطوط الداخلية هي التي تقوم دولة بموجبها بشن هجوم على عدو في جبهة ما ثم تنقل القوى ذاتها التي نفذت هذا الهجوم ودائماً داخل أراضيها للقيام بهجوم آخر على غير جبهة أو جبهات.

السورية، لما سمح وقت الطيران القصير باعتراضها قبل بلوغها الهدف. هذا ما يتسلح به المتشددون في تل أبيب لعدم القبول بمبدأ «مبادلة الأرض بالسلام». أما بالنسبة الى شيمون بيريز «فالعمق الستراتيجي لم يعدله من معنى. فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل الى جبهة أمامية»(٤١).

سابعاً: الارهاب:

ليست الأسلحة الضخمة والصاروخية وحدها التي تهدد الأمن، وبخاصة أمن المواطنين. فهناك وسائل محدودة وبدائية يدخل استعمالها ضمن الستراتيجية غير المباشرة وتستعمل لبلوغ أهداف سياسية معينة. هذا ما يُعرف بالارهاب وهو متعدد الأوجه، من خطف الطائرات، الى خطف الأشخاص أو اغتيالهم، الى زرع المتفجرات في الأماكن الآهلة والآمنة، الى نسف وتدمير نقاط حيوية والى غيرها من الأعمال التي تلقي الرعب بين الأهلين. وأصبح معلوماً أن بعض دول المنطقة قامت على الارهاب وساندته أو سهلت التدريب لعناصره. كما أقدمت أجهزة رسمية من هذه الدول على القيام شخصياً بأعمال ارهابية. ومن الطبيعي أن يرافق عمليات السلام تنشيط للأعمال الارهابية يقوم بها المتضررون من الحل أو غير الراضين عنه.

والارهاب لا يمكنه الاستمرار ما لم تسانده دول أو تنظيمات وتموله وتقدم له الحماية. وعلى هذه الدول القيام بعكس ذلك، بأن تنسق بين بعضها وتقبض على الارهابيين وتقتص منهم، سيما وأن تنقلاتهم أثناء السلم بين دولة وأخرى، تصبح أكثر سهولة منها أيام الحرب، وكذلك اهدافهم وخطرهم.

ثامناً: لمحة ختامية

شكل السلام والأمن في الشرق الأوسط موضوعاً شائكاً شغل المسؤولين السياسيين والمجالس الدولية لعدة عقود. **وهذه الدراسة ليست الأولى التي تعالج مدى خطورة السلاح على الأمن، والصعوبات التي تعترض التخلص لحد من بعض الأسلحة وبخاصة تلك التي تؤدي الى الدمار الشامل. كما وانها لا تتوخى أخذ مكان الأجهزة المتخصصة في هذا المجال أو مراكز الأبحاث والدراسات الدولية المؤهلة أكثر من غيرها لايجاد حلول لمشاكل بهذه الضخامة، والتي يكون قد أصبح في جعبتها أكثر من مشروع حل، كما أن لكل دولة أجهزة ترسم لها ما يجب فعله حفاظاً على مصالحها.** يبقى أن الحل المختار يجب أن يكون مجرداً، فلا يُغلب مصلحة فريق على مصلحة الفريق الآخر، الأمر الذي لم يعد بالامكان اخفاؤه على أحد. فالحل الذي يلحق الظلم والغبن بالآخرين بدلاً من العدالة لا يمكنه أن يدوم.

---

(٤١) بيريز شيمون ـ مرجع سابق ص: ٦٤.

ان حلاً مقتبساً من اتفاقيات الهدنة التـي وقّعت بين دول عربية واسرائيل إثر حرب ١٩٤٨ والتـي أوجدت بين المتـخاصمين مناطق مجردة من السلاح أو حددت حجم القوى التـي يسمح لها المرابطة في تلك المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسلحة والتكنولوجيا خلال نصف قرن، يضاف اليه ما طبق في سيناء اثر السلام المصري ـ الاسرائيلي من مناطق منزوعة السلاح؛ يقودنا الى ما يلي:

أ ـ تصدر الأمم المتحدة مقررات بشأن الترتـيبات الأمنية، وتعهد بتنفيذها بحذافيرها الى راعيي السلام.

ب ـ يُصار الى فك الارتباط بين القوى العسكرية المتـخاصمة بحيث تفصل بينها مناطق منزوعة من السلاح أو محدودة التسلح، كما هي الحال في سيناء. هكذا يزول الاحتكاك بين القوى المسلحة ويـخف عنصر المفاجأة.

ج ـ يوقف تسلح دول المنطقة، ويصار الى مراقبة الانتاج المحلي لـلسلاح اضافة الى مراقبة الحصول على العتاد العسكري من الدول المنتجة، بحيث تُفرض عقوبات شديدة وصارمة على الدول المخالفة لحملها على الانصياع.

د ـ يُعمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل أو تـخفيضها تدريجياً، لأنه، حسب شيمون بيريز لم يـحن الوقت بعد لتفكيك اسلحتنا وإعادة جنودنا الى بيوتهم... اننا نستطيع على أية حال أن نؤسس لعملية تدريجية بعيدة المدى من نزع السلاح المتقابل»[٤٢].

هـ ـ تُشكّل قوة حفظ سلام لتفصل بين المتـخاصمين تكون تحت سلطة الأمم المتحدة، ولا يتم انسحابها الا بموافقة جميع الأطراف بمن فيهم الأمم المتحدة. فلا يـحدث ما جرى في سيناء العام ١٩٦٧ حين انسحبت قوى مماثلة بمجرد أن طلبت منها مصر بمفردها إخلاء المنطقة.

و ـ تؤلّف هيئة اقليمية لـلإشراف على تنفيذ الترتـيبات المتفق عليها، والتحقق من تنفيذها.

ز ـ يتبادل الأطراف البعثات العسكرية التـي تحضر المناورات كما كانت الحال بين حلفي وارسو والناتو، ويسمح لهذه البعثات بالحصول على معلومات دقيقة عن الأسلحة وعن تشكيل القوات المسلحة وإمكاناتها لـلحؤول دون حصول مفاجآت.

ان هذه الترتـيبات تدعم الثقة والأمن، وتمهد الطريق أمام تسوية سياسية تساهم في اطلاق عملية السلام بصورة تدريجية حتى بلوغ مرحلة السلام الدائم في الشرق الأوسط. هذا، بالطبع، إذا خلصت النوايا، وعمل الجميع بصدق لبلوغ هذا الهدف السامي الذي يتطلب الوقت الطويل، لأن صراعات عمرها نصف قرن لا يمكن تسويتها بين ليلة وضحاها.

---

(٤٢) بيريز شمعون مرجع سابق، ص: ٧٢ و٧٣.

الحرب في اليمن
خلفياتها ونتائجها

د. ميشال سلامة(*)

منذ مطلع أيار ١٩٩٤، تتناقل وسائل الاعلام أخبار الحرب الناشبة في اليمن، والمعارك الدامية، والوساطات الحميدة، والمواقف والقرارات الإقليمية والدولية.

لماذا يتقاتل الاخوة في اليمن، وما خلفيات الحرب القائمة بينهم؟ هل انها حرب عقائدية أم اقتصادية أم قبلية، أو أنه صراع على نفوذ أو سيطرة؟

هل الوحدة التي قامت بين دولتي اليمن الشمالي والجنوبي في ٢٢ أيار ١٩٩٠ كانت مصطنعة ومفروضة؟ أهي وليدة اتفاق بين القادة في اليمن أم أنها تحظى بتأييد الشعب بالرغم من اختلاف في العادات وفي نمط الحياة؟

وماذا حدث في ظل الوحدة؟ هل شعر الناس بتحسن أحوالهم أم عانوا من أوضاع مستجدة فيها تحكّم من فريق بالفريق الآخر؟

وهل الانفصال الذي أعلنه الجنوب في ٢٠ أيار ١٩٩٤ هو من صنع قادة أو حزب مع مساندة اقليمية من الجيران، أم أنه يلقى تجاوباً من أوساط الشعب؟

في هذه الدراسة سنحاول توضيح بعض الأمور التي تساعد في الاجابة على التساؤلات المطروحة.

١ ـ الاطار الجغرافي

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية. يتكون الجزء الشمالي منها من كتلة صخرية من العهد الجيولوجي المعروف بالـ Archéen، وهي شديدة الانحدار نحو الغرب باتجاه البحر الأحمر، إنما تنحدر ببطء نحو الشرق

(*) متقاعد، سفير لبنان في أبيدجان ثم في لاغوس سابقاً.

والجنوب الشرقي لتبلغ المناطق الصحراوية في حضرموت شرقاً وشبه جزيرة عدن البركانية في الجنوب.

أما جبال اليمن فترتفع في المنطقة الشمالية لتبلغ ٣٩٠٠ م. ويمتد على شاطىء البحر الأحمر وعلى أقدام جبال اليمن، سهل ساحلي هو سهل تهامة[١].

تعاني المناطق المنخفضة من اليمن من الجفاف في تهامة وعدن وحضرموت، أما الكتلة الجبلية الشمالية فهي خصبة، وترويها الأمطار الموسمية في الصيف من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مم في السنة حيث تنمو المزروعات (التبغ، القطن، والنيل) وتخصب عند ارتفاع ١٢٠٠ م وما فوق (القمح، الشعير، الذرة). أما البن والقات فيزرعان على ارتفاع ١٤٠٠ م[٢].

ونظراً لخصب جبال اليمن في محيط صحراوي، سميت، منذ القدم، «بلاد العرب السعيدة».

أما القات (Catha edulis) فنبتة برية وزراعية تعلو حوالى ٣ أمتار، أوراقها معنّقة، وثمارها دقيقة مستديرة حافزة الطعم مأكولة، تزرع في اليمن والحبشة حيث يمضغون أوراقها المنبهة، ويستخرجون من تقطير ثمارها مشروباً كحولياً مؤثراً على الأعصاب[٣].

وعادة مضغ القات متأصلة في الشعب اليمني، حتى انه أثناء المعارك الأخيرة كانت هناك هدنة غير معلنة بعد ظهر كل يوم حتى يتسنى للمتحاربين فرصة مضغ القات[٤].

سهل سهامة، على الشاطىء بين البحر الأحمر والجبال اليمنية، يعاني من الجفاف ومن المناخ السيء، أما المرتفعات الشرقية منه فتسقط عليها بعض الأمطار الموسمية في الصيف. وعلى الشاطىء يقع مرفأ الحديدة وهو أهم مرفأ لليمن على البحر الأحمر.

أما عدن فهي أهم مرفأ على الشاطىء الجنوبي. وهي شبه جزيرة تقع في البحر، وتتصل بالبر بأرض بركانية. وتعيش المدينة من التجارة الدولية ومن تصريف المنتجات اليمنية الزراعية وعلى الأخص تصدير البنّ.

وإلى الشرق من عدن، تمتد منطقة حضرموت الصحراوية المناخ ذات الأراضي

---

(١) GOUROU Pierre **«L'Asie»** Hachette, Paris 1953, p. 477.

(٢) BIROT et DUSH **«La Méditerranée et le Moyen-Orient»**, T.II, PUF, 1956, p. 430.

(٣) الموسوعة في علوم الطبيعة تأليف ادوار غالب، المجلد الثاني، ص ٢٦٦، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٦.

(٤) خبر أوردته وكالة رويتر ونشرته جريدة النهار في ٢٠/٥/١٩٩٤.

الكلسية التي تؤلف واجهة بحرية مرتفعة تنخفض تدريجياً نحو الداخل لتبلغ صحراء الربع الخالي. وفي الأودية تمتد واحات من النخيل، أما التلال المطلة على الساحل فتتلقى بعض الرطوبة من المحيط الهندي، وتنمو عليها شجيرات البخور والمرّ.

وقد عُرف أهل حضرموت منذ أقدم العصور بالنشاط البحري كصيد الأسماك والملاحة، وقد وصلوا بمراكبهم الشراعية إلى الهند وأندونيسيا وماليزيا حيث أسسوا مراكز تجارية مهمة. وتقع على شواطىء حضرموت سلسلة من المرافىء وأهمها مرفأ المكلاّ[٥].

وبالإضافة إلى النشاطات الزراعية والبحرية التقليدية، تم اكتشاف البترول في منطقة مأرب في الشمال (شركة Hunt الأميركية) وفي وادي مسيلة في حضرموت (شركة Canoxy الكندية)[٦].

٢ ـ السكان

اليمن من المناطق المأهولة بالسكان منذ أقدم العصور، نظراً لخصب المناطق الجبلية فيها، ولتوفر سبل العيش من البحر على السواحل. وبلاد اليمن مهد القبائل القحطانية التي انتشر بعض منها نحو الشمال حيث اختلطت بالقبائل المضرية[٧]. وكانت أكبر هجرة لأهل اليمن من بلاد هم نحو الشمال لدى انهيار سدّ مأرب في منتصف القرن السادس ب.م[*].

---

(٥) بشأن تهامة وعدن وحضرموت، انظر المرجعين (١) و(٢).

(٦) جريدة لوموند الباريسية، عدد الأحد ٢٩ ـ الاثنين ٣٠ أيار ١٩٩٤.

(*) تعلو مأرب عن سطح البحر ٣٩٠٠ قدم، وكانت عاصمة دولة سبأ، وتقع على ملتقى الخطوط التجارية التي كانت تربط بلدان اللبان (حضرموت) حتى المتوسط (غزة).
وفي ظل الاستقرار الذي وفرته دولة سبأ، بدأت تشييد الأقسام الأولى من السد في النصف الأول من القرن السابع قبل المسيح (٧٠٠ ـ ٦٥٠ق.م.)، وكان السد من عجائب الفن الهندسي، وينم عن مجتمع مستقر ومنظم في ظل سلطة مركزية قوية. وظل قائماً حتى ظهر فيه تصدع في سنة ٤٥٠م. ولكنه اصلح في حينه، وكان انفجاره في منتصف القرن السادس بعد المسيح (٥٤٢ ـ ٥٤٣) فاحدث كارثة إذ غمر السيل الأراضي، تفرق القوم ايدي سبا». ولا تزال آثار السد ظاهرة حتى اليوم. وكان سبب انهياره التآكل الذي أحدثه الماء في قواعده. وهناك اسطورة شعبية تقول ان جرذاً حفر في أساس السد وقلب صخرة كبيرة فوقعت الكارثة. ومن القبائل المشهورة التي نزحت من اليمن بعد انفجارات السد القديمة والمتأخرة، بنو غسان إلى حوران، بنو لخم إلى الحيرة، بنو تنوخ إلى سوريا والعراق، بنو طيء وبنو كنده إلى شمال الجزيرة العربية.
(راجع فيليب حتي، تاريخ العرب المطول، الجزء الأول ص٧١ و٨٤ ـ ٨٦ ـ دار الكشاف ـ بيروت ١٩٥٢).
وأهل عدن يعتبرون أنفسهم متمدنين على يد البريطانيين، بالنسبة إلى أهل الجبال الشمالية[٧]، ولهم تقاليدهم البحرية واختلاطهم بالشعوب الأجنبية، والرابطة القبلية ضعيفة بينهم.
أما أهل حضرموت فمنهم المزارعون الذين يعيشون في واحات النخيل التي تمتد في الأودية الداخلية، ومنهم البحارة الذين يعيشون على امتداد الساحل من صيد الأسماك ومن الملاحة.

(٧) انظر المرجع رقم (٢).

وأهل الجبال في اليمن يعيش أكثرهم في قرى معلقة على المرتفعات وعلى حافة الأودية السحيقة. وقد استصلحوا الأرض على شكل مصاطب (جلالي كما نقول في قرانا) معلقة، وهم يقومون بزراعة الأشجار (البن، القات) أو المزروعات الأخرى (الكرمة، القطن، الذرة، إلـخ...) كما يعيشون في بيئات منغلقة على ذاتها لا ينفرون من الأغراب[٨]، ويخضعون لتنظيم قبلي محكم يشد الروابط بينهم ويساعدهم على مصاعب العيش إنما يأثر في استمرار حال من التأخر الاجتماعي والثقافي. وسكان اليمن الجبليون ينتمون إلى فرقة الزيدية من أتباع زيد حفيد الحسين، وهي فرقة شيعية متساهلة وقريبة إلى السنّة[٩].

أما أهل السواحل فهم يعتاشون من صيد الأسماك والنقل البحري.

وفي تهامة، حيث تتساقط بعض الأمطار القليلة في الشتاء، تنبت المزروعات الاستوائية نظراً لارتفاع الحرارة في هذه المنطقة. ويتساقط على الهضاب الندى مما ينعش المزروعات قليلاً. أما المناخ فسيء وغير صحي، وكثافة السكان قليلة وهم مختلطون بعناصر افريقية أتتهم من الحبشة والصومال واريتريا.

أما عدن فهي صحراوية تعيش من مرفئها وهو من أكبر المرافىء على المحيط الهادئ، سكانها خليط من العرب (السكان الأصليون) ومن الأفارقة الذين كانوا يهاجرون اليها للإسترزاق.

٣ ـ لمحة من التاريخ الحديث

احتل الأتراك عدن العام ١٥٤٧ وأقاموا في اليمن بعض المراكز العسكرية. وقام أحد الزعماء الزيود ويدعى القاسم بطرد الوالي التركي من اليمن العام ١٦٣٣، وأسس أمامة وطنية دامت حتى ١٨٧١. ومنذ العام ١٨٤٧، عاد الأتراك وجعلوا من اليمن ولاية تركية دامت حتى قيام الإمام يحيى باحتلال صنعاء العام ١٩٠٥ وجعل منها عاصمة له. ولكن الأتراك لم يعترفوا باستقلال حكومة الإمام حتى العام ١٩١١، ولم ينسحبوا من اليمن إلا بعد نهاية الحرب الكبرى في أواخر ١٩١٨.

وفي العهد التركي، ظلت البلاد مستقلة فعلياً تحت سيطرة مشايخ القبائل الموالين للإمام الزيدي في صنعاء وخاصة في المناطق الجبلية الوعرة. وكانت

---

(٨) هذا ما ذكره نزيه العظم ثم أمين الريحاني، وأورده فيليب حتي في «**تاريخ العرب المطول**» ج٣، ص٨٦٩ (دار الكشاف ـ بيروت ١٩٥٣).

(٩) قتل زيد في ثورته على الأمويين عام ٧٤٠ ميلادية. والزيدية تخالف الشيعة في أنها لا تعتقد بالإمام المستور ولا تسمح بالمتعة ولا تمارس التقية، على أنها توافقها في معاداة التصوف (المرجع السابق، ص ٥٤٠ و٨٦٩).

مشايـخ القبائل في تهامة وعدن وحضرموت تدين بالولاء لـلإمام وكذلك عسير في شمال اليمن.

وفي العام ١٨٣٩، احتلّ الانكليز عدن من اجل تأمين طريق الهند البحرية وجعلوا منها مستعمرة في العام ١٩٣٧. ونشر الانكليز حمايتهم شرقاً على مناطق لحج وحضرموت. وكانت هذه المناطق قبل وصول الانكليز إليها تحت حكم امام صنعاء، الذي كان حكمه بالأحرى ولاء، إذ كان مشايـخ القبائل يتمتعون باستقلال فعلي، حافظوا عليه تحت الحماية البريطانـية(١٠). وبعد الحرب الكبرى وانسحاب الأتراك، أقام الإمام يـحيى اتصالات بالايطاليين الذين كانوا يسيطرون على الشاطىء المقابل من البحر الأحمر في الصومال وأرتريا، وعقد معهم معاهدة صداقة العام ١٩٢٦، مما شجعه على القيام بضغوط على الانكليز لاسترجاع الأراضي الواقعة شرقي عدن. لكن الانكليز رفضوا الرضوخ له واستعملوا الطيران ضده(١١).

وكان ابن سعود قد أقام دولته واحتل الحجاز وعسير المتاخمة لليمن. وظلت الحدود عند عسير ونجران عرضة للتحرشات الدموية. وكان الإمام يماطل في توقيع معاهدة لتحديد الحدود مع السعودية على أمل أن يستعيد عسير. فأرسل إليه الملك عبد العزيز بن سعود انذاراً في ربيع ١٩٣٤ لم يكترث له الإمام. عندها قام الملك السعودي بحملة من عسير، وجرت بعدها مفاوضات في الطائف بالسعودية كان من نتيجتها الوصول إلى اتفاقية للحدود بين البلدين في ٢٠ أيار ١٩٣٤. علماً أن ابن سعود لم يُغامر باحتلال اليمن نظراً لوعورة أرضها وشكيمة أهلها.

وظل الإمام يـحيى حميد الدين في السلطة حتى العام ١٩٤٨ إذ قُتل في قصره بمؤامرة دبرها جماعة سيف الإسلام ابراهيم الذين ولوا عبد الله بن الوزير. لكن ابنه الامام أحمد بن يـحيى، استطاع أن يعيد نظام الإمامة إلى اليمن بعد أن قضى على ابن الوزير وحكومته في العام نفسه(١٢).

وهكذا استقرت الحال في المملكة المتوكلية اليمنـية في المناطق الجبلية الشمالية وفي تـهامة، وفي المستعمرة البريطانـية في عدن وفي المحميات البريطانـية في لحج وحضرموت، وظل هذا الاستقرار حوالى ثلاثين سنة حتى قيام ثورة الجمهوريين في صنعاء ومقتل الإمام أحمد في أيلول ١٩٦٢.

---

(١٠) حتي فيليب: «**تاريـخ العرب المطول**» ج ٣، ص ٨٣٧ ـ ٨٦٩ ـ ٨٧٠ (دار الكشاف بيروت ١٩٥٣).

(١١) G. BROCKELMANN: «**Histoire des Peuples et des Etats Islamiques**», Payot, Paris, 1949.p 390 - 397.

(١٢) عسه أحمد: «**معجزة فوق الرمال**»، المطابع الأهلية اللبنانية ـ بيروت ,١٩٦٥ ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

٤ ـ ثورتان في الشمال وفي الجنوب

أ ـ كانت لأفكار القومية العربية التي حمل رايتها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وللنظام الذي أقامه في مصر بعد الثورة على الملك فاروق العام ١٩٥٢، أثر عميق في مختلف البلدان العربية وفي المملكة المتوكلية اليمنية أيضاً. واختمرت الأفكار في صفوف الضباط الشباب في الجيش اليمني، خاصة وأن نظام الإمام كان تقليدياً قاسياً ساحقاً لكل أفكار تقدمية. وعملت المخابرات المصرية على تشجيع الأفكار الثورية في أوساط الضباط في اليمن. حتى تحركت الثورة على النظام القائم بمقتل الإمام أحمد في ١٨ أيلول ١٩٦٢، وهرب ابنه «البدر» في ٢٦ منه، واعلان النظام الجمهوري في اليمن. وكان أبرز الضباط الذين قاموا بهذه الحركة الثورية العقيد عبد المغني والعميد عبد الله السلاّل الذي أصبح في ما بعد رئيساً للدولة. وفي ٢٨ أيلول ١٩٦٢، اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في اليمن، وبدأت فوراً باستجابة نداء الجمهوريين بالمساعدة العسكرية المباشرة في اليمن مما دفع بالسعودية والأردن إلى مساندة الأمير بدر والملكيين بواسطة القبائل المحافظة في شمال شرق اليمن. ودام التدخل العسكري المصري في اليمن حتى كانون الأول ١٩٦٧، مع ما رافق ذلك من معارك ومن مفاوضات مع السعودية والأردن والولايات المتحدة الأميركية. وكان من نتيجته القضاء على نظام الإمام وعلى بيت حميد الدين، وتثبيت الجمهورية اليمنية التي اعترفت بها الولايات المتحدة الأميركية في ١٩ كانون الأول ١٩٦٢. وبعد انسحاب الجيش المصري من اليمن، تابع الجمهوريون حربهم مع القبائل المساندة للملكية بمساعدة السعودية حتى العام ١٩٧٠ تاريخ انتهاء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي(١٣).

ب ـ أدت الاطاحة بنظام الإمامة في الشمال سنة ١٩٦٢، وما أعقبها من تدخل عسكري مصري، إلى تشجيع قيام ثورة مسلحة على البريطانيين في الجنوب سنة ١٩٦٣ حصل خلالها الثوار على مساعدة سياسية وعسكرية من صنعاء ومن المصريين. ودامت الثورة أربع سنوات، قرّر الانكليز بنهايتها التخلي عن مستعمراتهم ومحمياتهم شرقي قناة السويس. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، نال اليمن الجنوبي استقلاله، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

---

(١٣) التدخل المصري العسكري في اليمن عالجه من الوجهة السياسية محمد حسنين هيكل في «**سنوات الغليان**»، ص ٦١٨ وما يليها حتى ٦٧١. منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٨٨، ودرسه من الناحية العسكرية أحمد يوسف أحمد في مجلة الفكر الستراتيجي العربي العدد الخامس، تشرين الاول ١٩٨٢، ص ٢١ وما يليها.

٥ ـ تطور العلاقات بين اليمنـين حتى قيام الوحدة بينهما

قبل التحدث عن العلاقات بين الدولتين اليمنـيتين، يجدر بنا أن نلقي نظرة على بعض المعلومات للمقارنة بينهما من حيث:

	الشمال	الجنوب
ـ المساحة	١٩٥٠٠٠ كلم٢	٢٨٧٧٠٠ كلم٢
ـ عدد السكان	١١٥٠٠٠٠٠ نسمة	٢٥٠٠٠٠٠ نسمة
ـ العاصمة	صنعاء	عدن ب
ـ أهم المدن	مأرب ـ الحديدة	عدن ـ المكلاّ
ـ النظام السياسي	جمهوري تحت تأثير قبلي	اشتراكي
ـ النشاط الاقتصادي	زراعي	بحري
ـ النفط (الحقل)	مأرب	مسيلة
الكمية:	١٦٠٠٠٠ برميل في اليوم	١ ١٦٠٠٠٠ برميل في اليوم
الدخل:	١٥٠ مليون دولار في السنة	١ ١٥٠ مليون دولار في السنة

منذ البدء، اختلفت توجهات النظامين إذ تولى اليسار حكم الجنوب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مانـحاً الأولوية للقطاع العام وللتقارب مع الدول الاشتراكية (الصين والسوفيات على الأخص).

وهذا التوجه السياسي دفع التيار الجمهوري سنة ١٩٧٠ إلى التصالح مع الملكيين المعتدلين في الشمال تحت رعاية المملكة العربية السعودية، من أجل الوقوف في وجه امتداد اليسار نـحو الشمال ونـحو المملكة.

ففي العام ١٩٧٠، أعلن كل من النظامين رغبته في الوحدة، وفي نـية كل فريق السيطرة على الفريق الآخر. ولم تكن القبائل الموالية للسعودية متحمسة للوحدة، فساد جو من عدم الاستقرار الحدود بين اليمنـين، حتى نشب نزاع مسلح بين النظامين في أيلول ١٩٧٣، وتدخلت الجامعة العربية، وجرت مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق وحدة عارضته القبائل في الشمال. وتجددت الحوادث على الحدود سنة ١٩٧٤، حتى وصول العقيد ابراهيم الحمدي إلى السلطة في صنعاء بانقلاب في حزيران ١٩٧٤ فأوقف خطة الوحدة وأرسى التقارب مع السعودية.

وفي سنة ١٩٧٨، تسلم السلطة علي عبد الله صالح بانقلاب عسكري.

وفي شباط ١٩٧٩، نشب قتال على الحدود أحرز فيه الجنوبيون تقدماً. وبعد وساطة سورية ـ عراقية وضغوط عربية، وقّع الفريقان اتفاق وقف اطلاق النار في ٣٠ آذار ١٩٧٩، ثم وقعا اتفاقاً للوحدة في الكويت. وتحسنت العلاقات بين النظامين، لكن رجال الدين الشماليين عارضوا الوحدة مع الجنوب «الملحد».

في كانون الثاني ١٩٨٦، جرت في اليمن الجنوبي تصفيات في صفوف الحزب الاشتراكي، كان من نتيجتها تنحية الرئيس علي ناصر محمد مع الجناح المؤيد للسوفيات ووصول علي سالم البيض إلى قيادة الحزب ثم إلى قيادة البلاد. وفي السنة التالية، أعلن الجنوب عن رغبته في الوحدة، وقام علي سالم البيض بزيارة صنعاء، وشكلت لجان مشتركة لهذا الغرض، واتخذت خطوة أولى بالسماح بانتقال الأشخاص بين البلدين بدون جوازات سفر(١٤).

٦ ـ الوحدة

في مطلع العام ١٩٩٠، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اعترى أصحاب السلطة اليساريون في الجنوب شعور بالقلق من أن يقود ذلك إلى تردي الأوضاع الداخلية لديهم، وإلى عزلتهم في الجزيرة العربية؛ فعمدوا بإلحاح إلى قيام الوحدة مع الشمال. وتلقى الشمال هذه الرغبة بالقبول من أجل قيام دولة كبيرة وقوية في الجنوب الغربي من الجزيرة يكون لها وزنها السكاني والسياسي والاقتصادي بكسب منطقة شبوه الجنوبية الغنية بالنفط، ومدينة عدن المرفأ العالمي الشهير. ولاقى الاتجاه الوحدوي تأييداً شعبياً ونقابياً، وخف تحفظ القبائل عليه بعد انهيار الشيوعية.

وفي غفلة من السعودية وغيرها من دول الخليج، أُعلن في ٢٢ أيار ١٩٩٠ توحيد السلطة في حكومة واحدة وإدارة مدنية واحدة ورئيس واحد من الشمال ونائب رئيس من الجنوب. وبقيت فرق القوات المسلحة منفصلة إنما صار خلط تمركزها بين الشمال والجنوب. أما قوات الأمن الداخلي، فظلت في مراكزها في البلدين. وهكذا كان عدم توحيد القوات المسلحة وقوات الأمن نقطة الضعف التي ساعدت على الانفجار لاحقاً(١٥).

وبعد اعلان الوحدة بقليل، قام العراق بغزو الكويت في آب ١٩٩٠ واندلعت «حرب الخليج» في مطلع ١٩٩١. يومها اتخذت دولة اليمن الموحدة الفتية موقفاً واضحاً إلى جانب العراق مما تسبب لها بمصاعب مع السعودية التي طردت ٨٠٠ ألف عامل يمني، عادوا إلى بلادهم ليزيدوا من عبء الضائقة الاقتصادية فيها. ومنذ ذلك الحين، أخذت السعودية تعمل على دكّ الوحدة تجنباً لقيام دولة قوية إلى جنبها، واتخذت الكويت موقفاً معادياً لصنعاء للاقتصاص منها على موقفها من حرب الخليج وكذلك مصر تخوفاً من مساندة صنعاء الحركات الإسلامية(١٦).

---

(١٤) دراسة لوكالة الصحافة الفرنسية نشرت في جريدة الديار في ٢١ شباط ١٩٩٤.
(١٥) دراسة نشرتها جريدة لوموند الباريسية في عددها الصادر في ٢٩ ـ ٣٠ أيار ١٩٩٤.
(١٦) مراجعة دراسة وضعها رياض نجيب الريس ونشرها في جريدة النهار يوم الاثنين في ١٦/٥/١٩٩٤.

ومن أجل تثبيت الوحدة وتنظيم سلطاتها، جرت في نيسان ١٩٩٣ انتخابات تشريعية بنظام الاقتراع العام والمباشر.

٧ ـ المصاعب في ظل الوحدة

بعد الانتخابات التي جرت في نيسان ١٩٩٣، ظهر التوتر بين شطري البلاد بسبب النظرة المختلفة لكل منهما إلى منهج الحكم، فقد تخوف الجنوبيون من سيطرة النظام القبلي على شؤون الدولة، وخشي الشماليون من تغلغل الأفكار الاشتراكية الحرة في أوساط الدولة في الشمال مما يقوض الثوابت التي يقوم عليها الحكم الجمهوري القبلي فيه. وأخذ الجنوبيون يظهرون تململاً من الشماليين القادمين إلى مناطقهم بعقلية قبلية وعدم انضباط أمني[١٧]، كما اعترى الجنوبيين قلق على مستقبل مواردهم من البترول المكتشف في شبوه شرقي عدن، ومن هيمنة الشماليين لاحقاً على عدن والتجارة الدولية فيها فعدن لم تعد العاصمة، بل صنعاء حيث المراكز الادارية الكبرى والمرافق الهامة بيد أهل الشمال. واتهم الجنوبيون سياسة الدولة بأنها غير مرتاحة للرياح الديمقراطية التي أتى بها الجنوبيون، وأن صنعاء تعطف على التيارات الإسلامية والقبلية المتطرفة التي يمثلها ويحميها الشيخ عبد الله الأحمر رئيس البرلمان[١٨]. وتصاعد التوتر بين الفريقين، فاعتكف نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن منذ ١٣ آب ١٩٩٣ مشترطاً لعودته اجراء اصلاحات جذرية في نظام الحكم وفي تنظيم القوات المسلحة، وإقامة لامركزية ادارية ومالية. وبدأت محادثات عسيرة، وتألفت لجنة حوار القوى السياسية توصلت في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٤ إلى وضع «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٤ من قبل الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض برعاية الملك حسين، الذي أيّد الوحدة من أجل التوازن في الجزيرة العربية بقيام دولة يمنية قوية إلى جنب السعودية.

وقد نصت «وثيقة العهد والاتفاق» على اصلاحات اساسية من أجل تثبيت الوحدة، جاءت أكثرها تلبية لموقف الجنوبيين، وهي تتناول:

١ ـ تدابير أمنية وعسكرية: اخلاء المدن من القوات المسلحة، وانهاء الوجود المسلح غير الرسمي، وتقليص حجم الجيش.

٢ ـ تدابير تتعلق باللامركزية: تقسيم اداري جديد ولامركزية ادارية ومالية.

٣ ـ اصلاحات ادارية وسياسية: تنظيم مجلس الرئاسة وتحديد صلاحيات نائب الرئيس وتأليف مجلس شورى من وحدات الحكم المحلي.

---

(١٧) انظر تقريراً نشرته جريدة لوموند الباريسية في عددها الصادر في ٢٩ ـ ٣٠ أيار ١٩٩٤.

(١٨) راجع المرجعين (١٥) و(١٦).

٤ ـ تعديل الدستور: الالتزام بالدستور القائم إلى أن يتم تعديله خلال فترة من ٣ إلى ٥ أشهر وتكليف لجنة حوار القوى السياسية متابعة تنفيذ القرارات[١٩].

٨ ـ القوى السياسية

يسيطر على السلطة في اليمن ثلاثة أحزاب وثلاث شخصيات بيدها القرار:

أ ـ الأحزاب: اعتمدت اليمن الموحدة حرية إنشاء الأحزاب، وحرية الصحافة. فتكاثرت الأحزاب والصحف، مما ولّد حذراً لدى السعودية من النظام في اليمن انما أكسبه عطف الأميركيين.

أما الأحزاب الرئيسية فهي ثلاثة:

١ ـ **حزب المؤتمر الشعبي العام:** وهو، بالأحرى، تكتل يضم أنصار السلطة في الشمال وليس له ايديولوجية محددة، إنما أدخل الممارسات الديمقراطية إلى اليمن مما سهّل اجراء الانتخابات العامة في البلاد في نيسان ١٩٩٣.

٢ ـ **الحزب الاشتراكي اليمني:** الذي كان يحكم وحده اليمن الجنوبي، وظل مسيطراً عليه بعد الوحدة، وتعرض لأزمات داخلية كانت أعنفها الأزمة الدموية العام ١٩٨٦ كما مرّ معنا. ومنذ انهيار الشيوعية العام ١٩٩٠، اتخذ الحزب الاشتراكي منهجاً حراً مع تصور حديث للحكم.

٣ ـ **التجمع اليمني للاصلاح:** ويضم زعماء القبائل[٢٠] بقيادة زعيم قبيلة حاشد الشيخ عبد الله الأحمر رئيس البرلمان، يسانده الاخوان المسلمون الذين يرأسهم الشيخ عبد المجيد الزنداني. وحزب الاصلاح حسن التنظيم وكبير النفوذ ويتلقى مساندة من المملكة السعودية.

أما الأحزاب الصغيرة، فأهمها مجمع في كتلة المعارضة الوطنية[٢١]، ولكن ليس لديها كبير تأثير على مجرى الأحداث، وأهميتها تكمن في الشخصيات التي تقودها بدون أن يكون لها قاعدة شعبية واسعة.

---

(١٩) النقاط الأساسية في «وثيقة العهد والاتفاق»، نشرتها وكالة الصحافة الفرنسية في ١٩٩٤/٢/٢١.

(٢٠) في اليمن حوالى ٢٠٠ قبيلة:
في الشمال ١٦٨ قبيلة منها ١٤١ قبيلة في المناطق الجبلية، وأكبرها قبائل حاشد وقبائل بكيل ويوجد اتحاد قبلي ثالث هو الزرانيق في تهامة. والقبيلة ذات النفوذ في الشمال هي سخان قرب صنعاء وبيت الأحمر منها. والقبائل في الشمال لها كيانها وسلطتها وبإمكانها مجابهة سلطة الدولة.
في الجنوب ٣٢ قبيلة كانت تتوزع على السلطنات في الجنوب، إنما ألغيت بعد توحيدها بدولة جنوب اليمن، ولم يبق كيان قبلي فاعل في الجنوب. (مقال بقلم رشيد البندر نشر في جريدة الحياة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٩٤).

(٢١) تضم كتلة المعارضة الوطنية خمسة أحزاب صغيرة هي: التنظيم الناصري ـ رابطة أبناء اليمن ـ اتحاد القوى الشعبية ـ التجمع الوحدوي ـ حزب الحق.

ب ـ الشخصيات القيادية:

١ ـ **علي عبد الله صالح**، رئيس اليمن الشمالي منذ العام ١٩٧٨، ورئيس الدولة اليمنية الموحدة منذ العام ١٩٩٠. عمره ٤٢ سنة، أتى إلى السلطة من الجيش بانقلاب من قبيلة حاشد القوية. عملي في السياسة، كانت علاقاته جيدة مع السعودية حتى حرب الخليج، ولم تغفر له هذه موقفه المؤيد للعراق.

٢ ـ **علي سالم البيض**، رئيس الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن، ونائب رئيس الدولة اليمنية الموحدة منذ العام ١٩٩٠. عمره ٥٥ سنة، وهو من أشراف حضرموت. درس الهندسة في القاهرة خلال الستينات حيث تشبع بالقومية العربية، وكان شيوعياً ثم ماركسياً اشتراكياً، خطيب مفوه يعمل من أجل المنهج الحر.

٣ ـ **الشيخ عبد الله الأحمر**، زعيم قبائل حاشد في الشمال، صاحب نفوذ كبير. عمره ٦٠ سنة، رئيس البرلمان منذ العام ١٩٩٣، صاحب حس سياسي، مؤمن بالجمهورية وبالأفكار التقدمية بالرغم من تربيته القبلية، وهو السند الأهم للرئيس علي عبد الله صالح، الذي هو من قبيلته.

وبالإضافة إلى الزعماء الثلاثة الأساسيين، هناك بعض الشخصيات السياسية، وخاصة في صفوف المعارضة، انضم جزء منهم إلى حكومة الجنوب الانفصالية، مثل حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، ونائب رئيس مجلس الرئاسة عبد الرحمن الجفري، وهو رئيس رابطة أبناء اليمن(٢٢).

٩ ـ التوتر فالانفجار والانفصال

عاد علي سالم البيض من عمان وعرّج على الرياض في طريقه إلى عدن. ولم يجف الحبر على توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» حتى بدأت المناوشات في ٢١ شباط ١٩٩٤ بين الوحدات العسكرية التابعة لكل من الفريقين، وعلى الأخص في ذبار وابيان ولحج. واتهم كل من الفريقين الآخر ببدء التحرشات التي كانت تقوم المساعي فور حصولها لتطويقها. وأخذ الحزب الاشتراكي يطرح «الكونفدرالية» كحلّ. وواصل نائب الرئيس علي سالم البيض اعتكافه في عدن. وقامت مصر والإمارات العربية المتحدة بوساطة مشتركة لحل الأزمة اليمنية، إذ أوفدت مصر في الأسبوع الثاني من نيسان وزير الاعلام صفوت الشريف، كما أوفدت الإمارات وزير الخارجية راشد عبد الله النعيمي. كذلك زار سالم صالح عضو مجلس الرئاسة اليمني دمشق وبحث فيها الأوضاع في اليمن.

---

(٢٢) بشأن الأحزاب والشخصيات ـ مراجعة المرجعين (١٥) و(١٦).

ولكن الوضع كان يزداد سوءاً في البلاد، والتحرشات بين الجيشين تتوالى وتزداد، وعلي سالم البيض يزيد من شروطه للعودة عن الاعتكاف، وعلي عبد الله صالح يزيد من الشدة في الرد على الشروط بشروط مضادة. وجرت المساعي على الصعيد العسكري بعقد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة في ١٠ نيسان في عدن كان من نتيجته اعادة بعض الوحدات إلى مواقعها لتخفيف التوتر.

إنما ظل كل فريق يتهم الآخر بأنه يعمل لتصفية وحداته الموجودة في المنطقة المقابلة، وساد جوّ من عدم الثقة، وتتابعت التحرشات والمعارك المحدودة بين الفرق، حتى وقع الانفجار الكبير في ٤ أيار ١٩٩٤ في معارك نظامية بالمدافع والدبابات والصواريخ. في البداية، تفوق الطيران الجنوبي في إصابة الفرق الشمالية، وفي توجيه غارات جوية على صنعاء وضربها ببعض صواريخ «سكود». ووضعت القوات الشمالية خطة لاكتساح الجنوب تمهيداً لاحتلال عدن وبقية المناطق الواقعة شرقها. وجرت المعارك العسكرية في جوّ من الحملات الاعلامية العدائية المتبادلة. واتخذت قرارات في الشمال لتزيد في التباعد، إذ أقال مجلس النواب في ٥ أيار ١٩٩٤ علي سالم البيض من منصبه كنائب رئيس، وقرر مجلس الرئاسة اقالة وزير الدفاع ووزير النفط ومحافظ عدن (وهم جنوبيون).

وفي غمرة الأحداث المتسارعة والمعارك الدموية، إلتأمت الجامعة العربية لمعالجة الأزمة اليمنية من أجل وقف القتال، واستبعدت اقتراحاً مصرياً بإرسال وحدات عربية إلى اليمن. لكن صنعاء رفضت مبدأ تدخل الجامعة العربية أو غيرها في الأزمة باعتبارها شأناً يمنياً داخلياً، وما الحرب التي تقودها صنعاء سوى لإعادة متمردين جنوبيين إلى الطاعة. وكان هذا موقف صنعاء الصريح الذي واجهت به الأمين العام للجامعة عصمت عبد المجيد عندما زارها لاحقاً. وتتالت النداءات لوقف الاقتتال، من مجلس التعاون الخليجي، ومن دمشق وطهران ومصر، ولكن بدون جدوى، إذ كان الشمال مصمماً على المحافظة على الوحدة، والجنوب يحاول تحوير الوحدة إلى كونفدرالية[٢٣].

وفي جوّ من التوتر المتصاعد ومن المعارك الطاحنة، أعلن الجنوب الانفصال عن الشمال في ٢٠ أيار ١٩٩٤، أي بعد أربع سنوات من قيام الوحدة، وإنشاء دولة «جمهورية اليمن الديمقراطية» بمجلس رئاسي رئيسه علي سالم البيض، ونائب

---

(٢٣) وفي خضم المعارك تعرض بعض اللاجئين الصوماليين في مخيمات أقيمت لهم في الجنوب لنيران المتقاتلين، مما تسبب بموت العشرات منهم، ويقدر عدد الصوماليين الذين لجأوا إلى اليمن بـ ١٣ ألف نسمة. وكذلك حصلت هجرات بين السكان اليمنيين هرباً من نار الحرب. منهم نزحوا إلى مناطق أخرى في اليمن وبعضهم إلى السعودية، والبعض الآخر قطع البحر الأحمر إلى الشاطىء المقابل، وبعض التقديرات تقول إن عدد اليمنيين المهجرين قد يبلغ المليون نسمة، وهو رقم مبالغ فيه.

رئيسه عبد الرحمن الجفري، وبحكومة يرأسها حيدر أبو بكر العطاس، مع ضم بعض الشخصيات من غير الحزب الاشتراكي إلى الرئاسة وإلى الحكومة تأييداً للنهج الديمقراطي في دولة الانفصال. الدولة المنفصلة لم تنل اعترافاً من أحد إنما نالت عطفاً ظاهراً من السعودية ومصر والكويت وبقية دول الخليج مع تحفظ قطر، في حين رفض انفصالها العراق والأردن والسودان وليبيا، أي أن انقسام الدول العربية بعد حرب الخليج ما زال يتفاعل.

وكان لاعلان الانفصال رد فعل عسكري عنيف من قبل صنعاء التي زادت من حدة القتال وصممت على احتلال عدن رمز الدولة الانفصالية. وانتقل علي سالم البيض وأعوانه إلى المكلا في حضرموت بشرقي البلاد وهي منطقة نائية، وفي ذلك رسالة إلى صنعاء بأنهاوإن استطاعت الاستيلاء على عدن فحكومة الانفصال ستبقى في موقع يمكّنها من المقاومة.

وكان من مصلحة الشمال القضاء السريع على الانفصال بحسم عسكري، ولمّا عجز عن تحقيق ذلك، عمد إلى ضرب البنى التحتية في الجنوب وإلى احراق مصفاة النفط في عدن، وإلى قصف شركة الكهرباء والمطار والأحياء السكنية وفندق عدن الفخم.

١٠ ـ التدخل الدولي

ازداد التوتر بازدياد المعارك ضراوة، فقامت المملكة السعودية بالتوافق مع دول الخليج، باستثناء قطر، بتقديم طلب إلى مجلس الأمن من أجل النظر في قضية اليمن والعمل لوقف الاقتتال. رفضت صنعاء الفكرة منذ البدء بحجة ان ما يجري في اليمن هو شأن داخلي يخص اليمنيين وحدهم، وما الحرب إلا للمحافظة على وحدة البلد وسلامة أراضيه، ودرء التدخل الأجنبي عنه. ولكن أوساط الأمم المتحدة لم تأخذ بوجهة نظر صنعاء نظراً لكثافة المعارك وقتل المدنيين وتشريدهم، وخراب المنشآت. فاتخذ مجلس الأمن قراراً رقم ٩٢٤، بتاريخ أول حزيران ١٩٩٤، يدعو فيه إلى وقف اطلاق النار فوراً، والكف عن توريد الأسلحة إلى اليمن، وإلى حل الصراع بالوسائل السلمية وبالمفاوضات. لكن مجلس الأمن لم يعترف بالواقع الانفصالي وطلب من الأمين العام ايفاد بعثة لتقصي الحقائق وتقويم امكانات تجدد الحوار[٢٤]. تلقى الشمال قرار مجلس الأمن كصفعة، إنما لم يكن بإمكانه إلا أن

---

(٢٤) النص الحرفي لقرار مجلس الأمن:
في ما يلي النص الحرفي للقرار ٩٢٤ حول اليمن الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم الأربعاء في أول حزيران ١٩٩٤
«ان مجلس الأمن،

في مجلس الأمن تجاه هذا الوضع المتفاقم، بناء على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة»(٢٦).

وفي الفقرة الأخيرة، تلويح بلجوء دول الخليج، في حال فشل مبعوث الأمم المتحدة في وقف النار، إلى استصدار قرار جديد ملزم من مجلس الأمن وفقاً للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة. علماً أن البيان صدر بتحفظ من قطر، وهي المرة الأولى الذي يُصدر المجلس قراراً مع تحفظ أحد أعضائه، إذ كان أعضاء المجلس في السابق يعدّلون قراراتهم حتى تصبح مقبولة من جميع الأطراف.

١١ ـ محاولات لوقف اطلاق النار

لم يكن باستطاعة صنعاء إلا الجهر بقبول قرار مجلس الأمن، فأعلنت عن موعد لوقف اطلاق النار في منتصف ليل الاثنين ـ الثلاثاء (٦ ـ ٧ حزيران ١٩٩٤). ولكن القرار لم ينفذ، وتبادل الطرفان التهم بانتهاكه.

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي بعثة لتقصي الحقائق برئاسة الأخضر الابراهيمي كمبعوث شخصي له. وصل الابراهيمي إلى صنعاء في ٨ حزيران بعد أن عرّج على القاهرة، ومكث ثلاثة أيام

---

(٢٦) إليكم ما جاء في البيان تفصيلاً:
وفي ما يتصل باليمن قال البيان ان المجلس الوزاري «تابع بقلق بالغ التطورات المؤلمة في اليمن، وما ترتب على استمرار القتال بين الطرفين ما جعل القادة في جنوب اليمن يعلنون قيام جمهورية اليمن الديمقراطية». وفي هذا السياق رحب المجلس بصدور قرار ملجس الأمن رقم ٩٢٤، وأعرب عن بالغ أسفه لاستمرار الاقتتال رغم صدور هذا القرار.
وأضاف أنه «إذا كان مجلس الأمن قد أكد في قراره ٩٢٤ حرص المجتمع الدولي على صون السلم والاستقرار في اليمن، فإن هذا الحرص يتضاعف أكثر في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك فإن المجلس يدعو القادة اليمنيين إلى وضع مصلحة اليمن وشعبها فوق كل الاعتبارات والاستجابة فوراً لمقتضيات قرار مجلس الأمن وذلك بوقف العمليات العسكرية فوراً واللجوء إلى الحوار حقناً للدماء وحفاظاً على الأرواح والممتلكات.
وانطلاقاً من حقيقة ان الوحدة مطلب أبناء الأمة العربية فقد رحب المجلس بالوحدة اليمنية عند قيامها بتراضي الدولتين المستقلتين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في أيار (مايو) ١٩٩٠، وبالتالي فإن بقاءها لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الطرفين. وأمام الأمر الواقع المتمثل بأن أحد الطرفين قد أعلن عودته إلى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطي، فإنه لا يمكن للطرفين التعامل في هذا الإطار إلا بالطرق والوسائل السلمية. وتقديراً من المجلس لدوافع المخلصين من أبناء اليمن في الوحدة، فإنه يؤكد أنه لا يمكن اطلاقاً فرض هذه الوحدة بالوسائل العسكرية. كما يبين المجلس ان استمرار القتال لا بد وأن تكون له مضاعفات، ليس على اليمن وحده وإنما على دول المجلس ما سيؤدي بها إلى اتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي لا يلتزم وقف اطلاق النار والتشاور مع الأطراف العربية والدولية حول الاجراءات اللازم اتخاذها من مجلس الأمن تجاه هذا الوضع المتفاقم وبناء على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة».
وأعلن البيان تحفظ دولة قطر عن الفقرتين الأولى والثالثة من بيان المجلس في ما يتعلق باليمن.

قام خلالها باتصالات مع القادة في الشمال، واستحصل من الرئيس علي عبد الله صالح على اعلان لوقف اطلاق النار الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من مساء الجمعة في ١٠ حزيران، وغادر صنعاء عن طريق جدة وعمان ليتصل بالقادة الجنوبيين، لكن وقف اطلاق النار انهار ثانية.

ومن أجل دعم المبعوث الدولي، أصدرت واشنطن بياناً تطلب فيه عدم عرقلة مهمة الابراهيمي، كماأتخذت بعض دول الخليج، وعلى الأخص الامارات والكويت، موقفاً واضحاً بتأييد الجنوب قائلة انه في حال عدم توقف القتال فإنها ستبادر بالاتفاق مع جهات عربية ودولية إلى الاعتراف بدولة جمهورية اليمن الديمقراطية، وستلجأ إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار جديد ملزم بوقف النار.

واجتمع الابراهيمي بالزعماء الجنوبيين في المكلا بعد أن عرّج على السعودية وسلطنة عمان، وعاد إلى صنعاء، ولكنه لم يتوصل إلى وقف لاطلاق النار، ولم يقنع الشماليين بالكف عن قصف عدن. واشترط الرئيس الشمالي لاجراء محادثات مع الجنوب أن يتم ذلك مع زعماء من الحزب الاشتراكي يقبلون مسبقاً باستمرار الوحدة أي غير علي سالم البيض وأعوانه. ولم يكف الشمال عن قصف عدن بالرغم من تحذير صدر عن وزارة الخارجية الأميركية.

ومن أجل الاشراف على وقف اطلاق النار، اقترح الشمال احياء اللجنة العسكرية المشتركة التي شكلت في العام ١٩٩٣ والتي كانت تضم ضباطاً يمنيين وأردنيين وعمانيين والملحقين العسكرين الأميركي والفرنسي. فلم يقبل الجنوب بإحياء هذه اللجنة فقط إنما طالب بمراقبين دوليين أيضاً. وبعد أن أجرى الابراهيمي اتصالاته بالشمال وبالجنوب، دعا الطرفين إلى إرسال وفدين إلى القاهرة للاجتماع به مع محاولة لبدء حوار من أجل وقف اطلاق النار.

أرسل الجنوب وفداً برئاسة سالم صالح، وأرسل الشمال وفداً برئاسة رشيد داوود، وأجرى الإبراهيمي محادثات منفصلة بين الوفدين اللذين لم يتقابلا لأن وفد الجنوب يعتبر نفسه ممثلاً للحكومة الديمقراطية، ووفد الشمال لا يعترف بوجود هذه الحكومة، فلم يتمكن الابراهيمي من التوصل إلى أي قاسم مشترك بين الفريقين من أجل وقف اطلاق النار. فعاد ادراجه إلى نيويورك لتقديم تقرير عن مهمته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والقتال ما يزال مستمراً في اليمن والقصف الشديد ما يزال يتساقط على عدن. وتتالت المساعي لوقف النار، فاجتمع في أواخر حزيران ٩٤ في نيويورك برعاية الإبراهيمي الدكتور عبد الكريم الأرياني وزير التخطيط والتنمية في الشمال بالمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء في الجنوب. وجمع وزير خارجية روسيا في موسكو، في آخر حزيران، وزير خارجية الشمال محمد سالم باسندوه مع عضو مجلس الرئاسة في الجنوب سالم صالح

محمد، وتوصل الفريقان إلى اتفاق لوقف النار، ولكن كل اتفاقات وقف اطلاق النار لم تنفذ، مما حمل مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار رقم ٩٣١ بتاريخ ٣٠ حزيران لتأكيد قراره السابق ٩٢٤ لوقف اطلاق النار مع الدعوة إلى إنشاء آلية للإشراف على ذلك مقبولة من الجانبين ويفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة. وتنفيذاً للقرار، سعى الابراهيمي إلى تأليف اللجنة من أندونيسيا ومالي إلى جانب الأردن وعمان وسورية ومصر واحدى دول المغرب بالإضافة إلى الجامعة العربية.

١٢ ـ تفاقم الوضع وانهيار دولة الانفصال

في آخر حزيران، قام الجنوب بغارة على حقل النفط في مأرب فأصابه بأضرار بالغة، وكانت آخر عملية عسكرية كبرى يقوم بها طيران الجنوب.

وفي مطلع تموز، أتت الأنباء المتضاربة عن سقوط المكلا حتى تأكد ذلك في ٦ منه بعد أن غادرها علي سالم البيض وأعوانه إلى سلطنة عمان. وكان سقوط المكلا بسبب انضمام القبائل في حضرموت إلى جيش الشمال، لأن الحكم الاشتراكي كان قد أخضعها لسلطة الدولة، فخشيت من عودتها إلى الوضع السابق.

وكان الوضع الملح هوالحصار المضروب على عدن وقطع الكهرباء والماء عن سكانها البالغ عددهم نصف مليون نسمة في ظل حر شديد يتجاوز الـ ٤٠ درجة مئوية. وانهالت النداءات من الصليب الأحمر ومن الأمم المتحدة ومن رؤساء الدول على صنعاء للسماح بإصلاح أنابيب الماء لتجنب الكارثة الإنسانية. وتحت الضغط العسكري المتزايد، سقطت عدن في ٧ تموز بيد الجيش الشمالي بعد أن غادرها زعماء الانفصال بحراً نحو جيبوتي وعلى رأسهم نائب الرئيس عبد الرحمن الجفري. تبع سقوط عدن فلتان أمني وأعمال نهب. وسرعان ما بدأ الجيش الشمالي انسحابه وبادر إلى تسليم الأمور إلى السلطات المحلية في عدن.

١٣ ـ ماذا بعد النصر الشمالي؟

بعد سقوط عدن والمكلا وانهيار الجيش الجنوبي، أصدر مجلس الرئاسة اليمني في صنعاء بياناً مساء ٧ تموز أعلن فيه انتهاء كل الأعمال العسكرية، ومنح عفو عام عن جميع الجنوبيين باستثناء القادة، وإزالة آثار التمرد، ومواصلة التزام النهج الديمقراطي والتعددية الحزبية والسياسية، وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان، وايجاد نظام للحكم المحلي يضمن صلاحيات واسعة للوحدات الادارية، وإعادة اعمار ما تخرب والتعويض على المواطنين المتضررين.

وأبلغت حكومة صنعاء الأمم المتحدة بانتهاء الأعمال العسكرية، وأعطت خمسة عهود إلى المنظمة الدولية: وقف كل نشاط عسكري ـ مباشرة أعمال الاغاثة في

عدن ـ منح عفو شامل وتعويض الخسائر ـ احترام الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان ـ استئناف الحوار الوطني في إطار الشرعية الدستورية[٢٧].

أما القادة الجنوبيون الذين لجأوا إلى الخارج فما زالوا يرسلون التهديدات بأنهم سيناضلون من أجل رفع الكابوس الشمالي عن مناطقهم، في حين تسعى الحكومة اليمنية إلى استمالة قادة من الحزب الاشتراكي يعترفون بالوحدة، إذ في قلب الحزب تيّارات قديمة تختلف بالرأي عن علي سالم البيض وأعوانه.

ومن بوادر النظام المنتصر في اليمن انه اتخذ خطة لتطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب من حيث منع الكحول واقفال المقاهي والحانات، كما هدم مصنع البيرة في عدن. وهذه الخطوة هي من سياسة القبائل الشمالية المحافظة وفيها اسكات للسعودية كي تخفف من معارضتها لقيام يمن موحد. ولكن ما هو الموقف الذي ستتخذه السعودية ودول الخليج من الواقع اليمني بعد انتصار الشماليين الساحق؟ من المرجح أن القادة والقوى السياسية الانفصالية في الجنوب يأملون في تلقي العون والمساعدة من دول الخليج التي من مصلحتها قلقلة الأوضاع في اليمن كي لا يقوى عليها. في حين عبرَّ العراق عن فرحته بانتصار الشمال على الجنوب.

أما الموقف الأميركي من الحرب في اليمن فإنه كان معقداً لأنه كان موقفاً معارضاً للوحدة بالقوة وللانفصال بالقوة، داعياً إلى حل النزاع بالحوار، ولكن من دون اتخاذ أية خطوة حاسمة لفرض هذا الحوار في مجلس الأمن وللالتزام بوقف اطلاق النار. وبعد انتصار الشمال، طلبت الولايات المتحدة من صنعاء: سد الحاجات الإنسانية لسكان الجنوب ـ العمل على تحقيق المصالحة السياسية الداخلية ـ تطمين الجيران إلى التزام الاستقرار الإقليمي[٢٨].

---

(٢٧) جريدة النهار تاريخ ٩ تموز ١٩٩٤.

(٢٨) بعاصيري سحر: فرصة لليمن؟ (جريدة النهار تاريخ ٩ تموز ١٩٩٤).

المهجرون اللبنانيون
من الدعوات والوعود بالعودة إلى العودة الفعلية!

د. نسيم الخوري(*)

يعني طرح ملف المهجرين في لبنان الدخول في تلمس عشرين عاماً من الحروب اللبنانية في تناقضاتها ومآسيها ومسبباتها التي يستحيل حصرها بشكل موضوعي. وتظهر الصعوبة في القدرة على عزل هذه المسألة عن غيرها من المسائل الجوهرية، مثل الطائفية والوفاق والوحدة والصيغة الوطنية والانتماء الوطني والتحول الديمغرافي والاعمار... الخ. فالتهجير بمعناه الأفقي، كان يأتي نتيجة لمعركة لكنه كان ينقلب ليصبح مسبباً لمعارك وحروب أخرى وكميات مجددة من المهجرين. لكنه أيضاً كان مؤشراً خطيراً لعددٍ كبير من «المؤامرات»(**) والأفكار التي كانت تستهدف هذه المسائل كلها بالطبع، وهو ما لا يظهر إلا في قراءة معمقة للكثير من المشاريع والطروحات السياسية الخاصة[1] بالأزمة اللبنانية الأخيرة.

بهذا المعنى، تتداخل الأسباب بالنتائج، وتتناقض المواقف الداخلية والإقليمية والدولية، ويجد الباحث نفسه أمام معضلة لبنانية في زمن السلم عنوانها «المهجرون» خصوصاً وأن الحروب زالت. وإذا كانت الحروب في جذورها التاريخية سبباً للتهجير، فإن عودة المهجرين تبدو، بالضرورة، عنواناً لترسيخ السلام.

(*) مدير كلية الاعلام والتوثيق الجامعة اللبنانية.

(**) رغم أننا نعرض عن استعمال مثل هذه التعابير، إلا أننا اثبتناها هنا كتعبير لازَم أذهان اللبنانيين وألسنتهم طيلة الحروب المشار اليها. والمؤامرة تعني الاشارة دوماً الى الدهشة والتهرب من المسؤولية، وهذه أمور بحاجة الى دراسات لغوية واجتماعية معمقة.

(١) يونس عماد، «**سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية**»، ٥ أجزاء، من دون تاريخ أو دار نشر أو اسم مدينة، لكنه صادر في بيروت ومتوفر في المكتبات الرئيسة.

وسرعان ما نكتشف أن وجهات النظر في التعامل مع هذا الموضوع كانت متناقضة ومتشابكة تماماً كما الحروب. كيف؟

١ ـ كان يقوى ملف المهجرين ويتخذ أبعاداً إنسانية واجتماعية ووطنية، عندما تتحرك الجمعيات الخيرية الكثيرة(*) في لبنان، أو يُمسك المهجرون بأزمتهم يُلوِّحون بها فتظهر المآسي والكوارث الاجتماعية، وتبدو الأزمات الصحية وجذور الانحراف والأدمان وغيرها من المشاكل النفسية التي تفترض ملفاً قائماً في حد ذاته.

ونعزو هذا الاهتمام بالموضوع، في قسم كبير منه، من قبل المؤسسات الأهلية، إلى البعد المادي الذي كان يتدفق على الجمعيّات بغرض مساعدة المهجرين الذين كانوا أحياناً يتنكرون لكل من يمثلهم أو يتكلم باسمهم.

ويظهر من المقابلات التي أجراها طلاب كلية الاعلام مع عدد كبير من المهجرين، أنهم كانوا يبحثون عن «الدولة الوحيدة القادرة على مساعدتهم»(٢). وقد أخذوا حريتهم في الكلام عن الأحزاب وهيئات الأمر الواقع. وربما يكون السبب في كون هذه المقابلات جاءت صريحة أنها لم تكن معدة للنشر وهي ما زالت غير منشورة حتى الآن. وهنا يمكن اعادة النظر في المساحة الاعلامية التي كانت تُصَوِّر للناس أن المهجرين لا يودون العودة أو هم لا يثقون بدولتهم، وهو تضليل كان القصد منه سياسياً أو منفعياً قريب أو بعيد المدى.

٢ ـ كان يتحول الملف في ثقله الإنساني والاجتماعي والعلائقي والصحي، إلى ورقة سياسية تتلاعب بها القوى غير الشرعية. والكلام عن «**الفدرالية والمجتمعات التعددية**»(٣) في لبنان، كان ينشط مع التقدم في النشاط السياسي بشأن إعادة المهجرين. وتعتبر قضية المهجرين القضية المفصلية في هذا المجال، إذ انها تسقط

(*) لقد أحصينا على سبيل المثال ٧١٩ حزباً سياسياً وجمعية في لبنان بين ١٩٢٦ ـ ١٩٧٢، ولا نعرف عدد الجمعيات والأحزاب التي رُخِّص لها بعد هذا التاريخ، عدد كبير منها كان يتعاطى الشؤون الاجتماعية وعلى علاقة بالمؤسسات الدولية. راجع دراسات لبنانية، مركز النشر اللبناني، وزارة الاعلام، ١٩٧٩، وهو عدد يتضمن لائحة بالأحزاب السياسية والجمعيات في لبنان.
وكذلك أحصينا ١٠٨ هيئات لبنانية سياسية ومدنية تتعاطى الشأن العام، وعرَّفنا هذا الأمر بأن كل هيئة تستنكر حدث ما أو تدينه أو تشارك في مناسبات وطنية وقومية. وقد أخذنا حدثاً مهماً يستقطب معظم الهيئات وهو استشهاد الرائد باسل الأسد، وراجعنا صحيفة الديار من ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٩٤ حتى ٢٩ ـ ١ ـ ١٩٩٤ فوصلنا الى هذا العدد المذكور من الأحزاب والهيئات.

(٢) «**ملف الهجرة في لبنان**»، اعداد طلاب السنة الرابعة في كلية الاعلام والتوثيق، الفرع الثاني ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠. و «**هيدي الحرب**»، اعداد طلاب ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، باشراف الدكتور ملحم شاوول وفيهما ٩٢ مقابلة مع مهجرين في مناطق ومن مناطق مختلفة وتحمل دلالات وادانات كبيرة لتعامل الهيئات المدنية والحزبية مع المهجرين من النواحي الاجتماعية والمادية.

(٣) د. سليمان عصام «**الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.

مستلزمات أو شروط «المجتمعات الذاتية» التي كانت تُروِّج لها بعض الفئات السياسية، وهي فئات «لا تطمح إلى أن تندمج أو أن تتوحد كطاقة عسكرية، في أو مع سواها في طاقات مجتمعها العسكرية القانونية في منطقتها «المحررة»، ولا أن يندمج أو يتوحد سواها من هذه الطاقات فيها أو معها...»(٤). مقابل هذا الكلام، كان هناك ذاتية المجتمعات التي انصرفت إلى ادارة شؤونها مع انكفاء الدولة القسري. فقد وُجدت «الادارات المدنية مثلاً بهدف المشاركة الوطنية ولتبقى وستبقى، مهما كانت الظروف المحيطة بالأزمة اللبنانية سلماً أو حرباً...»(٥).

وقد سهَّل ضعف الدولة القسري سياقات التفجر السياسي للمجتمع اللبناني القابل للتنافر أصلاً بسبب «التوازنات التقليدية التي كانت ترتكز على منطق الاقتسام في ادارة البلاد بين مختلف الطوائف والفئات. وصار الكلام عن النزاعات الطائفية والسياسية والاجتماعية بما فيها التحولات الديمغرافية، يرتبط بصلابة الداخل اللبناني مقابل التدخلات العسكرية الاسرائيلية المتعددة في لبنان، وفتح جبهات مباشرة ضاغطة وهادفة دوماً إلى المجابهات اللبنانية. لذا «لا يمكن لأي تحليل للحرب اللبنانية إلا وأن يتعمق في الخلاف الجوهري المرتبط بموقع لبنان في النزاع العربي الإسرائيلي...»(٦).

إن النظرة إلى المهجرين كورقة في الفرز السكاني الجديد، كانت «تصر» على ترسيخ المهجرين حيث هم. وقد تعدّدت على ضوئها المشاريع والمقترحات في خصوص مستقبل لبنان، سواء على صعيد المساحة الجغرافية أو التركيبة الديمغرافية، أو نظام الحكم ونوعه ومشاريع(٧) اعادة النظر فيه.

٣ ـ كانت قضية المهجرين في وجهة النظر الثالثة، ونعني الدولة، ترتفع فوق الورقة والملف فتضاهي قضية الوطن بل تتجاوزه أحياناً كثيرة، تشكل الحلقة المفصلية في مصير لبنان، إذ أن عودة المهجرين تعني عودة الوطن في تضامن اللبنانيين «وبهدف العيش المشترك الواحد، نظراً لما يرتبط بهذه القضية من مشاكل اجتماعية واقتصادية لا بدّ من تخطيها لتصبح العودة حقيقية ويصبح

---

(٤) راجع نص مشروع القوات اللبنانية: «**الفدرالية والمجتمع الذاتي**»، السفير، السبت، ٦/١/ ١٩٩٠، ص ٣

(٥) «**الادارة المدنية في الجبل، التجربة المهمات والآفاق**»، الدار التقدمية، ١٩٩٠، وهو كتاب يجمع وقائع الندوة الدراسية التي اقيمت في بيت الدين في ١٤/١٠/١٩٨٩، ص ٩.

(٦) نصر سليم ودوبار كلود، «**الطبقات الاجتماعية في لبنان**»، مؤسسة الأبحاث العربية، تعريب جورج ابي صالح، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٦٥.

(٧) راجع مشاريع التقسيم التي طرحت للبنان في النهار العربي والدولي، الاثنين ٩ الأحد ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، عدد ٣٤٩، ص ١٠.

لبنان حقيقة وطناً كائناً موحداً لا كيانات متشرذمة...»[٨]. وكي نكشح الخطابية نتساءل: ماذا نعني بالدولة هنا؟ ولماذا الكلام في العيش المشترك؟.

يفترض القول أن الدولة، في هذا الإطار، تعني اللبنانيين الذين تلقوا الحرب ولم يشاركوا فيها، واستمروا على قناعة أو في اجتهاد فكري وحواري «حول اعادة اللحمة والوفاق للشعب الواحد.. في ظل وطن قوي وعادل.. مع ايجاد حلول سريعة للمهجرين في وطنهم...»[٩].

ويرى اللبنانيون المتلقّون في هذا الاطار، وهم الأغلبية «أن من الواجب أن نخلع من قواميسنا السياسية كلمات مثل التعايش، والعيش المشترك، والعيش الواحد، والعيش، تدليلاً على الجوامع لا القواسم المشتركة في ما بينهم»[١٠]، فالصفات تؤشر إلى السلبيات في نسيج المجتمع اللبناني المحتاج إلى الوحدة الصلبة.

هذه الرؤى الثلاث التي فصّلناها، رغم تشابكاتها وتعقيداتها تسهيلاً للبحث، تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة:

ما هو تاريخ التهجير في لبنان؟ بل ما هي الظروف والأسباب الفعلية للتهجير؟.

وهل صحيح أن التهجير ظاهرة يتسم بها المجتمع اللبناني منذ نشأته؟.

ما علاقة التهجير بالطائفية والتوازن بين الطوائف؟ وما هي المحطات الأساسية التي شكّلت ظاهرة التهجير منذ اندلاع الحرب اللبنانية العام ١٩٧٥؟.

ما هي أنواع التهجير وكم هو عدد المهجرين وكيف كانوا يتوزعون؟ وما هي ملامح خرائط التهجير الأخيرة؟.

ما هي نتائج التهجير على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية.. والتربوية؟.

ما هي المشاريع التي وضعت بهدف عودة المهجرين؟ بل ما هي أهم المبادرات والتسويات التي بوشر بإعدادها لحلّ قضيّة المهجرين، ولماذا كانت في مجملها تبوء بالفشل؟.

ما هي الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في ملف المهجرين من حيث التعجيل في حلّه؟.

---

(٨) «**عودة الوطن بعودة مهجريه**»، مجلة الحوار، حزيران/ يونيو، ١٩٩٣، ص ٢٣٨.

(٩) قصيفي جورج، «**مدخل الى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩١**». مجلة المستقبل العربي، عدد ١٦٨، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٨.

(١٠) كتاب «**وقائع المؤتمر الوطني للمهجرين**»، الجمعة ١٩ ـ الأحد ٢٨ حزيران ـ يونيو ١٩٩٢، الجلسة الأولى، من مداخلة نسيم الخوري، ص ٧، محفوظات وزارة المهجرين.

ما هو دور اتفاق الطائف في هذا المجال؟ وماذا عن ظروف العودة؟ وما هو الدور الذي رسمته وزارة المهجرين؟.

ما هي الأبعاد الفعلية لخطوة انتشار الجيش كبادرة ميدانية في حسم قرار عودة المهجرين؟.

ما هي النتائج الايجابية المنتظرة من هذه الخطوة؟.

كيف السبيل إلى تحصين العودة التي باشر الجيش بتنفيذها وفقاً لمقولة «أن الجيش هو ضمان العودة وممنوع التعدي أو التحدي... وأن العودة عملية انصهار وطني متآخٍ ضمن ضوابط أمنية ملزمة للجميع وقادرة على كل الاحتمالات...؟»(١١).

قبل الاجابة على هذه الأسئلة وأسئلة أخرى كثيرة من هذا النوع نباشر إلى وضع الملاحظات المنهجية التالية:

١ ـ يصعب الركون إلى المكتبة الخاصة بالحرب اللبنانية والتي وصلت حتى العام ١٩٨٥، أي خلال عشر سنوات، إلى ١١٨٩ كتاباً «تؤلف شهادات تجمع خليطاً غير منتظم، هو أشبه بمنجم تُستخرج منه حقائق وأكاذيب معاً... والعبء ثقيل على المؤرخين في أن يستخلصوا من جميع تلك الوثائق المهمة المشوشة آثاراً منصفة وكاملة تشهد للأجيال القادمة، في وقت تكون فيه الأهواء قد هدأت تماماً. وحينئذٍ فقط تنصفهم تلك الأجيال وتجلّهم...»(١٢).

لقد بدت مجمل النصوص التي اطّلعنا عليها بحثاً عمّا يتعلق بموضوع المهجرين الذي لم يأت إلاّ نِتفاً، خطابية، متحيزة، والتناقضات كبيرة حتى في الكتب التي جاءت باللغات الأجنبية كالفرنسية مثلاً؛ بدت محكومة بالميدان وباسقاطات(*) صارخة لا تخدم الباحث. ولهذا السبب، ستكون الحرب في لبنان

---

(١١) راجع حديث الشهر لقائد الجيش العماد إميل لحود بعنوان «**عودة المهجرين واجب وطني وليس منة من أحد..**»، مجلة الجيش، العدد ٩، أيار، ١٩٩٤، ص ٦.

(١٢) نعمان عبدالله، «**الحرب اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**»، دار نعمان للثقافة، ١٩٨٥، وهو دراسة بيبلوغرافية اشتملت على نحو ١٢٠٠ عنوان في «الحرب في لبنان» وشملت توثيقاً اساسياً في عشر لغات: العربية، والفرنسية، والانكليزية، والعبرية، والسويدية، والايطالية، والالمانية، والاسبانية، والبرتغالية، واليابانية، وهذا الرقم غير كامل، بالطبع، لأمرين:
أ ـ لأن كتباً أخرى كثيرة صدرت بعد هذا التاريخ ولم يصدر الجزء الثاني من كتاب عبدالله نعمان.
ب ـ لأن كتباً أخرى كثيرة صدرت في لغات أخرى كثيرة لم يرصدها الباحث.

(*) الاسقاط بمعنى projection، ويعني أن يُسقط الكاتب بشكل لا واعٍ أهواءه ومواقعه في الكتابة، على اعتبار أن الكتابة بالمعنى الموضوعي المطلق، وخصوصاً في العلوم الانسانية، نادرة الوجود. وهو تعبير يستعمله علماء النفس التحليليون للتعرف إلى الشخصية من خلال النص. ويكفي الاشارة الى عناوين بعض الكتب للتدليل على هذا الاسقاط الذي لم يعد لا واعياً في مجمله بل صار الكتاب اداة حرب:

هدفاً ثانوياً لبحثنا. فنصوص الحرب كثيرة بين أيدينا وهي «عدّة» متأهبة للقتال، ونصوص السلام قليلة (يمكن أن تمثل هذه الظاهرة ميدان بحث منفصل حول أثر الكتابة والاعلام عامة على الحروب).

٢ ـ إن الكتب التي تتناول موضوع التهجير تكاد تكون نادرة بالمعنى الموضوعي. لكن الكتابات الصحفية هائلة، إلاّ أنها سريعة ومبالغ في مضامينها.

وقد تندر الدراسات الميدانية الجدّية التي يُفترض العودة إليها في البحث عن الأرقام والاحصاءات والتي تتناقض في عشوائية غريبة بين أيدي الباحث. والسبب لا يعود دوماً إلى عدم جدية الأبحاث بل إلى تداخل التهجير بالهجرة، وتراكم ملف المهجرين، وتبديل سكنهم وظروفهم، ولصعوبة الاتصال بهم من منطقة إلى أخرى لظروف أمنية أو لمواقف رفضية منهم.

وبقيت المحاولات الفردية مبتورة حتى انشاء وزارة المهجرين، التي، رغم الدراسات المهمة التي قامت بها، لم تحظ، بالطبع، بكل التفاصيل والأرقام الضرورية لهذا الملف الضخم، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً(١٣).

٣ ـ تكاد تجمع الأطراف أن العام ١٩٧٥ هو عام التهجير الأول، وهو العام الذي نشبت فيه الحرب في لبنان، بدون اتفاق نهائي بين الأطراف على تاريخ محدد لنشوب هذه الحرب التي انطلقت شرارتها الأولى في ١٣ نيسان ١٩٧٥ كما هو معروف.

وإذا كانت الخلافات في وجهات النظر سياسية، فإن هذه الحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ قد شكلت منعطفاً في تاريخ لبنان المعاصر لعنف المجابهات المسلّحة، وتفجير التناقضات المتراكمة على كل الصعد. ولقد غطّت جغرافية المعارك في المدن والأرياف مختلف المجالات الطائفية... أما المناطق المختلطة فقد قاومت الاستقطاب

- PERONCEL-HUGOZ jean pierre; **«une croix sur le Liban»**, Lieu commun, paris, 1984.
- RANDAL j.; **«La guerre de mille ans»**, Grosset, paris, 1983.

ـ مفرج طوني **«حرب الردة»**، دار الجريدة، بيروت، ١٩٧٩.

ـ مطر فؤاد، **«سقوط الامبراطورية اللبنانية»**، ٥ أجزاء، دار القضايا، ١٩٧٦.

- BAUDIS Dominique; **La passion des chrétiens au Liban,»** France-Empire, paris, 1979.
- BENSASSAR; **«Anatomie d'une guerre et d'une occupation»**, Galilée. paris. 1978.

ـ علوش ناجي، **«في الحرب الأهلية اللبنانية»**، بيروت، ١٩٧٦.

ونعترف للقارىء، مكتفين بهذا القدر، أننا نخجل من ايراد عدد من عناوين الكتب ومن الكتب التي لا أسماء لمؤلفيها وهي ظاهرة واضحة في هذه البيليوغرافيا. ونعتبر أن بحثاً منفصلاً كاطروحة دكتوراه يفترض أن يُكتب يوماً حول دور الكتاب في الحرب اللبنانية أو النص والحرب.

(١٣) تم اقرار مجلس وطني يدير وزارة المهجرين مع صندوق للتمويل مرتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة في ١٩٩٢/١٢/٢٢، راجع النصوص في صحف ١٩٩٢/١٢/٢٣. وكانت جريدة النهار قد نشرتها في ١٩٩٢/١٢/٤.

الجغرافي الشديد الذي حصل ميدانياً، وكانت نادرة جداً حيث انقسمت ضواحي بيروت إلى أحياء ومناطق متنازعة تتبادل الحصار وتتجابه بقساوة..[١٤].

وما من شك في أن هذه الحرب قد اتّسمت في بعض مراحلها بحدّة الطابع الطائفي، وحصول اعتداءات وتهجير ما بين الطوائف، غير أن هذا التهجير في أبعاده الداخلية له أسبابه الخارجية أيضاً التي تفاعلت وشكّلت الحرب التي اتخذت صفة «الأهلية» العام ١٩٧٥. ويضاف إلى التهجير الحاصل بين الطوائف المتنابذة سلسلة تهجير ضمن الطائفة والمذهب الواحد. فقد هجّر المسيحيون بعضهم البعض، كما هجّر المسلمون أيضاً بعضهم البعض خصوصاً العام ١٩٩٠ (حروب «الإلغاء» في المناطق الشرقية، وفق تسمية القوات اللبنانية). وقد تداخل التهجير أحياناً ذو الصفة الطائفية مع التهجير السياسي والذي انحصر عموماً ضمن الطائفة الواحدة في صراع على النفوذ، وهناك من نزح بدافع الهرب من مخاطر الحروب والتوترات الأمنية.

ويمكن القول أن الطائفية كانت في أساس التهجير «والأكثرية الساحقة.. تعرضت لما تعرضت له على أساس هويتها الطائفية، لا بناءً على معايير الآراء السياسية أو الانتماءات الاجتماعية... ويصح القول أن الحرب الأهلية قد اتخذت كل أشكال الحرب الطائفية...»[١٥].

وقد لا تسمح لنا منهجية البحث بالتطرق إلى إشكاليات الحروب اللبنانية بأكثر من هذا التعميم الأقرب إلى الواقع في ما يتعلق بالارتباط بين الحرب والتهجير.

٤ ـ إذا كانت الطائفية الملمح الأساسي للحرب في وظيفتها التهجيرية، فإن التهجير خاضع لتضارب وتناقض في التفسير والمعلومات. فمن هو المهجر؟ هل هو من ترك مقر سكنه الأصلي لاسباب أمنية ولو لمرّة واحدة ولوقت زمني محدد؟ أو لأوقات متعددة وفترات زمنية متعددة، مثل أهالي الجنوب؟ أم أن المهجر هو الذي ترك مقرّه ولا يستطيع العودة إليه بسبب تهديم منزله أو رفضه العودة أو اندماجه في مجتمعه الجديد؟.

هناك من يرى أن التعريف السائد للمهجر هو ذلك «الشخص أو المؤسسة الذي اضطر إلى الانتقال من مكانه الطبيعي للمكوث في مكان آخر تحت تأثير ظروف قسرية...»[١٦]. وهذا تعريف لا يبيِّن إمكانية تردي الأوضاع الأمنية في منطقته

(١٤) نصر سليم ودوبار كلود، المرجع نفسه. ص ٣٦١.
(١٥) المرجع السابق، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.
(١٦) مجلة الحوار، المرجع نفسه.

«الجديدة» مما اضطره إلى العودة أو القيام بهجرة ثانية وثالثة أو أكثر.

وهناك من يرى أن «الأسرة المهجّرة هي التي فقدت مسكنها لأسباب أمنية أو اضطهاد سياسي أو طائفي، وأُجبرت على مغادرته خلال أعوام الحرب، بدون أن تتمكن من، أو يسمح لها بالعودة»(١٧)، وهذا تعريف ينطبق عليه ما لاحظناه بالنسبة إلى التعريف الأول، بالإضافة إلى أنه لا يبيِّن طائفة المهجر. فقد يكون المهجرون من طوائف مختلفة أو من طائفة واحدة.

بهذا المعنى، تبدو صعوبة الوثوق بإمكانية الوصول إلى أرقام وثوابت نهائية في ملف متحرك طيلة عشرين عاماً، وهذه إشكالية مهمة يفترض أخذها في الاعتبار عند قراءة وثائق التهجير المثبتة أو الكتابة في هذا الموضوع.

غير أن هذا الملف المتحرك في الحروب ليس ثابتاً في السلام، لأن علاقة عضوية بين لبنان والهجرة رافقته عبر العصور. وقد «شكلت هذه الهجرة ظاهرة اتّسم بها المجتمع اللبناني، وهي موسمية أو ظرفية، أو دائمة. وقد تكون لمدة زمنية قصيرة أو طويلة، وقد تتجه من القرية إلى المدينة أو من المدينة إلى الضواحي، أو بالعكس...»(١٨). «وقد أصبح لبنان من البلدان النادرة التي يساوي عدد المهاجرين منها عدد المقيمين فيها»(١٩). وقد ارتبط لبنان في وجوده مصيرياً بذلك النزف البشري الذي لم يتوقف منذ الفينيقيين.. إذ أضحت الهجرة رئة يتنفس عبرها الوطن... ومهنة يتوارثها الأبناء عن الآباء...(٢٠).

وإذا كانت هذه الأنواع من الهجرات في مدلولها الحضاري مرتبطة بتغيير مكان العمل، أو الدراسة والالتحاق بالجامعات، أو الزواج، أو تحسين المسكن، فإن الأسباب الأمنية لم تكن تعني التهديد المباشر بقدر ما تعني الشعور بالخوف للسكن في مناطق مختلطة أو وقوع المساكن في مناطق مهددة. وهنا لا بدّ من دراسة التربية وهو الملف الأساسي في مجال المشاعر والقناعات المكتوبة التي تفرض نفسها في خطاب اللبناني، بمعنى حديثه المزدوج الانتماء والمحكوم بالجغرافيا في معظم الأحيان، كما لا بدّ من الاشارة إلى سيكولوجية الجماعة التي كانت تحكم أبناء الطائفة الواحدة في المنطقة المعينة، من حيث بقائها أو تحركها نحو منطقة من لون طائفتها. وهنا يصح الكلام عن القيادات الوطنية المسيحية التي لم تغادر مناطق سكنها مثلاً في المناطق «الغربية» المختلطة رغم الظروف

---

(١٧) قصيفي جورج، المرجع نفسه.

(١٨) د. الأثاث أسعد، «**الهجرة**»، مجلة الطريق، العدد الثاني، ١٩٧٩، ص ٤٥ و٥٠.

(١٩) «**المهجرون**»، اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين، تقديم فؤاد شبقلو، من دون ذكر اسم المؤلف أو دار النشر أو مكانه أو تاريخه. ص ٧١.

(٢٠) المرجع السابق.

الصعبة والتهديدات التي تعرضت لها، وكان يكفي أن يترك «زعيم» ما منطقته أو يلوّح بإشاعة عن مغادرته حتى يفعل الخوف الجماعي اللاشعوري فعله في أبناء الطائفة التي ينتمي إليها هذا «الزعيم».

يمكن القول على ضوء ما تقدم انه رغم المدلول «الحضاري» الذي اتسمت به الهجرة من لبنان، فإن الخط العريض لهذا النزف البشري هو أقرب إلى التهجير منه إلى الهجرة، يبدأ في مشاعر خاصة في أيام السلم ويحتدّ فيقوى في أيام الحرب واحتدام المعارك. وهنا نشير إلى شريحتين واسعتين من التهجير:

ـ التهجير الإفرادي الناتج عن الاحتراز الأمني الاختياري، أو الناتج عن تهديد مباشر أو غير مباشر أو اعتداء على أملاك أو شخص.

ـ التهجير الجماعي الناتج عن موجة تهجير عامة بدون مواجهات دموية بين أبناء المدينة أو البلدات. أو الناتج عن مواجهات داخلية أو مع الجوار.

محطات التهجير

يصعب الكلام عن الحرب في هذين النوعين من التهجير كملف شامل. بل يرمي الكلام عن المحطات إلى تحديد أبرز التواريخ والأحداث والمواقف السياسية والعسكرية التي أدّت إلى موجات عنف كبيرة يمكن أن يلحظها الباحث في أطلس التهجير في لبنان[٢١]. وهذا يعني رسم الإطار العام لعمليات التهجير بدون اغفال أو تناسي الأحداث الصغيرة المتكررة التي دفعت أيضاً إلى التهجير.

ويمكننا أن ندرج تحت هذا العنوان المحطات الرئيسية التالية[٢٢]:

١ ـ حرب السنتين، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وهي حافلة بالهجرات القسرية

٢ ـ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ (نزوح جماعي)،

---

(٢١) راجع في ختام هذه الدراسة أطلس التهجير في لبنان ١ و٢. وتمّ نقلهما من ملف اقتصادي بعنوان **«اعادة اعمار القرى المهجرة»، أعده الطلاب مهى نخلة، تريز منصور، وليد أبو رزق، في السنة الرابعة، صحافة ووكالات أنباء، كلية الاعلام والتوثيق** II ـ الجامعة اللبنانية، باشراف الدكتور انطوان متى.
ويراجع كذلك للمزيد من المعلومات حول أهم تحركات المهجرين في بيروت الكبرى، وتوزع السكان في جبل لبنان قبل الحرب من الزاوية الطائفية وحركة نزوحهم، وكذلك حركات النزوح والعودة في الجنوب بالاضافة الى الهجرة والتهجير في منطقة سهل البقاع. كتاب:
- LABAKI Boutros et ABOU RJEILY Khalil; **«Bilan des guerres du Liban, 1975-1990»**, l'Harmattan, paris 1993. p. 54-63-72 et 79.

(٢٢) مجلد حرب السنتين ـ جريدة النهار، وقد اعتمدنا في اثبات التواريخ وضبطها بدون التطرق الى وقائعها العسكرية ونتائجها التدميرية على مجلة «حاليات» من العدد الأول آذار ١٩٧٧ حتى عددها الأخير ٤٨ خريف ١٩٨٧.

والذي صدر على أثره القرار رقم ٤٢٥ الذي يُعتبر مادة المفاوضات بين لبنان وإسرائيل[٢٣]. وأحداث الشمال في حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

٣ ـ الاحتلال الإسرائيلي الذي تخطّى الجنوب بدءاً من حزيران/يونيو ١٩٨٢ وأدّى إلى هجرات جماعية من بيروت «الغربية» والضاحية، وحاصرهما ليجتاح العاصمة.

٤ ـ حرب الجبل، وهي الأحداث التي بلغت ذروتها في أيلول (٩ /١٤/١٩٨٣) وعمّت مناطق الشوف وعاليه وبعبدا والمتن، وأدّت إلى هجرات قسرية كبيرة، وتعتبر من أهم المحطات في خريطة التهجير، وتسمّى أيضاً أحداث الشحّار الغربي.

٥ ـ موجة شتاء ١٩٨٤، وعرفت تهجيراً جماعياً واسعاً من مناطق الضاحية الجنوبية ورأس النبع.

٦ ـ أحداث شرقي صيدا في ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٥، وطاولت قرى صيدا وساحل جزين، ثم في ٢٨ نيسان/ ابريل من العام نفسه في اقليم الخروب حيث طالت الأحداث ما تبقى من قرى الشوف.

٧ ـ حرب الضاحية، وهي الأحداث التي امتدت من ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤ حتى ١٩٨٨. وشملت مناطق الضاحية الجنوبية وغربي بيروت.

٨ ـ حروب المخيمات، وهي الأحداث التي نشبت في نيسان/ ابريل ١٩٨٦ بين بعض الفصائل الفلسطينية، من جهة، وحركة «أمل» وحلفائها، من جهة أخرى.

---

(٢٣) قد يكون من المفيد للقارىء إثبات نص هذا القرار هنا بدون الديباجة كونه يشكل مادة وموضوع الاهتمام. فقد نصَّ على أن مجلس الأمن:

١ ـ يطلب أن تُحترم بدقة وحدة وسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطلب من اسرائيل أن تكفَّ فوراً عن عملها العسكري ضد وحدة وسلامة أراضي لبنان، وأن تسحب بدون ابطاء قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ ـ يقرر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية أن يقيم فوراً تحت سلطته قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يبلغه خلال ٢٤ ساعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

راجع دراسة هذا القرار وابعاده والنواقص الكامنة فيه في:

سليم محسن، «**القرار ٤٢٥ وقوات حفظ السلام الدولية في لبنان**»، منشورات المؤسسة العربية للتشريع والابحاث القانونية، من دون تاريخ أو مركز النشر.

وايضاً:

GENNAOUI Josette; «**Le liban sud**», les cahiers de l'association France nouveau Liban n°2, Editions du pylone, paris, 1978.

٩ ـ «حرب التحرير» التي بدأت في آذار/ مارس ١٩٨٩، وأدت إلى موجات تهجير ونزوح كبيرة للسكان المقيمين في غربي بيروت.

١٠ ـ «حرب الإلغاء» التي بدأت في شباط/ فبراير ١٩٩٠، وأدت إلى تهجير واسع النطاق للسكان المقيمين في شرقي العاصمة(*).

١١ ـ التهجير الجنوبي ويشمل منذ العام ١٩٦٨، نتائج الاعتداءات الإسرائيلية التي ما تزال مستمرة على الجنوب والبقاع الغربي، يضاف إلى ما يتصل بهذه الأحداث من صراعات محلية بين القوى والأحزاب في الجنوب وفي «الشريط الحدودي» المحتل.

وتُعتبر هذه المحطة من أشد المحطات في نزف اللبنانيين وتهجيرهم(٢٤)، وخلق خلل في المجال الديمغرافي، والحد من إمكانية ايجاد الحلول الجذرية لعدد كبير من المشكلات اللبنانية المرتبطة بالسكان.

١٢ ـ وإذا كان التهجير الجنوبي هو غلاف هذا الملف الواسع، حيث يسبق تاريخ الحروب اللبنانية في الزمان والمكان، ويتجاوزها، فإن المحطة الأخيرة تمثل المعارك العسكرية الشاملة التي تملأ «الفراغات» بين هذه المحطات الـ١١ بكل ما تحمله من أثقال. فيكتمل بذلك عقد الحروب اللبنانية المتنقلة خلال هذه السنين الطويلة.

(*) تعتبر هذه الحرب، بالرغم من شراستها ونتائجها الخطيرة من حيث الدمار والخراب والقتل الذي أصاب المناطق الشرقية من بيروت، من المحطات المهمة والأساسية في كسر الحدود «النفسية» بين الجزر والفئات اللبنانية التي انعزلت عن بعضها البعض أكثر من خمسة عشر عاماً حتى ذلك التاريخ (١٩٩٠)، وقد اختلط الناس بمختلف طوائفهم واظهروا في تعاملهم مستوى أسقط صفة الأهلية عن الحروب التي دارت في لبنان. فقد نزحت موجات الأهالي من شرقي بيروت الى مختلف المناطق اللبنانية الأخرى، وسرعان ما سقطت تلك الأطنان والتواريخ من الأوهام والرغبات التقسيمية التي كان يُشحن بها الناس أثناء الحروب، وأثبت اللبنانيون في هجراتهم القسرية هذه أنهم أقوى من الحروب.
ويذكر أن السيِّد حسين الحسيني، وقد كان رئيساً لمجلس النواب واشتهر عنه بأنه «عراب الطائف»، كان قد دعا الى اجتماع عمل وغداء في منزله في عين التينة (بيروت)، في ٢ شباط فبراير ١٩٩٠، حضره عدد من السياسيين والمفكرين والأساتذة الجامعيين بينهم كاتب هذا البحث، وكان الهدف من هذا الاجتماع إيجاد الأجوبة على السؤال التالي: كيف إلى انفتاح المناطق اللبنانية، وخصوصاً غربي بيروت وشرقيها على بعضها البعض؟ وافصح الحسيني في ذلك التاريخ أن أشد وأخطر ما يعاني منه اتفاق اللبنانيين هو بقاء هذا الوفاق (الطائف) نظرياً ومحدوداً. وطلب من الحاضرين التفكير بهذه الاشكالية لوضع الحلول العملية لها. ولم يعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر للهدف نفسه بسبب اندلاع الحرب التي سميت بـ «حرب التحرير» وجاءت بعدها الحرب بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية (حرب الالغاء) واختلط اللبنانيون وكأن حرباً لم تكن ومن مختلف الطوائف أو أنهم غير معنيين بحروب التحرير والإلغاء التي أدانوها واجمعوا على عدم جدواها.

(٢٤) «**الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦ حقائق وأرقام**». منشورات وزارة الاعلام، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية: من دون تاريخ.

تحت هذه المحطات التي اختصرنا فيها ملف الحرب، يبرز حجم الكارثة البشرية التي حصدت الآلاف وهدّمت حضارة، وخربت بلداً من بلدان المتوسط الراقية. وتتناقض الأرقام في هذا المجال، فبينما نرى مثلاً أن «مسلسل العنف في لبنان بالتراشق بالقذائف المدفعية والصاروخية، ثم التحول إلى القصف العشوائي والتصفيات الطائفية والاغتيالات قد حصد ١٤٤٢٤٠ قتيلاً و١٨٤٠٥١ جريحاً و١٧٤١٥ مفقوداً و١٣٩٦٨ مخطوفاً و١٣٤٥٥ معاقاً، بين ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٥ وأواخر ١٩٩١، وهي أرقام لا يدخل فيها عدد القتلى الذين سقطوا في المخيمات الفلسطينية... ولا تدخل فيها الغارات الإسرائيلية على المخيمات الفلسطينية ولا غارات الطيران الحربي الفرنسي على مواقع حركة «أمل الإسلامية»، و«الحرس الثوري الايراني» في بوداي في البقاع وغيرها... ولا ما حصدته أعمال تفجير ٣٦٤١ سيارة: ٣٤٨٦ قتيلاً و٦٧٨٤ جريحاً... إلخ»[٢٥]، نرى، من ناحية أخرى، وفي دراسة شاملة صدرت باللغة الفرنسية، أن نتائج الحروب اللبنانية جاءت على الشكل التالي: ٧١٣٢٨ قتيلاً، أي ٢,٧ بالمئة من اللبنانيين، و٩٧١٤٤ جريحاً، أي ٤ بالمئة، و٩٦٢٧ معاقاً، أي نسبة ٠,٣٦ بالمئة من اللبنانيين، و١٩٨٦٠ مخطوفاً، أي نسبة ٠,٧٥ بالمئة منهم...»[٢٦]، بينما نرى، من ناحية ثالثة، أن الحروب قد تسبّبت «بمقتل مئة وخمسة وعشرين ألف شخص...»[٢٧].

مهما اختلفت هذه الأرقام التي يصعب ضبطها، كما أشرنا سابقاً، يفترض لتبيان الثقل الديمغرافي لهذه المحطات في أبعادها التهجيرية، والتغيرات الكبرى الحاصلة، إعادة قراءة للأماكن التي سلكتها قوافل المهجرين[٢٨]، وتعيين المجالات الريفية والمدينية التي تحركت فيها بحيث «لم تشهد دولة صغيرة المساحة كلبنان، ما شهدته الأراضي اللبنانية من عنفٍ واقتتال وتشريد متواصل للسكان... وبهذا

---

(٢٥) النهار، الخميس ٥ آذار ـ مارس، ١٩٩٢، «**١٦ سنة ملعونة من عمر لبنان**».

(٢٦) LABAKI Boutros..., op cit, p. 211.

(٢٧) قصيفي جورج، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(٢٨) لمزيد من المعلومات حول الاطار الجغرافي للهجرات القسرية في لبنان
يراجع: د. فاعور علي، «**تهجير السكان واستنزاف الموارد البشرية في لبنان**»، دراسة قدمت في الندوة التي نظمتها الجمعية اللبنانية للسلم الأهلي الدائم في لبنان حول «كلفة النزاعات الداخلية في لبنان»، قبرص، أياناپا ٧ ـ ١٢ تموز ـ يوليو ١٩٨٧.
وكذلك كتابه «**جغرافية التهجير**»، الصادر عن المؤسسة الجغرافية، ويعتبر من أبلغ المراجع في البحث عن ارتباط المهجرين بالجغرافية وقد يكون من أندرها (٣٥٢ صفحة). وقد صدر له مؤلف آخر في العام نفسه مكملاً لهذا الملف، بحث فيه النزف اللبناني خارج حدود الوطن اللبناني، وهو كناية عن دراسة ميدانية للمهاجرين اللبنانية في ٢٤٠ صفحة وعنوانها: «**الهجرة للبحث عن وطن**»، المؤسسة الجغرافية أيضاً.
ويراجع أيضاً أطلس التهجير في آخر دراستنا هذه.

المعنى فالخريطة السكانية التي تتضمن توزيعات المهجرين تعتبر وثيقة اجتماعية تساعد في تحديد أكلاف الحرب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي...»[٢٩].

وقد شملت عمليات التهجير بالمعنى الجغرافي «١٩٢ قرية وبلدة متوزعة على المناطق اللبنانية كافة،... بالإضافة إلى بيروت الكبرى، وهؤلاء المهجرون موزعون على مختلف الطوائف اللبنانية وخصوصاً الموارنة والمسلمون الشيعة والدروز...»[٣٠].

حجم الهجرة

ما هي الترجمة العملية لهذه المحطات والوثائق والأحداث من حيث اعداد المهجرين؟

يصعب الجواب الدقيق أيضاً، والسبب تضارب الأرقام التقديرية الخاصة بهذا الموضوع من باحث إلى آخر:

١ ـ هناك من ينتقد هذه التقديرات، فيعتبر أنها بلغت في بعض الأحيان أرقاماً خيالية يصعب تصديقها... لكنه يبدو الأكثر مبالغة في الدراسة نفسها، إذ يرى أن الحرب قد تسببت بتهجير ثلاثة أرباع المليون من السكان... وترافق ذلك مع هجرة خارجية كثيفة ناهزت المليون مهاجر، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩١[٣١].

٢ ـ هناك من يرى أن عدد الأسر المهجّرة ١٢٥٣٦٠ أسرة، وعدد المهجرين ٦٨٠٩٨٠ نسمة، مقابل ٦١٧٨٦٠ عدد الأسر المقيمة من السكان البالغ عددهم ٣٠٦١٠٠٠ نسمة[٣٢].

٣ ـ ذكرت دراسة ثالثة أن كثافة موجة التهجير وما أعقبها، ربما هي الأكبر في تاريخ لبنان، كونها «شملت، بشكل عام، أكثر من مليون ونصف المليون ساكن، اضطروا لاخلاء مساكنهم على فترات متقطعة والعودة إليها ثم الهجرة من جديد، ثم العودة... بحيث تحول السكان إلى ما يشبه «الطيور المهاجرة». فهناك هجرات

---

(٢٩) د. فاعور علي، «**بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية**»، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٨ ـ ٧٩. وكان المؤلف قد قصد في إشارته ربما الى «الوثيقة» كتابه الذي وعد باصداره حول خريطة التهجير بعنوان «الحرب والتهجير في لبنان»، لكنه أعاد اصداره تحت عنوان: «جغرافية التهجير»، المشار اليه.

(٣٠) اعادة اعمار القرى المهجرة، المرجع نفسه، ص ٥٧.

(٣١) قصيفي جورج، المرجع نفسه، ص ٤٨. والمستغرب انها ارقام قدمت اساساً الى ندوة حول «السياسات السكانية» التي نظّمها مجلس السكان الدولي، القاهرة، شباط، فبراير، ١٩٩١.

(٣٢) KASPARIAN Robert et BEAUDOIN André; «**La population deplacée du Liban,** 1975-1987,» publications C. R. D. I (centre de recherches pour le développement international, Ottawa, Canada, 1991, p. 32- tableau.

الصيف الحار (معظم الهجرات الكبرى حدثت في الصيف، وهجرات الربيع والشتاء والخريف، عدا هجرات المواسم، وهناك التنقلات الكثيفة داخل العاصمة، وحركات الترحيل الجماعي عبر خطوط التماس بين البيروتين (الغربية والشرقية..)[٣٣].

٤ ـ هناك من يقدر أن عمليات التهجير قد طالت «ثلثي سكان لبنان. وهذا يعني أن اثنين من ثلاثة من اللبنانيين إجمالاً أجبروا أو اضطروا إلى ترك أماكن سكنهم مرّة واحدة على الأقل...»[٣٤].

٥ ـ هناك «أكثر من ٨٠٠ ألف لبناني، أي أكثر من ٣٠ بالمئة من السكان هجرتهم الحروب قسراً مع كل ما يستلزمه هذا التهجير من مشاكل سكنية وتربوية وصحية وغذائية.. ويرتفع هذا العدد مقدراً موجات المهجرين الموسميين أو المؤقتين ليصل إلى مليون ومئة ألف مهجرة...»[٣٥].

٦ ـ خلافاً لهذه الأرقام والتناقضات، باشر مكتب ملف المهجرين في ١٩ حزيران/ يونيو[٣٦]، بإعطاء بعض المعلومات والجداول الاحصائية والأبحاث التي استخلصها حول «قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠»، وقد جاءت الورقة الأولى التي وُزعت في اليوم نفسه تحمل عنواناً: «القضية نصف الوطن... نصف الوطن ضحية». وفيها ان دراسة وزارة المهجرين قد أظهرت النتائج التالية:

١ ـ **المهجرون**: عدد المهجرين ٣٥٥٦٠٤

عدد أسرهم ٧٠٥٣١

بلداتهم وقراهم ٩٤٩

---

(٣٣) د. فاعور علي؛ بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، **«التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية»**، المرجع نفسه، ص ٧٨. وقد أشار الباحث في الكتاب نفسه ص ١٥٢، إلى أن عدد الأسر المهجرة التي شملتها الدراسة الميدانية هو ٣٩٤٩ موزعة على تسع مناطق مختلفة، ولا ندري من أين استقى الباحث ارقامه في توزيع المهجرين مثلاً حسب تاريخ التهجير الأول كما يسميه (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) الوارد بداية في الصفحة ١٥٣.

(٣٤) LTAYF Myra; **Les déplacements de population au liban, fléau ou arme»**, Middle East Council of Churches, rapport XXI, mai, 1984.

(٣٥) LABAKI Boutros Ibid, p. 212 et 81, tableau 19.
وقد استقى هذه الأرقام حسبما أشار في الصفحة ٨١ من المرجع المذكور من صحف النهار، السفير، والأنوار للفترة الممتدة من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠.
وأيضاً من:
- ABOU RJEIBY Kalil; **«Le déplacement des chrétiens, rapport dactylographié,»** oct. 1984.
ـ كاريتاس لبنان، بيروت، كانون الأول ـ ديسمبر، ١٩٧٨.
ـ رويتر، نيسان/ابريل ١٩٩٠.
ـ Le commerce du levant, 7 Aout 1989.
وفي رأينا أنها معلومات وأرقام بحاجة الى تدقيق وقابلة للمناقشة.

(٣٦) المؤتمر الوطني العام للمهجرين، الجمعة ١٩ حزيران/يونيو ـ الأحد ٢٨ حزيران ١٩٩٢.

ب ـ **مساكنهم** مهدمة كلياً ٢٣٥٧٥
مهدّمة جزئياً ١٢٢٨١
متضررة ٩٠٢١
صالحة للسكن٢٥٦٥٢
مشغولة بشكل غير قانوني ٣٤٤٥٣.

ج ـ **الضحايا من غير المهجرين** ٢٠٠,٠٠٠ (شُغلت أملاكهم ومساكنهم بشكل غير قانوني).

ومن دون الخوض في التفاصيل، يبدو أن هذه الأرقام أقرب إلى الواقع لسبب بسيطٍ هو أن الإمكانات المالية التي وُضعت في خدمة الدراسة كانت على مستوى الدولة، ولأنها دراسة جاءت متأخرة نسبياً عن باقي الدراسات الأخرى الفردية في هذا المجال. وإذا كانت الأرقام التي أظهرتها النتائج هابطة قياساً إلى الدراسات الأخرى، فهذا يدل على أنها أرقام لم تَحتسب، بالطبع، عدد المهاجرين أو المنخرطين في مجتمعات أخرى، والذين لا يحبذون العودة، بالإضافة إلى أنها جاءت وفقاً لاستمارات وضعها مكتب المهجرين، وقام المهجرون من أصحاب المصالح بتعبئتها حفاظاً على حقوقهم بالعودة، كما التف حول المكتب كل الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية غير الحكومية بهدف دعم مشروع الدراسة وانجاحها.

آثار التهجير

١ ـ كان لهذا التهجير الآثار الخطيرة التي انعكست على الحياة الاقتصادية والتربوية والتعليمية والاجتماعية والتي فجّرت أزمات كبرى، مثل الأزمة السكنية وغيرها من الأزمات الاجتماعية والنفسية. وتأتي السمة الطائفية للتهجير التي أدّت إلى الفرز الطائفي للسكان في أساس التوزيع الديمغرافي الجديد الذي عزّز روح الانتماء الطائفي بدلاً من الانتماء الوطني.

٢ ـ لقد تغيّر حزام الفقر مثلاً في بيروت، وسقطت بعض معالمه، حتى أن الأحياء الفقيرة شهدت موجات ترحيل للفقراء أكثر من مرّة توزعوا فيها داخل العاصمة، وحتى في الأحياء الضخمة التي كانت مخصصة للطبقات الميسورة. وهكذا يكون التهجير قد كسر حدّة الارتباط بين الطبقة والجغرافيا. وتدل البيانات والأرقام «أن نسبة كبيرة من المهجرين إلى بيروت وضواحيها قد قدموا من لبنان الجنوبي (أكثر من ٣٩٪)، وأن أكثر من ٣٢٪ قدموا من محافظة جبل لبنان، أي ما نسبته ٧٢٪ من مجموع المهاجرين في الداخل...»[٣٧].

---

(٣٧) طبارة رياض، «**التنمية الريفية والتحضر في لبنان**»، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الإسكوا)، عدد ١٤، حزيران/يونيو، ١٩٧٨، ص ١٠.

وقد أدّى هذا الأمر إلى التأثير في الأشكال الهندسية وتنوعها، إذ ظهرت المجمعات السكنية الفقيرة غير المنظّمة داخل المساحات الخضراء من احراج العاصمة، وتمّت مصادرة الأملاك العامة والخاصة ليقام فوقها قرى من الأكواخ والأبنية المرتجلة. «وقد طبعت ظاهرتا «التكويخ» و«الترييف»(*) المدن، وخصوصاً العاصمة بيروت التي لم تعد تخضع لأية قواعد مدينية أو ديناميات اجتماعية، خلافاً لما قبل الحرب، حيث بقي الاختلاط بين الريفيين الوافدين وسكان بيروت محدوداً، «ونشأت بذلك «أحياء معزولة» تجمّع فيها سكان الأرياف وكانت نسبة الكثافة السكانية فيها حوالى ٥٥٪...»(٣٨).

وقد بقيت هذه الأحياء المعزولة المتّصفة بارتفاع مستوى الإنجاب والأميّة وكثرة الشباب ممن هم بين ١٥ و٤٩ سنة من العمر، متماسكة، متشابهة من الناحية الاجتماعية حتى مع حفلات التنقل والتهجير بين الأحياء داخل العاصمة ومن الضواحي إلى العاصمة، لأن هذه الطبقات الاجتماعية سرعان ما كانت تعود إلى أماكنها الأولى في ضواحي بيروت أملاً بالبقاء ورغبة في التجربة مرّة جديدة بعد توقف المعارك.

وهنا يصح التساؤل؟ كيف كانت تشكّل الطائفة؟.

يكفي اعتداء طائفة على أخرى ليتم هذا التشكل. ولو تذكرنا «مغامرة الانقاذ» التي مهّد لها الحكم اللبناني مثلاً العام ١٩٨٤، وأطلق مشروع بيروت الكبرى بشأنها الذي لازمه مشروع آخر هو الضاحية؛ لتعرفنا إلى دينامية هذا التشكل.

فقبل هذا التاريخ، لم يكن هناك بيروت كبرى أو صغرى، كما لم يكن هناك حي اسمه الضاحية بل كان هناك ما يعرف بـ برج البراجنة، حي السلم، الغبيري، الليلكي، الشياح... إلخ من الأحياء المتشابهة التي سرعان ما جُمعت في تسمية الضاحية التي أصبحت نقيضاً لبيروت يتداوله المواطنون.

وراح التناقض يكبر بين بيروت والضاحية، وصارت الضاحية في لغة العهد برئاسة أمين الجميل آنذاك نقطة غريبة فوق جسد العاصمة، والكل ينتظر محو معالمها أو دخولها واخضاعها. وما أن بدأت «الاعتداءات» بهذا المعنى حتى تلوّنت بيروت كلها بالضاحية وحصل ما عرف «بالخليط الديمغرافي والنسج الاجتماعي الجديدين»(٣٩).

(*) **التكويخ** أي Bidonvilisation بمعنى اشادة الأكواخ قرب الأبنية الفخمة وتقريب الأحياء الحديثة من الأحياء القديمة عن طريق مزج الطابعين. **والترييف** يعني طبع احياء المدن بطابع أهل الريف وعاداتهم وتقاليدهم، وهي ظاهرة قد نجدها في كبريات المدن الأوروبية والعالمية.

(٣٨) د. فاعور علي، بيروت، ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، المرجع السابق.

٣ ـ يعتبر هذا الدمج لأهالي بيروت، القائم على أسباب أمنية فجّرت الصراع بين العاصمة (وهنا بمعنى الدولة ١٩٨٤) والضاحية، أمراً غير عفوي وله أبعاد سياسية واجتماعية حيث «تعرضت البنية السكانية لهزات كبرى.. إذ تجمع العديد من المهجرين في مناطق التماس، وخصوصاً في منطقة الأسواق التجارية، وتحولت منطقة مثل وادي أبو جميل (تمثيلاً فقط) إلى مدينة مصغّرة للمهجرين. إنها مدينة صغيرة «تبدو وكأنها متفرِّدة من حيث بنيتها الاجتماعية وطبيعة المهن والنشاط الاقتصادي للسكان.. ومنها عدد كبير من الأحياء تنمو بسرعة.. في مساحات ضيقة من الأرض وبطريقة عشوائية بدون تأمين الخدمات الضرورية..»[٤٠].

٤ ـ هذه الإقامات القسْريّة للمهجرين في أماكن الانفجار السكاني، من ناحية، أو تردي أوضاع المناطق المهجورة، من ناحية أخرى، ولّدت حالة عامة من الفقر لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لإقامة صحية سليمة، فتفشت الأمراض الجسدية والتشوهات النفسية والاجتماعية. وبسبب انخفاض الدخل المادي للأسرة، وانتظار المساعدات الإنسانية المخصصة بالمهجرين والتي لم توزع بشكل عادل حتى أنها لم تصل إلى أصحابها في أحيان كثيرة.

وقد انتشرت ظاهرة الأمية وتعاظمت بالطبع نسبة أبناء المهجرين الذين لم يتمكنوا من متابعة تعليمهم بل انصرفوا إلى المهن الشاقة.

٥ ـ يجرنا الكلام عن العمل إلى الإشارة إلى الخلل الحاصل بين قوة العمل وضرورات الإنتاج والنمو العام في الثروة الوطنية. وهو خلل ظهر بشكل واضح في القطاعات الزراعية والصناعية، وخصوصاً السياحية، لأن أغلبية مناطق التهجير هي مناطق سياحية. بهذا المعنى، كانت عودة المهجرين الحل الوحيد «لتصحيح المعادلة في توزيع القوى العاملة وفي استغلال الثروات الطبيعية على قاعدة التوظيف لبناء وعي وطني موحد لكل اللبنانيين...»[٤١].

وقد ندرك الآثار الاقتصادية للتهجير بربط هذه «الظاهرة عامة بظواهر التخلف عامة... الأمر الذي أدّى إلى انخفاض الإنتاج والمدخول ومستوى المعيشة... كما أثر على القطاع التجاري وساهم في انخفاض القطاع المصرفي.. وقد تسبب التهجير في تعطيل طاقات إنتاجية تواصلية بين المناطق مما منع التبادل بسبب الخوف، كما قلّص انتقال الأشخاص والسلع وتبادل الخدمات، فتحطّم الكثير من

---

(٤٠) المرجع السابق، ص ٩.

(٤١) النائب الخطيب زاهر، قضية ومواقف، «المؤتمر الوطني للمهجرين»، المرجع نفسه، المحور الرابع، ص ٢٥.

الأسواق.. ونزع لبنان إلى أن يصبح مجموعة من «الكانتونات» الاقتصادية الضيّقة المرتبطة بالخارج أكثر من ارتباطها بالوطن»(٤٢). وكان لهذا الأمر عدته ومنها:

وسائل النقل البحري والبري والجوي، والمرافىء والتهريب والاتجار والنفط ومشتقاته في شركات خاصة، والضرائب على المواطنين، وربط التداول بالعملات الأجنبية على حساب العملة الوطنية. وصار لبنان أسير طبقتين فقيرتين جديدتين، إحداهما فقيرة ولكنها تملك المال(*) والغنائم وتطمح إلى استلام السلطة وهذا ما حصل، والثانية تمثل النسبة العظمى من اللبنانيين ازدادت فقراً وهي عانت في الحرب والسلام على السواء.

ملامح العودة من الطائف إلى الوزارة

نصل على ضوء ما تقدّم إلى أمرين أساسيين:

١ ـ يعني الكلام في ملف التهجير وآثاره نبش ملف الحروب غير الموجود في شكله الموضوعي أصلاً، وهو أمر يقرب من الاستحالة. وهناك تعادل بين الكيان اللبناني وقضية السكان حتى كاد اللبنانيون يتخذون صفة غيرهم من الشعوب التي أصبحت من دون أرض لأراض مهجورة في معظمها من دون شعب. فالمهجرون بشر من دون أرض وأرضهم متروكة أو مستغَلّة أو مُحتلّة أو مُباعَة... إلخ. ولا داعي لتكرار معنى الارتباط بالأرض على المستوى الفردي، وخصوصاً لكبار السن، الذي يتعادل فيه المكان بالحياة. والمعروف في القاموس النفسي إن شئت أن تقتل مستأنما عليك إلا أن تغيّر له مكان إقامته، فكيف إذا كان هذا التغيير ضمن ظروف قاسية؟.

٢ ـ العودة أو عودة المهجرين، كانت تعني عودة الوطن إلى «الساحة» اللبنانية (تعبير يستعمله السياسيون). وإذا كان الكلام عن الحروب في قساوتها كبيراً، فإن الكلام عن العودة هو في حجم إعادة الاعمار والتركيب البشري والوطني في كل تفاصيله وفي زمن لاح بالسلام. ولكن عدداً كبيراً من أصحاب المصالح الضيّقة، على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية الفردية والجماعية، كان ينسج «لقتل» أفكار العودة نهائياً. والملاحظ أن ملامح العودة بمعناها السياسي، كانت مرتبطة بعودة السلام والأمن في الدرجة الأولى.

---

(٤٢) LABAKI Boutros, ibid, p. 213-217.
وفيها الآثار الاقتصادية لظاهرة التهجير في معالجة شاملة.

(*) لقد سُميت هذه الطبقة مثلاً أمراء الطوائف. وصدر كتاب بهذه التسمية عن وكالة الأنباء المركزية، من دون تاريخ، أو دار نشر، أو مركز للنشر. ولكن المعروف انه صدر في بيروت عن الوكالة المذكورة التي يملكها جورج بشير، فيليب ابي عقل وفوزي مبارك.

٣ ـ تعني حكاية المهجرين بهذا المعنى، حكاية لبنان مع الاتفاقات وأوراق العمل والمشاريع التي رمت إلى طي صفحة الحرب المدمرة الطويلة، لكنها سقطت كلها أو ذهبت أدراج الرياح لعدم توافر ظروف الحياة لها[٤٣]. هكذا ترك حبل الخلافات اللبنانية على غاربه، وكان قدر اللبنانيين أن ينتظروا سبعة عشر عاماً قبل أن تلوح في الأفق ملامح حل.

و«بإرادة دولية أميركية تتهيأ للنظام العالمي الجديد، وتوافق أوروبي صامت، ومع اخراج ما عربي وقبول لبناني، حمل البرلمانيون اللبنانيون ملفهم الساخن إلى مدينة الطائف السعودية، وتضافرت الجهود لاقتناص الفرصة، فأثمرت وثيقة اتفاق بديلة عن صيغة ١٩٤٣ في الحكم خرجوا بها إلى العالم في ٢٣ تشرين الأول، أكتوبر ١٩٨٩.. وانطلق «قطار اتفاق الطائف» مسرعاً، فتكرست الوثيقة في صلب الدستور في ٢١ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٩٠، وانبثقت جمهورية ثانية وفق التسمية على أكتاف الجمهورية الأولى...»[٤٤].

محطات «العودة» السياسية(*)

ارتفع قرار عودة المهجرين مع اتفاق الطائف إلى المستوى الوطني، إذ أن قضية المهجرين لا يمكن أن تكون قضية مناطق أو طوائف أو فئات بل قضية وطن بالمعنى الواسع والشامل للكلمة.

هذا الانتقال النوعي، كان أبرز[٤٥] محاولة على صعيد عودة المهجرين، كأساس

---

(٤٣) لقد احصينا منذ اطلاق الرئيس سليمان فرنجية لنص الوثيقة الدستورية (١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦)، والتي كان اعلن عن عناوينها الكبرى في خطابه عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين في بعقلين في ٢٣ آب ـ اغسطس ١٩٧٥، داعياً مجلس الوزراء الى درسها في جلسات مفتوحة وصولاً الى وثيقة للوفاق الوطني في الطائف؛ اكثر من ٢٧ ورقة عمل ومشروع واقتراح وصيغ جديدة للبنان. راجع: يونس عماد، «**سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية**». المرجع نفسه.

(٤٤) راجع للكاتب (نسيم الخوري) نص الندوة الصحفية التي اقيمت في كلية الاعلام والتوثيق II في ١٩٩٢/١٠/١٦، بعنوان «اتفاق الطائف في عامه الثالث»، ونشرت حرفياً في صحيفة النهار في ٢٣/ ١٠/١٩٩٣ والديار في ٢٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٢.

(*) مجمل التواريخ والأحداث المذكورة في هذه المحطات مأخوذة من صحف النهار، والسفير، ومجلة المسيرة ١٩٩٢/٢/٢٨ الا ما اشير اليه في مراجع أخرى.

(٤٥) يجدر الإشارة في مجال ملامح العودة إلى المبادرة الذاتية الأولى التي اتخذها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في أواخر العام ١٩٨٨ والتي أدّت إلى عقد مؤتمر بيت الدين في مطلع العام ١٩٨٩. لكن هذه المبادرة، على شجاعتها، تجمدت مع مقتل أمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي الأستاذ أنور الفطايري في ٩ شباط ـ فبراير ١٩٨٩ وهو يقوم بجولة في بلدة الجاهلية في الشوف، تمهيداً للمؤتمر المذكور. وقد اعتبر الوزير وليد جنبلاط هذا الحادث مؤشراً لتجميد مبادرته.
ونامت القضية بعدها مع حرب التحرير لتستفيق مع اتفاق الطائف. راجع مجموعتي جريدة السفير، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩.

في ترسيخ الوفاق الوطني، إذ جاء في مقدمة وثيقة الطائف: «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين...»(٤٦).

كما نص الاتفاق ـ الوثيقة، على «حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً، وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هُجِّر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير...»(٤٧).

استناداً إلى هذا النص، بوشر الاهتمام الرسمي للدولة بشؤون المهجرين. فنشطت في إطار بناء ملف فعلي للمهجرين، كان دوره ايجاد الصيغة العملية للاهتمام بشؤونهم وواقعهم، والبداية الرسمية لتلمس آفاق وملامح إعادة تكوين هذا الملف في إطاره الوطني السليم.

يمكن القول أن المحاولة الأولى كانت لدراسة الملف، وقد «ساعد على ذلك توافر الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية نسبياً، وخلالها بدأ التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة، مما أسفر عن مساعدات مادية ساهمت في إعادة جزء صغير من المهجرين..»(٤٨).

والآن، ما هي الأبعاد العملية الحقيقية للترجمة الرسمية هذه، كما وردت في الدستور، ومن خلال نشاطات مكتب المهجرين؟.

١ ـ قام مكتب ملف المهجرين بدراسة ميدانية شملت ٧٠ ألف أسرة مهجرة، واستفاد من احصاءات ميدانية، قامت بها قوى الأمن الداخلي طالت ٤٠ ألف أسرة مهجرة، بالإضافة إلى «الاشراف» على دراسات أخرى قامت بها مؤسسات الانعاش الاجتماعي وغيرها مثل معهد العلوم الاجتماعية. هذه المراحل التحضيرية، كانت تتزامن مع تحضير ملف آخر هو الانتخابات النيابية. وبينما كان ملف المهجرين يتحرك كبند أولي في أذهان المرشحين وطموحهم وبرامجهم التحضيرية(٤٩)، كانت

---

(٤٦) راجع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ والتي صدقها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥، منشورات مجلس النواب، ص ٦.

(٤٧) الوثيقة السابقة، ص ١٥، وتحت عنوان «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية». والمُلاحظ أن هذا الموضوع جاء مباشرة في البند الرابع، بعد البند الثالث المختص بتعزيز القوات المسلحة.

(٤٨) الديار ١٩٩٢/١١/٥.

(٤٩) كان من أحد أهم الشعارات التي رفعها النواب المرشحون: «عودة المهجرين جزء من بناء لبنان المستقبل» راجع إعادة اعمار القرى المهجرة ـ المرجع نفسه، ص ١٨.

المعارضة اللبنانية لهذه الانتخابات ترى تأجيلها حتى عودة المهجرين والمهاجرين.

وعاد المهجرون يشكّلون ورقة في صراع داخلي يصعب حسمه لصالحهم. كيف ذلك؟.

٢ ـ بعدما أنجز مكتب ملف المهجرين دراسته، عقد خلوته التحضيرية في مبنى كلية العلوم في الفنار (١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢) بهدف التحضير للمؤتمر الذي لم يحدد موعده. وسقطت بعد هذا التاريخ حكومة الرئيس عمر كرامي (٦ أيار/ مايو ١٩٩٢)، وتشكلت حكومة الرئيس رشيد الصلح التي سُمِّي فيها الياس حبيقة وزير دولة لشؤون المهجرين. وهكذا اندفعت عملية التحضير للمؤتمر بشكل أكثر فعالية (اعتبرت هذه الوزارة أول وزارة للمهجرين في تاريخ لبنان).

ويمكن القول أن هذا المؤتمر العام حول المسألة، كان عودة اعلامية للمهجرين ذات مستوى رسمي وسياسي عال، إذ نقلته وسائل الاعلام المرئية ـ المسموعة مباشرة، وهو أقيم برعاية رئيس الجمهورية الياس الهراوي وشارك فيه وزراء ونواب ومؤسسات حكومية، بالإضافة إلى الأحزاب والمؤسسات الأهلية والهيئات المنبثقة من المهجرين، إضافة إلى المهجرين أنفسهم.

ويعتبر هذا المؤتمر من أهم المحطات في اطلاق فكرة العودة وتعميمها على اللبنانيين[٥٠]، إذ انه رسم سياسة العودة، ووضع اقتراحات عملية وحلولاً لها، وتمَّ تشكيل لجان من المهجرين والمقيمين في القرى المهجرة لدراسة وضع كل بقعة أصابها التهجير والتحضير للمصالحات الأهلية في توصيات شاملة[٥١].

وقد أقرّ مجلس الوزراء[٥٢] التوصيات التي صدرت عن المؤتمر العام للمهجرين، في جلسة تعتبر محطة تاريخية بارزة بالنسبة إلى ملف المهجرين إذ جاء فيها[٥٣]:

أ ـ حل قضية المهجرين على مراحل، على أن تنفذ المرحلة الأولى في مهلة أقصاها ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٢، أي بعد ١٥ يوماً من انعقاد الجلسة، وأن تشمل

---

(٥٠) عقد المؤتمر الوطني العام للمهجرين في فندق الكارلتون في بيروت في الفترة بين الجمعة ١٩ والأحد ٢٨ حزيران ـ يونيو ١٩٩٢، أي ثمانية أيام اشترك فيه ٣٥٠ محاضراً وباحثاً قدموا أوراقهم في ٢٦ جلسة، وشارك فيه ٣٠٠٠ شخص، وبلغت تكاليفه مئة ألف دولار، واعتبر من أنجح المؤتمرات من حيث دقة التنظيم والجدية في العمل. وقد صدرت هذه الأوراق والوقائع والمداخلات والتوصيات الخاصة بالمؤتمر في مجلد خاص متوفر لدى وزارة المهجرين.

(٥١) راجع هذه التوصيات في ملاحق هذا البحث وقد أوردناها لأهميتها.

(٥٢) في جلسته المنعقدة في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٢، أي بعد أسبوعين من انعقاد المؤتمر، صحف ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٢.

(٥٣) المرجع السابق.

٨٤ بلدة وقرية في عاليه والشوف وبعبدا والمتن و٣٢ قرية في صيدا وجزين، إضافة إلى منطقة المدوّر في بيروت (المسلخ والكرنتينا).

ب ـ إنشاء مؤسسة وطنية عليها للاهتمام بشؤون ضحايا الحرب.

ج ـ إنشاء المجلس الوطني للمهجرين، وتكليف وزير الدولة لشؤون المهجرين اعداد الخطة الشاملة لعودتهم، وفق الأولويات، ووضع برامج التنفيذ، واقتراح مصادر التمويل، وتشكيل لجان محلية للمصالحة في كل البلدات والقرى المشمولة بالمرحلة الأولى.

د ـ تكليف قيادة الجيش تطوير الخطة الأمنية لمواكبة المرحلة الأولى، وتفصيل دور قوى الأمن الداخلي والادارات الرسمية.

٣٠ ـ قامت الوزارة الأولى بجولات مكثفة في مناطق سوق الغرب وبحمدون والدامور، وأُعلن عن تشكيل لجان للمصالحة، لكنها بقيت خطوات محدودة. واعتبر الوزير وليد جنبلاط آنذاك أن المسألة مرتبطة بمسألة أخرى هي هندسة الخريطة الانتخابية وليس عودة المهجرين. ولهذا عندما حاولت الدولة استرجاع قصر الأمير أمين في بيت الدين والمكتبة الوطنية في بعقلين، تحول الجبل إلى تظاهرة كبرى أعلن فيها جنبلاط اعتراضه على طريقة التعامل مع عودة المهجرين.

وهذا ما أدى إلى إرباك الوضع فبقيت الخطوات خجولة وذات أبعاد سياسية محضة «وعندما انعقد مجلس الوزراء لبحث الهواجس التي تشكو منها الفئات المعارضة للانتخابات، اتخذت توصيات في الجلسة (١٠ آب ـ اغسطس ١٩٩٢) تدعو المهجرين بكل فئاتهم إلى المباشرة باسترداد ممتلكاتهم ابتداءً من صباح الغد (١١ آب ١٩٩٢) في كل المناطق اللبنانية، بعد الاتصال بالمجلس الوطني للمهجرين الذي يقوم مقامه مؤقتاً وزير الدولة لشؤون المهجرين»[٥٤]. طبعاً لم يحصل هذا الأمر عملياً، بل انضم إلى ملف الدعوات للعودة المماثل لملف الوعود.

وإذا كانت الانتخابات النيابية قد حصلت في مواعيدها المحددة، (بدءاً من ٢٣ آب ـ أغسطس ١٩٩٢)، فإنها لم تجذب المهجرين الذين بقوا منكبين على انتظار الظروف المناسبة لعودتهم بدون استعادة أملاكهم، كما جاء في وعود التوصيات المشار إليها، وفي إطار مشاعر الخيبة التي تدل على الارتجالية في التعامل والقراءة السريعة لأدق ملف في تاريخ لبنان المعاصر.

ماذا نستنتج من هذه المحطة الرسمية؟

---

(٥٤) نقل الوزير ميشال المر إلى الاجتماع الموسع الذي كان يعقد في بكركي بعد ظهر اليوم نفسه (١٠ آب ١٩٩٢) لمعالجة معارضة الانتخابات، توصيات مجلس الوزراء، وأعلن بعد انتهاء الاجتماع على باب بكركي هذه التوصيات وعلى الهواء مباشرة، صحف ١١ آب ـ اغسطس ١٩٩٢.

أ ـ الاعتراف بالعجز الحاصل من جراء حجم الملف وضخامته، ووضوح الصعوبات في تنفيذ التوصيات والقرارات الرسمية.

ب ـ التراجع القسري الرسمي عن عدد كبير من الوعود. فمن العودة الشاملة انحصر البحث في القدرة على تسليم الأملاك الزراعية لأصحابها.

ج ـ عدم توفر القوة الأمنية الكافية لمواكبة القرارات ووضعها موضع التطبيق، مع دقة الوضع الأمني وعدم استقراره في أذهان المهجرين والمواطنين عموماً.

د ـ العجز المالي، وفقدان البنى التحتية، وعدم إمكانية السكن في القرى المهدمة.

هـ ـ الحملات الإعلامية التي كان ينظمها بعض أجهزة الاعلام الخاص للتشكيك بالدولة وإمكانيات إمساكها بالملف، وإعادة خلق الهواجس والمخاوف لدى المهجرين.

و ـ ارتباط المرحلة الأولى من العودة ارتباطاً وثيقاً بالوزير وليد جنبلاط، إذ ثبت أن لزعيم المختارة ثقلاً كبيراً في أيّة خطوة يُفترض أن تحسم في هذا المجال، وإلا فإن نصيبها التعثر، وكأنّما لهذا الملف لغة خاصة لا يمكن قراءتها إلا ضمن الأصول والأعراف التي لا يُحسنها الجميع.

بالرغم من هذه الاستنتاجات السلبية، فإن اعترافاً رسمياً بحجم المشكلة، دفع الحكومة إلى تخصيص جلسة لمناقشة هذه التعثرات[٥٥]، وعلى رأسها بدء انحسار المرحلة الرسمية الأولى في تراجع الدور المرسوم لمكتب ملف المهجرين ولاعطاء زخم جديد في مرحلة جديدة من تاريخ عودة المهجرين.[٥٦]

يمكن القول أن الدولة تمكنت من تحديد أطر ملف المهجرين والاحاطة بها كي تحصر اهتمامها في تأمين إمكانيات تنفيذ المرحلة الأولى من العودة التي أُقرّت على مراحل كما أسلفنا. ولقد بانت مشاعر الخيبة لدى المهجرين، خصوصاً وأن وسائل الإعلام وأحجام القرارات المتخذة، أوجدت قناعة لدى الرأي العام بأن العام ١٩٩٢ هو عام العودة... وهو أمر لم يحصل.

٤ ـ أمام انحسار آلية تطبيق القرارات والخيبة المنوّه بها، كان الوزير وليد جنبلاط قد حقق، وخصوصاً في بعض المفاصل غير الرئيسة، ملامح ما للعودة عن

---

(٥٥) قدّم الوزير الياس حبيقة تقريراً إلى مجلس الوزراء في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تناول فيه منجزات الوزارة الممثلة بمكتب المهجرين، والعقبات التي تحول دون التقدم في الملف، وقد طالب الوزير حبيقة من مجلس الوزراء اقرار صندوق للعودة والاعمار على أن يلحظ له اعتماد مالي لا يقل عن ٥٠ مليون دولار. راجع صحف ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢، ومجلة المسيرة ١٩٩٢/١٢/٢٨.

(٥٦) صحف ١٩٩٢/١١/١ وغلاف الكتاب: «**سنة من عمر وزارة شؤون المهجرين مقتطفات من الصحف ١٩٩٢/١١/١ ـ ١٩٩٣/١١/١**»، الدائرة الاعلامية في الوزارة.

طريق مبادرات فردية. وقد نسّق في هذه الخطوات المتواضعة مع النائبين خليل عبد النور ونبيل البستاني فعاد بعض المهجرين إلى قرى الجية وجون وبعض قرى اقليم الخروب، واستلم بعضهم بعض أملاكهم على قاعدة دفع البدل المادي للمقيمين فيها.

وظهر أن مشكلة المهجرين مثقلة بالعقد وأن كل مهجر يشكل مشكلة قائمة بحد ذاته، وأن الملف بحاجة إلى الكثير من الاستقرار الأمني والنفسي، والمال، وسياسة التشكيك لا تقتصر على المهجرين وحدهم بل تُدار بالمعنى السياسي من جهات محلية وربما دولية كبرى.

وحدث تطور في هذه الفترة، إذ تشكّلت حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري تسلّم فيها الوزير وليد جنبلاط وزارة الدولة لشؤون المهجرين. وهو اعتبر فوراً «أنه يجب على جميع الفعاليات السياسية والحزبية أن تقتنع بأن العودة هي نهاية الحرب. هي عودة النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني في كل قرية أو حي أو منطقة من هذا الوطن».

نتيجة لهذا التطور، تسارعت الملامح الايجابية:

أ ـ تمّت عملية التسلم والتسليم للوزارة (١٩٩٢/١١/٧) بين الوزيرين وليد جنبلاط والياس حبيقة الذي اعتبر خلالها أن «عملية عودة المهجرين لها دخل بالإنسان، إذ يجب تأمين المتطلبات النفسية للعودة.. والثقة وهو أمر بحاجة إلى وقت... والوقت سيمر في مراحل. وهذه مرحلة من أهم المراحل لأنها البداية..». بينما أعلن الوزير جنبلاط عن حاجته «لموازنة خاصة.. نحن نطلب صندوقاً خاصاً لوزارة المهجرين... تموّله الدولة، ولاحقاً قروضاً من مؤسسات دولية معروفة»[٥٧].

ب ـ تحركت قضية المهجرين، وأُعلن عن النوايا الجدّية للعودة في اجتماع (١٩٩٢/١١/٢٤) حضره الوزير وليد جنبلاط في الحازمية[٥٨]، واعتبر مفصلاً أساسياً في عودة المهجرين، وتبرّعت كاريتاس بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار في هذا الاجتماع لمحتلي المساكن في قرى الحرف في الشوف لاخلائها تمهيداً لتسليمها لأصحابها. وفي ١٥ يوماً، تم بالفعل اخلاء معظم المنازل، أي قبل ٧ كانون الأول حيث أعلن الوزير جنبلاط أن بإمكان أهالي الحرف العودة إلى ديارهم.

---

(٥٧) راجع وقائع حفلة التسلم والتسليم لوزارة شؤون المهجرين بين الوزيرين الياس حبيقة ووليد جنبلاط في جريدة اللواء ١٩٩٢/١١/٩.

(٥٨) عقد الاجتماع في منزل النائب فؤاد السعد في الحازمية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ حضره الوزير جنبلاط، السفير البابوي بابلو بوينتي، المطران بولس مطر ممثلاً البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، وفؤاد الحاج رئيس مؤسسة كاريتاس، راجع صحف ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

ج ـ في ١٩٩٢/١١/٣٠، كانت مكاتب الوزارة الثانية للمهجرين في مبنى براد الدامور الذي كانت تشغله الإدارة المدنية جاهزة بكافة اللوازم والاحتياجات الضرورية للعمل، وبوشر الدوام فيها منذ هذا التاريخ.

وفي أول يوم عمل للوزير جنبلاط في مبنى الوزارة، باشر بتنفيذ القرار رقم ٩٢/٢ المستند على قرار مجلس الوزراء في ١٩٩٢/٧/٧ بتنفيذ المرحلة الأولى[٥٩] لعودة المهجرين وفيها اخلاء المنازل والممتلكات من شاغليها في بعض مناطق الجبل (البيرة، المعوش كفرنيس، المريجات، شوريت، الفوارة، وادي الست، وفي مهلة لا تتجاوز الـ ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٩٢[٦٠].

وقد يكون من المفيد الإطلاع على بعض تفاصيل المرحلة الأولى كما وردت في الصحف لندرك مدى ضخامة وأهمية هذه المرحلة (راجع النداء، ١٩٩٣/١/١٨) والتي ننقلها كما هي:

عدد قرى وبلدات المرحلة الأولى

● تشمل المرحلة الأولى لعودة المهجرين محافظات بيروت، جبل لبنان والجنوب وتضم عدداً كبيراً من القرى والبلدات موزعة كما يلي:

ـ بيروت: منطقة المدور.

جبل لبنان: ١٩ قرية في قضاء بعبدا.

٢١ قرية في قضاء المتن.

١٩ قرية في قضاء الشوف

٢٤ قرية في قضاء عاليه.

ـ الجنوب: ٢٥ قرية في قضاء صيدا.

١٤ قرية في قضاء جزين.

أوضاع مساكن المرحلة الأولى

● تشمل المرحلة الأولى من عملية اعادة المهجرين حوالى ٢٨٢٤٨ أسرة.

ـ عدد المساكن المدمرة،كلياً ٨٥٩٣، وكلفة بنائها ٨٠ مليون دولار.

ـ عدد المساكن المدمرة جزئياً ٤٣٠١، وكلفة تجهيزها ١٥ مليون دولار.

ـ عدد المساكن غير الصالحة للسكن ٣٠٨٤، وكلفة ترميمها ٥ ملايين دولار.

---

(٥٩) راجع بالتفصيل أطلس عودة المهجرين (المرحلة الأولى، مستقاة من ملف اعادة اعمار القرى المهجرة، المرجع نفسه.

(٦٠) الصحف المحلية ١٩٩٢/١٢/١.

ـ عدد المساكن المشغولة بشكل غير قانوني ٧٣٥٥ وكلفة بناء وحدات للأسر التي ستخليها ٢٥ مليون دولار.

وتصبح الكلفة التقريبية لإعادة تجهيز وترميم وبناء ١٥٩٧٨ مسكناً ما قيمته ١٢٥ مليون دولار.

حاجات البنى التحتية لقرى وبلدات المرحلة الأولى

- **شبكات المياه:** ٢٥ مدينة وقرية تحتاج إلى شبكات جديدة.
  ٢٦ مدينة وقرية تحتاج إلى تصليحات كبيرة.
  ٣ مناطق تحتاج إلى إعادة تأهيل.
  ١٢ منطقة تحتاج إلى خزانات أو حفر آبار.
- **شبكات الكهرباء:** ٢٧ قرية يلزمها منشآت جديدة.
  ٥ مناطق تحتاج للتصليحات وصيانة.
  ٢٢ منطقة يلزمها إعادة تأهيل وتصيلحات كبيرة.
- **شبكات الهاتف:** ٤٥ مدينة وقرية تحتاج إلى شبكات هاتف جديدة.
  ٧ مناطق يلزمها صيانة وتصليحات وتوسيع.
- **الصرف الصحي:** ٢٤ مدينة وقرية تحتاج إلى شبكات مجارير جديدة.
  ١٠ مناطق تلزمها صيانة وتصليحات.
  ٦ مناطق تحتاج إلى أحواض مجارير جوفية جديدة.
  الكلفة التقريبية لكل ذلك تقدر بـ ٥٠ مليون دولار.

د ـ أُخذت قضية المهجرين على محمل من الجدية عندما أقرّ مجلس الوزراء برئاسة رفيق الحريري في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ مشروع قانون معجل يقضي بإنشاء وزارة لشؤون المهجرين:

«تعنى بجميع شؤون المهجرين في المناطق اللبنانية كافةً، وبتأمين عودتهم إلى مناطقهم وقراهم، وتحصين أوضاعهم من كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وتمكينهم من الاستقرار في أماكن إقامتهم والمساهمة الكاملة في حقوق المواطنية وواجباتها». كما أقرّ المجلس في الجلسة نفسها مشروعاً مماثلاً، وفي سياق هذا القانون المشار إليه أي الصندوق المركزي للمهجرين وهو: «مؤسسة عامة يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري... ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.. وغاية الصندوق تمويل مشاريع عودة المهجرين وإسكانهم، وذلك بإنشاء

أو ترميم المساكن أو بمنح المساعدات والقروض العينية أو المالية التي تؤدي إلى هذه الغاية..».

بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون ليرة لهذه الوزارة تكون بمثابة موازنة أولية(٦١).

وتعتبر هذه المؤشرات عملية على طريق تثبيت الروح الوفاقية، وتطبيق مستلزمات الدستور، وصائبة من حيث تكليف الوزير وليد جنبلاط ملف المهجرين وهو المعني الأكبر، ربما، بهذه القضية.

وإذا كان الجميع قد وقع في التهجير والدواء مطلوب من الجميع، فإن النظام الطائفي هو السبب الأكبر للتهجير... «ولا يأتي تكليف الوزير جنبلاط، على دقته، في إطار المثل القائل: «وداوني بالتي كانت هي الداء، إنما الداء الحقيقي كان في الفساد المستشري، بالإضافة إلى عدم كفاءات المسؤولين في مرافق العودة التي لا يلزمها إلا الإمكانات المادية..»(٦٢).

ظروف العودة: إيجابيات وسلبيات

بالرغم من أن ملف عودة المهجرين أصبح من مقتضيات الدستور في أبعاده الإقليمية والدولية، وصارت العودة أمراً نهائياً، ورغبة العائدين والمقيمين متساوية بشأن الموضوع. وبالرغم من تجدد الكلام أن «لا لبنان من دون الجبل وأن فقدان التوازن في الجبل يفقد التوازن في كل لبنان... وأن جدية العودة هي بهدف عودة لبنان إلى كل لبنان...»(٦٣)؛ فإن القضية بقيت لا ورقة فحسب بل غطاء تتستر بها جهات محلية عدة تحاول استغلال القضية وإيجاد العثرات لها، ومنها القول، مثلاً، أن «المهجرين قد شكلوا مجتمعات جديدة في المناطق التي تهجّروا إليها، ومن الصعب أن يفكّوا ارتباطهم بها..»(٦٤).

وتندرج تحت هاتين الصورتين المتناقضتين عناصر ومواقف كثيرة. فمقابل

---

(٦١) تمّ عرض المشروعين المذكورين في مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢، حيث وافق عليهما وأحالهما إلى مجلس النواب، الذي ناقشهما وأقرهما في جلسته العامة يوم الثلاثاء في ١٩٩٢/١٢/٢٢. وقد تبرعت مؤسسة الحريري بمليوني دولار للصندوق، وأقر مجلس النواب سلفة نصف مليار دولار لعودة المهجرين.
راجع في ملاحق هذه الدراسة نص المشروعين كما وردا قبل اقرارهما. وقد استقينا النص كما ورد من النهار ١٩٩٢/١٢/٤ العدد ١٨٣٩٧، ص ٤. ونشير إلى أنه لم يحصل أي تعديل على النصوص المقترحة بالمقارنة مع النص الوارد بعد الاقرار.

(٦٢) من كلمة هشام ناصر الدين في تسلمه لمكتب شؤون المهجرين من سلفه كمال الفغالي في ١٩٩٢/١١/١٤. صحيفة الديار ١٩٩٢/١١/١٥.

(٦٣) النائب نبيل البستاني، مقابلة مع طلاب كلية الاعلام، راجع «ملف اعادة إعمار القرى المهجرة»، المرجع نفسه، ص ٤٢.

(٦٤) المسيرة ١٩٩٢/١٢/٢٨، ص ٦٠.

صورة الدولة والضمانات والقرارات السياسية والأمنية المتخذة، ترتفع صورة الأطراف المتضررة الكثيرة من عودة المهجرين التي تجعل الأمر إعلامياً واجتماعياً وسياسياً أكثر تعقيداً ومشقة.

وتأتي القراءة المزدوجة المتناقضة للسياسة الدولية ومقتضيات النظام العالمي الجديد من قبل أطراف الصراع المحليين في لبنان، لتنعكس على قرار عودة المهجرين الذي اعتُبر نهائياً ولا رجوع عنه.

وتبدو نهائية هذا القرار أو نضجه السياسي في ظروف العودة التي يمكن اختصارها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره في محطات العودة، في النقاط التالية:

١ ـ حاجة التعايش والتبادل والوجود الواحد بين الطائفتين الدرزية والمارونية في الجبل خصوصاً. فعلى الرغم من الصراعات بين الطائفتين، بقي المقيم بحاجة قصوى إلى المهجّر «ولقد أدخل إلى رأس الدرزي أن يعيش من دون المسيحي لتسع سنوات مضت. فماذا كانت النتيجة؟ إن الدرزي مع الدرزي، والسني مع السني، من دون وجود المسيحي، يخلق نقصاً في التوازن وفي نوعية الحياة في الشوف. ففي غياب المسيحي، افتُقدت الدورة الاقتصادية، وأصبح الدرزي يريد أن يُرجع من يعيد ويخلق العمل والمستهلك من جديد.. عندما كان المسيحي موجوداً كان الاستهلاك والسياحة والعمل والصناعات الصغيرة موجودة، وقد خسرها الجميع بسبب التهجير..»(٦٥).

٢ ـ تصميم الوزير جنبلاط على جدية قرار العودة وعدم المناورة فيه، رغم الفتور الذي لاقاه من بعض الأوساط الدينية، أو المعارضة التي لقيها من أوساط سياسية وحزبية أخرى.

٣ ـ وصول الرئيس رفيق الحريري إلى الحكم الذي يعطي الملف أبعاداً وضمانات مالية ودولية وقروضاً هي أشد ما يفتقر إليه ملف المهجرين في خطة تنفيذ العودة. والمعروف أنه، بسبب وجود العوائق المادية، تبقى الظروف تحول دون تأهيل البنى التحتية المدمرة وإعادة البناء.

٤ ـ الإرادة السورية في ترسيخ أسس التعايش والوفاق الوطني وطي صفحات الماضي إلى ما لا نهاية، وهذا ما يقضي بإعادة المهجرين إلى منطقة الجبل. وقد تكون هذه الإرادة أو الرغبة في صلب النقاط المركزية في ايجابيات ظروف العودة.

٥ ـ إحياء دور الجبل وبنائه، وخصوصاً في بحمدون وعاليه. وهذا مؤشر له أبعاد عربية ذات مغزى سياحي. والمعروف أنها مناطق مثّلت أهم مراكز الاصطياف

---

(٦٥) المرجع ما قبل السابق، النائب نبيل البستاني، ص ٣٣.

والتجارة، ولا بدّ من عودتها مع ميل العرب إلى العودة إلى الربوع اللبنانية في مواسم الصيف.

٦ ـ التخوُّف من تغييرات ديمغرافية مرتقبة تتلخص في إمكانات التوطين ومخاطره «فالوزير جنبلاط متقنع بعودة المهجرين لمئة سبب وسبب، ومنها أنه يبدي تخوفه من توطين الفلسطينيين في الجبل...»(٦٦).

٧ ـ مغادرة أبناء المهجرين إلى الخارج، مثل استراليا وكندا والولايات المتحدة، بدافع اليأس، وكذلك عمليات بيع الأراضي العائدة لهؤلاء المسيحيين في مناطق الشوف وعاليه وخصوصاً الوسطى منها، مما يُثبت تحولاً ديمغرافياً يضر بالتوازن والكيان الوطنيين على السواء.

٨ ـ غياب وجود قيادات مسيحية تواكب هذا الملف وتأخذ على عاتقها موضوع دعوة المسيحيين وتشجيعهم على العودة، وانهيار القيادات الموجودة وهجرة بعضها وانسحاب بعضها الآخر وازدواجية بعض القيادات التي بقيت تضع في حساباتها المشاريع التعددية وخيار الفدرالية في وقت أصبح أمر خيار وحدة لبنان وصلابته وعروبته أموراً محسومة على مختلف الصعد السياسية. ولم تتمكن «الفاعليات المسيحية، من روحية وسياسية، من توحيد الرؤيا حيال عودة المهجرين ومبادرات الوزير وليد جنبلاط، فاستحال الملف مادة خلاف جديد في ما بينها»(٦٧).

وتزامن هذا الغياب مع دعوات ايجابية كانت تعتبر مثلاً «أن إعادة المهجرين لا تعني اننا رجعنا إلى الأرض بل تعني أننا رجعنا إلى العيش المشترك والوحدة الوطنية والعائلة الواحدة..»(٦٨).

٩ ـ فك الارتباط عملياً بين عودة المهجرين إلى سائر المناطق اللبنانية وعودتهم إلى الجبل كمرحلة أولى من مراحل تنفيذ ملف العودة.

ماذا كانت النتيجة العملية لهذه الظروف الموضوعية؟.

كانت بروز أزمة ثقة مجددة بين الطائفتين اللتين تشكلان النسيج الاجتماعي للجبل، وهي أزمة اتخذت أشكالاً متناقضة حيال قضية المهجرين بين الطائفتين وبين مرجعيات كل طائفة على حدة. ولم تظهر عودة المهجرين مشروطة أو مقيدة بالنسبة إلى الوزير وليد جنبلاط وليست محصورة في بلدة دون الأخرى... وجاءت جولات رهبان في مناطق الجبل وكذلك جولة الرئيس العام للرهبانية المارونية

---

(٦٦) من مقابلة مع النائب بيار الحلو، طلاب كلية العلام، راجع «ملف اعادة اعمار القرى المهجرة»، المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٦٧) قصيفي جوزف «**ملف المهجرين المسيحيين بين بكركي والمختارة**»، السفير، ١٩٩٣/١/١٥.

(٦٨) المطران خليل أبي نادر رئيس أساقفة بيروت للطائفة المارونية، النهار ١٩٩٢/١١/٢١.

الأباتـي عمانوئيل خوري، لتؤكد الانطباع الايجابي... مما يعرض عودة المسيحيين إلى قراهم بدون ابطاء أو قيد أو شرط.. ولأن عدم عودتهم تعني الهجرة الداخلية أو الهجرة إلى الخارج، أو تعني موقفاً سياسياً يرفض الدخول في مسيرة السلام الوطني في زمن سقطت فيه الحروب بقرارات كبرى... إلا أن وجهة نظر كانت ترى أن حاجة جنبلاط تجعله يزيّن قراره بدون الاستناد إلى ضمانات ملموسة.. فالعودة تأتي بشروطه ووفقاً للأولويات التي يحددها، فيما تبدو هذه العودة حقاً طبيعياً للمهجرين وليست منّة من أحد... وأنه من الأفضل رسم خطوط واضحة لمستقبل علاقات الدروز والمسيحيين في الجبل.. فيتحول الأمر من التعايش الضرورة إلى التعايش الرسالة... وترتكز هذه العودة على قاعدة التكافؤ... وبقيت قضية المهجرين تعاني من التباطؤ، مع قناعة بكركي التي تستمع إلى جميع الأطراف، وتعتبر أن عودة المسيحيين إلى مواطنهم التي نزحوا عنها قسراً واجب ديني ووطني ومن دونها لا يسلم النسيج الاجتماعي للبنان ولا تسقط نهائياً خيارات الفرز.. والتقسيم والهجرة الدائمة إلى الخارج..»[٦٩].

والواقع أن هذه التباطؤ كان يشكل ضلع المعارضة المسيحية القائمة على:

١ ـ المطالبة بالتمثيل المتوازن في الحكم والتركيبة السياسية.

٢ ـ التوازن في نزع السلاح بين الفئات اللبنانية من دون استثناء.

٣ ـ عودة المسيحيين المهجرين إلى الجبل.

وكانت هذه المعارضة تتسرَّب عبر الشعارات الدائمة عن فقدان التوازن، وهواجس الاحباط والغبن، وعدم المساواة، والصيف والشتاء على سقف واحد، بينما كانت الدولة تسعى الى امتصاص هذه النقمة والمعارضة في عدم مجاراتها لهذه الأمور، أولاً لأن سلاح «حزب الله» المقصود بهذا الكلام كان واضحاً أنه يأتي في سياق سلاح المقاومة ويتحدد مصيره وفقاً لمفاوضات السلام، وثانياً لأن الظروف والقناعات الدولية ليست في وارد تقريب الانتخابات النيابية أو عدم الاعتراف بالتمثيل الحالي المسيحي وتفصيل حكومات على قياس رغبات الأطراف المقاطعة والمعارضة، فكانت عودة المهجرين ضلعاً أساسياً إنشغلت به الدولة لرفع معنويات المجموعة المسيحية والتواصل المباشر مع رغبات المهجرين، خصوصاً بعد سلسلة من الضربات التي لحقت بالقيادة المسيحية التي وضعت نفسها خارج الحكم، وثم نزع سلاحها. وكان حل حزب «القوات اللبنانية» وتوقيف قائدها ومحاكمته مع افراد آخرين آخر الحواجز التي سقطت بين الدولة ورعاياها.

---

(٦٩) قصيفي جوزف، المرجع نفسه.

انتشار الجيش والعودة الفعلية المضمونة

ورغم ذلك، بقيت الذريعة الأمنية شبحاً يسيطر على المهجَّر العائد رغم تسلُّمه منزله وتعويضات مالية محددة. وبقي ملف المهجرين أمراً قابلاً للشك والمساومة وملفاً مفتوحاً على مختلف الإحتمالات والمراهنات إلى أن قررت الدولة القيام بأهم خطوة في تاريخ الحرب اللبنانية، واضعة ثقلها لحل مشكلة المهجرين الفعلية كأهم مشكلة واجهتها خلال الجمهورية الثانية.

هكذا كان لا بدَّ من الانتقال بهذا التاريخ من المآسي اللبنانية من مستوى الوعود والدعوات الكثيرة إلى مستوى العودة الفعلية المحصَّنة.

كيف؟.

١ ـ بدأ توقيت الخطوة بتصريح للعماد إميل لحود قائد الجيش في مجلة الجيش في شهر أيار/مايو ١٩٩٤[٧٠]. وكانت بداية تنفيذ خطة رسمتها الدولة للدخول في تفاصيل وتفرُّعات ملف الجبل. وأهم ما في هذا الحديث:

أ ـ «إن ما يقوم به الجيش من إنجاز هنا يستلزم تطويره بإنجاز هنالك لتعزيز الانتماء والانصهار الوطني، لا سيما في مواجهة المشكلات الكبرى التي أفرزتها الحرب، وأهمّها مشكلة المهجرين، وأكبرها حجماً قضية مهجري الجبل، وإنَّ قيادة الجيش ترى أن عودة المهجرين عموماً ومهجري الجبل خصوصاً واجب وطني ملحّ وحتميّ لم تعد الظروف تسمح باستمرار معالجته بالاستمهال. إنها قضية كالأمن مرتبطة مباشرة بالأمن الوطني العام، وبالتالي يصبح مفهوماً للجميع أن هذه العودة بمقدار كونها لا تشكل تحدياً لأحد فإنها أيضاً ليست منة من أحد، لذلك فهي لا تفترض الموافقة المسبقة من أحد عليها، وهي قرار الدولة، والجيش سينفذ هذا القرار بالعزم الذي نفذ فيه كل القرارات المصيرية السابقة وسيضمن هذه العودة بكل ما تقتضيه من أمن وكرامة».

ب ـ «بذلت القيادة جهدها لإبلاغ جميع فرقاء الحرب.. أن زمن الفلتان الأمني قد ولّى إلى غير رجعة، وأن الجيش يضمن للجميع حرية العمل السياسي المعارض للدولة والموالي لها على حد سواء، شرط عدم افتعال الخلل الأمني أو استغلاله لتحقيق غايات سياسية. وقد كان صعباً، في البداية، على الكثيرين التخلي عن دويلاتهم لمصلحة الدولة الواحدة... أو التخلي عن مرافق عامة مغتَصبة ومرافىء غير شرعية، وأسلحة دمار، وجبايات وخوات وسواها مما افرزته الحروب المتعاقبة على الوطن والمواطنين...».

---

(٧٠) مجلة «الجيش»، عدد ١٠٩، أيار ١٩٩٤، ص ٦.

ج ـ «... إن ما سببه سلاح المسيحيين ضد المسيحيين وسلاح المسلمين ضد المسلمين، هو أعنف وأشرس مما سبَّبه أي سلاح موجه من فئة ضد أخرى... والعبرة أن لا بديل عن الدولة، ولا بديل عن الجيش الشرعي في حماية المواطنين وفي ضمان أمنهم وكرامتهم الى أي فئة انتموا... ويخوض الجيش معركة مصير عنوانها الوحيد أن يبقى لبنان وطناً وأن تكون فيه دولة...».

٢ ـ في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٤، نفذت وحدات من ٨ آلاف جندي من الأولوية الثالث والسادس، والعاشر والحادي عشر وفوج التدخل الثالث في الجيش اللبناني، واحتياط القيادة أي فوجا المغاوير والتدخل، عملية انتشار واسعة في الجبل، تم بموجبها تعزيز وتبديل نقاط تمركز عسكرية واستحداث نقاط جديدة من مقطع نهر الأولي جنوباً وحتى منطقة المتن الأعلى شمالاً.

وقد حددت أهداف العملية في بيان لمديرية التوجيه بإيجاد المناخ الأمني الملائم والدائم لعودة الحياة الطبيعية الى سابق عهدها من خلال عودة المهجرين وتعزيز التعايش الوطني الذي هو أحد المقومات الرئيسة للوفاق(٧١).

وقد تمَّت هذه الخطوة في ثلاثة أيام تحت شعار مدروس عنوانه «لا للتعدي ولا للتحدي»، كما جاء في أمر اليوم الذي اعتبر فيه العماد لحود منطقة الانتشار «عبر التاريخ صورة رائعة لوحدة اللبنانيين وانموذجاً حضارياً للعيش المشترك والتآخي في ما بينهم، لم تستطع وطأة الأحداث السابقة النيل من أصالتها والتغيير في جوهرها...» وتابع مخاطباً الجنود «أنتم اليوم مدعوون للمساعدة على إعادة الحياة الطبيعية لهذه المنطقة بعودة اللحمة بين أهلها الذين هم أبناء تاريخ واحد ومصير مشترك.. وأنتم مدعوون أيضاً بالوسائل المتوفرة لديكم لتخفيف المأساة الاجتماعية عن أبناء المنطقة المقيمين منهم والعائدين، فلا توفِّروا جهداً ولا تردُّوا سائلاً عن مساعدة مهما كان نوعها، ولن تألوا القيادة جهداً، وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الاجتماعية المختصة، لضمان نجاح العودة... لأن العودة هي رمز الوحدة ووحدة الجبل من وحدة لبنان..»(٧٢).

٣ ـ يأتي هذا التدخل «رسالة» إنسانية تتعاطى مع مستقبل الوطن والوفاق والسلم الأهلي.

ويبدو من نص العودة الفعلية أن خطة العودة لا تهدف فقط إلى العودة المادية وإنما تتعامل مع الجوهر الذي يبحث عن إعادة صهر المجتمع اللبناني الذي فككته الحرب، كما يهدف الى ترسيخ العيش المبني على الأسس الوطنية الصلبة

---

(٧١) النهار، السفير ١٩٩٤/٦/٢١.

(٧٢) «انتشر الجيش فعادت الروح إلى الجبل»، مجلة «الجيش»، عدد ١١١، تموز/ يوليو ١٩٩٤، ص ٥٢.

يحصّنه أمن اجتماعي حقيقي وسلم أهلي دائم. وبهذا المعنى، يمكن قراءة توقيت هذا الملف الذي جاء بعد التحصين النهائي لوضع المناطق الشرقية وفي قراءة متأنّية لاستحقاقات المرحلة المقبلة.

ويبدو الإنتشار غير عادي في المهمات التي أوكلت الى الجنود والتي تتجاوز طبيعتها الأمنية المعروفة وتتخذ أبعاداً اجتماعية وانسانية وربما اقتصادية وعمرانية (تأهيل البنى التحتية أو شق الطرق الزراعية).

٤ ـ واذا كانت هذه الخطوة العسكرية العملية قد غيرت طريقة التعاطي مع هذا الملف الشائك، فإنها تأتي وفق خطة وضعتها الدولة بالطبع وساهمت وزارة المهجرين في وضعها. وتكفي القراءة الافقية للدليل العملي لتنفيذ المرحلة الأولى من العودة، كما أعدته وزارة المهجرين وفي الخطة الأولى منه، لاكتشاف أنه خارج إطار الجيش لم يكن في الامكان حسم هذا الموضوع: «تهدف الخطة الأمنية الى بسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، من أجل فرض الأمن وتطبيق القوانين لتأمين الطمأنينة لجميع المواطنين، وتحضير الأجواء لعودة المهجرين.

أمّا ستراتيجية التنفيذ فلها هدفان: تنفيذ خطة أمنية شاملة بواسطة القوى الشرعية المتاحة، ومواكبة الخطة الأمنية بمناخ سياسي وفاقي اجتماعي يوحي بالثقة والطمأنينة والاستقرار، ويهيء الأجواء الصالحة للعودة والعيش المشترك..»(٧٣)

وتستدعي القراءة الأفقية لردود الفعل التي احدثتها هذه الخطوة الوصول الى الاستنتاجات التالية:

١ ـ أظهرت المؤسسة العسكرية وقيادتها الوطنية أن الجيش اللبناني قد استعاد نسج الوطن من خلال اعادة بنائه، ملتزماً وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات، وانه قادر على تحمل المهمات الوطنية الكبيرة وفي كل المناطق وربما في الجنوب عندما تحزم القيادة السياسية قراراتها المناسبة وفي أوقاتها المناسبة. واعتبر الانتشار «عودة جبل لبنان إلى ولادة جديدة تُعبرّ عن التعايش في جميع أنحاء لبنان، فالمهجرون هم حزب الوحدة، وبدون وحدتهم فإن الانقسام الديمغرافي سيبقى خطراً على لبنان. وتتعادل خطوة الانتشار من حيث أهميتها بخطوة الدمج الجريئة بين ألوية الجيش اللبناني والتي كانت في اساس إعادة بناء الجيش.

---

(٧٣) راجع «**الدليل العملي**» لتنفيذ المرحلة الأولى من العودة كما أعدته وزارة المهجرين وفيه الخطط التالية: الأمنية، التمويلية، السياسية، القانونية، الاسكانية، الإنمائية، الاقتصادية، الاجتماعية، الاعلامية، التربوية، والثقافية، والبيئية، وكذلك شروط التنفيذ والاخلاءات. من وثائق وزارة المهجرين، ونشرت في جريدة السفير في ١٩٩٣/١/٢٢ .

٢ ـ إن عودة المهجرين الى الجبل، كجزء من خطة شاملة ترمي لاعادة كل مهجر الى أرضه وبيته في أي مكان من لبنان، ليست فضلاً على أي مهجر بل هي حق من حقوق المواطن اللبناني في وطنه، ولهذا، فانها يجب ألا تتّسم بأي شكل من أشكال التعدي أو التحدي، لأن اعادة اللحمة الوطنية وترسيخ عوامل السلم الأهلي على قاعدة من الثبات إنما تكون بانهاء عوامل الفرز الديمغرافي والتفرقة الطائفية والمذهبية التي انتجتها الحرب اللبنانية. وان عودة المهجرين المنشودة الى أي مكان هُجِّروا منه في لبنان، لا يمكن ضمان نجاحها الا بانتشار الجيش اللبناني في مناطق العودة وتمركزه في كل موقع أو نقطة يراها ضرورية كي يوظف انتشاره بالصورة التي تضمن الأمن والطمأنينة للجميع، وتُسقط كل تشكيك بالدولة أو اتهام لها باللاتوازن، وتؤكد أن عودة المهجرين، جميع المهجرين، ليست خطوة ظرفية مرهونة بعوامل سياسية أو أمنية، بل أساساً نهائياً لاستعادة الوحدة الوطنية اللبنانية لا رجوع عنه ولا تهاون فيه، وأن هذه العودة تكتمل ملامحها باعمار القرى والبلدات المدمرة التي طالها التهجير، لا في الجبل فحسب، بل في كل منطقة من مناطق لبنان[٧٤].

٣ ـ واذا حاولت بعض أجهزة الاعلام التشويش على خطوة الانتشار وتجديد الكلام عن الاحباط وربطه بهذه الخطوة، فإن لا علاقة على الاطلاق بين هذه الخطوات الوطنية والمشاعر الفئوية الصغيرة. ويُعتبر وجود الجيش أمراً أساسياً في بناء الوطن واشاعة الأمن «ليس في قرى العائدين فحسب بل في جميع المناطق اللبنانية، ولكن وجوده في القرى التي شملها قرار العودة، بشكل خاص، أمر ضروري لتأمين الحد الأدنى من الطمأنينة للمواطنين... ولكن هذا لا يعني أن يُرافق كل مهجر عائد دبابة أو بندقية وإنما الايمان بلبنان الواحد والعمل على ترسيخه»[٧٥].

لقد شهدت منطقة الجبل «تدابير مباركة بدأها الجيش اللبناني، وهي التدابير التي يتوقع أن تؤتي ثمارها في غضون الأشهر المقبلة، وأن تعزز مسيرة التلاحم الوطني بين اللبنانيين كافة وبين ابناء الجبل بشكل خاص»[٧٦].

٤ ـ وإذا كانت بعض الأطراف اللبنانية التي قاطعت، منذ الطائف الدولة في مبادراتها وقراراتها، واتخذت موقف اللامبالاة، فإنها قد غيَّرت من هذه المواقف بعد الانتشار، ورأت أن الأمن المنجز يأتي في المرتبة الأولى للبحث في «عناصر

---

(٧٤) ناصر الدين هشام، «**عودة الوطن بعودة المهجرين**»، مجلة الحوار، حزيران/يونيو ١٩٩٣.

(٧٥) الرئيس رفيق الحريري أمام مجلس النواب، نهار الثلاثاء ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤. راجع النهار وغيرها من الصحف المحلية ٢٢/٦/١٩٩٤.

(٧٦) المسيرة، ٢٧/٦/١٩٩٤، عدد ٤٥٢.

العودة ومقوماتها وظروفها الفعلية..»[٧٧]. فالاستقرار النفسي والمعنوي اللذان وفرَّتهما خطوة الانتشار، يؤديان بالطبع إلى الإنكباب هذا الصيف (١٩٩٤) على موضوع المصالحات كخطوة هادئة وداعمة للعودة، خصوصاً وأن هذا الانتشار قد خلق أجواء متوافرة للمصالحة أكثر من ذي قبل. فقد ولَّد الانتشار قناعة ما بعد الحرب التي أثبتت أن الانتصارات تبقى وهمية مهما طالت، وأن الخسائر يمكن أن تُعوَّض بوحدة الجيش والوطن مهما عظمت.

وإن بقيت مشاكل كثيرة عالقة من النواحي المالية بهدف:

- تأمين الأمن الاجتماعي والإقتصادي.
- ترميم الطرقات وتزفيتها.
- تأمين الكهرباء في القرى المدمرة وصيانتها.
- صيانة الأعطال في شبكات المياه.
- تأمين الهاتف لكافة القرى.
- دعم الزراعة حيث أن معظم هذه القرى تعتمد الموارد الزراعية، ولذا يفترض استصلاح الأراضي، وأقنية الري، وشق الطرق الزراعية، وانشاء خزانات.. الخ.
- ترميم المنازل وبناء المهدَّم منها.
- تأمين القروض الكافية لأصحاب المنازل المتضررة.
- إعادة فتح المدارس الرسمية وترميم المهدم منها وإعادة بنائه.
- فتح مراكز الخدمات الاجتماعية والصحية.
- ترميم الكنائس والأديرة.

يمكن القول إن الخطوة الأساسية جاءت في انتشار الجيش في ٥٢ قرية وبلدة، واضعة الملامح الأساسية الفعلية في ملف عودة الوطن إلى الوطن، وعلى المؤسسات أن تتعاضد وتتماهى بنسج الجيش من أجل وطن نهائي عادل وثابت وحضاري. «فالجيش جيش وطني سليم بقيادة حكيمة، قيادة العماد اميل لحود، من دون تمييز طائفي أو مذهبي أو سياسي، الجيش هو لكل اللبنانيين، وما خطوة تعزيز انتشاره سوى مدخل لعودة الحياة الى طبيعتها من طريق صهر الشباب والمواطنين في بوتقة وطنية واحدة بهدف لبنان الموحد وطنياً واجتماعياً.

---

(٧٧) وليد جنبلاط، مجلة الجيش، تموز/يوليو ١٩٩٤.

وتوزعت المناقشات على ست وعشرين جلسة متخصصة. أثبتت أبحاث المؤتمر ان وراء الأحداث اللبنانية التي أدت إلى التهجير جملة من الأسباب الداخلية والخارجية أبرزها.

١ ـ البنية الاجتماعية اللبنانية التي أتت محصلة مسار تاريخي احتضن تفاعلاً معقداً ودقيقاً بين تمايز طائفي وثقافة فئوية وتفاوت اجتماعي اقتصادي، تواكبه درجة عالية من قابلية المجتمع للاختراق الخارجي المتعدد بتعدد الطوائف والأحزاب.

٢ ـ طبيعة النظام اللبناني الذي كان انعاكساً سياسياً لهذه البنية الاجتماعية وقام على التمييز الطائفي والاجتماعي والاقتصادي.

٣ـ المشروع الاسرائيلي القائم على الفرز السكاني الطائفي والعامل على تفتيت المنطقة على قاعدة هذا الفرز.

٤ ـ المشروع السياسي الداخلي الساعي إلى إقامة الدويلات الطائفية والذي وجد في المشروع الإسرائيلي حليفاً طبيعياً.

وقد أمن هذا المؤتمر مشاركة وطنية شاملة، وأنجز دراسات عميقة ودقيقة واستقطب الاهتمام الرسمي والشعبي، كما قدم، من خلال لقاء الدولة بسلطتيها التنفيذية والتشريعية مع أصحاب القضية، ومشاركة الأحزاب، والمؤسسات الأهلية والمثقفين وأصحاب الاختصاص، والمواطنين عامة. النموذج العلمي والعملي لمعالجة شتى المسائل الوطنية.

وقد أعطى هذا المؤتمر مسألة المهجرين حجمها الواقعي وجعل منها الهاجس الوطني الأول، ومن العودة القضية الوطنية الأساس.

وشكل هذا المؤتمر بأبحاثه العلمية الموضوعية الوفيرة والمتنوعة، فرصة للتلاقي، وخطوة على طريق الحوار المؤدي إلى المصالحة الوطنية ومرجعية معلومات، ان في الإحصاءات والدراسات أو في التوصيات، وتقدم المؤتمر باقتراحات توصيات كثيرة جدية وانحصرت بالخطوط العريضة على أن تحال بعد اقرارها إلى لجان اختصاص تتولى تحويلها إلى خطط تفصيلية كل في مجاله.

أولاً ـ في تنظيم العودة

اصدار قرار عن مجلس الوزراء يعلن فيه:

١ ـ إعادة جميع المهجرين اللبنانيين منذ العام ١٩٧٥ إلى بيوتهم وأملاكهم وأماكن إقامتهم السابقة ومصادر أرزاقهم، على أن تحدد كيفية العودة ومراحلها وشروط تنفيذها وبرنامجها الزمني.

٢ ـ تشكيل «المجلس الوطني للمهجرين» كي يعنى بشؤون المهجرين وتنظيم عودتهم. وهو مجلس استشاري يرئسه وزير الدولة لشؤون المهجرين ويشارك فيه مندوبون عن الوزارات المعنية ومجلس الإنماء والاعمار والهيئات الأهلية والحكومية وممثلو المهجرين، على أن يكون التمثيل منبثقاً من لجان القرى والاحياء.

ثانياً ـ في الوفاق الوطني

١ ـ السعي الحثيث لتحقيق بنود وثيقة الوفاق الوطني ـ اتفاق الطائف الهادفة إلى تأكيد السلام والوحدة الوطنية وصولاً إلى إلغاء الطائفية، واحداث الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها وصولاً إلى قيام دولة العدالة والمساواة.

٢ ـ إنجاز المصالحة الوطنية الشاملة على الصعد والمستويات كافة وعلى أسس وطنية ثابتة تحول دون العودة إلى مسلسل الحروب والتهجير.

٣ ـ حل النزاعات والخلافات السياسية بالحوار الحر الديمقراطي.

٤ ـ اصدار ميثاق شرف عن الأحزاب والفعاليات السياسية يلتزم فيه بدعم العودة، والعمل على منع أسباب التهجير من تفجير المجتمع اللبناني مجدداً.

٥ ـ تأطير اليقظة الشعبية العارمة التي شهدها لبنان حول قضية المهجرين من أجل خلق حالة تساعد على الوحدة والانصهار الوطنيين.

ثالثاً ـ في التشريعات والتدابير الاستثنائية

١ ـ تشكيل لجنة من «هيئة التشريع والقضايا في وزارة العدل» ومن حقوقيين ومندوبين عن «المجلس الوطني للمهجرين» يناط بها إعداد صيغة مشاريع القوانين المنضوية في باب حل مشكلات المهجرين.

٢ ـ استصدار قوانين بتعليق العمل بمهل مرور الزمن العائدة لحقوق المهجر في عقود الايجار وفي ما يتعلق بإكتساب ملكية العقارات غير الممسوحة وغير المقيدة في السجل العقاري تحديداً. وإلغاء جميع النصوص التشريعية التي تتعارض مع حق المهجر في العودة.

٣ ـ إنشاء محكمة خاصة استثنائية لحل النزاعات الناشئة عن التهجير تكون أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن.

٤ ـ وقف تنفيذ أحكام اخلاء الأمكنة التي يشغلها مهجرون لحين ايجاد حل لقضيتهم واصدار عفو عن المهجرين بسبب الاحتلال.

رابعاً ـ في الأمن

١ ـ توفر الدولة عن طريق القوى الشرعية المتاحة لها جواً أمنياً مستقراً يوحي بالطمأنينة ويساعد على تطبيق القوانين وحفظ حقوق المواطنين.

٢ ـ يواكب قرار الدولة مناخ سياسي وفاقي واجتماعي يوحي بالثقة والطمأنينة والاستقرار الاجتماعي ويهيء الأجواء الصالحة للعودة والعيش المشترك.

٣ ـ استكمال عملية حل الميليشيات واستيعابها وجمع الأسلحة.

خامساً ـ الجنوب والبقاع الغربي والشريط الحدودي المحتل

١ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥.

٢ ـ دعم المقاومة الوطنية على الصعد كافة.

٣ ـ تعزيز الصمود الوطني عموماً، والجنوبي خصوصاً، وذلك عن طريق:

أ ـ تنشيط المؤسسات الرسمية وخدماتها على كل صعيد.

ب ـ دعم الإنتاج الاقتصادي ومكافأته وتعزيز رعاية العمل التربوي والثقافي.

ج ـ رفع قيمة التعويضات عن الأضرار البشرية والمادية، بما يتناسب وضرورات الصمود.

د ـ تأمين الوسائل اللازمة لحماية المدنيين ونجدتهم (ملاجىء، تجهيزات وخدمات طبية...).

هـ ـ تعزيز مسؤولية مجلس الجنوب بما يتوافق مع مراحل الصمود والتصدي.

٤ ـ التحرك عبر المنظمات الدولية لتأمين الافراج عن المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

سادساً ـ في الاسكان

١ ـ إعادة اعمار القرى والبلديات والاحياء المهدمة وفق تخطيط مدني حديث يتلاءم مع قوانين البيئة الاجتماعية والطبيعية.

٢ ـ اعتماد سياسة اسكانية تلحظ:

أ ـ الأفضلية في القروض السكنية الميسرة للمهجر العائد وللمواطن المتضرر من الحرب من ضمن خطة اسكانية شاملة تطال جميع اللبنانيين.

ب ـ تشجيع قيام الصناعات والمؤسسات الإنشائية في مناطق العودة تسهيلاً لتأمين مواد البناء بأسعار مخفضة.

ج ـ تفعيل المؤسسات الاسكانية لجهة تأمين الاعتمادات اللازمة لها.

د ـ اختصار المعاملات الادارية والفنية المتعلقة برخص البناء والترميم.

هـ ـ تشجيع قيام المشاريع الاسكانية في مناطق العودة، خاصة المساكن لذوي الدخل المحدود.

و ـ إمكانية استخدام أراضي الدولة والمشاعات والأوقاف لإقامة التجمعات السكنية في أماكن العودة.

٣ ـ تضمين القانون الجديد للايجارات نصوصاً تلحظ حلولاً عادلة للمشكلة السكنية العامة والتي أصبحت متداخلة مع مشكلة المهجرين.

سابعاً ـ في الانماء

١ ـ اعتماد سياسة انمائية شاملة ومتوزانة:

أ ـ تشجع النازحين على العودة.

ب ـ تؤمن الدخل الاقتصادي للإقامة والاستمرار.

٢ ـ تشجيع إنشاء المؤسسات الصناعية والحرفية والزراعية في الريف، وتأمين قروض وتسليفات واعفاءات ضرائبية، وإسداء توجيهات وإرشادات والمساهمة في تأمين تصريف الإنتاج.

٣ ـ إعادة تفعيل المشروع الأخضر والانعاش الاجتماعي.

ثامناً ـ في التعاونيات

١ ـ استصدار قانون تعاوني يتلاءم مع الحاجات الحالية.

٢ ـ تشجيع تأسيس التعاونيات في مناطق العودة يشارك فيها العائدون والمقيمون في كافة الحقول ضمن برنامج يواكب عودتهم وعلى الخصوص:

أ ـ التعاونيات السكنية.

ب ـ التعاونيات الزراعية.

ج ـ تعاونيات للحرفيين واليد العاملة النسائية.

د ـ اعداد دورات تدريبية وتثقيفية للتعاونيين.

هـ ـ التعاون مع الهيئات الدولية والمحلية لتأمين الخبراء التعاونيين.

٣ ـ تشجيع صناديق التعاضد والتضامن في جميع المجالات.

تاسعاً ـ في التمويل

في التمويل الخاص الداخلي

١ ـ النظرة الشاملة.

أ ـ توجيه المصارف والمؤسسات المالية للقيام بدورها في تأمين القروض المتوسطة الأجل لتمويل مشاريع انمائية في مناطق العودة.

ب ـ خلق الوسائل المالية القادرة على استقطاب المدخرات بهدف توجيهها لتمويل مشاريع إنمائية.

٢ ـ الاقتراحات المحددة

توفير الاطر التشريعية والادارية التي تدفع القطاع الخاص نحو إعمار مناطق العودة.

في التمويل العام الداخلي

١ ـ النظرة الشاملة

تصحيح وضع المالية العامة لجهة ضغط الانفاق العام وتحسين الجباية وذلك لإتاحة المجال أمام مساهمة الخزينة في تمويل المشاريع الإنمائية.

٢ ـ الاقتراحات المحددة

أ ـ اقتطاع نسبة معينة من مجموع الضرائب والرسوم المجباة لتمويل صندوق خاص بعودة المهجرين.

ب ـ فرض ضرائب على الكماليات لصالح مشاريع العودة وفرض ضرائب ورسوم خاصة للغرض عينه.

ج ـ تحويل ضريبة التعمير إلى تمويل مشاريع ملازمة للعودة.

د ـ اصلاح النظام الضريبي.

هـ ـ إنشاء مؤسسة ضمان التسليفات.

في التمويل الخارجي

١ ـ النظرة الشاملة

أ ـ العمل على استقطاب المساعدات الخارجية ورؤوس الأموال.

١ ـ بتأمين الاستقرار النقدي.

٢ ـ بوضع خطة اقتصادية شاملة واضحة الأهداف والأولويات ومراحل التنفيذ.

٢ ـ الاقتراحات المحددة

أ ـ ضبط وضع المالية العامة وذلك لتعزيز قدرة الدولة على التوسع في الدين العام الخارجي وخدمته.

ب ـ وضع مشاريع محددة ومدروسة وتأمين التمويل لها عبر مؤسسات خارجية حكومية وغير حكومية.

ج ـ استقطاب رساميل المغتربين للمشاركة في إعادة الاعمار.

د ـ الغاء التدابير والقيود التي تحد من حرية أصحاب الرساميل العربية والأجنبية للحصول على إجازات أرباب عمل لإدارة أموالهم ومشاريعهم في لبنان.

عاشراً ـ في الخدمات الاجتماعية والصحية

١ ـ تعميم الخدمات الصحية العامة على المناطق كافة ضمن خطة شاملة، وإعادة تأهيل وتجهيز المستشفيات والمستوصفات الحكومية.

٢ ـ تعزيز الطب الوقائي العام.

٣ ـ إقامة مراكز خدمات صحية في مناطق العودة وإعادة تأهيل وتجهيز القائم فيها خاصة الاهتمام بالأمهات والأطفال والمسنين.

٤ ـ إنشاء مؤسسة وطنية عليا للاهتمام بشؤون ضحايا الحرب ورعايتهم وخاصة الأرامل والأيتام والمعاقين والجرحى والأسرى والمعتقلين والمبعدين والمفقودين.

٥ ـ اعتبار الهيئات الأهلية غير الحكومية شريكاً في التخطيط والتنفيذ.

٦ ـ دعم المؤسسات المحلية من رسمية وأهلية في تعاونها مع المؤسسات العالمية لمكافحة الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية وتفشي المخدرات زراعة وترويجاً وتعاطياً...

٧ ـ التشدد في مراقبة ايصال المساعدات إلى مستحقيها الفعليِّن.

حادي عشر ـ في التربية

١ ـ اعتماد سياسة تربوية تنطلق من أهداف تربوية وطنية تترجم وثيقة الوفاق الوطني، ووضع المناهج الملائمة.

٢ ـ ترميم المدارس الرسمية في أماكن العودة.

٣ ـ استحداث مدارس تأهيل وتدريب مهني وتقني.

٤ ـ أن تأخذ الدولة على عاتقها عملية التربية، وتعزز التعليم الرسمي.

٥ ـ إعادة تخطيط مشروع تجميع المدارس وتنفيذه بما يساعد على عودة المهجرين ويحقق الانصهار الوطني.

٦ ـ توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية على قاعدة الموضوعية بما يحقق الانصهار الوطني ويتلاءم مع الأهداف التربوية العامة.

٧ ـ تأليف لجنة تربوية لتقييم الكتب المدرسية قبل نشرها والترخيص بها.

٨ ـ تعزيز الجامعة الوطنية فعلياً وتحصين دورها التنموي وتوحيدها على قاعدة توزيع الكليات مناطقياً.

ثاني عشر ـ في الاعلام

١ ـ رسم خطة اعلامية تنبثق من ميثاق الوفاق الوطني، تواكب الجهود السياسية وعملية الإنماء والإعمار وتكون فيها وسائل الاعلام عاملاً فاعلاً في تعزيز الوحدة والانصهار.

٢ ـ وضع ميثاق شرف اعلامي تتبناه وسائل الاعلام والأحزاب والهيئات والمنظمات مساهمة في اشاعة أجواء الحوار والانفتاح وتجنب اثارة المشاعر والحساسيات.

٣ ـ مواكبة اعلامية مكثفة للعودة وتخصيص برامج اعلامية تعالج شؤون العودة بالتنسيق مع المجلس الوطني للمهجرين.

٤ ـ وضع خطة اعلامية توجيهية خاصة بأبناء المناطق المحتلة لتعزيز صمودهم وإنتمائهم الوطني.

ثالث عشر ـ في البيئة

١ ـ إزالة الأضرار التي أصابت البيئة من جراء الحرب وتحديداً:

أ ـ اعادة التحريج وتنظيف الشواطيء.

ب ـ استحداث معامل لتصنيع النفايات والمياه المبتذلة.

ج ـ المحافظة على الأبنية القديمة والتراث الوطني في عملية إعادة الاعمار.

رابع عشر ـ في العودة

تخصيص يوم للعودة تقام فيه المهرجانات والندوات إحتفاءً بالحدث واعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً شعبياً ويترك لمجلس الوزراء تحديد موعده.

نص مشروعي القانونين المعجلين بعد اقرارهما

مجلس وطني يدير وزارة المهجرين
وصندوق للتمويل مرتبط برئيس الوزراء

يتضمن مشروع القانون المعجل لانشاء وزارة شؤون المهجرين الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة انشاء جهاز تنفيذي ذي ملاك خاص موقت ومجلس وطني له صلاحيات عدة تتعلق بتحضير المعطيات والخطة والبرامج العملية لعودة المهجرين. وينص مشروع مماثل لانشاء صندوق مركزي للمهجرين على تكوين موارد لتمويل مشاريع العودة على أن يرتبط الصندوق مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

مشروع وزارة شؤون المهجرين

«المادة الأولى: تحدث وزارة تسمى «وزارة شؤون المهجرين».

المادة الثانية: تعنى وزارة شؤون المهجرين بجميع شؤون المهجرين في المناطق اللبنانية كافة، بتأمين عودتهم الى مناطقهم وقراهم، تحصين أوضاعهم من كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، تمكينهم من الاستقرار في أماكن اقامتهم والمساهمة الكاملة في حقوق المواطنية وواجباتها.

المادة الثالثة: تتألف وزارة شؤون المهجرين من:

ـ جهاز تنفيذي ذي ملاك خاص وموقت. وتنظم جميع الأحكام التي ترعى شؤونه الادارية والمالية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير شؤون المهجرين.

ـ المجلس الوطني لشؤون المهجرين ويعرف في سياق هذا القانون بعبارة المجلس.

المادة الرابعة: ١ ـ يتألف المجلس من رئيس ومن ممثلين عن المهجرين ومندوبين عن الادارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بالشؤون الحياتية والاجتماعية والأمنية والخدمات العامة للمهجرين.

٢ ـ يتم تعيين أعضاء المجلس بقرار من وزير شؤون المهجرين على أن تراعى في اختيار الممثلين عن المهجرين شمولية التمثيل بالنسبة الى المناطق والقرى التي حصل فيها التهجير.

٣ ـ تحدد تعويضات حضور جلسات المجلس بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير شؤون المهجرين.

المادة الخامسة: يمارس المجلس الصلاحيات المحددة له في هذا القانون وفي النصوص المتممة له وهو يتولى في صورة خاصة من دون أن يكون هذا التعداد على سبيل الحصر الصلاحيات الآتية:

ـ تحضير المعطيات اللازمة التي من شأنها المساهمة في اتخاذ قرارات العودة والاخلاء وتنفيذها وتحصينها.

ـ اعداد الخطة العامة الشاملة وغيرها من الخطط بما فيها النّشاطات الاعلامية وبرامج التوعية لعودة المهجرين.

ـ اقتراح البرامج العملية لاخلاء المناطق والأماكن والمنازل التي يقيم فيها المهجرون بدون مسوغ شرعي بما في ذلك الشواطىء البحرية والمؤسسات السياحية على أنواعها.

ـ اقتراح الحلول للمشكلات الناجمة عن التهجير أو العودة وتقديم المساعدات والمساهمات للمهجرين مع كل ما من شأنه تحصين عودتهم.

ـ اقتراح الأولويات وبرامج التنفيذ المرحلية للخطة العامة.

ـ اقتراح مصادر التمويل والقيام بواسطة الوزارة المختصة بالاتصالات اللازمة مع الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية كذلك مع الدول الصديقة والهيئات الانسانية والأهلية.

المادة السادسة: يتم افراز مشاريع الاعمار والمساعدات وأولويتها بقرار يصدر عن وزير شؤون المهجرين.

ـ يمول هذه المشاريع الصندوق المركزي للمهجرين بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ويتم بالطريقة ذاتها تكليف مجلس الانماء والاعمار تنفيذ المشاريع التي تدخل ضمن اختصاصه.

المادة السابعة: تحدد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير شؤون المهجرين.

المادة الثامنة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

مشروع الصندوق المركزي للمهجرين

«المادة الأولى: انشىء صندوق مركزي للمهجرين يسمى في سياق هذا القانون «الصندوق»، غايته تمويل مشاريع عودة المهجرين واسكانهم، ذلك بانشاء أو ترميم المساكن أو بمنح المساعدات والقروض العينية أو المالية التي تؤدي الى تحقيق هذه الغاية.

المادة الثانية: الصندوق هو مؤسسة عامة يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري، ويخضع لأحكام هذا القانون ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

المادة الثالثة: تتكون موارد الصندوق من:

ـ ما يلحظ له في الموازنة العامة.

ـ ما يحول لمصلحته أو يحدث من ضرائب ورسوم.

ـ المساعدات والهبات التي يقدمها أشخاص معنويون أو طبيعيون لانفاقها في الغايات التي انشىء من أجلها.

ـ أية موارد أخرى تلحظها نصوص خاصة.

ـ سلفات خزينة يحدد مقدارها وطرق تسديدها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة الرابعة: تمول المشاريع بموافقة رئيس مجلس الوزراء وفق برامج سنوية أو طارئة يضعها وزير شؤون المهجرين.

المادة الخامسة: تتولى ادارة الصندوق هيئة تتألف من:

ـ رئيس متفرغ.

ـ أربعة أعضاء يكون أحدهم مندوباً عن وزارة شؤون المهجرين.

يتم تعيين رئيس الهيئة والأعضاء بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة السادسة: رئيس الهيئة هو الرئيس التسلسلي لجميع العاملين في الصندوق ويتولى رئاسة السلطة التنفيذية فيه وهو يمارس بصورة خاصة (دون أن يكون هذا التعداد على سبيل الحصر) المهمات الآتية:

١ ـ ادارة ومراقبة أعمال الصندوق.

٢ ـ السهر على تطبيق القوانين والأنظمة.

٣ ـ تمثيل الصندوق لدى مختلف المراجع.

٤ ـ تقديم الاقتراحات والدراسات واعداد المشاريع لعرضها على الهيئة.

٥ ـ الدعوة الى اجتماعات الهيئة ووضع جدول أعمالها وترؤس جلساتها.

٦ ـ عقد اتفاقيات القروض والمساعدات التي يقدمها الصندوق بعد الموافقة عليها من الهيئة مهما بلغت قيمتها.

٧ ـ عقد نفقات الموازنة الادارية للصندوق.

المادة السابعة: لا يخضع الصندوق لأحكام المرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٢/١٣/ ١٩٧٢ (النظام العام للمؤسسات العامة). كما أنه لا يخضع لرقابة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وتنحصر رقابة ديوان المحاسبة على الصندوق بالرقابة المؤخرة.

المادة الثامنة: تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح رئيس مجلس الوزراء.

١ ـ أنظمة الصندوق (النظام الداخلي ـ النظام المالي) ومهمات الهيئات وصلاحياتها ومخصصات الرئيس والأعضاء.

٢ ـ الأنظمة والملاكات وسلم الرتب والرواتب والتعويضات للمستخدمين وسائر الأجراء والمتعاقدين في الصندوق وشروط استخدامهم أو تعاقدهم.

٣ ـ بقية دقائق تطبيق هذا القانون.

المادة التاسعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

«الدليل العملي» لتنفيذ المرحلة الأولى من العودة كما أعدته وزارة المهجرين

رفع الوزير جنبلاط الى مجلس الوزراء ملف قضية التهجير بالوقائع والأرقام في ما يتعلق بالمرحلة الأولى. كما وضع مكتب ملف المهجرين دليلاً عملياً للخطة العامة لعودة المهجرين الذي سيتم الاعلان عنه لاحقاً، مع ملف خاص بالانجازات، التي تحققت على الأرض.

الخطة الأمنية

تهدف الخطة الأمنية الى بسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية من أجل فرض الأمن وتطبيق القوانين لتأمين الطمأنينة لجميع المواطنين وتحضير الأجواء الملائمة لعودة المهجرين. أما ستراتيجية التنفيذ فلها هدفان: تنفيذ خطة أمنية شاملة بواسطة القوى الشرعية المتاحة، ومواكبة الخطة الأمنية بمناخ سياسي وفاقي اجتماعي يوحي بالثقة والطمأنينة والاستقرار يهيء الأجواء الصالحة للعودة والعيش المشترك.

الخطة التمويلية

وتهدف الى تأمين التمويل اللازم لتحقيق عودة جميع المهجرين. أما ستراتيجية التنفيذ فتلخص بايجاد صندوق خاص بالمهجرين لتمويل اعمال العودة وخاصة في المجال السكني من اعادة بناء أو ترميم أو اصلاح للمنازل حيث يمول الصندوق خارجياً من:

- المساعدات والهبات من الدول والمنظمات الصديقة والشقيقة.
- الهبات والمساعدات من الهيئات الأهلية الدولية غير الحكومية.
- التبرعات والهبات من المغتربين اللبنانيين.
- القروض من حكومات ومؤسسات مالية عالمية ومنظمات دولية.

وداخلياً عبر مساهمة الدولة باقتطاع جزء من موازنتها لدعم الصندوق، وتخصيص ضرائب خاصة بالصندوق المركزي للمهجرين، ووضع نظام ضرائبي عصري جديد بإمكانه مواكبة اعادة الاعمار في لبنان، وتقديم اعفاءات خاصة بالعائدين لتشجيعهم على الاستثمار في مناطق العودة، ومرافقة العودة بسياسة اسكانية شاملة عبر تفعيل دور مصرف الاسكان والسياسة الاقراضية الاسكانية الفردية أو التعاونية التي من شأنها توفير حل ملائم للمشكلة الاسكانية التي تداخلت مع مشكلة التهجير خلال سني الحرب، واصدار طوابع بريدية وعملات تذكارية مخصصة لدعم صندوق العودة.

أما مساهمة القطاع الأهلي، فتكون عبر توجيه الهيئات الأهلية غير الحكومية كي تضع

في أولويات برامج مساعداتها وتقديماتها، مشاريع في مناطق العودة، وبالتبرعات المالية من مؤسسات وهيئات وأشخاص وتنظيم حملات تطوعية يشارك فيها مواطنون من طلاب وعمال واختصاصيين ونقابات وجمعيات ومؤسسات خاصة عبر تقديمات خدماتية وانشاء تعاونيات انتاجية خاصة بالمواد المستخدمة في اعادة الاعمار.

الخطة السياسية

وتهدف الى استكمال تهيئة الأجواء السياسية للعودة والتي بدأت مع اتفاق الوفاق الوطني في الطائف، وتحصين عودة المهجرين على جميع المستويات لتثبيتهم في مناطقهم، ومنع حصول تهجير جديد مستقبلي، تحقيق العدالة والديمقراطية والمساواة، تحقيق الانصهار والسيادة الوطنية، ترسيخ السلام، تعزيز الوحدة الوطنية وصولاً الى الغاء الطائفية، خلق التوازن الاقتصادي والانمائي والاجتماعي في جميع انحاء الوطن حتى لا تتحول قرى العودة الى قرى مهجورة.

أما ستراتيجية التنفيذ فحددت بالآتي:

ـ تحقيق بنود وثيقة الوفاق الوطني.

ـ انجاز المصالحة الشاملة على أسس وطنية ثابتة تحول دون العودة الى مسلسل العنف.

ـ حل النزاعات والخلافات السياسية بالحوار الديموقراطي.

ـ التزام الأحزاب والفاعليات السياسية بدعم عودة المهجرين.

ـ اعتماد الولاء الوطني والقومي بدلاً من الانتماء الطائفي والقبلي، احترام المواطن كقيمة انسانية، صهر الجماعات في اطار وطني واحد كقاعدة لتأسيس الحياة المشتركة، تنفيذ عملية اعادة المهجرين على أساس القرار الوطني الشامل للعودة.

الخطة القانونية

وتهدف الى استحداث النصوص التشريعية بما يتلاءم مع دولة القانون والأوضاع التهجيرية، وحفظ حقوق ضحايا التهجير، للمهجر في منطقة تهجيره في المكان الذي لجأ اليه، للضحية غير المهجر، الذي لحق به أذى التهجير في المناطق التي لجأ اليها المهجرون.

أما ستراتيجية التنفيذ فتهدف الى تطبيق القوانين التي تكفل حق حماية الملكية الفردية في لبنان ومنها حفظ حقوق المهجر في الأملاك التي منعته ظروف التهجير من الاستفادة منها واستثمارها، ووضع تشريعات قانونية كفيلة بتفعيل وزارة المهجرين والمجلس الوطني للمهجرين والصندوق المركزي للمهجرين، استصدار تشريعات خاصة بعودة المهجرين تشجع المهجر على العودة الى مكان اقامته الأصلية وتلحظ تعليق العمل بمهل مرور الزمن العائد لحقوق المهجر في بعض عقود الايجار أو الاستثمار واكتساب حق ملكية العقارات غير المسوحة وغير المقيدة في السجل العقاري واصدار اعفاءات ضريبة للمهجرين العائدين في ما خص الضرائب العقارية وضرائب البناء وانشاء محكمة

خاصة استثنائية للبت بالنزاعات الناتجة عن التهجير ومراعاة واقع اقامة المهجرين في الأماكن التي لجأوا اليها من ناحية، ووقف تنفيذ أحكام الاخلاء للأمكنة التي يشغلها المهجرون بشكل غير قانوني بانتظار توافر الحلول الملائمة لوضعهم وتوحيد المرجعية المعنية باتخاذ قرارات الاخلاء واصدار عفو خاص عن جرم الاشغال غير القانوني (الاحتلال) للعقارات بسبب التهجير.

الخطة الاسكانية

وتهدف الى تأمين مسكن لكل اسرة مهجرة أو متفرعة من أسر مهجرة. خصوصاً تلك التي تقيم في أماكن غير مخصصة للسكن وبشكل غير قانوني واعادة اعمار شاملة للقرى والبلدات والأحياء المهدمة جزئياً أو كلياً أو المتضررة وحل المشكلة السكنية لغير المهجرين الذين فقدوا حق استعمال مساكنهم ومؤسساتهم وأشغالها من قبل مهجرين ومراعاة التنظيم المدني الحديث قدر الامكان في اعادة بناء القرى المهدمة.

أما ستراتيجية التنفيذ فتهدف الى:

ـ المساهمة في اصلاح المساكن المتضررة وترميم المساكن المهدمة جزئياً واعادة بناء المساكن المهدمة كلياً وتأمين مساكن جديدة للأسر المتفرعة من أسر مهجرة أو للأسر غير المهجرة التي تشغل مساكن بشكل غير قانوني ولا تملك مكاناً آخر للاقامة. وذلك عبر مساعدات مادية جزئية من الصندوق الخاص مباشرة، أو من الهيئات الأهلية غير الحكومية، على أن ينسق المجلس الوطني للمهجرين توزيع هذه المساعدات.

ـ بناء مجمعات سكنية على عقارات مخصصة لوزارة الاسكان أو على أملاك ومشاعات تخص الدولة أو على أملاك عائدة للأوقاف يقدمها القيمون عليها وتباع مقسطة على آماد طويلة أو تؤجر لأسر مهجرة وتقيم في أماكن غير مخصصة للسكن أو بشكل غير قانوني ولا تملك مكاناً للاقامة كالأسر المتفرعة من أسر مهجرة وكانت تقيم في مأجور واحد.

ـ التنسيق مع التنظيم المدني والكليات الهندسية الجامعية والمؤسسات المتخصصة لوضع مخططات مدنية عصرية في عملية اعادة الاعمار. وتأمين بيوت جاهزة للاستعمال المؤقت للذين يعملون في ورش البناء في مناطق العودة وللذين يشرفون على استثمار أراضيهم والاعتناء بها بانتظار استكمال بناء منازلهم وتفريغ المنازل المشغولة بشكل غير قانوني.

الخطة الانمائية

وتهدف الى تحقيق الانماء الشامل اقتصادياً واجتماعياً وخلق التوازن في انماء المناطق والقطاعات والفئات الاجتماعية والخدمات العامة واستثمار الامكانيات والموارد المميزة لكل منطقة في اطار الخطة العامة الشاملة وتعزيز المشاركة الفعلية والتنسيق بين مختلف القطاعات (الحكومية، الخاصة والهيئات الأهلية غير الحكومية...) في تنفيذ الخطة الانمائية.

أما ستراتيجية التنفيذ فتهدف الى وضع خطة انمائية تعطي الأولوية للمناطق المنكوبة والمتضررة وتلك التي تعاني من الحرمان والاهمال وبرمجة عملية التنفيذ بحيث تباشر في مناطق العودة في اطار المرحلة الأولى لعودة المهجرين ويأتي التنفيذ داعماً للعودة ومساعداً لها. وتعزيز سياسة التخطيط لدى مجلس الانماء والاعمار وتأمين الموارد المالية اللازمة لها ووضع ستراتيجية لخلق التوازن الانمائي للحد من النزوح الداخلي والهجرة الى الخارج ووضع ستراتيجية لتنمية الموارد البشرية واستقطابها ووضع الخطط اللازمة وتحديد الستراتيجيات لتنفيذها فيما يخص: الخطط الانمائية الشاملة والمناطقية وتحديد أولويات التنفيذ وتأمين قروض ومساعدات مالية وعينية للمشاريع الانمائية وتأمين اعفاءات ضريبية لها واسداء توجيهات وتقديم ارشادات من قبل اختصاصيين ومؤسسات متخصصة لتوجيه حقول الانتاج وتأمين تصريفه، وتفعيل كل من «المشروع الأخضر» و «المؤسسة الوطنية للاستخدام» و«المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات».

الخطة الاقتصادية

وتهدف الى خلق وانعاش الوضع الاقتصادي في مناطق العودة. أمّا ستراتيجية التنفيذ فتكون عبر وضع وبرمجة خطة اقتصادية شاملة واضحة الأهداف والأولويات وتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة بين المجموعات السكانية المختلفة وتشجيع العمل التعاوني الزراعي والحيواني عبر المساعدة على تحسين وسائل الانتاج وتسويق المنتوجات وايجاد سياسة اقراض خاصة بالمزارعين واعطاء الأولوية لحل المشكلات الناتجة عن استثمار الملكيات الزراعية من قبل مستثمرين غير شرعيين، وذلك بالوسائل الرضائية الوفاقية بهدف تأمين الحافز الأساسي للعودة والاستقرار، فهي الأسهل حلاً من حيث المبدأ خاصة أن لا استثمارات كبيرة على هذا المستوى الا في حالات نادرة. واعطاء الأولوية لحل المشكلات الناتجة عن استثمار الملكيات الصناعية والتجارية والسياحية والانتاجية عامة من قبل مستثمرين غير شرعيين وذلك بالوسائل الرضائية الوفاقية بهدف تأمين الحافز الأساسي للعودة والاستقرار ودعم الحرفيين والمشروعات الصغيرة في مناطق العودة لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي عند العائدين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مناطق العودة ولا سيما الريفية منها، وتشجيع عمل النساء عبر انشاء مشروعات حرفية خاصة.

الخطة الاجتماعية

وتهدف الى تعزيز العلاقة بين القطاعين الأهلي والعام بين المواطن والدولة وايلاء المجموعات البشرية الضعيفة عناية خاصة وتحقيق التوازن الوطني في المجال الاجتماعي الانمائي أما ستراتجية التنفيذ فتكون على مستويات الجمعيات الأهلية غير الحكومية والشؤون السكانية والتنمية الاجتماعية والمؤسسات العامة.

الخطة الاعلامية

وتهدف الى اعلام مواكب ومشجع على العودة وسياسة اعلامية هادفة الى تقوية روحية العيش المشترك ومحصنة لعودة المهجرين.

أما ستراتيجية التنفيذ فتهدف الى مواكبة اعلامية مكثفة للعودة تهدف الى ازالة الشكوك وتؤكد على القرار الوطني الشامل بعودة المهجرين وتخصيص برامج اعلامية تعالج شؤون العودة ووضع خطة اعلامية خاصة موجهة الى أهلنا في مناطق الاحتلال لحثهم على الصمود ولنقل صورة عن أوضاعهم الى باقي انحاء الوطن والعمل على ابقاء قضية المهجرين حية وحاضرة في الأذهان.

الخطة التربوية

وتهدف الى تحصين عودة المهجرين اما ستراتيجية التنفيذية فتكون عبر اعطاء الأولوية لاعادة بناء المؤسسات التربوية الحكومية والخاصة وتعزيز الجامعة اللبنانية واستعادة الأدمغة المهاجرة وقيام نشاطات تربوية مركزية تتناول العودة وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية على قاعدة الحوار العلمي والموضوعي ووضع خطة اصلاح تربوي شامل وربط التربية بالتطور العلمي عن طريق تعديل المناهج لمواكبة العصر واقامة تجمعات مدرسية حكومية وتأهيل الهيئة التعليمية وتعزيز دور المعلمين واقامة مجالس تربوية وثقافية على مستوى القضاء وكذلك ملاعب رياضية ونواد وتعزيز التعليم المهني في لبنان عامة وفي مناطق العودة على وجه الخصوص وذلك بانشاء مدارس مهنية متخصصة رسمية وخاصة على مستوى القضاء والمحور.

الخطة الثقافية

وتهدف الى تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية والعيش المشترك وتشجيع النشاط الثقافي في وسط المهجرين من مناطق العودة.

أما ستراتجية التنفيذ فتكون عبر نشر ثقافة الوحدة والعيش المشترك وحق العائدين في الانخراط في الهيئات الثقافية وعلى انشاء هيئات مماثلة والقيام بأنشطة ثقافية وفنية بصورة دورية.

الخطة البيئية

وتهدف الى مواكبة العودة بسياسة بيئية سليمة وعصرية.

أما التنفيذ فيكون عبر ازالة الأضرار التي أصابت البيئة الطبيعية من جراء الحرب من تنظيف الشواطىء واعادة التحريج ووضع حد للاعتداءات العشوائية على الطبيعة والمحافظة على الأبنية القديمة والأثرية والتراث الوطني عن طريق لحظ موازنة خاصة لترميمها وادارتها وضرورة أن يلحظ برنامج تأهيل البنى التحتية واعمارها مشروعاً عصرياً للصرف الصحي والمياه المبتذلة من تمديدات وتصنيع كذلك جمع النفايات وتصنيعها.

التنفيذ

أما تنفيذ الخطط هذه فيتم عبر هذه الاقتراحات العملية.

في العودة السياسية:

ـ التهجير الافرادي الناتج عن احتراز أمنـي، شروط عودته تتمثل بالعودة الفورية الى المناطق التـي أصبحت في عهدة الشرعية.

ـ التهجير الافرادي الناتج عن تهديد مباشر أو اعتداء شروط عودته تتمثل بضرورة اجراء مصالحات فردية قبل البدء بالعودة خاصة اذا كانت المواجهات قد حصلت بين ابناء الحي أو القرية الواحدة، ومن هنا يأتـي دور الـلجان والمحاكم المختصة وقانون العفو في تنفيذ عملية المصالحات.

ـ التهجير الجماعي الناتج عن موجة تهجير عامة من دون مواجهات دموية بين أبناء البلدة الواحدة أو البلدات المجاورة تتمثل شروط عودتهم بتـيسير العودة من الناحية السياسية بعد توفير وتعزيز الأمن في المناطق المهجرة مثلاً: منطقة الحرف ـ قضاء الشوف، تضم سبعة قرى تنتمي الى طائفة واحدة، تهجر أهاليها في اطار موجة تهجير عامة من دون مواجهات دموية مع البلدات المجاورة وبالتالي لا مبرر لـلقيام بمصالحات محلية بل يقتصر دور الـلجان على اعادة تطبيع العلاقات وعودة التفاعل مع المحيط.

ـ التهجير الجماعي الناتج عن مواجهات دموية داخلية أو مع الجوار. تتمثل شروط العودة بالعمل الجدي لإنضاج الظروف والقيام بلقاءات تمهد لمصالحات أهلية محلية خاصة في البلدات التـي شهدت مواجهات دامية وأدت إلى مقتل العشرات من المواطنـين مثل (كفرمتى، بمريم، ترشيش، الجاهلية وبنويتـي).

ويلاحظ أن الـلقاءات التمهيدية لـلمصالحة بين أبناء بلدة ترشيش والتـي بدأت منذ أكثر من سنتـين بدأت تعطي ثمارها، وقد تكون هذه البلدة النموذج النوعي الأول في العودة إلى منطقة شهدت مواجهات دموية داخلية.

ـ التهجير الجماعي الناتج عن أسباب أمنـية شروط عودته تتمثل بالعودة الفورية بعد زوال أسباب التهجير وهي خطوط المواجهات العسكرية السابقة.

وحدد الدليل العملي لخطة إعادة المهجرين الأسس الأولية لإعادة المساكن المشغولة بشكل قانونـي إلى أصحابها معتبراً أن هناك إمكانـية لايجاد حل فوري لحوالي ثلث المنازل المشغولة بشكل غير قانونـي... مقدماً اقتراحات عملية لتسليم المبانـي وإعادتها إلى مالكيها على الشكل الآتـي:

ـ شاغل المسكن يـحتله من دون استعماله، تكون المعالجة بإخلاء فوري من دون قرار المحكمة بالاخلاء بمؤازرة الدرك أو الشرطة العسكرية.

ـ شاغل المسكن يـحتل منزلاً ويقيم فيه موسمياً أو في الاجازات الأسبوعية أو بشكل مؤقت وهذا يعنـي أنه يملك مكاناً آخر، تكون المعالجة بالاخلاء الفوري من دون قرار المحكمة بالاخلاء، كما يعالج شاغلو المنازل وفق الحالات الآتـية بالاخلاء الفوري:

العازب الذي يحتل منزلاً بمفرده.

كل من باع منزله مستفيداً من حالة الحرب واحتل منزلاً آخر.

من يشغل منزل ويملك مكاناً آخر للإقامة.

كل من انتقل من مناطق بعيدة بسبب الفلتان الأمني (دير الأحمر، الهرمل، الجنوب، البقاع) وأقام بالقرب من مركز عمله.

ـ كل من احتل منزلاً بعد تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

ـ كل من أبناء مناطق الاحتلال الإسرائيلي غير المبعدين ويسكنون في بيروت ويحاولون الاستفادة من وضع المنطقة في الشريط.

ـ كل مهجر يملك منزلاً ولم تتأمن عودته بعد إلى منطقته الأصلية ولم يتمكن من ترميم منزله في حال كانت بلدته من القرى العائدة ولا يملك منزلاً آخر في منطقة التهجير، تعالج مشكلته بتأجيل حكم الاخلاء بانتظار الحلول المناسبة.

ـ شاغل المسكن غير المهجر ولا يملك مكان إقامة آخر (يستثنى منه المهجر الذي باع منزله واحتل مكاناً آخر)، تعالج مشكلته بتأجيل حكم الاخلاء، ويعامل كمهجر بانتظار تأمين حلول مناسبة.

ـ شاغل المسكن المبعد من مناطق الاحتلال الإسرائيلي أيضاً، يؤجل حكم الاخلاء ويصار إلى تأمين مشاريع اسكانية في محافظة الجنوب.

ـ شاغل المسكن المهجر من جنسية غير لبنانية قبل العام ١٩٧٥ يعامل معاملة اللبناني.

ـ شاغل المسكن غير المهجر ومن جنسية غير لبنانية تعالج مشكلته بالاخلاء الفوري.

ولاحظت الخطة الموضوعة لعملية الاخلاء ضرورة اعطاء تعويضات رمزية للمتخذة بحقهم قرارات الاخلاء الفوري، وتأمين القروض الميسرة من الصندوق المركزي للمهجرين، وسوف تصدر الوزارة لاحقاً دراسة مفصلة حول مسألة اخلاء المنازل خصوصاً للحالات الاستثنائية.

أما الاقتراحات العملية لكيفية إعادة الأراضي الزراعية إلى مالكيها، فجاءت على الشكل الآتي:

بالنسبة الى البساتين:

ـ الأراضي المستثمرة والمؤجرة من دون معاملة من المستثمر الحالي تسلم فوراً.

ـ الأراضي المستثمرة والمعاملة من قبل الشاغل جزئياً أو بشكل كامل تسلم فوراً مع دفع التكاليف التي صرفت من قبل المستثمر وخلال الفترة التحضيرية للموسم الحالي، أو الاتفاق بين المستثمر ليتحول المستثمر الحالي غير القانوني إلى ضامن أو مستأجر شرعي من المالك على أن يستعيد المالك الأرض فور انتهاء الموسم الحالي يستثنى من هذا القرار المزروعات الموجودة في الخيم الطويلة الأمد كالقرنفل مثلاً.

ـ زراعة الأشجار المثمرة من قبل المستثمر الحالي، يتم تقدير قيمة الاستثمار والتعويض على أساسه للمستثمر.

أما بالنسبة إلى الأراضي الزراعية الموسمية، فجاءت الاقتراحات العملية على الشكل الآتي:

ـ مشاريع الخيم المحمية المستحدثة من قبل الشاغل تعالج إما بدفع المالك تكاليف هذه الخيم وبالتالي يتم شراؤها أو يستعيدها المستثمر وتعود الأرض إلى المالك الأساسي فور انتهاء الموسم الحالي.

ـ مشاريع الخيم الموجودة أساساً وتعود للمالك الأساسي تعالج بتسليم الأرض فور انتهاء الموسم الحالي ولحظ حلول خاصة لاستثمارات تحسينية من الشاغل.

ـ الأراضي غير المزروعة تسلم فوراً.

ـ الأراضي المستثمرة تسلم فور انتهاء الموسم الحالي.

ولاحظت الخطة أنه في حال وجود مضخات أو تمديدات موضوعة من قبل المستثمر الحالي يصار إلى اتفاق اما على بيعها إلى المالك أو إعارتها إلى المستثمر ويمكن تقديم قروض مالية في الحالات المكلف للمالك الأساسي الذي يرغب في شراء مشاريع الخيم المحمية وتمتد هذه القروض على مدى سنوات ثلاث وتأليف لجنة من الخبراء لتقدير الاستثمارات الزراعية الخاصة ليصار على أساسها دفع التكاليف المتوجبة من المالك إلى المستثمر والعكس. وسوف تصدر الوزارة دراسة مفصلة حول مسألة الأراضي الزراعية.

أما الاقتراحات العملية لكيفية اعادة المؤسسات إلى مالكيها فجاءت على الشكل الآتي:

نوع المؤسسة وشاغلها: صغيرة (دكان ـ محل ـ كاراج) يعمل فيها أقل من خمسة أشخاص ولا تتعدى مساحتها ٧٥ م.م. يشغلها مهجر فقد مصدر رزقه بفعل التهجير تعالج مشكلته بتأجيل الاخلاء لحين ايجاد حل ملائم.

أما المؤسسة التي يشغلها مهجر أو غير مهجر ولم يفقد مصدر رزقه بفعل التهجير فتعالج المشكلة بالاخلاء ضمن مهلة لا تتعدى الثلاثة أشهر. أما المهجر الذي يشغل أكثر من مؤسسة فتعالج المشكلة بالاخلاء الفوري لجميع المؤسسات باستثناء واحدة إذا كان مهجراً من دون مصدر رزق ويسري عليه القانون العام.

أما في حال دخل المهجر إنشاءات إضافية فتوضع حلول خاصة. وبالنسبة إلى المشاريع الكبيرة (فندق أو مصنع أو مسبح) فتعالج مشكلة المهجر أو غير المهجر التي يشغلها من دون استثناءات على المشروع السابق بالاخلاء ضمن مهلة قصيرة محددة وبإطار حلول رضائية بين المستثمر والمالك الشرعي بإشراف الوزارة.

أما المهجر أو غير المهجر الذي قام باستثمارات إضافية على المشروع السابق أو أقام مشروعاً جديداً على أملاك الغير فتعالج المشكلة باجراء تفاوض بين المالك والشاغل باشراف لجنة خبراء لتقييم الاستثمار وايجاد حلول خاصة.

ولاحظت الخطة أن عملية البحث في التعويضات تتم عبر لجنة خبراء متخصصة تعين من قبل الوزارة، التي ستصدر لاحقاً دراسة مفصلة حول مسألة اخلاء المؤسسات لما لها من استثناءات وخصوصيات.

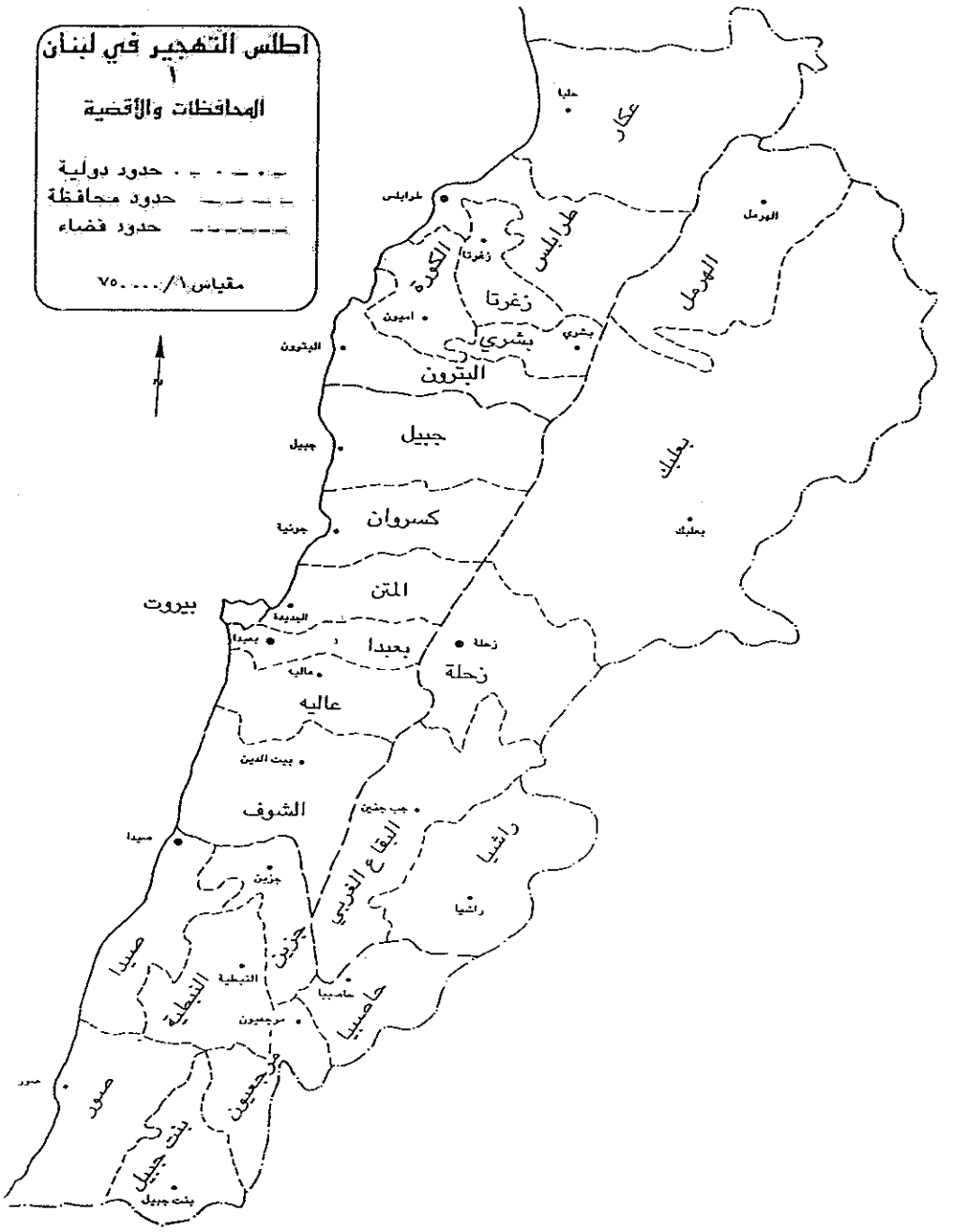
أطلس التهجير في لبنان
١
المحافظات والأقضية
حدود دولية
حدود محافظة
حدود قضاء
مقياس ١/٧٥٠٠٠٠٠
عكار
طرابلس
الهرمل
الكورة
زغرتا
بشري
البترون
جبيل
كسروان
بعلبك
المتن
بيروت
بعبدا
عاليه
زحلة
الشوف
البقاع الغربي
راشيا
جزين
صيدا
النبطية
حاصبيا
مرجعيون
صور
بنت جبيل

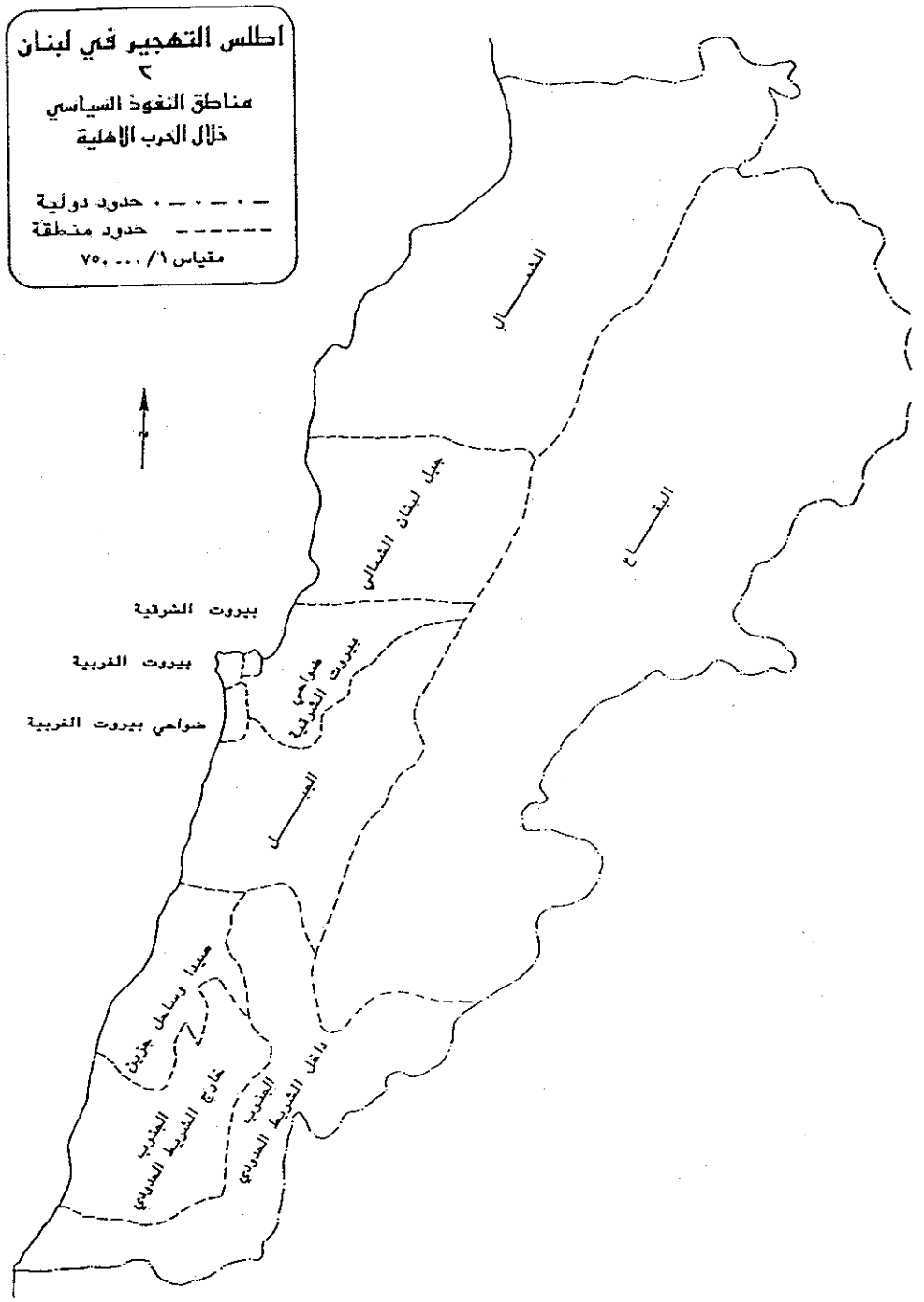
اطلس التهجير في لبنان
٣
مناطق النفوذ السياسي
خلال الحرب الأهلية
حدود دولية
حدود منطقة
مقياس ١/ ٧٥٠,٠٠٠
الشمال
جبل لبنان الشمالي
البقاع
بيروت الشرقية
بيروت الغربية
ضواحي بيروت الغربية
ضواحي بيروت الشرقية
الجنوب
صيدا وساحل جزين
الجنوب خارج الشريط الحدودي
الجنوب داخل الشريط الحدودي

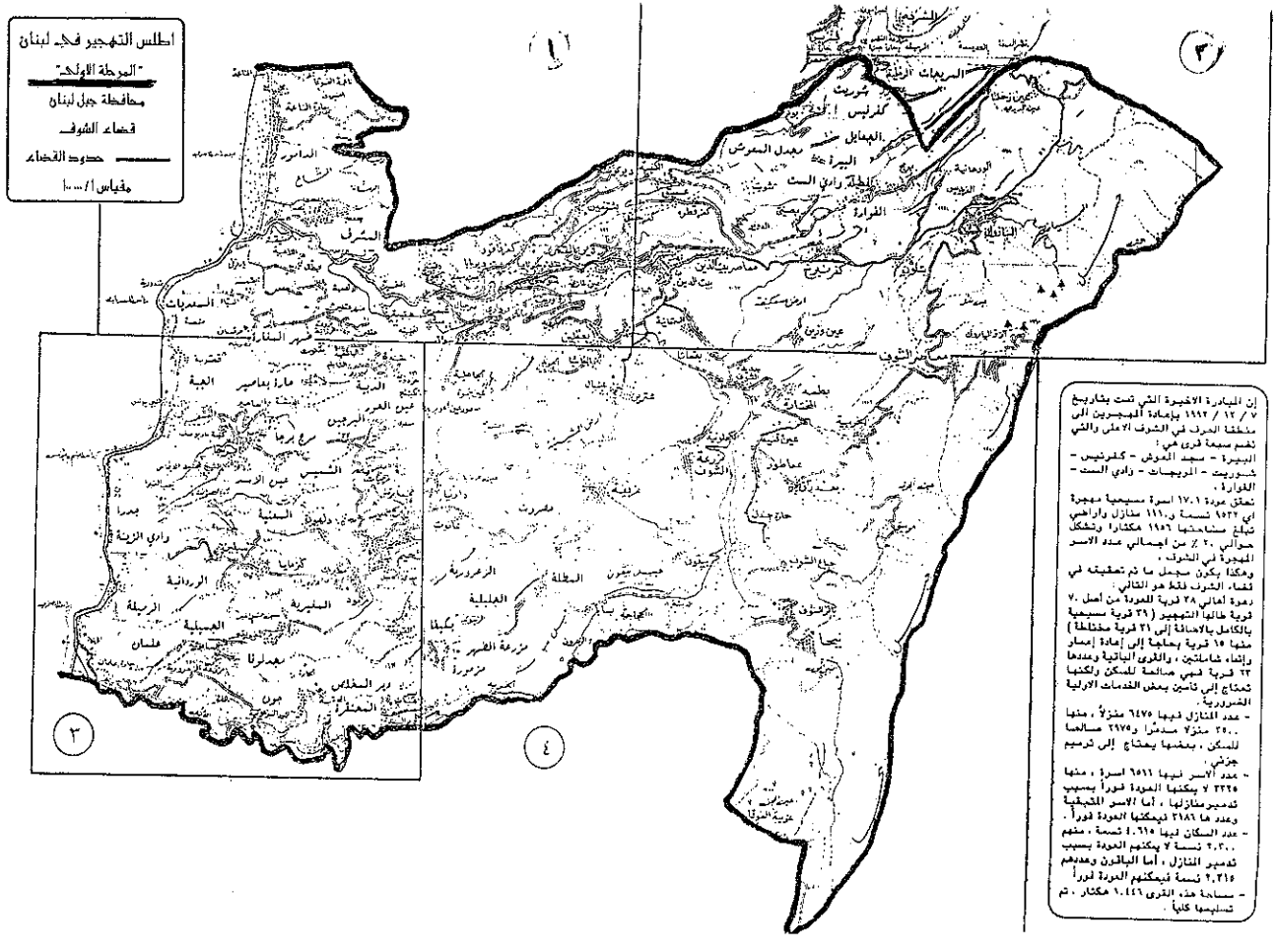

إن المبادرة الاخيرة التي تمت بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٩٢ بإعادة المهجرين الى منطقة الدرب في الشوف الاعلى والتي تضم سبعة قرى هي :

البيرة - سجد العوش - كفرنيس - شبرويت - المريجات - وادي الست - القرارة .

تحقق عودة ١٧٠١ اسرة مسيحية مهجرة اي ٩٥٢٣ نسمة في ١١١٠ منازل وأراضي تبلغ مساحتها ١٩٥٦ هكتارا وتشكل حوالي ٢٠ ٪ من اجمالي عدد الاسر المهجرة في الشوف .

وهكذا يكون مجمل ما تم تحقيقه في قضاء الشوف لغاية هو التالي :

- عودة اجمالي ٢٨ قرية للعودة من أصل ٧٠ قرية طالها التهجير (٣٦ قرية مسيحية بالكامل بالاضافة إلى ٢١ قرية مختلطة) منها ١٥ قرية بحاجة إلى إعادة إعمار وإنشاء شاملتين ، والقرى الباقية وعددها ٢٣ قرية فهي صالحة للسكن ولكنها تحتاج إلى تأمين بعض الخدمات الاولية الضرورية .
- عدد المنازل فيها ٦٤٧٥ منزلاً ، منها ٢٥٠٠ منزلاً مدمراً و٢٩٧٥ صالحاً للسكن ، بعضها يحتاج إلى ترميم جزئي .
- عدد الاسر فيها ٦٩١١ اسرة ، منها ٣٣٢٥ لا يمكنها العودة فوراً بسبب تدمير منازلها ، أما الاسر المتبقية وعددها ٣٦٨٦ فيمكنها العودة فوراً .
- عدد السكان فيها ٤٠٦١٥ نسمة ، منهم ٢٠٣٠٠ نسمة لا يمكنهم العودة بسبب تدمير المنازل ، أما الباقون وعددهم ٢٠٣١٥ نسمة فيمكنهم العودة فوراً .
- مساحة هذه القرى ١٠٤٤٦ هكتار ، تم تسليمها كلياً .

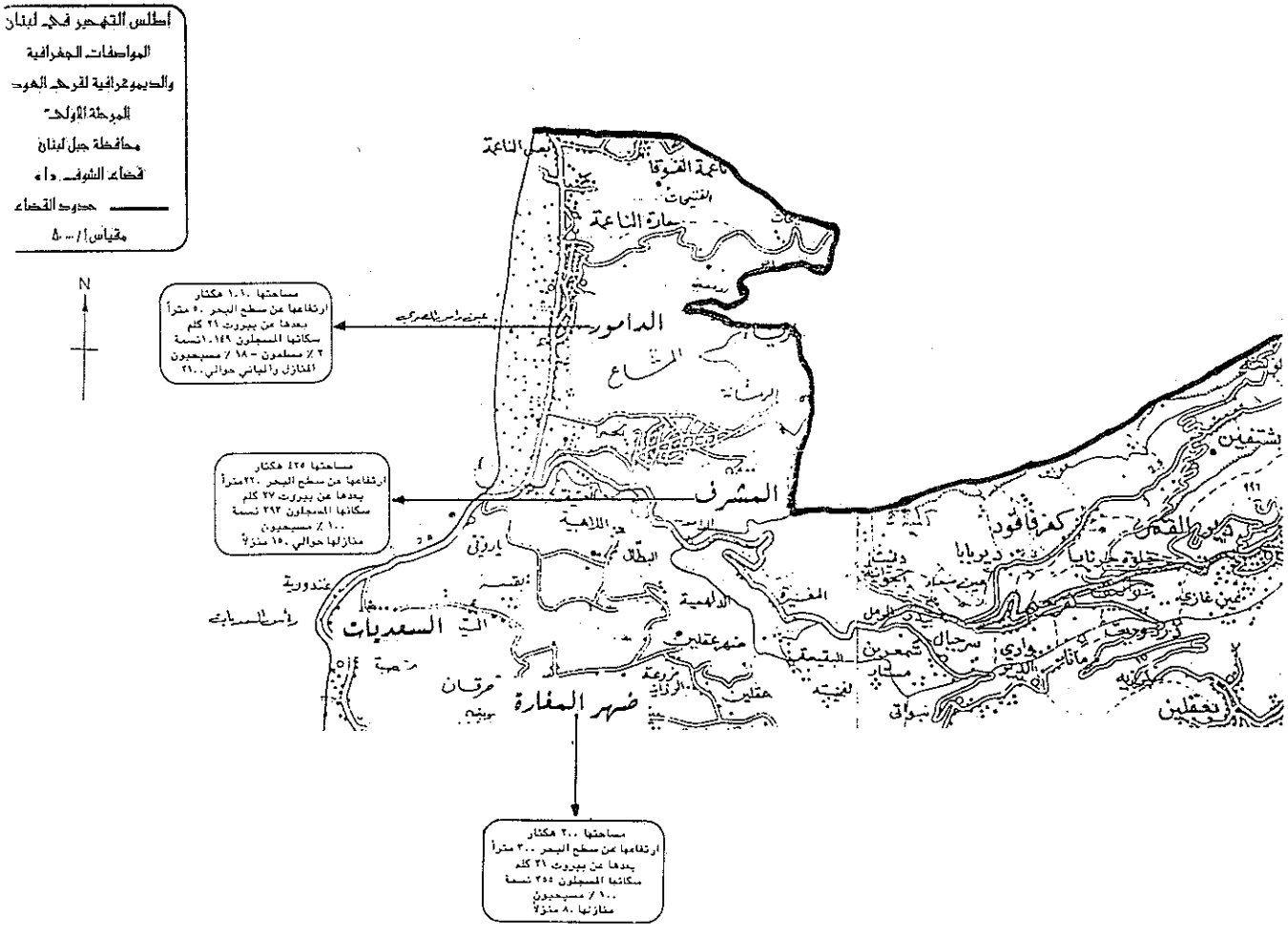
أطلس التهجير في لبنان
المواصفات الجغرافية
والديموغرافية لقرى العود
المرحلة الأولى
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف
حدود القضاء
مقياس ١/ ٥٠٠٠٠
N
مساحتها ١٠١٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٥٠ متراً
بعدها عن بيروت ٢١ كلم
سكانها المسجلون ١٤٩٠ نسمة
٢ ٪ مسلمون - ١٨ ٪ مسيحيون
المنازل والمباني حوالي ٢٩٠
مساحتها ٤٢٥ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٢٢٠ متراً
بعدها عن بيروت ٢٧ كلم
سكانها المسجلون ٢٩٢ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها حوالي ١٥٠ منزلاً
مساحتها ٣٠٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٠٠ متراً
بعدها عن بيروت ٢١ كلم
سكانها المسجلون ٢٥٤ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٨٠ منزلاً
ضهر المغارة
السعديات
المشرف
الدامور
الشاع
بشتفين
كفرفاقود
دير القمر
ذيربابا
عين غاري
وادي الدير
بسجال
شمعين
مشاير
نبوق
تعقلين
البتيمة
الدلهمية
البطل
يارزق
اللاهية
الرشانة
الناعمة
قرنة الفوقا
قرنة الناعمة

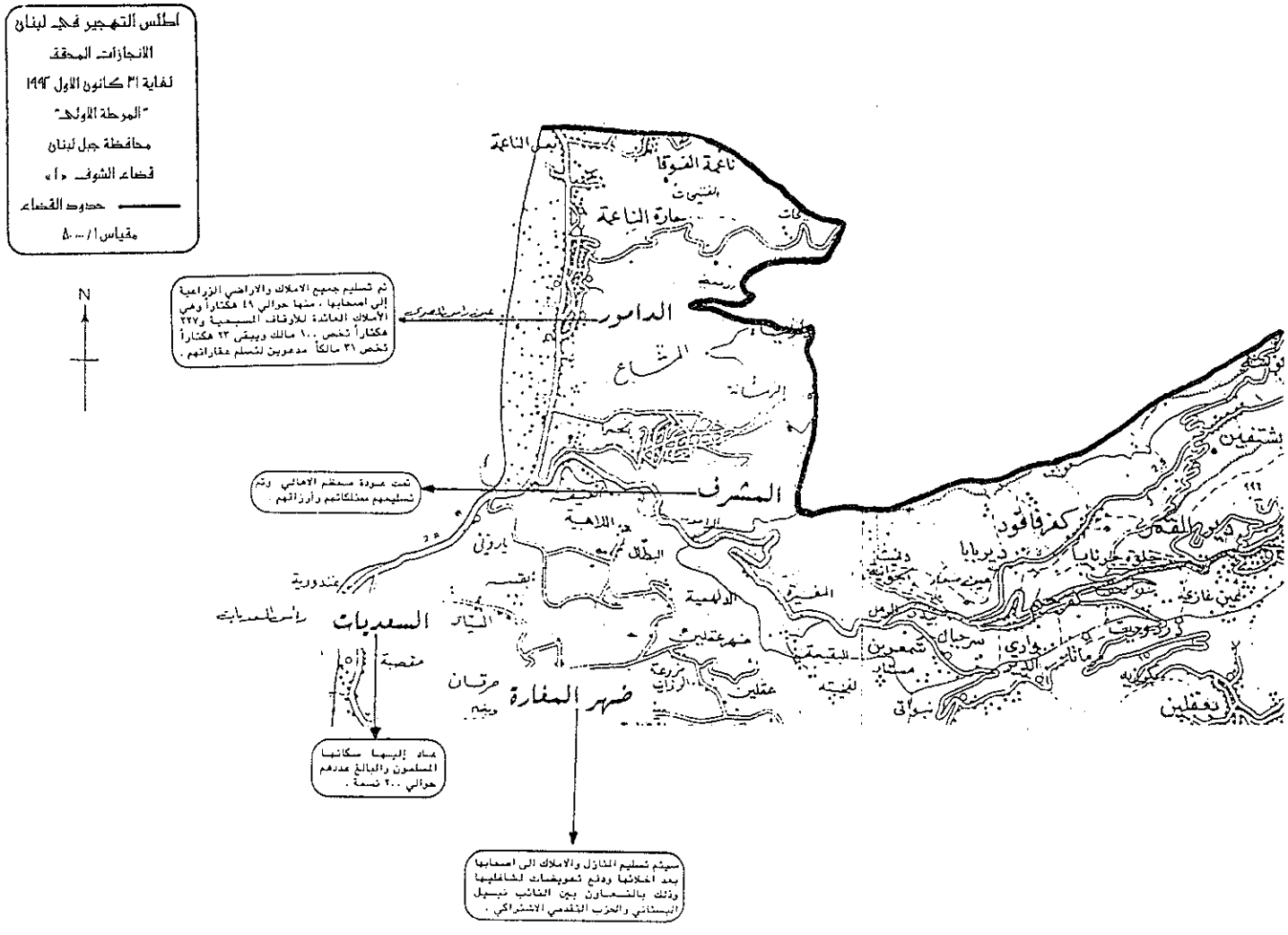
اطلس التهجير في لبنان
الانجازات المحققة
لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٩٢
"المرحلة الاولى"
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف «١»
حدود القضاء
مقياس ١/ ٥٠٠٠٠
N
تم تسليم جميع الاملاك والاراضي الزراعية الى اصحابها ، منها حوالي ١٩ هكتاراً وهي الاملاك العائدة للاوقاف المسيحية و٢٢٧ هكتاراً تخص ١٠٠ مالك ويبقى ٢٣ هكتاراً تخص ٣١ مالكاً مدعوين لتسلم عقاراتهم .
تمت عودة معظم الاهالي وتم تسليمهم ممتلكاتهم وأرزاقهم .
يعاد إليها سكانها المسلمون والبالغ عددهم حوالي ٢٠٠ نسمة .
سيتم تسليم المنازل والاملاك الى اصحابها بعد اخلائها ودفع تعويضات لشاغليها وذلك بالتعاون بين النائب نبيل البستاني والحزب التقدمي الاشتراكي .
ناعمة الفوقا
بعل الناعمة
دارة الناعمة
الدامور
المشرف
السعديات
ضهر المغارة
كفرقاود
ديرنبا
بشتفين
بعقلين
شمعين
سرجبال
مستادي
نبوتي
الدلهمية
المغيرة
البقيعة
عقلين
مرقان
منصفية
مندورية
الشاع
الرمانة
اللاهية
بدوتي
البلان
القسر
التلة
الرمل
الوسط
الجديدة
الرملية
الزاوية
الوادي
الجوزة
الجديدة
الجوزة
الوادي
الرمل
الوسط
الجديدة
الرملية
الزاوية
الوادي
الجوزة

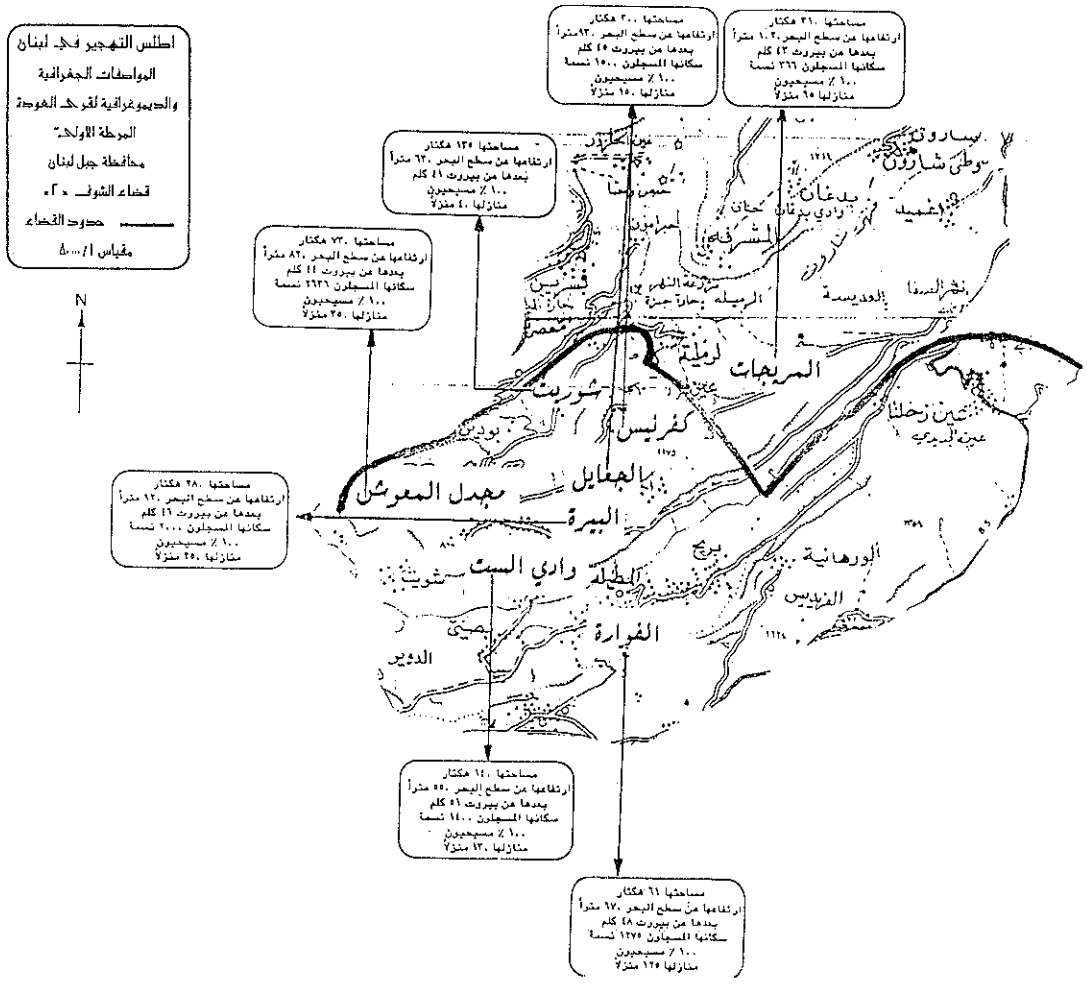
اطلس التهجير في لبنان
المواصفات الجغرافية
والديموغرافية لقرى العودة
المرحلة الأولى
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف ـ ٢ ـ
حدود القضاء
مقياس ١/٥٠٠٠٠
N
مساحتها ٣١٠ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ١٠٣٠ متراً
يبعدها من بيروت ٤٣ كلم
سكانها المسجلون ٢٦٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٦٥ منزلاً
مساحتها ٣٠٠ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ٩٣٠ متراً
يبعدها من بيروت ٤٥ كلم
سكانها المسجلون ١٥٠٠ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ١٥٠ منزلاً
مساحتها ١٣٥ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ٦٣٠ متراً
يبعدها من بيروت ٤١ كلم
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٤٠ منزلاً
مساحتها ٧٣٠ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ٨٢٠ متراً
يبعدها من بيروت ٤٤ كلم
سكانها المسجلون ٢٦٢٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٢٥٠ منزلاً
مساحتها ٢٨٠ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ١٢٠ متراً
يبعدها من بيروت ١٦ كلم
سكانها المسجلون ٢٠٠٠ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٢٥٠ منزلاً
مساحتها ١٤٠ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ٥٥٠ متراً
يبعدها من بيروت ٥١ كلم
سكانها المسجلون ١٤٠٠ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ١٣٠ منزلاً
مساحتها ٦١ هكتار
ارتفاعها من سطح البحر ١٧٠ متراً
يبعدها من بيروت ٤٨ كلم
سكانها المسجلون ١٢٧٥ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ١٢٥ منزلاً
المريجات
كفرنيس
مجدل المعوش
البيرة
وادي الست
الفوارة
الدوير
الورهانية
الفريديس
بدغان
وادي برقان
الرميلة
الحديسة
شوريت
الجعايل
البطلة

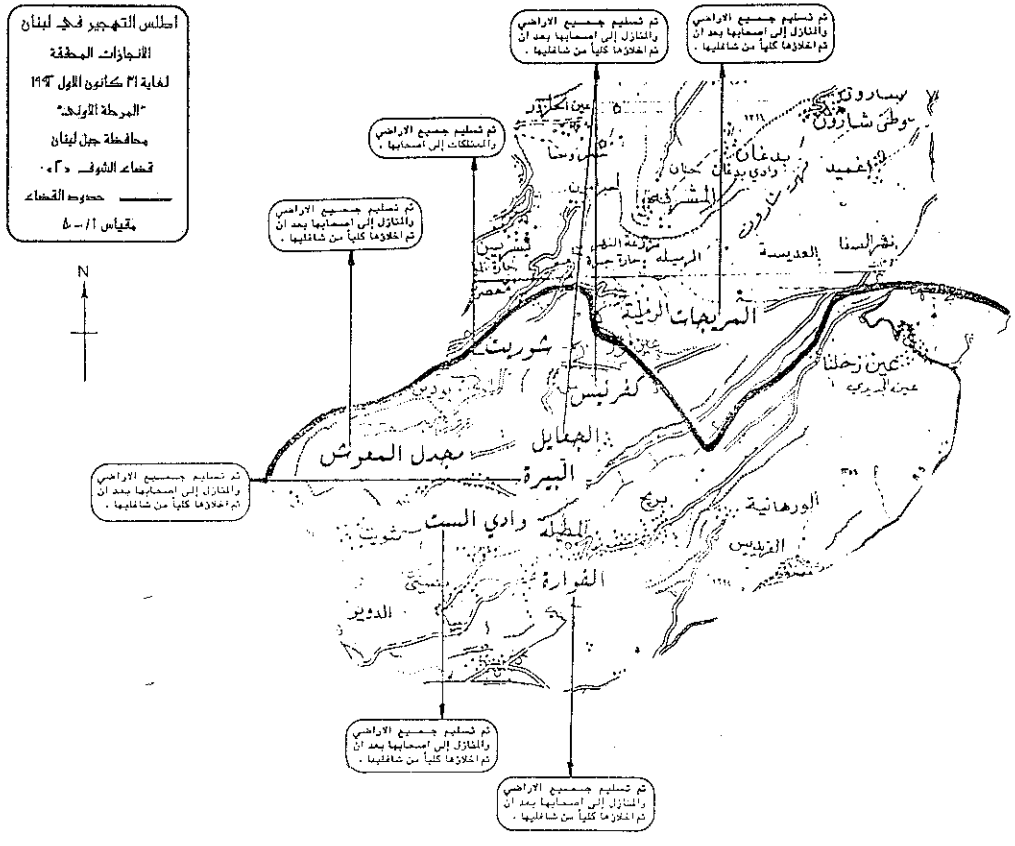
أطلس التهجير في لبنان
الانجازات المحققة
لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٩٢
"المرحلة الاولى"
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف ٠٣٠
حدود القضاء
بمقياس ١/ ٥٠
N
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
تم تسليم جميع الاراضي والمنازل إلى اصحابها بعد أن تم اخلاؤها كلياً من شاغليها .
بيصار وتركي
موطئ شارون
بدغان
وادي بدغان
المشرفية
العديسة
نهر السنا
المريجات الرملية
شورين
كفرنيس
عين زحلتا
الجمايل
مجدل المعوش
البيرة
الورهانية
برج
المطلة
وادي الست
شويت
الفوارة
الدوير

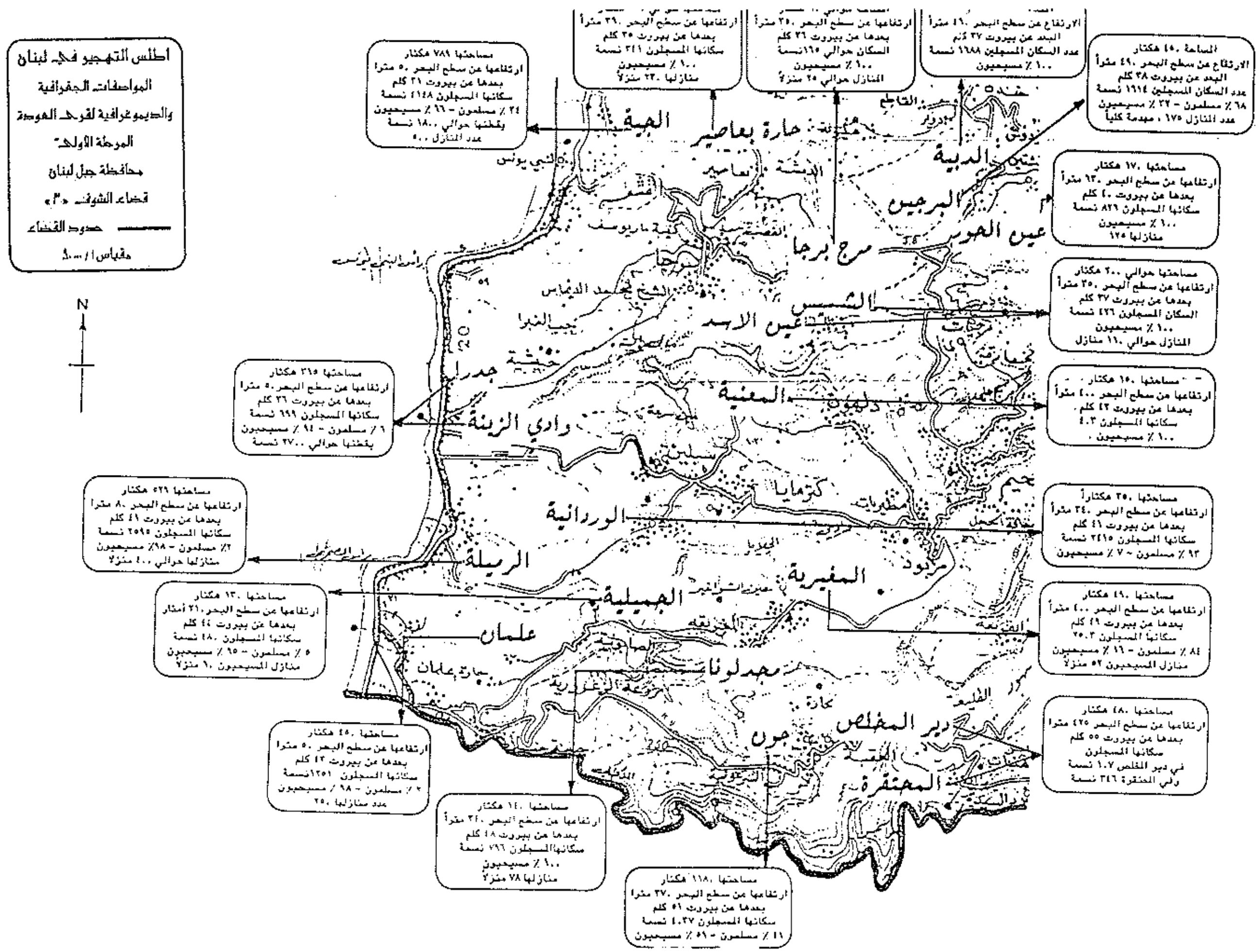

اطلس التهجير في لبنان
المواصفات الجغرافية
والديموغرافية لقرى العودة
المرحلة الأولى
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف «٣»
حدود القضاء
مقياس ١ / ٥٠٠٠
N
مساحتها ٧٨٩ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٥٠ مترا
بعدها عن بيروت ٣١ كلم
سكانها المسجلون ٤١٤٨ نسمة
٣٤ ٪ مسلمون – ٦٦ ٪ مسيحيون
يقطنها حوالي ١٨٠٠ نسمة
عدد المنازل ٥٠٠
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٩٠ متراً
بعدها عن بيروت ٣٥ كلم
سكانها المسجلون ٣٤١ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٣٢٠ منزلاً
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٥٠ متراً
بعدها عن بيروت ٣٦ كلم
السكان حوالي ١٦٥ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
المنازل حوالي ٢٥ منزلاً
الارتفاع عن سطح البحر ٤١٠ متراً
البعد عن بيروت ٣٧ كلم
عدد السكان المسجلين ١٦٨٨ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
المساحة ١٤٠ هكتار
الارتفاع عن سطح البحر ٤٩٠ متراً
البعد عن بيروت ٣٨ كلم
عدد السكان المسجلين ١٦١٤ نسمة
٦٨ ٪ مسلمون – ٣٢ ٪ مسيحيون
عدد المنازل ١٧٥ ، مهدمة كلياً
مساحتها ١٧٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٦٣٠ متراً
بعدها عن بيروت ٤٠ كلم
سكانها المسجلون ٨٢٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ١٢٥
مساحتها حوالي ٢٠٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٥٠ متراً
بعدها عن بيروت ٣٧ كلم
السكان المسجلون ٤٢٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
المنازل حوالي ١١٠ منازل
مساحتها ١٦٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٤٠٠ متراً
بعدها عن بيروت ٤٢ كلم
سكانها المسجلون ٤٠٣
١٠٠ ٪ مسيحيون
مساحتها ٣٥٠ هكتاراً
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٤٠ متراً
بعدها عن بيروت ٤١ كلم
سكانها المسجلون ٢٤١٥ نسمة
٩٣ ٪ مسلمون – ٧ ٪ مسيحيون
مساحتها ٤٩٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٤٠٠ متراً
بعدها عن بيروت ٤٩ كلم
سكانها المسجلون ٢٥٠٣
٨٤ ٪ مسلمون – ١٦ ٪ مسيحيون
منازل المسيحيون ٥٢ منزلاً
مساحتها ٤٨٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٤٢٥ مترا
بعدها عن بيروت ٥٥ كلم
سكانها المسجلون
في دير المخلص ١٠٧ نسمة
وفي المحتقرة ٣٤٦ نسمة
مساحتها ٣٦٥ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٥٠ مترا
بعدها عن بيروت ٣٦ كلم
سكانها المسجلون ٦٩٩ نسمة
٦ ٪ مسلمون – ٩٤ ٪ مسيحيون
يقطنها حوالي ٢٧٠٠ نسمة
مساحتها ٤٢٩ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٨٠ مترا
بعدها عن بيروت ٤١ كلم
سكانها المسجلون ٢٥٩٥ نسمة
٢٪ مسلمون – ٩٨٪ مسيحيون
منازلها حوالي ٤٠٠ منزلاً
مساحتها ١٣٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٢١٠ أمتار
بعدها عن بيروت ٤٤ كلم
سكانها المسجلون ٤٨٠ نسمة
٥ ٪ مسلمون – ٩٥ ٪ مسيحيون
منازل المسيحيون ٦٠ منزلاً
مساحتها ٤٥٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٥٠ مترا
بعدها عن بيروت ١٣ كلم
سكانها المسجلون ١٢٥١ نسمة
٢ ٪ مسلمون – ٩٨ ٪ مسيحيون
عدد منازلها ٢٥٠
مساحتها ١٤٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٤٠ متراً
بعدها عن بيروت ١٨ كلم
سكانها المسجلون ٧٩٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ٧٨ منزلاً
مساحتها ١١٨٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٣٧٠ مترا
بعدها عن بيروت ٥١ كلم
سكانها المسجلون ٤٠٣٧ نسمة
٤١ ٪ مسلمون – ٥٩ ٪ مسيحيون
الجية
حارة بعاصير
مرج برجا
الدبية
البرجين
عين الحور
الشميس
عين الاسد
المغنية
وادي الزينة
جدرا
الوردانية
الرميلة
الجميلية
المغيرية
علمان
مجدلونا
جون
دير المخلص
المحتقرة

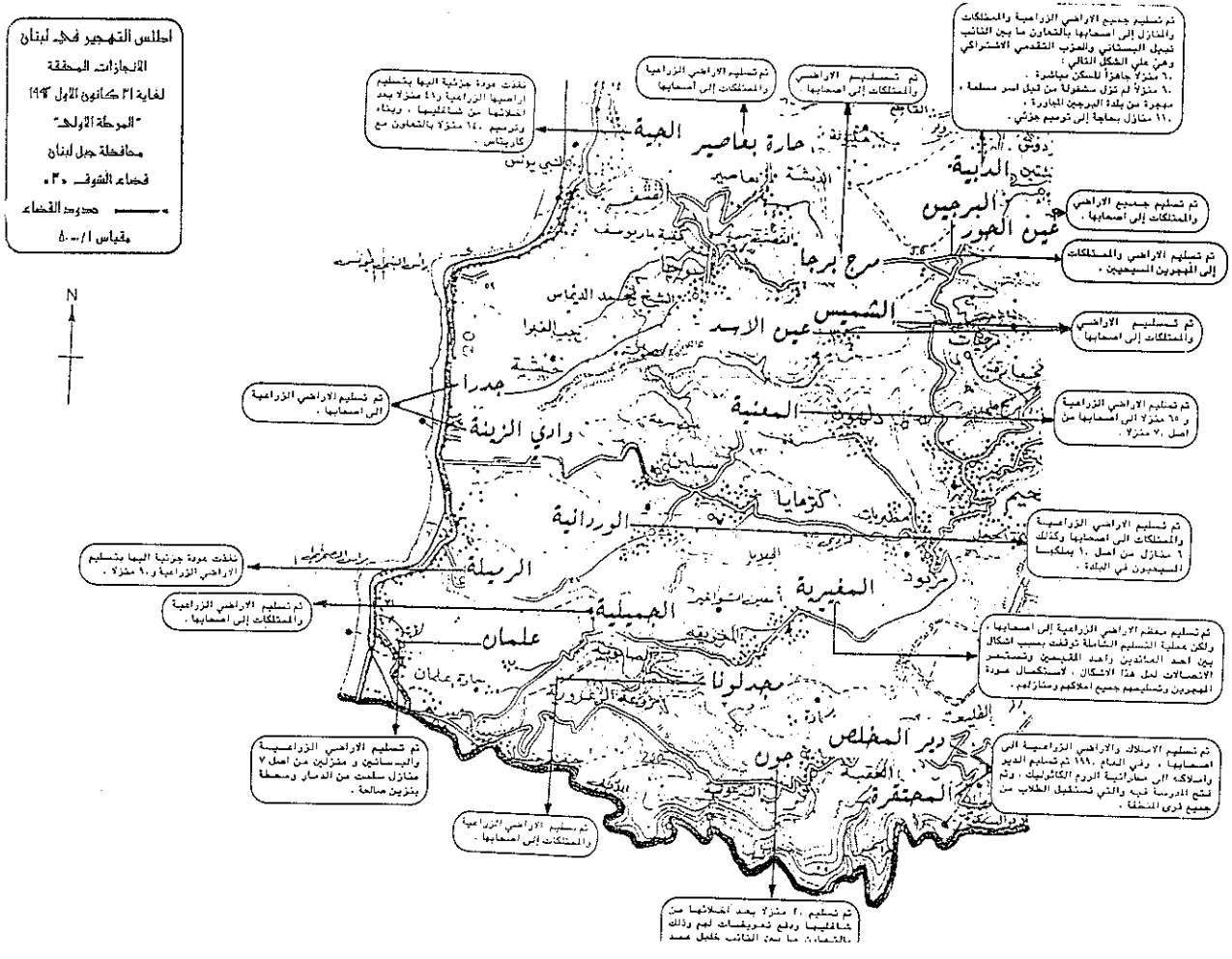
اطلس التهجير في لبنان
الانجازات المحققة
لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٩٣
"المرحلة الأولى"
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف ـ ٣٠ ـ
حدود القضاء
مقياس ١/٥٠٠٠٠
N
حارة بعاصير الحية
الشمليس
عين الاسد
جدرا
وادي الزينة
المعيصرة
الوردانية
الرميلة
الجميلية
المغيرية
علمان
مجدلونا
دير المخلص
جون
المعقربة
الدبية
البرجيس
عين الحور
مرج برجا
المعيصرة
تم تسليم جميع الاراضي الزراعية والمنشآت والمنازل إلى اصحابها بالتعاون ما بين النائب نبيل البستاني والعزب التقدمي الاشتراكي وهي على الشكل التالي :
٦٠ منزلاً جاهزاً للسكن مباشرة .
٩٠ منزلاً تم تؤي مشغولة من قبل اسر مسلمة مهجرة من بلدة البرجين المجاورة .
١١٠ منازل بحاجة إلى ترميم جزئي .
تم تسليم جميع الاراضي والمنشآت إلى اصحابها .
تم تسليم الاراضي والمنشآت إلى المهجرين المسيحيين .
تم تسليم الاراضي والمنشآت إلى اصحابها
تم تسليم الاراضي الزراعية و ٦٥ منزلاً الى اصحابها من أصل ٧٠ منزلاً .
تم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت الى اصحابها وكذلك ٦ منازل من أصل ١٠ يملكونها المسيحيون في البلدة .
تم تسليم معظم الاراضي الزراعية إلى اصحابها ، ولكن عملية التسليم الشاملة توقفت بسبب اشكال بين احد المالكين واحد القيمين وتستمر الاتصالات لحل هذا الاشكال ، لاستكمال عودة المهجرين وتسليمهم جميع املاكهم ومنازلهم .
تم تسليم الاملاك والاراضي الزراعية الى اصحابها ، وفي العام ١٩٩٠ تم تسليم الدير واملاكه الى سلطة الروم الكاثوليك ، وتم فتح المدرسة فيه والتي تستقبل الطلاب من جميع قرى المنطقة .
نفذت عودة جزئية اليها بتسليم اراضيها الزراعية و٤٦ منزلاً بعد اخلائها من شاغليها ، وبناء وترميم ١٤٠ منزلاً بالتعاون مع كاريتاس .
تم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها
تم تسليم الاراضي والمنشآت إلى اصحابها
تم تسليم الاراضي الزراعية إلى اصحابها
نفذت عودة جزئية اليها بتسليم الاراضي الزراعية و ٩٠ منزلاً .
تم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
تم تسليم الاراضي الزراعية والبساتين و منزلين من أصل ٧ منازل سلمت من الاضرار ومحطة بنزين صالحة .
تم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
تم تسليم ٢٠ منزلاً بعد اخلائها من شاغليها ودفع تعويضات لهم وذلك بالتعاون ما بين النائب خليل حمد

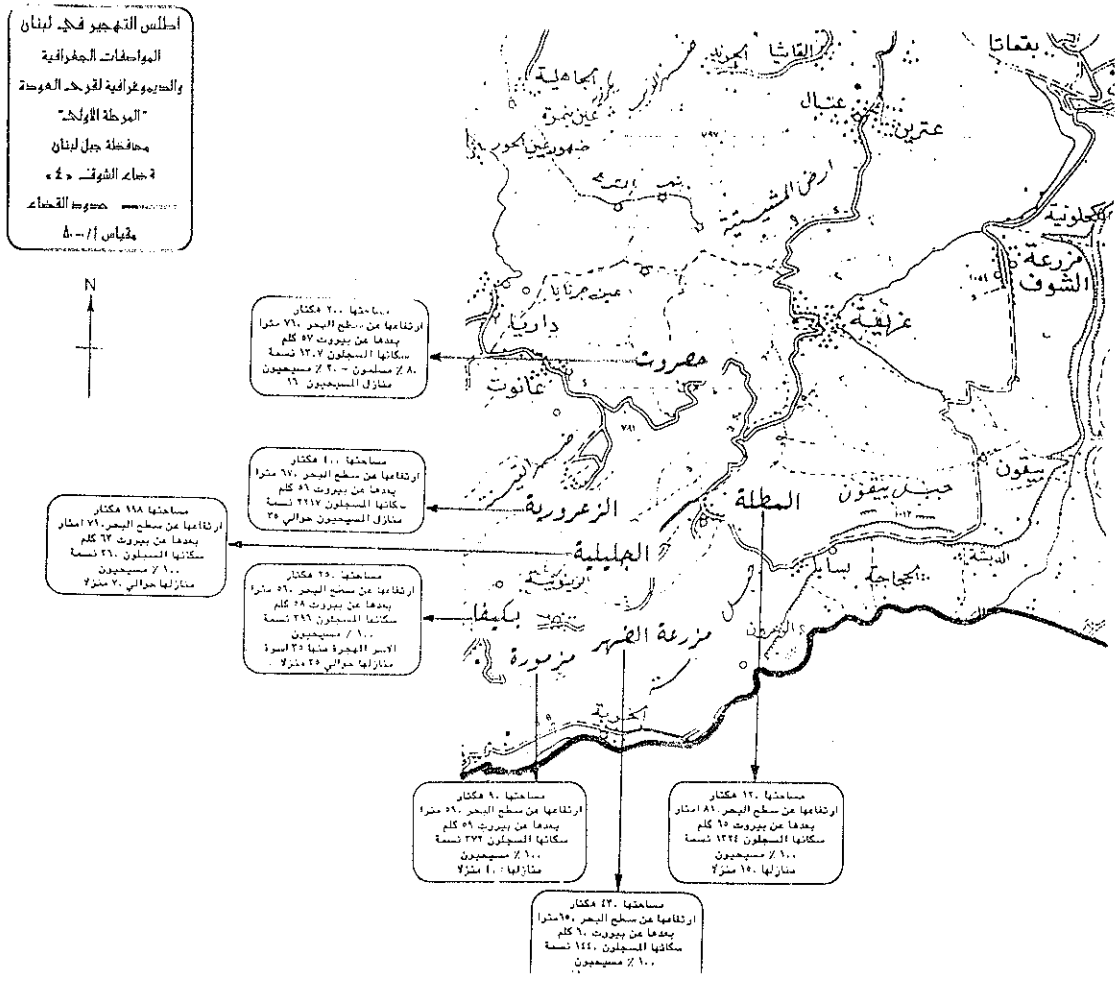
اطلس التهجير في لبنان
المواصفات الجغرافية
والديموغرافية لقرى العودة
"الموطأة الأولى"
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف «٤»
حدود القضاء
مقياس ١/ ٥٠
N
بعقلين
القاشا
الجاهلية
عين بنوة
عتبال
عترين
خلوة وعين الحور
أرض المشيشية
الكحلونية
مزرعة الشوف
عين مرتايا
داريا
مزبقة
حصروت
عانوت
الزعرورية
المطلة
جبل بيقون
بيقون
الجليلية
الدبشة
بسابا
الحجاجة
بكيفيا
مزرعة الضهر
مزبورة
الخريبة
مساحتها ٢٠٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٧١٠ أمتار
بعدها عن بيروت ٥٧ كلم
سكانها المسجلون ١٣٠٧ نسمة
٨٠ ٪ مسلمون - ٢٠ ٪ مسيحيون
منازل المسيحيين ١٦
مساحتها ١٠٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٦٧٠ مترا
بعدها عن بيروت ٥٦ كلم
سكانها المسجلون ٢٢١٧ نسمة
منازل المسيحيون حوالي ٣٥
مساحتها ١٩٨ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٧١٠ امتار
بعدها عن بيروت ٦٣ كلم
سكانها المسجلون ٢٦٠ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها حوالي ٧٠ منزلا
مساحتها ٢٥٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٦٩٠ مترا
بعدها عن بيروت ٥٨ كلم
سكانها المسجلون ٢٩٦ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
الاسر المهجرة منها ٣٥ اسرة
منازلها حوالي ٢٥ منزلا
مساحتها ٩٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٦٩٠ مترا
بعدها عن بيروت ٥٩ كلم
سكانها المسجلون ٢٧٣ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها : ١٠ منزلا
مساحتها ١٢٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٨١٠ امتار
بعدها عن بيروت ٦٥ كلم
سكانها المسجلون ١٣٢٤ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون
منازلها ١٥٠ منزلا
مساحتها ٤٢٠ هكتار
ارتفاعها عن سطح البحر ٦٩٠ مترا
بعدها عن بيروت ٦٠ كلم
سكانها المسجلون ١٤٤٠ نسمة
١٠٠ ٪ مسيحيون

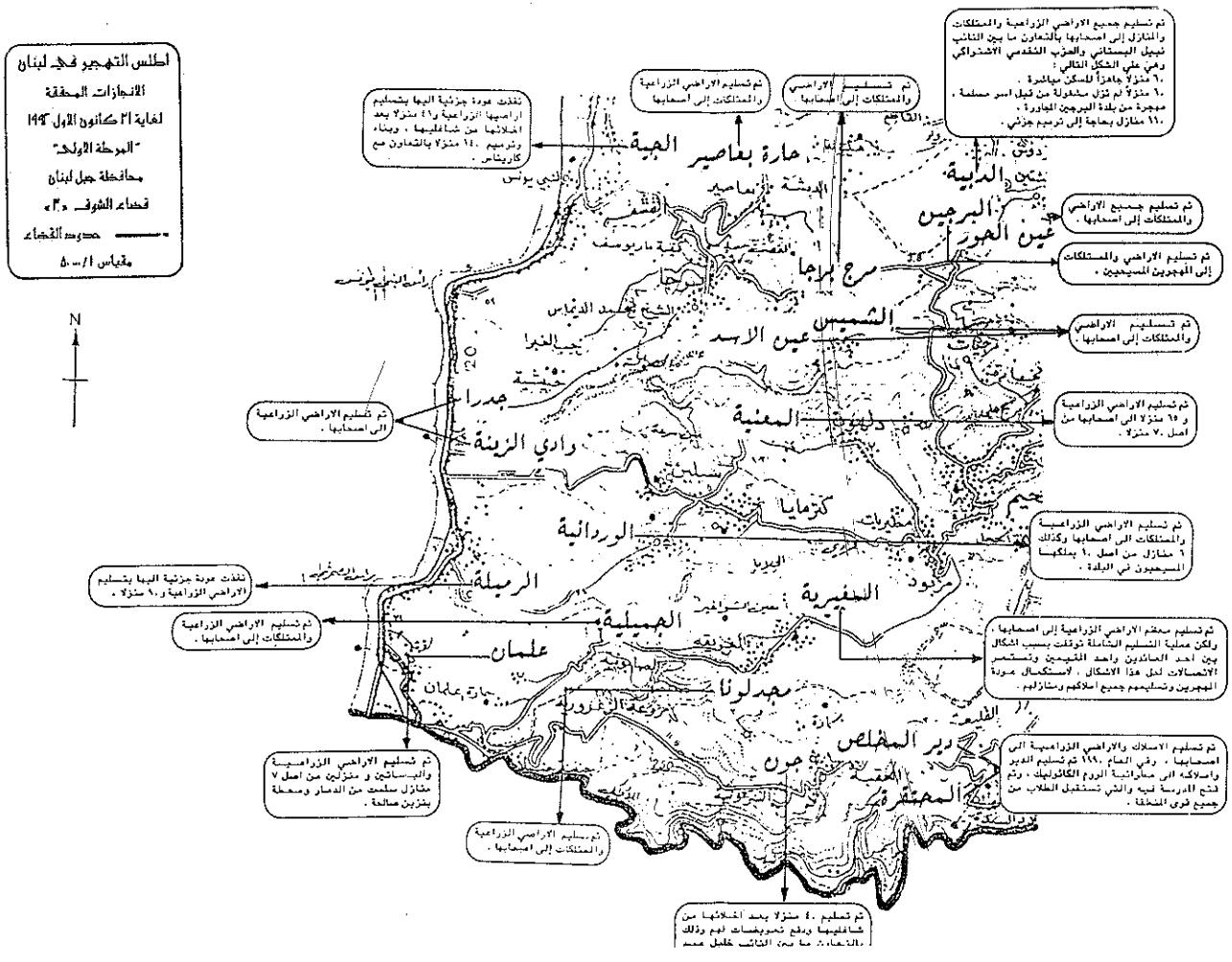
أطلس التهجير في لبنان
الانجازات المحققة
لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٩٣
"المرحلة الأولى"
محافظة جبل لبنان
قضاء الشوف «٣»
حدود القضاء
مقياس ١/ ٥٠
N
تم تسليم جميع الاراضي الزراعية والمنشآت والمنازل إلى اصحابها بالتعاون ما بين النائب نبيل البستاني والحزب التقدمي الاشتراكي وهي على الشكل التالي :
٦٠ منزلاً جاهزاً للسكن مباشرة .
١٠ منازل تم ترميمها من قبل اسر مسلمة ، مهجرة من بلدة البرجين المجاورة .
١١٠ منازل بحاجة إلى ترميم جزئي .
ثم تسليم جميع الاراضي والمنشآت إلى اصحابها .
ثم تسليم الاراضي والمنشآت إلى المهجرين المسيحيين .
ثم تسليم الاراضي والمنشآت إلى اصحابها .
ثم تسليم الاراضي الزراعية و ٦٥ منزلاً الى اصحابها من اصل ٧٠ منزلاً .
ثم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت الى اصحابها وكذلك ٦ منازل من اصل ١٠ يملكها المسيحيون في البلدة .
ثم تسليم معظم الاراضي الزراعية إلى اصحابها ، ولكن عملية التسليم الشاملة توقفت بسبب اشكال بين احد العائدين واحد القيمين وتستمر الاتصالات لحل هذا الاشكال ، لاستكمال عودة المهجرين وتسليمهم جميع املاكهم ومنازلهم .
ثم تسليم الاملاك والاراضي الزراعية الى اصحابها ، وفي العام ١٩٩٠ تم تسليم الدير واملاكه الى مطرانية الروم الكاثوليك ، وتم فتح الاديرة فيه والتي تستقبل الطلاب من جميع قرى المنطقة .
ثم تسليم ٤٠ منزلاً بعد اخلائها من شاغليها ودفع تعويضات لهم وذلك
ثم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
نفذت عودة جزئية اليها بتسليم اراضيها الزراعية و٤١ منزلاً بعد اخلائها من شاغليها ، وبناء وترميم ١٤٠ منزلاً بالتعاون مع كاريتاس .
ثم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
ثم تسليم الاراضي الزراعية إلى اصحابها .
نفذت عودة جزئية اليها بتسليم الاراضي الزراعية و ٦٠ منزلاً .
ثم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
ثم تسليم الاراضي الزراعية والبساتين و منازلين من اصل ٧ منازل سلمت من الدمار ومنحة بقرين صالحة .
ثم تسليم الاراضي الزراعية والمنشآت إلى اصحابها .
حارة بعاصير
الحية
الدبشة
بعاصير
الشعب
كنيسة مار يوسف
مرج بعجا
الشيخ محمد الدنباس
عين الاسد
الشميس
عين الحور
البرجين
الدلبة
جدرا
خشبة
وادي الزينة
المعنية
دليبون
سلين
كترمايا
مطربات
الوردانية
الرميلة
الجميلية
الخريقة
الحمايدة
علمان
حارة علمان
الخفيرية
مجدلونا
رزعة الزعرور
جون
دير المخلص
العمقة
المعقرة
الطيعة

في التأهيل البحري

العميد الركن سمير الخادم(*)

إذا ما نظرنا إلى طول الساحل اللبناني البالغ ٢٢٠ كلم، وعرض المياه الإقليمية اللبنانية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً، أي ٢٢، ٢٢ كلم؛ لوجدنا أن مساحة واجهة لبنان البحرية تبلغ ٤,٨٨٨,٤ كلم٢، أي بحدود ٤٦,٧٧٪ من مساحة لبنان البرية.

ولما كان الشاطىء البحري بمثابة رئة للبنان نظراً لقيام العديد من المرافق الصناعية والاقتصادية والسياحية عليه بالإضافة إلى أن أكثر من ٨٠٪ من الحجم التجاري بين لبنان والدول الأخرى يتم عن طريق البحر، لهذا نرى ان لبنان ارتبط منذ القدم ارتباطاً وثيقاً بالبحر. فطابع لبنان هو طابع بحري ووجهه هو وجه بحري.

وقد أدركت الدولة هذه الحقائق، ووجدت أنه من أجل الحفاظ على ثروة الوطن وزيادة مداخيله لا بد من فرض سيادة الدولة والقانون على طول الشاطىء وضمن المياه الإقليمية لضبط الأمن وتنظيم الحركة البحرية ومكافحة التهريب.

من هنا نشأت الحاجة الملحة إلى تطوير القوات البحرية وتجهيزها بالوسائل المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة المهمات الموكولة إليها من قبل الدولة. وقد أخذت قيادة الجيش على عاتقها بالاستناد إلى رأي قيادة القوات البحرية، تجهيز هذه القوات بالعديد والعتاد اللازمين ليتسنى لها تنفيذ ما يطلب منها على أكمل وجه وفي مختلف المجالات العسكرية والأمنية والإنسانية.

وإذا كانت طبيعة المهمات البحرية صعبة نظراً لطول الشاطىء وسوء الأحوال الجوية وتلاحق الطلعات البحرية في الشمال وما بين جسر المدفون والأولي، بالرغم من

(*) عميد ركن بحري. مساعد قائد القوات البحرية.

افتقار القوات البحرية إلى الوسائل والأعتدة الكافية والمناسبة، إلا أن المهارة المهنية والتحسس بالمسؤولية والمعنويات العالية التي يتحلى بها ضباط ورتباء وأفراد القوات البحرية قد جعلت تلك الهوة الحاصلة قابلة للردم.

لقد نجحت الدولة إلى حد بعيد في فرض سيادتها وحكم القانون على طول الشاطىء اللبناني وضمن المياه الإقليمية. كما أنها نجحت إلى حدٍّ ما، في مكافحة التهريب. لكنها، حتى الآن، فشلت في التأهيل البحري للمرافىء ومداخلها الدولية وما يستتبع ذلك من تشغيل المنائر وتفعيل وسائل الاتصال والتحسس وتركيز نقاط الاعتلام البحرية، بالإضافة إلى إهمالها قطاع البحر وعدم احياء مراكز تصليح وصيانة وتعهد المراكب والسفن في مرفأ بيروت وغيره. وانه لمن السذاجة القول أن تغيير مجالس إدارة المرافىء اللبنانية، وإنشاء محطات خاصة للمستوعبات، أو توسيع مرفأ بيروت وتطويره، قد تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني.

I ـ في التأهيل البحري للمرافىء ومداخلها

إن التأهيل البحري للمرافىء يمتد على ثلاث مراحل:

المرحلة الإنشائية: وتتناول عمليات بناء الأحواض والانشاءات والتجهيزات بمختلف أنواعها.

المرحلة الفنية البحرية: وتتناول العمليات الآيلة إلى تنظيم الدخول إلى المرافىء والخروج منها، بوضع الإشارات البحرية المناسبة، وتنظيم عمل المنائر والاتصالات البحرية والإرشاد.

المرحلة الادارية: وتهدف إلى وضع تصور عام لتشغيل الوحدات العاملة في المرفأ، وتنظيم ترابطها على كافة المستويات توخياً لـلإنتاجية الفضلى.

وسوف نضمّن بحثنا دراسة مختصرة حول المرحلة الفنية للتأهيل البحري للمرافىء ومداخلها، نظراً لافتقار مرافئنا إليها. ومن أبرز الوسائل المعتمدة هي الإشارات البحرية للتأريم (Balisage)

١ ـ نظام الاشارات البحرية

أ ـ دواعي الاستعمال: تُعتمد الاشارات البحرية في المجالات التالية:

ـ تحديد الحدود الجانبية لمداخل ومخارج المرافىء، بما فيها الممرات المائية.

ـ تحديد مواقع الأخطار الطبيعية (صخور) وبقايا المراكب الغارقة.

ـ إعتلام كلّ جديد طارىء ليتسنى للربابنة والملاحين الاطلاع عليه وأخذ الحذر.

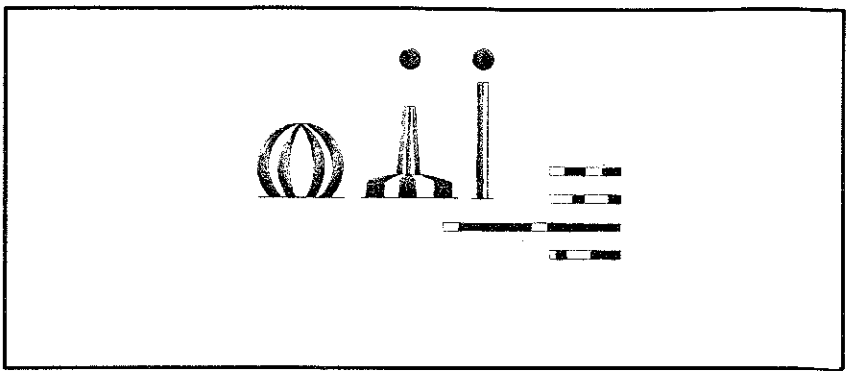

اشارات الخطر المعزول

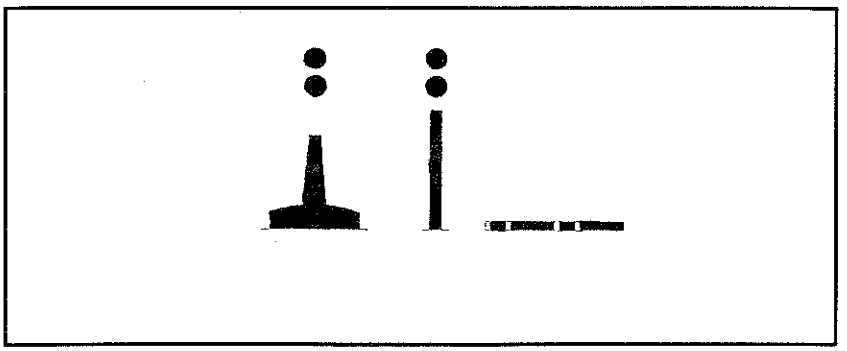

اشارات الخطر المعزول

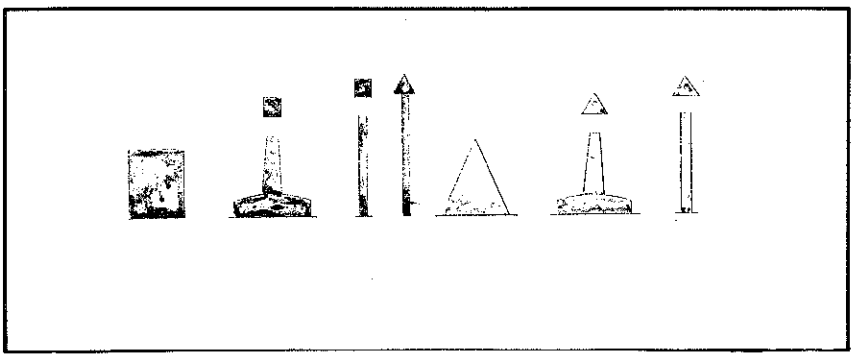

اشارات اليسار

اشارات اليمين

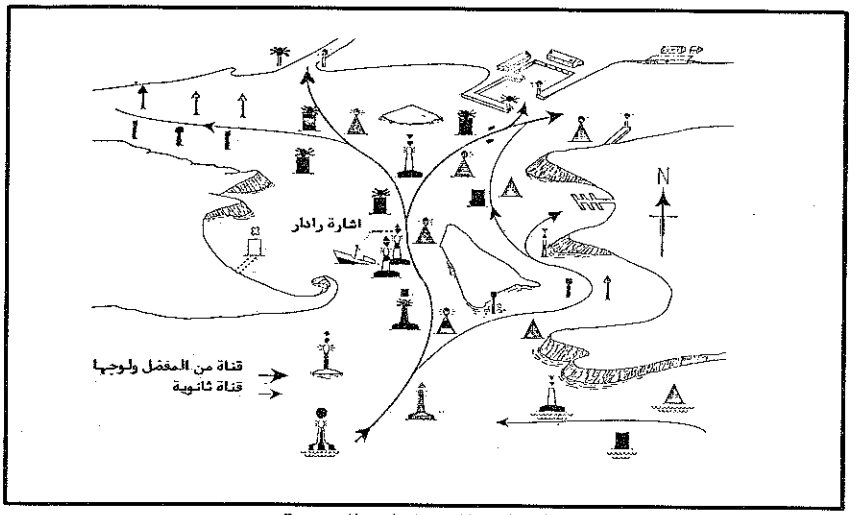

إشارات الاتجاهات البحرية

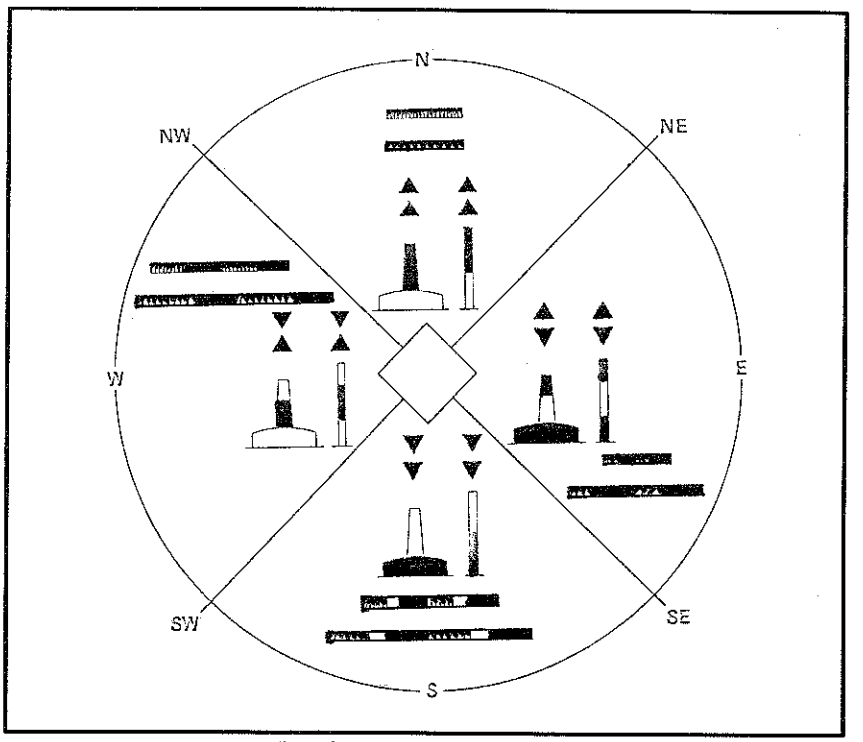

اشارات الإتجاهات الرئيسية

ب – انواع الاشارات

الاشارات الجانبية: Marques Latérales.

وهي إشارات تضبط خط سير المركب في دخوله أو خروجه من أحد المرافىء، وتحدد يمين ويسار الممر الواجب عليه ولوجه.

– اشارات اليمين تكون ذات لون أخضر Marques de Tribord

– إشارات اليسار تكون ذات لون أحمر Marques de Bâbord

وتُعتمد الاشارات الجانبية اجمالاً لتحديد الممرات المائية ومداخل المرافىء.

ج – إشارات الاتجاهات الرئيسية:

تعتمد هذه الاشارات إجمالاً لتوجيه المركب شمالاً، شرقاً، غرباً أو جنوباً، أي بالاتجاه الأكثر أماناً للملاحة وسلامة المركب. فإذا صادفنا مثلاً إشارة اتجاه الشرق، فعلينا توجيه المركب شرقي هذه الإشارة حفاظاً عليه. وهكذا دواليك بالنسبة لـلإشارات الأخرى...

د – إشارات الخطر المعزول:

هي إشارة تُعتمد لتحديد بقعة في الماء تشكل خطراً على الملاحة وبالتالي على سلامة المركب. لذا يتوجب على القبطان أن يتلافاها.

هـ – اشارات المياه الآمنة:

وهي اشارات تعني أن المسالك المائية حولها آمنة. وتُعتمد أساساً لتحديد وسط ممر مائي.

و – الاشارات الخاصة:

وهي إشارات تُعتمد إجمالاً من قبل الادارات البحرية المسؤولة لتحديد مناطق بحرية ذات نشاطات مخصصة:

– مناطق محددة لأخذ عينات للبيئة.

– مناطق مخصصة للنشاطات البحرية العسكرية.

– مناطق توجد فيها كابلات اتصالات سلكية.

– مناطق مخصصة للرياضة البحرية.

علماً أن الاشارات المذكورة أعلاه لها شكلان:

– شكل يُعتمد نهاراً.

– شكل يُعتمد ليلاً.

٢ – المنائر ومراكز الاتصالات البحرية

أ – المنائر:

منذ قديم الزمان وبدايات الملاحة، اعتُبرت المنائر وسيلة أساسية لتوجيه المراكب

نـحو ميناء آمن ومحدد أو لمساعدة الربابنة على تحديد موقعهم. وهي عبارة عن أبنية مرتفعة يمكن التعرف إليها بواسطة مواصفاتها الخاصة بها. وفي هذا المضمار، يُعتمد على مواصفات الشكل واللون نهاراً وعلى مواصفات الضوء ليلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية منائر لبنان لا تعمل، وقد آن الأوان لتشغيلها، وفي مقدمتها منارة بيروت لعلها تهدي ليلاً ربّاناً تائهاً وتذكر العالم أن بيروت قد استفاقت من غفوتها الطويلة.

ب ـ مراكز الاتصالات البحرية:

وهي موجودة إجمالاً داخل المرافىء، أو في أبنية المنائر، أو في بقع محددة من الشاطىء وذات دوام عمل متواصل، ومهمتها الأساسية البقاء على اتصال دائم بالمراكب لاعطائها التوجيهات الـلازمة والاجابة على كافة اتصالاتها واعطائها المساعفة الضرورية عند الحاجة.

لقد نجحت الدولة اللبنانية، في هذا المجال، عن طريق إنشاء غرفة العمليات البحرية الرئيسية في بيروت وفرعيها في طرابلس وصيدا في مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية، وتنظيم حركة المراكب ومكافحة التهريب. غير أن نشاط الغرفة يطغى عليه الطابع الأمني، وهو الهم الشاغل لقيادة الجيش. ففي حين تعمل الأجهزة الأمنية ليلاً نهاراً، نرى بقية الأجهزة المرفئية وغيرها قد غابت عن الساحة، خاصة خارج أوقات الدوام وأيام الآحاد والأعياد.

لقد تحقّقت خطوة خجولة عن طريق تركيز رادار بحري صغير في منارة بيروت لتحسس حركة المراكب ليلاً ومراقبتها، ولا بد لهذه الخطوة أن تعم الشاطىء اللبنانـي كافة لتغطيته عن طريق تركيز مجموعة من الرادارات المتطورة بهدف مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية كلها من الشمال إلى الجنوب وربط هذه المجموعة بشبكة من الاتصالات السلكية والـلاسلكية المناسبة.

٣ ـ مراكز الرصد الجوي

وهي مراكز أساسية يجب أن تكون على طول الشاطىء اللبنانـي وخاصة في المرافىء الكبرى والمصنّفة مرافىء دولية. مهمتها الأساسية الحصول، بكافة الوسائل التقنية، على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حالة الطقس والرياح والبحر، ومعالجتها على شكل نشرات رصد بحري Bulletin de Météo Marine، ووضعها بتصرف المرافىء والقواعد ومراكز الاتصالات البحرية ومختلف المراكب في البحر، ليلاً نهاراً بهدف الاطلاع المستمر على حالة البحر، وتجنب الكوارث والحوادث الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

إنّنا في لبنان نفتقر إلى مثل هكذا مراكز على طول الشاطىء، وكل ما لدينا مراكز معلومات رصد جوي، بشكل عام، وأهمها دائرة الرصد الجوي في مطار بيروت الدولي، والمعلومات الدقيقة حول حالة البحر والرياح في شرقي المتوسط أي المنطقة التي تشمل الساحل السوري واللبناني والفلسطيني تأتي عادة عبر محطات البث لمراكز الرصد البحري في الأراضي المحتلة.

٤ ـ الارشاد البحري (Pilotage)

محطات الإرشاد هي وحدات ذات أهمية أساسية في العمل المرفئي، ويجب أن تتمتع بالصفات والمزايا التالية:

ـ العمل تحت اشراف إدارة المرفأ وبالتنسيق المباشر مع رئاسة الميناء، وذلك تلافياً للفوضى والمزاجية في العمل.

ـ التمتع بالوسائل الفنية المتطورة المناسبة، من قاطرات من مختلف الأحجام تتراوح ما بين قاطرات مرفئية صغيرة وقاطرات أعالي البحار مجهزة بوسائل اتصالات بحرية متطورة وكافة المعدات التقنية اللازمة لهذا العمل البحري المتخصص، لتتمكن من العمل ليلاً نهاراً ما بين المرافىء والمراكب الموجودة في البحر.

ـ أن تكون مزودة بالعديد البحري الفني الكفوء، لأن المرشد يجب أن يتمتع بمهارات تقنية عالية بالإضافة إلى اتقانه اللغات الأجنبية المتداولة، إذ ان المسؤوليات الملقاة على عاتقه في مجال ممارسة عمله هي مسؤوليات جسام، وأي خطأ فنيّ أو خطأ لجهة القرار والمناورة قد يعرِّض المركب وطاقمه للخطر مما يرتب على المرفأ المعني خسائر مادية ومعنوية فادحة ويسيء إساءة بالغة إلى سمعة المرفأ ومستواه وبالتالي إلى مصداقية الدولة.

إعادة النظر في طرق منح الشهادات للمرشدين البحريين، واعطاء الأفضلية لأصحاب الشهادات أو الذين خدموا في البحرية العسكرية أو التجارية. لأن موضوع الإرشاد البحري هو بالغ الخطورة ومهنة المرشد البحري هي مهنة تتطلب سنوات عدة من التحصيل والتدريب، غير أنها في لبنان كغيرها من المهن تأتي بالوراثة ولا بد عاجلاً أو آجلاً، اعادة النظر في طرق منح الشهادات للمرشدين البحريين واعطاء الافضلية لأصحاب الشهادات او الذين خدموا في البحرية العسكرية او التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تأهيل مراكز الحجر الصحي وإعطاؤها الجدية اللازمة والتخصص الوظيفي الملائم، وكذلك إعادة احياء مراكز علوم البحار والبيئة، واستحداث مراكز متقدمة للبحث والتنقيب عن الثروات البحرية في المياه الإقليمية والمياه المتاخمة والمنطقة الاقتصادية.

إن التأهيل البحري للمرافىء الكبرى في لبنان، وخاصة مرفأ بيروت، لا يكون فقط

بتلزيم المبانـي والمنشآت والدراسات والتفكير في استكمال محطات الحاويات... بل يكون أيضاً بوضع تصور عام للغاية المطلوبة من المرفأ، والبدء الجدي بعملية التأهيل الفني والاداري للوصول إلى هذه الغاية، بالإضافة إلى تزويد المرفأ بالعديد الكفوء والمتخصص اللازم لتشغيله، وتحديد مرجعية واحدة متخصصة لإدارته والاشراف عليه.

إن عملية التأهيل البحري المرفئي هي عملية شاملة ومتكاملة، وإذا تمت معالجتها بنجاح يمكن لنا أن نصنف المرفأ على أنه مرفأ عادي أو مرفأ دولي مما يؤثر على تصنيف الدولة التابع لها من الناحية البحرية الدولية. وإذا ما تفحصنا بتجرد مرفأ بيروت، لوجدناه بتجهيزاته وإدارته أبعد ما يكون عن أن يصنف كمرفأ دولي، علماً أن تصنيفاً كهذا له أكبر الأثر على الوضع الاقتصادي لدولة مثل لبنان واجهتها الأساسية هي البحر، وعلى البحر يرتكز العامود الفقري لاقتصادها الوطني.

II ـ في تأهيل العديد العامل في شؤون البحر أو التدريب البحري في لبنان

يُعتبر البحر عاملاً أساسياً من العوامل التي ميزت لبنان من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية والستراتـيجية والاقتصادية والإنمائية.

وإذا اعتُبر لبنان ذا مركز استراتـيجي في المنطقة، فذلك عائد أساساً إلى واجهته البحرية. فمنذ القدم، كان الشاطىء مركزاً للتبادل التجاري وللتواصل الاقتصادي والثقافي ما بين الغرب والشرق. لذا انتشرت المرافىء ومراكز التبادل التجارية على طول الشاطىء اللبناني.

وإذا كانت الدولة تعمل جاهدة، وبقدر الإمكانيات المتوفرة لها، لإعادة تأهيل المرافىء، إلا أن هناك قطاعاً مهماً من قطاعات البحر ما يزال مهملاً ولا يلقى الاهتمام الكافي من السلطات المختصة، عنينا به الأسطول التجاري اللبنانـي بشقيه الأساسيين: العتاد والعديد.

إن تجديد الأسطول التجاري اللبنانـي يـحتاج إلى أموال طائلة تعود كلها إلى مؤسسات خاصة وأفراد يُعرفون باسم أصحاب أو مالكي السفن. والدولة لا تتحكم حتى الآن في سياسة تعمير أو تجديد الأسطول التجاري، ولكن بإمكانها أن تتدخل وتتحكم في سياسة تأهيل العديد العامل في شؤون البحر، أي في التدريب البحري ككل لما لهذا الأمر من أهمية بالغة. والدليل على ذلك أن غالبية الطواقم العاملة على متن السفن التجارية اللبنانية والتي تحمل العلم اللبنانـي هي أجنبية من البلدان المجاورة، خاصة من قبرص ومصر واليونان وسوريا، بالإضافة إلى الهند والباكستان وسيرلانكا وبعض الدول الشرقية وعدد لا يستهان به من الفلسطينيين. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الربابنة وأصحاب الاختصاص (راديو ـ رادار ـ ميكانيك)، هم

من الدول الأوروبية، كاليونان وبريطانيا وغيرها. واستناداً إلى سجل شركة لويد للنقل البحري، هناك ١٦٣ باخرة مسجلة في لبنان مجموع وزنها الصافي ٢٨٦١٤٩ طن، أي بحدود ١٧٥٥,٥ طن للباخرة الواحدة Tons Gross، بطاقم لا يقل عن (١٢) اثني عشر بحاراً وملاحاً. ولما كان قانون التجارة البحرية اللبناني يوجب المجهّز في المادة ١٣٣ أن يستخدم على السفن المعدة لـلأسفار البعيدة المدى ٢٠٪ من الملاحين اللبنانيين على الأقل، وبما أن العدد التقريبي لطواقم ١٦٣ باخرة هو بحدود ١٦٣ × ١٢ = ١٩٥٦ بحاراً، فإن ٢٠٪ منهم هو بحدود $\frac{١٩٥٦ \times ٢٠}{١٠٠}$ = ٣٩١ عنصراً.

وإذا افترضنا أن معدل الراتب الشهري للفرد هو بحدود ٥٠٠ دولار أميركي، فإن رواتب هؤلاء البحارة شهرياً بحدود: ٣٩١ × ٥٠٠ = ١٩٥٥٠٠ دولار. فتكون الرواتب السنوية: ١٩٥٥٠٠ × ١٢ = ٢,٣٤٦,٠٠٠ دولار.

واستناداً إلى سجلات رؤساء المرافىء اللبنانية، فإن هناك ما لا يقل عن ١٠٠ باخرة وزنها الصافي بحدود خمسماية طن أو أقل، غير مدرجة في سجل شركة لويد، وتُستعمل للملاحة الساحلية من مرفأ لبناني إلى مرفأ آخر وللصيد في الشواطىء اللبنانية بالإضافة إلى الأسفار البعيدة. وقد لحظت المادة ١٣٣ من قانون التجارة اللبنانية البحرية (المعدلة بقانون ١٩٥٤/١٢/٢١) وجوب إلزام مجهِّز السفينة بأن لا يستخدم إلا ملاحين لبنانيين للملاحة الساحلية وللصيد في الشواطىء اللبنانية.

ولما كان عديد هذا النوع من السفن هو بحدود ٦ بحارة، وإذا افترضنا وجوب وجود ٥٠٪ من البحارة من اللبنانيين على متنها على الأقل، وبما أن العديد التقريبي لطواقم ١٠٠ سفينة أو مركب من حمولة ٥٠٠ طن هو بحدود ١٠٠ × ٦ = ٦٠٠ بحاراً فإن ٥٠٪ منهم بحدود $\frac{٦٠٠ \times ٥٠}{١٠٠}$ = ٣٠٠ بحاراً.

وإذا افترضنا ان معدل الراتب الشهري للفرد هو بحدود ٣٠٠ دولار أميركي (بسبب عدم الاختصاص)، فإن رواتب البحارة شهرياً هي بحدود:

٣٠٠ × ٣٠٠ = ٩٠٠٠٠ دولار

وعلى هذا الاساس تكون الرواتب الاجمالية في السفن لكافة البحارة اللبنانيين على مختلف المراكب:

٢٣٤٦٠٠٠ + ١٠٨٠٠٠٠ = ٣,٤٢٦,٠٠٠.

أي بحدود، ثلاثة ملايين ونصف دولار أميركي سنوياً.

أضف إلى ذلك أن وجود بحارة بعدد كاف على متن السفن التي ترفع العلم

اللبناني، يضطر هذه السفن إلى التوجه بشكل دوري إلى المرافىء اللبنانية ليتاح للبحارة زيارة أهاليهم مما يساعد أيضاً في زيادة حجم البضائع المنقولة من المرافىء اللبنانية وإليها.

إن احصاءً بسيطاً للبحارة اللبنانيين المفترض وجودهم على متن البواخر المسجلة في لبنان وعلى متن البواخر الأخرى ذات الوزن الصافي بحدود خمسماية طن أو أقل، يشير إلىء أن عدد هؤلاء البحارة هو بحدود الـ ٧٠٠ بحار من دون اختصاص. وإذا افترضنا أن بإمكان أية مدرسة بحرية مجهزة تجهيزاً مناسباً ان تخرّج كل ٦ أشهر دفعة من البحارة الاختصاصيين بحدود ١٠٠ متدرج، لتطلب استكمال تدريب كافة البحارة ثلاث سنوات ونصف يضاف إليها نصف سنة لتحضير وتجهيز المدرسة المذكورة؛ تكون المدة المطلوبة بحدود ٤ سنوات. هذا على صعيد عديد الأسطول التجاري فقط دون سواه.

والواقع أن هناك ثلاث فئات من العاملين في شؤون البحر:

ـ العديد البحري التجاري:

طواقم البواخر اللبنانية والتقنيون الذين يتولون شؤون ادارتها وصيانتها.

ـ العديد البحري السياحي:

ويتألف من مجمل العاملين في نطاق مراكب النزهة والمرافىء السياحية.

ـ العديد البحري العسكري:

أي عديد القوات البحرية في الجيش اللبناني، بالإضافة إلى كافة الذين يتعاطون الشؤون البحرية في إدارات المرافىء والدولة والبيئة إلخ...

وسنتناول في ما يلي موضوع التأهيل البحري بشكل حصري:

ـ واقعه الحالي.

ـ عرض مقترحات لتحسينه وتطويره.

وذلك بناء لجدول التأهيل البحري التالي:

التأهيل البحري

نوع العديد البحري	الواقع الحالي للتأهيل	المقترحات
طواقم مراكب النزهة	ان مراكب النزهة أو اليخوت المرخص لها في لبنان، يتراوح طولها ما بين أربعة أمتار وحوالي الأربعين متراً، ولا يخضع ملاحوها والعاملون على متنها لأي تأهيل بحري تقني، باستثناء بعض النوادي والمرافىء السياحية التي تعطي بعض الدروس السريعة لأصحاب وطواقم اليخوت المسجلة لديها. وهذا الوضع الفوضوي يُشكل خطراً على سلامة الملاحة لمراكب النزهة وللمراكب الأخرى.	ـ تقسيم مراكب النزهة إلى ثلاث فئات، على أساس حجم المركب ومدى المجال البحري المسموح لها بالملاحة ضمنه. ـ تنظيم الاجازات الممنوحة لهذه المراكب وطواقمها على أساس تصنيفها ضمن الفئات المنوه عنها أعلاه. ـ إعداد برامج لتدريب العناصر التي ستهتم بملاحة هذه المراكب وصيانتها وإدارتها، وإخضاعها لامتحانات كفاءة ضمن اختصاصاتها: (ملاحة ـ ميكانيك ـ كهرباء ـ راديو الـخ...)، تُعطى على أثرها الاجازات والرخص المناسبة وضمن الفئة المطلوبة.
طواقم المراكب العسكرية	يقسم التدريب البحري العسكري إلى فئتين: ـ **فئة التدريب المهني والتقني** (الرتباء والأفراد) باستثناء بعض الدورات الدراسية في الخارج، فإن هذا النوع من التدريب تتولاه مدرسة القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني، وهو مقسم إلى ست مراحل اصطُلح على تسميتها مكاتب وصُنِّفت من المكتب رقم صفر، أي الإعداد الأساسي البحري، حتى المكتب رقم خمسة الذي يؤهل الرتيب البحري من كافة الاختصاصات لتصنيفه كضابط بحري. ـ **فئة التدريب الأكاديمي:** (تأهيل الضباط البحريين) حتى الآن، يتم تأهيل الضباط البحريين وتدريبهم ضمن إطار دورات دراسية في الخارج، وذلك بسبب افتقار مدرسة القوات البحرية للإنشاءات، والمعدات، ومساعدات التدريب اللازمة.	ـ تأهيل مدرسة القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني وتطويرها وتخصيصها بالإنشاءات والمعدات ومساعدات التدريب الضرورية لتحسين نوعية التدريب المهني والتقني وتطويرها خاصة في المجال التطبيقي بشكل يمكن الجيش اللبناني من الاستغناء عن انتداب الرتباء والأفراد البحريين إلى الخارج، كما ويفسح في المجال لمدرسة القوات البحرية استيعاب العناصر المدنية التي ترغب في العمل على البواخر التجارية لناحية التدريب التقني في كافة الاختصاصات البحرية واعطائها الشهادات الفنية المناسبة على مختلف المستويات (TS. - BT - BP). ـ وضع دراسة برنامج لتصوّر مستقبلي بغية تمكين مدرسة القوات البحرية من الاضطلاع بمسؤوليات التدريب الأكاديمي (الضباط البحريون)، على أن تشمل هذه الدراسة كافة الاحتياجات والمراحل الآيلة إلى تزويد مدرسة القوات البحرية بالإنشاءات الجديدة والمعدات ومساعدات التدريب المتطورة ومراكب التدريب مما يمكنها من تنظيم البرامج الأكاديمية لتدريب الضباط البحريين لصالح القوات البحرية في الجيش اللبناني أو الضباط البحريين المدنيين لصالح الأسطول التجاري اللبناني.

نوع العديد البحري	الواقع الحالي للتأهيل	المقترحات
طواقم المراكب التجارية	ـ ان التأهيل البحري بشقيه التقني والأكاديمي معدوم في الوقت الحالي في لبنان. ـ ان المراكب التجارية اللبنانية تعتمد أساساً على ملاحين وتقنيين أجانب ينافسون الشباب اللبناني الراغب في العمل في هذا المجال، مما يخلق ثغرات كبيرة في سوق العمل لدى العاملين اللبنانيين في قطاع البحر. أما العدد القليل من الملاحين والتقنيين اللبنانيين العاملين في هذا المجال، فهم مصنَّفون إما في مجال البحارة غير المؤهلين أو يعملون كملاحين وتقنيين بدون أن يخضعوا للتأهيل البحري الأكاديمي المناسب مما يشكل خطراً كبيراً على سلامة الملاحة والطواقم، ويخلق جواً من عدم ثقة بالملاح والفني اللبنانـي، فيدفع أصحاب المراكب التجارية إلى الاستعانة بالأجانب لسد هذا النقص وعلى هذا المستوى.	ـ ضرورة ايجاد مؤسسة أكاديمية بحرية على الصعيد الوطني تتمكن من استيعاب حاجات الشباب اللبناني والعربي الراغب في التخصص في مجالات البحر. وهنا نعرض حلّين: **الأول:** بناء أكاديمية بحرية في لبنان وتجهيزها، والاستعانة بالاختصاصيين وذوي الكفاءات في هذا المجال وفي طليعتهم ضباط القوات البحرية في الجيش اللبناني. **الثاني:** تطوير مدرسة القوات البحرية من كافة نواحي العديد والانشاءات ومساعدات التدريب ومراكب التدريب، والسماح لها كما للمدرسة الحربية بالاستعانة بدكاترة وأساتذة جامعيين بحيث تتمكن من الاضطلاع بهذه المهمة الوطنية الكبرى. **وفي حال اعتماد أحد الحلين، يمكننا أن نضع بتصرف المعنيين الدراسة الكاملة لوضع التصور المطلوب قيد التنفيذ.** ـ عند ايجاد المؤسسة الأكاديمية البحرية التي تزود الشباب اللبناني بالشهادات والخبرة المطلوبة، لن يعود هناك أي عذر لأصحاب البواخر اللبنانية لـلاستغناء عن هذا الشباب والاتجاه نـحوي الأجانب. لذا يجب وضع قوانين وأنظمة تحمي الملاحين والفنيين اللبنانيين من المضاربة الأجنبية، وتفرض على أصحاب المراكب التجارية اللبنانية الاستعانة بهم وتعيينهم بالأفضلية كطواقم لهذه البواخر.

III ـ في صيانة السفن وترميمها

تلج الشواطىء اللبنانية، وخاصة مرفأ بيروت، سفن ومراكب عديدة من تجارية وسياحية تُشكّل، بالإضافة إلى البواخر المسجلة في لبنان وغير المسجلة، حركة دائمة لا يستهان بها. وهذه البواخر، من تجارية وسياحية وعسكرية، هي كغيرها من الآليات والمركبات بحاجة إلى صيانة وترميم وأحياناً إلى تصليح نتيجة الحوادث أو سوء الاشتغال والاستعمال. إن الحرب المدمرة الأخيرة التي مرت على لبنان قد أتت على كافة مراكز الصيانة والترميم، وأدت في ما أدت إلى خراب المشاغل وسرقة أو فقدان المعدات والآلات بشكل أصبح معه ترميم أو تصليح أية سفينة يفوق وزنها الخمسين طناً يشكل صعوبة للمسؤولين اللبنانيين لجهة رفعها إلى اليابسة واجراء الصيانة اللازمة، بسبب عدم توفر الإمكانات المناسبة من تجهيزات ومعدات، وأحياناً الخبرات، مما دفع بأصحاب السفن في لبنان إلى نقل سفنهم إلى مرافىء أخرى غير لبنانية لاجراء عمليات الصيانة والترميم. إن خير دليل على القحط الذي أصاب مرفأ بيروت لجهة وسائل وإمكانات الصيانة، هو اضطرار السلطة اللبنانية، بناءً على طلب القوات البحرية وبعد موافقة قيادة الجيش، إلى إجراء صيانة وترميم مركبي الانزال «صور» و«دامور» في قبرص. وهذان المركبان الحربيان هما مركبان متوسطان إجمالاً بطول ٥٩ متر، ووزنها الكامل ٦٧٠ طن، بحمولة ٣٣٦ طن، وبإمكانها نقل سرية مشاة مع عتادها (٩٦ عنصراً أو ١٠ شاحنات متوسطة الحجم أو ٨ ملالات). وقد بلغت كلفة صيانة كل مركب في قبرص حدود أربعين ألف دولار أميركي أي ثمانين ألف دولار أميركي للمركبين، بدون ذكر تعويضات الانتقال، وتغذية العناصر العاملة على هذين المركبين. علماً أن أعمال الصيانة الدورية تشمل اعادة رفع المركب إلى اليابسة لتنظيف الغاطس، ودهنه بالمواد الواقية التي تؤدي إلى حمايته أطول مدة من الزمن ثم اعادته إلى الماء. ويجري تنظيف الغاطس إما عن طريق المياه الحلوة المضغوطة بنسبة عالية مع قحط العوالق بواسطة الأدوات الحديدية الصغيرة (Grattoires)، وإما بواسطة الرمل المضغوط (Sablage)، الذي يستعمل عادة لتنظيف الغاطس المعدني. وتختلف صيانة المراكب باختلاف المواد المصنوعة منها هذه المراكب، وهذا عائد إلى اختلاف تأثير مياه البحر على هياكل المراكب المختلفة. فهناك المراكب المصنوعة من المعادن التي تتعرض للتآكل والصدأ وتراكم العوالق، وهناك المراكب المصنوعة من الخشب التي تتعرض للتآكل والاهتراء والتسوس وتراكم العوالق، وهناك المراكبا المصنوعة من البلاستيك أو الفيبر غلاس التي تتعرض لدخول المياه المالحة إلى الداخل عن طريق ما يُسمَّي بعملية الامتصاص (Osmose) وظهور الفقاعات وتراكم العوالق.

وليس بالامكان تنفيذ أعمال صيانة الغاطس كلها قبل رفع أي مركب إلى اليابسة ووضعه على القزق أو المزحل (cale) وبشكل يكون معه جسم المركب مرتفعاً عن

الارض نسبة كافية تسمح بالعمل تحته بسهولة. وفي البلاد المتطورة، هناك احواض جافة (Cales Sèches) توضع فيها السفن الكبيرة من حاملات طائرات وغواصات لصيانتها، كما أن هناك مزاحل متحركة ذات مصاعد (Syncrolift) بإمكانها رفع السفن الكبيرة إلى اليابسة في ساحات كبيرة وتحريكها في عدة اتجاهات لوضعها في المكان المناسب والبدء بصيانتها أو ترميمها، كما أن هناك مزاحل عادية ذات اتجاه واحد(قزق) بإمكانها رفع مختلف أنواع السفن من صغيرة وكبيرة إلى اليابسة بهدف ترميمها.

أما في لبنان فيتوفر في مرفأ بيروت مزحل مناسب (قزق) بإمكانه رفع المراكب المختلفة من تجارية وعسكرية وسياحية بحدود ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ طن، غير أن هذا القزق متوقف عن العمل منذ بداية أحداث الـ ٧٥ بسبب الأضرار والأعطال التي نزلت به والعائدة بمجملها إلى توقف المحرك، وتقطيع أسلاك الجر، واحتراق اللوحة، ونزع التمديدات الكهربائية. غير أن المزاحف والإنشاءات الأساسية العائدة لهذا القزق ما تزال موجودة وهي بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل قابلة للتنفيذ.

وإذا ما نظرنا إلى الخسارة الكبيرة الناتجة عن عدم تأهيل وتشغيل قزق مرفأ بيروت والبالغة عدة آلاف من الدولارات يومياً، وإذا ما نظرنا إلى ضآلة تكاليف تجهيز وتأهيل وتشغيل القزق البالغة حوالى ثلاثماية وخمسين ألف دولار بما فيها تعميق مياه البحر داخل مرفأ بيروت الموصلة إلى القزق وذلك عن طريق إنشاء ممر عميق (Couloir) خاص بالقزق يمكن تحقيقه بواسطة شفاطات متخصصة بسحب الرمول من قعر البحر داخل الحوض الأول في المرفأ حيث القزق؛ لوجدنا أنه من مصلحة الدولة اللبنانية الإسراع في تأهيل قزق مرفأ بيروت اليوم قبل غد لأن كلفة التأهيل والتشغيل يمكن تعويضها خلال أقل من ستة أشهر على الأكثر، بالإضافة إلى أن تشغيل القزق يوفر على الدولة اللبنانية، من جهة، واللبنانيين أصحاب السفن واليخوت الكبيرة الخاصة، من جهة ثانية، تكاليف صيانة مراكبهم في الخارج، عدا أن الكثير من أصحاب السفن الأجنبية يفضلون صيانتها أو ترميمها في بيروت نظراً لسهولة المعاملات وضآلة التكاليف مما يشجع حركة المراكب إلى مرفأ بيروت وبالتالي يزيد مداخيل الدولة والمؤسسات الخاصة والمواطنين على السواء.

غير أن هناك عملية اجبارية تسير جنباً إلى جنب مع تأهيل قزق مرفأ بيروت، ولا بد حكماً من القيام بها، ألا وهي تجهيز وتأهيل المشاغل البحرية في مرفأ بيروت والتي كانت سابقاً موجودة في الهنغارات المجاورة للقزق ضمن حرم الحوض الأول.

والهنغارات حالياً موجودة في أمكنتها، وهي بحاجة إلى اجراء عملية ترميم بسيطة وغير مكلفة، وبالإمكان إعادة تجهيزها بالآلات والمخارط والعدة المناسبة لتصليح

وترميم المراكب والمحركات والمولدات الكهربائية البحرية وكل ما له علاقة بالبحر والمراكب.

إن إعادة احياء وتأهيل وتجهيز هذه المشاغل المشتركة هو من الأهمية بمكان، باعتبار أنها سوف تكون قادرة على اجراء الصيانات المختلفة وتصليح مختلف الأعطال التي تتعرض لها المراكب اللبنانية من عسكرية وتجارية ومراكب النزهة، بالإضافة إلى المراكب الأجنبية التي تؤم لبنان.

IV ـ الخلاصة

لقد تطرقنا في هذا العرض المختصر إلى موضوع التأهيل البحري، لنشدد على الأهمية القصوى للعامل البحري في الكيان اللبناني، وضرورة عدم الاستخفاف بهذا العامل عند معالجة الأمور الاستراتيجية المتعلقة بوطننا. وأنه لمن نافل القول ان على الدولة اللبنانية بجميع اداراتها أن توجه اهتماماً خاصاً إلى قطاع البحر ومتفرعاته، وأن تضع سياسة متماسكة وهيكلية متكاملة وقوانين شاملة ترعى هذا الموضوع بالجدية اللازمة.

ولمّا كانت إدارة الشؤون البحرية على صعيد الدولة اللبنانية تعاني من تعدد المرجعيات التي تتعاطى إدارة الشؤون البحرية، ومن غياب التنسيق في ما بينها، ومن الحاجة الماسة إلى توحيدها وضرورة تماشيها مع الركب الحضاري العالمي ضمن مرجعية واحدة على أعلى المستويات؛ لذلك نقترح تسهيلاً للأمور اجراء ما يلي:

١ ـ إنشاء وزارة دولة لشؤون البحر ترتبط بها كافة قطاعات البحر.

٢ ـ اعتبار المرافىء اللبنانية، وخاصة المرافىء الأساسية، وتحديداً مرفأ بيروت، من المرافىء الحيوية، وبالتالي اشراكها في المرحلة الانمائية للبنان بصورة مدروسة تقنياً تتلاءم مع المعطيات الفنية والإدارية والقانونية التي ترعى شؤون المرافىء الدولية.

٣ ـ ضرورة تحديث القوانين اللبنانية التي ترعى شؤون البحر لتتماشى مع تطورات العصر، بالإضافة إلى تنظيم الدخول والخروج من وإلى المرافىء عن طريق وضع الاشارات المناسبة، وتشغيل المنائر وضبط عملية الإرشاد.

٤ ـ ضرورة الاهتمام الجدي بشؤون الأسطول التجاري اللبناني لجهة العتاد والعديد.

٥ ـ ضرورة الاهتمام الجدي بتأهيل العديد العامل في شؤون البحر، وإعطاء التدريب البحري الأهمية القصوى عن طريق تطوير المدارس والمناهج البحرية وتحديثها.

٦ ـ إعادة تأهيل قزق مرفأ بيروت والمشاغل التابعة له وتشغيلها.

إن هذه الاقتراحات هي مناسبة ومقبولة وقابلة للتنفيذ، باعتبار أن الإنشاءات موجودة والخبرة موجودة ورأس المال، وهو ضئيل، موجود، ولا ينقص سوى أخذ القرار الجريء بالمضي قدماً للتنفيذ.

المصادر والمراجع

١ ـ قانون التجارة البحرية اللبنانية.
٢ ـ الخطة ٢٠٠٠ للأعمار والإنماء البند ٦ ـ ٤ المرافىء.
٣ ـ محاضرات الدعم البحري، كلية القيادة والأركان.
٤ ـ أرشيف القوات البحرية اللبنانية.
٥ ـ مجلة الأمن: مقابلة مع وزير النقل حول تطوير مرفأ بيروت، العدد ٢٩ أيار ١٩٩٤، ص ٣٦ ـ ٣٧.
٦ ـ - Lloyd's Register of Shipping.
٧ ـ - Jane's Fighting Ships 1993 - 94.
٨ ـ - Guide Du Navigateur, Volume 3, 1992.

المرأة والحياة السياسية في لبنان

د. فاديا كيوان(*)

يتعاظم الحديث في لبنان عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتتعدد الندوات والحلقات الدراسية التي تطرح هذا الموضوع من مختلف جوانبه. ويذهب معظم الباحثين والمتكلمين إلى حد التأكيد على أن المرأة قادرة كالرجل على تسلّم مراكز قيادية وعلى صناعة قرارات عامة. هذا إذا اعتبرنا أن القدرة عند بعض الرجال هي التي تؤهلهم لهذه المراكز وتلك المهام. ويُبدي بعض الباحثين شيئاً من التحفظ، فيقولون انه يجب أن تعطى النساء فرصاً متساوية مع الرجال في مجال التربية والتعليم والتنشئة الوطنية والإعداد السياسي، وإن هذه الفرص تسمح للنساء اللواتي يتحلّين بصفات خاصة قيادية مميزة، ان يتقدمن إلى مراكز المسؤولية السياسية بشكل تلقائي بحسب قاعدة إرتقاء الأفضل، وهي قاعدة محورية في النظرية الليبرالية، على أساس أن الحلبة السياسية لكل نظام اجتماعي تخضع لمبدأ ارتقاء الأفضل إلى سدة المسؤولية العامة(١). ويميل بعض المشككين إلى الاعتقاد بأن الاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية ليس الا «موضة» أو «طفرة» لن تلبث أن تنطفىء في لبنان لأسباب عدة، أولها أن ظاهرة المشاركة النسائية في الدول المتطورة بقيت نوعية «ولم تتحول إلى ظاهرة نوعية وكمية معاً»، وعدد النساء اللواتي يعملن بالسياسة ما زال قليلاً بالنسبة إلى عدد الرجال في هذا الميدان. ثم إن ظاهرة المشاركة النسائية في السياسة في لبنان لم تأتي لـ «تشفي غليلاً بعد». وسنأتي على ذكر الأسباب لاحقاً في سياق هذا المقال.

(*) استاذة العلوم السياسيّة في الجامعة اللبنانية.

(١) اشتهر عالم الاجتماع الايطالي فلفريدو باريتو بنظرية «ارتقاء الأفضل».

فما حقيقة الوضع إذاً في أساسه؟ ما هو بالنسبة إلى لبنان؟ أين المأزق وما هي التوقعات؟... وما المرتجى...؟

١ ـ الوضع في الأساس

لم يخلُ التاريخ القديم للحياة السياسية في العالم من أمثلة بعض النساء المميزات اللواتي تحلين بصفات خاصة في إطار الحكم الامبراطوري والملكي. وقيل همساً ان بعضهنَّ كن الحكام الفعليين في بلدانهن إلى جانب أزواجهن أو بعد غيابهم(٢). إلاَّ أن الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لم يبدأ إلا مع انتشار ـ ولا نقول تفشي ـ الفكر الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان. ولا شك في أن التطور الاقتصادي الاجتماعي في المجتمعات الغربية قد أدى إلى تطوير البنية الاجتماعية، وظهور الفرد المؤسس للمواطنية في الدول التي نشأت في الغرب. وهذا التطور للبنية الاجتماعية، حمل معه ظهور وعي نسائي في الفردية، فإذا بالمرأة تدخل حلبة الحياة السياسية، مطالبة بحقوق لها كإنسان، مدعمة بالنزعة الشخصانية، «Personnaliste» التي تبلورت في إطار الفكر الديني والنظرة إلى «الشخص ـ الإنسان» ـ في كل فرد(٣).

وتصاعدت المطالبة بالمشاركة النسائية في الحياة السياسية في الغرب بمجارات المطالبة بالديمقراطية. وكانت المبادرة السياسية إلى إشراك نساء في المؤسسات السياسية الحزبية، إحدى تجليات الديمقراطية الآتية... من الغرب. فإذا بالأحزاب السياسية تشجع النساء في الحقل السياسي وتدفع بهن ـ بشيء من الغوغائية في بعض الأحيان ـ إلى المقامات الرئيسية في صناعة القرار العام(٤).

وفي الغرب تحديداً، كانت هناك ظروف ساهمت في تحرير المرأة من الحياة المنزلية، ودفعها إلى العمل في مختلف ميادين الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. وقد ساعدت هذه الظاهرة على بروز وعي نسوي لدى النساء الغربيات، أدى إلى تشكل

---

(٢) نذكر على سبيل المثال، الملكة ماري دو ميديسيس (١٥٧٣ ـ ١٦٤٢)، ابنة فرنسوا الأول وزوجة هنري الرابع ملك فرنسا، وكاترين الثانية امبراطورة روسيا وزوجة القيصر بطرس الثالث (القرن الثامن عشر)، والملكة اليزابيت، زوجة الملك البير الأول في بلجيكا (١٨٧٦ ـ ١٩٦٥).

(٣) يُعتبر الفيلسوف الفرنسي غبريل مارسيل من مؤسسي المذهب الفكري الوجودي الشخصاني المؤمن أو المسيحي، في مواجهة الوجودية الملحدة عند جان بول سارتر.

(٤) نشير إلى ظاهرة التمييز الايجابي (Discrimination positive) التي طبعت ستراتيجية عدة أحزاب أوروبية في السبعينات والثمانينات، مثل الحزب الاشتراكي النروجي، وحزب الغروتن الألماني والحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني، الخ... انظر:
KIWAN Fadia **«Le rôle de la femme dans la politique»** in Actes du colloque sur «la femme» Centre Culturel Français - Beyrouth, Avril 1992.

حركات نسوية[٥] ضاغطة في العديد من هذه الدول، وأفرز شخصية نسوية غير مستعدة للتراجع «irréversible»[٦].

لكن المشاركة النسائية في الحياة السياسية جاءت في أوروبا الغربية بشكل خاص، عبر المؤسسات الحزبية التي تسلمت تباعاً مقاليد الحكم. ولم تكن النساء دائماً توضع في مواقع مسؤولية تتعلق بشؤون النساء. بل إنهن توزعن بين مهام مختلفة لم تكن القضايا النسائية إلاّ جزءاً منها[٧]. بمعنى آخر، لم تأتى النساء إلى الحكم من أوساط الحركة النسائية أو النسوية، بل في إطار الأحزاب بشكل رئيسي، ولم تأتين للاهتمام بقضايا المرأة، بشكل حصري، بل لمعالجة قضايا اجتماعية متفرقة ليست المرأة إلا جزءاً منها. ففي عودة إلى الجذور الاجتماعية للنساء اللواتي شاركن في القيادة السياسية (في قيادة الأحزاب، في النيابة، في الوزارة، في المجالس الدولية)، نرى أنّ هذه الجذور هي نفسها التي انطلق منها الرجال الذين تسلموا مسؤوليات في الحقبة نفسها. وهذا يعني أن الوسط الاجتماعي هو نفسه الذي يُنتج رجالاً ونساء للحكم. ويبقى الفارق المميز هو أن مشاركة النساء أصبحت مألوفة أكثر مما هي عليه في بلادنا. لكن ذلك يعني أيضاً أن النساء كنَّ أكثر عدداً في التعاطي بالسياسة فألِف المجتمع والمجتمع السياسي وجودهنَّ[٨].

٢ ـ ما هو الوضع من هذا القبيل في لبنان؟

يجري الحديث الكثيف عن مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان، في حقبة التحضير للمؤتمر الدولي للمرأة المنوي عقده في بكين سنة ١٩٩٥، وفي زمن يتهرب فيه لبنان ـ المؤسسات من تصديق الاتفاقية الدولية الخاصة برفع كل أشكال التمييز بحق النساء[٩].

---

(٥) نصطلح على تسمية «نسائي» كل ما هو نسائي التركيب، و«نسوي» كل موقف يهدف إلى تعزيز موقع النساء. وفي اللغة الفرنسية، هناك كلمتان متميزتان للدلالة على هذا الفارق فيقال: Féminin. و Féministe

(٦) GADANT Monique **«Nationalité et citoyenneté, les femmes algériennes et leurs droits»** in peuples méditerranéens, N°44-45, pp. 293-337.

(٧) السيدة مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، تشكل مثلاً ساطعاً لهذا الوضع.

(٨) بدأ الحزب الاشتراكي النروجي بتطبيق مبدأ تخصيص حصة ٤٠٪ من مقاعده للنساء منذ أواسط السبعينات، ومن ثم أعطى حزب الغروتن أي الخضر في المانيا الأولوية للنساء في التدرج إلى مراكز المسؤولية، حتى توصل إلى كتلة ٢٥ نائب امرأة من أصل مجموع نوابه في المجلس سنة ١٩٨٣. وقد سلك الحزب الديمقراطي الاشتراكي مبدأ تخصيص حصة للنساء هو الآخر، وألف المجتمع السياسي الالماني على هذا الوضع.

(٩) مغيزل لور **«المرأة في التشريع اللبناني، في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية»**، منشورات معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، ١٩٨٥، ص ٢٤٥ ـ ٢٦٣.

وبالرغم من النشاط الواسع للهيئات النسائية اللبنانية، والاتصالات الشاملة التي قامت بها هذه الهيئات، منفردة ومجتمعة، من أجل حمل ـ وليس دفع ـ الدولة اللبنانية على التصديق على هذه الاتفاقية، فإن الموقف الرسمي بقي فاتراً في أحسن الأحوال وسلبياً في بعضها بحجة أن الاتفاقية الدولية تفرض مراجعة نصوص تشريعية وتنظيمية لبنانية غير منسجمة معها بحيث انها مجحفة بحق المرأة. وقد تذرع المسؤولون المعنيون بأنه ليس هناك من موافقة عليها من المراجع الدينية والطائفية.

فأين هنّ النساء من السياسة في زمن سقطن فيه في أبسط مواجهة؟

دخلت النساء السياسة من بابها العريض ـ وليس العالي. فقد شهدت التسعينات في لبنان دخول ثلاث سيدات إلى البرلمان، حصلت اثنتان منهن على نسبة مرتفعة جداً من الأصوات كل في دائرتها الانتخابية(١٠).

وفي الواقع، لم تكن هذه التجربة الأولى في تاريخ الحياة السياسية اللبنانية الحديثة، ذلك أن بضع نساء قد تجاسرن وترشحن في الانتخابات النيابية في عدة دورات متتالية للمجلس النيابي اللبناني(١١). وكانت سيدة لبنانية قد دخلت إلى المجلس النيابي على اثر انتخابات فرعية لمقعد واحد في الشوف، فازت خلالها بالتزكية وشغلت المقعد الذي كان قد شغر بوفاة والدها اميل البستاني. لكن الانتخابات الأخيرة شهدت فوز نساء ثلاث في انتخابات عرفت في بعض الأحيان منافسة شديدة، واحتلت احدى السيدات المرتبة الأولى في مجموع الأصوات بين سائر المرشحين المتنافسين في مختلف اللوائح لمنطقة الشمال. وهي كانت تتعاطى الانتخابات شخصياً لأول مرة، بعد اغتيال زوجها الرئيس رينيه معوض. وقد تعاطف معها ناخبو الشمال، بنوع خاص، لهذا السبب فأفادت من القواعد الانتخابية التقليدية للرئيس معوض وتحالفاته. واحتلت السيدة الثانية المرتبة الثانية في مجموع عدد الأصوات في دائرتها الانتخابية في صيدا بعد رئيس اللائحة. وهي أيضاً كانت تتعاطى السياسة بعد أن كلف أخوها، رجل الأعمال المشهور السيد رفيق الحريري، بتشكيل الحكومة اللبنانية. وهي أيضاً استفادت من القاعدة التي تشكلت لأخيها بعد سلسلة الأعمال الاجتماعية والخيرية التي قام بها خلال الأحداث في منطقة الجنوب وفي صيدا، بشكل خاص. أما السيدة الثالثة فقد فازت

---

(١٠) الخازن فريد وسالم بول، «**الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب**»، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٤، نتائج انتخابات محافظة الشمال ومحافظة الجنوب.

(١١) كيوان فاديا، «مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان»، أعمال الندوة الإقليمية حول موقع ودور المرأة في الحياة العامة في لبنان التي نظمتها منظمة الأونسكو في ٢٩ ـ ٣١ آذار ١٩٩٣ في بيروت، منشورات الأونسكو، باريس ١٩٩٣.

بالتزكية ولكن بعدد قليل من الأصوات، في انتخابات شهدت مقاطعة شبه شاملة في دائرة بلاد جبيل، وهي أتت إلى السياسة بعد وفاة أخيها الذي كان مسؤولاً حزبياً.

إن ترشيح السيدات الثلاث لم يكن له علاقة مباشرة بقضايا المرأة، بشكل حصري، وفوزهن لم يكن نتيجة تضامن نسائي أو نسوي خاص معهن. وهنَّ أظهرن اهتماماً متفاوتاً بهذه القضايا بعد دخولهن المجلس النيابي. أما الهيئات النسائية فلم تلعب دوراً فعالاً في هذه الانتخابات، مع أن المجلس النسائي اللبناني أصدر عدة بيانات طالب فيها بتشجيع مشاركة النساء، وفي هذا الإطار ترشحت عدة نساء من بينهن رئيسة المجلس النسائي الدكتورة أمان شعراني. لكن دعوات المجلس النسائي لم تلقى تجاوباً «كافياً»، ولم يتم التعامل بشكل جدي وصادق مع الترشيحات النسائية وبقيت هذه المطالبة صرخة في وادٍ.

ما سبب ذلك؟

يعود السبب، قبل كل شيء، إلى أن اختيار المرشحين لدخول اللوائح الانتخابية غالباً ما يخضع في لبنان لمعايير لا علاقة لها بطموحات الشعب وقضاياه. وفي هذا الإطار، فان ما تشكو منه النساء هو عينه ما يمكن أن يشكو منه الرجال أيضاً. فالسياسة في لبنان ما زالت، على وجه العموم، حكراً على بعض العائلات في كل طائفة، والتغيير النسبي الذي طرأ على النخبة السياسية في بعض الطوائف في الانتخابات الأخيرة، كان مردّه إلى ظروف الحرب والظروف التي رافقت عملية الانتقال إلى ما بعد الحرب وملابساتها. ولم يأت هذا التغيير وليد تطور ديمقراطي للبنيات السياسية، ولا وليد تحوُّل ثقافي اجتماعي بدّل العلاقات السياسية بين القيادات والقاعدة[١٢]، بل كان مجرد تبديل لأشخاص آخرين من دون تبدل يذكر في النهج السياسي وفي الطروحات. والنخبة الجديدة لا تبدو أكثر تقدمية من النخب التي سبقتها في مجال الانفتاح على مشاركة النساء لها في الحياة السياسية. هذا إذا استثنينا بعض شرائح هذه النخبة الجديدة التي هي في موقع المحافظ والمتشدد، في ما خص التشريعات المنظمة لحياة المرأة الاجتماعية والسياسية والشخصية والمدنية.

على خط آخر، يتميز المجتمع اللبناني بحيوية خاصة للهيئات الأهلية والمدنية الناشطة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتنموية، والمستقلة نسبياً عن الميدان السياسي وعن النظام السياسي. وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن النساء يشكلن النسبة الكبرى من العاملين في هذه القطاعات. وان مجرد متابعة أخبار النشاطات

(١٢) كيوان فاديا «**قوى سياسية جديدة نظام سياسي قديم**» في لبنان اليوم منشورات مركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط المعاصر CERMOC والمجلس الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية، بيروت ١٩٩٤.

الاجتماعية عبر وسائل الاعلام، يبين ان الحديث يكون في مجمله عن نساء ناشطات، وجمعيات نسائية صاحبة مشاريع وأعمال في غاية الفعالية وذات نفع اجتماعي أو نسائي. وقد تبين لنا من خلال دراسة ميدانية حول عمل النساء في الهيئات الأهلية[١٣]، أن نشاط النساء لا يتوقف عند حدود القضايا النسائية بل يتخطاها ليشمل مجمل القضايا التي تهم شرائح المجتمع كافة، من القضايا التي تهم الأطفال، وتشمل رعاية الأطفال وتنمية قدراتهم، إلى شؤون الشباب. وإلى شؤون المعاقين والمعوزين والشيوخ والبيئة ومكافحة الغلاء وقضايا العمال. وتأتي الشؤون المتصلة بالمرأة كجزء من هذه القضايا العامة. وتؤكد القيادات النسائية في المجلس النسائي اللبناني، أن طروحاتها ليست نسوية بل انها اجتماعية شاملة، لكن محورها تفعيل مشاركة النساء في العمل في كل الميادين وتعزيز موقع المرأة ودورها في كل منها[١٤]. لذلك يمكن القول أنْ ليس في لبنان حركة نسائية عنصرية، بمعنى ردة الفعل العنصرية على العنصرية الذكورية، بل ان هناك هيئات نسائية التركيب في مجملها، تعمل بهدف تطوير البنية الاجتماعية، وتشكل قضايا المرأة محوراً «أساسياً» من اهتماماتها، باعتبار أن المرأة هي في موقع خاص في المجتمع يسمح لها بتحسّس سائر قضاياه بجميع فئاته وفي جميع نواحي الحياة[١٥].

وكانت الهيئات النسائية ذات نشاط مميز في السنوات الأخيرة من الحرب، فاعلة في التهدئة ونشر قيم السلام والوفاق وحقوق الإنسان، وعاملة في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية ومساعدة الفئات المحتاجة. وقد طرقت في الوقت نفسه باب النظام السياسي للمشاركة في صناعة القرار، لكن هذا الباب بقي موصداً في وجهها، لأن النظام السياسي اللبناني له أهله وأقاربه ورجالاته... ونساؤه.

٣ ـ المأزق

إنَّ الهيئات النسائية، على فعاليتها، لم تستطع بعد خلق حالة شعبية متحالفة معها، مخترقة بذلك جدار التحالفات الطائفية والعائلية والاقطاعية. وبالتالي، فإن تقدم الهيئات الأهلية النسائية التركيب وفي مقدمها المجلس النسائي اللبناني، في قطاع العمل الأهلي والمدني، وقصورها، في الوقت نفسه، عن بلوغ الميدان السياسي؛

(١٣) كيوان فاديا: «**عمل النساء في الهيئات الأهلية، دراسة ميدانية عن لبنان**»، منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت ١٩٩٤.

(١٤) كلمة رئيسة المجلس النسائي اللبناني، الدكتورة امان شعراني، في احتفال يوم المرأة العالمي، الذي نظم في قاعة عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت، في ١١ آذار ١٩٩٤. (أرشيف المجلس النسائي اللبناني).

(١٥) كيوان فاديا «**الجوانب السياسية المرتبطة بالمرأة والبيئة**»، في «المرأة والبيئة في لبنان»، منشورات معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، بيروت ١٩٩٣، ص ٦٥ إلى ٧٨.

إنما يبين أكثر فأكثر مأزق النظام السياسي اللبناني الذي ينزع إلى إعادة إنتاج نفسه على قاعدة الزعامة الطائفية المتشابكة مع العائلية والمتحالفة مع قوى المال والأعمال. ويبقى التحرك النسائي ينتظر حلفاءه الطبيعيين، أي القوى الديمقراطية التي تراجعت كثيراً خلال الحرب والتي هي مدعوة اليوم إلى نسج علاقات شعبية واسعة وعقد تحالفات مع قطاعات ناشطة في المجتمع الأهلي، بعد أن بقي جميع هؤلاء مهمَّشين في ظل الرجعية والتقليد.

٤ ـ النساء اللبنانيات والحياة الحزبية

أما وقد رأينا ان الهيئات النسائية، على نشاطها، بقيت، حتى اليوم، خارج دائرة العمل السياسي الرسمي، فعلينا إلقاء الضوء على مشاركة النساء اللبنانيات في الحياة السياسية المؤسساتية، أي في الأحزاب. ومعلوم أن لبنان يتميز، في ما يتميز به، بالعدد الكبير لأحزابه. وقد نشأت هذه الأحزاب وتنوعت مشاربها الايديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مروراً بالوسط، ومنها الأحزاب الشعبية ومنها الأحزاب الطلائعية النخبوية التركيب. وقد اتجهت في مجملها إلى فئات الشباب والطلاب، وعبَّأت غالبية كوادرها من صفوف هؤلاء، وبينهم شابات وطالبات انخرطن في العمل الحزبي وعملن لسنوات عدة في النضال الطلابي والاجتماعي الحزبي. وتأتي فترة نهاية الستينات وأوائل السبعينات، لتعطي صورة غنية عن حياة سياسية حزبية مختلطة نسبياً، وهي كانت تشكل نواة نخبة سياسية بديلة لم ترى النور لأن النظام السياسي اللبناني كان سائراً بخطى سريعة نحو الحرب. لكنه يُلاحظ أن النضال النسائي في الأحزاب بقي خجولاً، إذ أنه سرعان ما كانت الطالبات تنسحبن من النشاط الحزبي الكثيف بعد انتهاء مرحلة الدراسة والحياة الطلابية. فإذا بالوجود النسائي يتقلص مع تقدم المحازبات في السن ودخولهن الحياة العملية والحياة الزوجية، بشكل خاص. ولم يقم أي حزب في لبنان بمبادرة إرادية بهدف تشجيع النساء على العمل الحزبي، عبر تخصيص مقاعد للنساء في مجالسه، كما جرى في عدة دول في العالم. ففي لبنان، جاء الانخراط الحزبي عند النساء تلقائياً فردياً، مترافقاً مع انتشار التعليم في صفوفهن والتحرر النسبي الذي عاشت فيه النساء في لبنان، في المدن بشكل خاص، حيث خرجن إلى العمل ومزاولة المهن وإلى القيام بالأنشطة المختلفة. وجاء انخراطهن في الأحزاب طبيعياً في مناخ الحريات العامة والحياة الطلابية التي ميزت الستينات وأوائل السبعينات، والتي حملت في صدرها العديد من القضايا الاجتماعية والوطنية والقومية والأممية.

وقد عاشت الطالبات المحازبات حياة إنسان عادي، ولم تصطدمن بجدار العنصرية الذكورية طالما بقين في صفوف القاعدة وبين المناضلين المجهولين. لكن التقدم إلى مراكز المسؤولية داخل كل حزب، كان أصعب عليهن حيث كنّ يواجهن

إكراهات المجتمع التقليدي المحافظ ـ حتى في صفوف الأحزاب والقوى التقدمية ـ غير المحبذ لفكرة الحياة العامة للمرأة، لأن هذه الصورة تتعارض مع الفكرة السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية حول المرأة التي هي جزء من المساحة الخاصة، بل محور المساحة الخاصة لكل رجل.

وفيما أدّت الأحداث الدامية إلى تراجع العمل الحزبي الديمقراطي بكل أوجهه، قامت خلال الحرب عدة تجارب نسائية للانخراط في صفوف القوى المتحاربة. لكن هذه التجارب بقيت محصورة جداً ولم يكن لها انعكاس باتجاه تفعيل دور النساء في صناعة القرار في الميليشيات. فكانت هناك وحدات عسكرية نسائية في ميليشيا حزب الكتائب، وفي القوات اللبنانية، وفي الحزب الشيوعي اللبناني على سبيل المثال لا الحصر، بدون أن ترتقي نساء إلى سدة المسؤولية في مجال القيادة. وتبقى تجربة مقاومة الاحتلال لدى العديد من الشابات اللبنانيات، ـ بعضهن استشهد والبعض الآخر ما زال يتعذب في السجون الاسرائيلية. فهذه التجربة تشكل صفحة مجيدة في تاريخ العمل السياسي النسائي في لبنان، لأنها تؤكد ببساطة وصدق أن النساء اللبنانيات هنّ مواطنات يعرفن شعور العزة الوطنية وقيمة الشهادة من أجل الوطن... وطعمها. ونذكر من الشهيدات في المقاومة الوطنية سناء محيدلة، ويولا عبود، ومن المعتقلات سهى بشارة.

إن مجمل هذه النماذج من التعاطي النسائي مع الحياة الحزبية والسياسية الوطنية في لبنان، إنما يدل على أن النساء اللبنانيات يتحلّين بوعي سياسي ووطني مثل الرجال اللبنانيين، وهن على استعداد للانخراط في العمل السياسي عندما تتسع دائرته وتصبح الممارسة الديمقراطية محوره وهدفه. في هذه الحال، يتعزز دور الأحزاب السياسية، وتتعزّز الممارسة الديمقراطية في صفوفها، فيشترك المواطنون، نساء ورجالاً، بشكل تلقائي وإرادي اختياري، في العمل السياسي المنظم.

٥ ـ المتوقع

هكذا فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ليست أمراً مهماً بحد ذاته. وقد لا تحمل هذه المشاركة جديداً إنْ هي كانت وليدة إعادة إنتاج الزعامة التقليدية في لبنان. اما أن تأتي هذه المشاركة كتعبير عن المزيد من الديمقراطية في حياة اللبنانيين السياسية، فهو أمر صعب المنال في ظل غياب الحياة السياسية الديمقراطية.

أما المتوقع في ظل تصاعد الخطاب النسوي الذي أصبح مألوفاً، فهو ان يتم إعطاء فرص المشاركة لنساء من الوسط الاجتماعي نفسه الذي يحذر منه سائر سياسيي لبنان. فتأتي زوجاتهم وأخواتهم وبناتهم بدلاً منهم أو في انتظار عودتهم أو معهم جنباً إلى جنب.

٦ ـ المرتجى

إن طموح الشعب اللبناني هو ان تأتيه قيادات تتحسس حاجاته، وتعرف طموحاته وتعمل على تحقيقها. وطموحات النساء أن تكون هناك نظرة خاصة لهن في كل ميادين السلطة، لأنهن تاريخياً وقعن ضحية المظالم والإكراهات كافة، وهنّ بحاجة إلى اهتمام خاص كسائر الفئات الاجتماعية المستضعفة والتي تستوجب في مرحلة من المراحل اهتماماً خاصاً وجهوداً خاصة.

وعلينا أن نميّز بين اهتمام السلطة التنفيذية بقضايا المرأة، وتخصيص جهد خاص وموازنات خاصة بهدف النهوض بوضع المرأة وتفعيل دورها كإنسان وكمواطن، وبين تفعيل الديمقراطية في الحياة السياسية في لبنان بحيث تتعزّز الأحزاب السياسية كمؤسسات وتلعب دوراً أكبر فتقوم بدورها الطبيعي في اعداد النخب السياسية وتعطي في صفوفها فرصاً للنساء كما للرجال.

ويبقى الجانب الأهم، وهو اهتمام المرأة نفسها بالسياسة اهتمامها بأي نشاط آخر وبأي مهنة أخرى. إنْ هي اختارتها، فعليها أن تجاهد فيها لتربح وتفوز وتتفوق. ففي نظام ديمقراطي بالفعل وليس بالقول، لا أحد يُعطي المرأة فرصاً ولا أحد يمكنه أن ينتزع فرصاً منها.

وخلاصة، ربما كان مفيداً أن تكون هناك حقيبة شؤون نسائية في حكومات احدى الجمهوريات ـ الثانية أو الثالثة... في لبنان، شرط أن تتبوأها شخصية ملتزمة بقضايا المرأة ومطّلعة على شؤونها. لكن ذلك لا يُسمّى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل يعبّد الطريق لهذه المشاركة التي لن تأتي إلا مع الديمقراطية وفي جعبتها.

مراجع رئيسية

١ ـ مغيزل لور «**المرأة في التشريع اللبناني**»، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، ١٩٨٥.

٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «**دور المرأة في القطاع الهامشي في لبنان**»، منشورات الاسكوا، ١٩٨٩.

٣ ـ شرارة عزّة بيضون، «**الهوية النسائية الجديدة، دراسة ميدانية في تجاوز التنميط الجنسي لدى فئة من الشابات اللبنانيات**»، مجلة العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، العدد الأول، ١٩٩١، ص ١٥٣ ـ ١٨٦.

٤ ـ الخازن فريد وسالم بول (اشراف) «**الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب**»، المركز اللبناني للدراسات، منشورات دار النهار، ١٩٩٤.

٥ ـ كيوان فاديا «**مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان**» أعمال الندوة الإقليمية للأونسكو ٢٩ ـ ٣١ ـ آذار ١٩٩٣، بيروت، منشورات منظمة الأونسكو، باريس ١٩٩٣.

٦ ـ كيوان فاديا «**قوى سياسية جديدة، نظام سياسي قديم**» في «لبنان اليوم»، منشورات مركز الدراسات وأبحاث الشرق الأوسط المعاصر CERMOC والمجلس الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، بيروت ١٩٩٤، ص ٥٧ إلى ٧٢.

٧ ـ كيوان فاديا «**عمل النساء في الهيئات الأهلية، دراسة ميدانية عن لبنان**»، منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت ١٩٩٤.

٨ ـ كيوان فاديا «**الجوانب السياسية المرتبطة بالمرأة والبيئة**» في «المرأة والبيئة في لبنان»، منشورات معهد الدراسات النسائية في العالم العربي،

٩ ـ خطب ومحاضرات رئيسة المجلس النسائي اللبناني، دكتورة أمان شعراني، المجلس النسائي اللبناني بيروت.

اريحا في التاريخ

د. الياس القطّار(*)

١ ـ التسمية

أريحا، من العبرية، Yrêḥô يْرْحُو، Yriḥo يْرِحُو، Yriḥo يْريحُو، Yerêḥô يْرْحُو، Yériho يْرِيحو، Yeriḥoh يْريحوه[١].

هكذا، وردت اللفظة في نصوص «العهد القديم» مرّات عدة، أما Yriḥoh فوردت مرة واحدة[٢].

والمقصود بهذه التسمية، مدينة كنعان التي أعطيت لسبط بنيامين، بعد سقوطها بيد العبرانيين. أما النّعت الذي رافق التسمية «إيرحات تماريْم» -Irḥat «Tamârîm، فقد أعطي لها في زمن معيّن للدلالة على زراعة النخل التي كانت منتشرة في الحقول المجاورة لها[٣].

إن معنى اسم «اريحا» غير واضح تماماً. فالبعض يردّه إلى لفظة rèyaḥ «رِيَح» بمعنى الرائحة، وذلك نسبةً إلى الورود التي كانت منتشرة في حدائقها؛ والبعض الآخر إلى لفظة Yaréiaḥ «يَرْيَحْ» بمعنى القمر، وذلك بالنسبة إلى عبادة القمر التي كانت منتشرة بين السكان؛ ويقابل هذه اللفظة في العبرية لفظة Yéraḥ «يِرَح»

(*) أستاذ في كلية الآداب الجامعة اللبنانية.

(١) HEIDET, «Jéricho», in **Dictionnaire de la Bible** (D.B.). éd. G. Vigouroux. T.VI, lettres I.K. pp. 1282- 1298.
راجع أيضاً: يوحنا الخوري، «أريحا»، **دائرة المعارف**، للبستاني، المجلد الحادي عشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ١١. أما المقال عن «أريحا» فهو بقلم التحرير وبقلم ديمتري برامكي.

(٢) سفر الملوك الأول، ٣٤: ١٦.

(٣) HEIDET, op. cit. P.1282.

وYarḥo «يَرحُو» بالآرامية، وكلتاهما بمعنى الشهر، وذلك لما بين القمر والشهر من علاقة(٤).

وإسناد اشتقاق لفظة أريحا، إلى Yaréiaḥ بمعنى القمر، مردّه إلى أن هذه التسميات كانت دارجة في الحضارة الفلسطينية القديمة، ذاك أن مدناً أخرى ترتبط بأسماء الكواكب، منها مثلاً: «بتسمس» أي «بيت الشمس». ولكن المحققين يميلون إلى اشتقاق لفظة أريحا من «réyaḥ» بمعنى «الريحة» أي الرائحة. ولا يمكن الركون إلى ما أعطي لها من معانٍ أخرى كَـ «النزول إلى السهل، والانخفاض، والمنفى...»(٥).

الشيء الأكيد هو أن لفظة أريحا ساميّة الأصل، وهي صفة لشيء، لا إسم علم كما يتخيّل بعض المؤرخين العرب، كياقوت الحموي الذي ينسبها إلى «أريحا بن مالك... بن سام بن نوح»(٦).

٢ ـ المواقع التاريخية المختلفة لمدينة أريحا

أريحا الحالية مدينة في غور نهر الأردن، على ضفته الغربية، تبعد عنه نحو ٨ كلم، وعن مدينة القدس ٢٧ كلم، وهي على الطرف الشرقي للبحر الميت، وتنخفض عن سطح البحر نحو ٢٥٠ م. ويعتقد الكثيرون أن مدينة اليوم هي في موقع المدينة البيزنطية(٧).

أما أريحا القديمة، فتختلف النصوص في تحديد موقعها بالضبط. والشيء الأكيد أنها ليست المدينة الحالية، وقد تبعد عنها قرابة الكلم، وبعضها يقع في ما يُعرف باسم «تلّ السلطان»(٨).

وبجوار المدينة عدة ينابيع أهمها: عين السلطان أو عين «اليشاع النبيّ». ويُقال إن ماءها كان رديئاً، فجعله اليشاع صالحاً للشرب وعذباً(٩).

العين الثانية هي: النُويعمة، على بعد ٣ كلم غرب المدينة؛ وهذان النبعان يرويان السهول المحيطة بالمدينة. وهذا ما جعل الإنسان القديم يأوي إليها، مما سمح لها

---

(٤) دائرة المعارف، المقال نفسه، ص ١١؛ Ibid, P. 1282.

(٥) Ibid, P. 1282.

(٦) ياقوت، «**جغرافية ياقوت**»، طبعة وستنفلد، لايبزغ، ١٨٦٦، ج ١، ص ٢٢٧؛ ج ٢، ص٨٨٤.

(٧) دائرة المعارف، ص١١.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) سفر الملوك الرابع، ٢: ١٩ ـ ٢٢؛ راجع أيضاً: المرجع المذكور أعلاه.

أن تكون من أقدم مدن التاريخ[١٠]، لا تنافسها في قِدمها سوى مدينة جبيل اللبنانية.

بالنسبة إلى الكتاب المقدس، كانت أريحا في الجانب الآخر من الأردن بالنسبة إلى «عربة موآب» حيث حطّ العبرانيون رحالهم قبل اجتياز النهر، أي في الغرب قبالة بلدة «إبلستيم» وجبال «آباريم» و«نبو»[١١].

وكانت حسبما تصفها التوراة، أيضاً، واقعة عند أقدام الجبال التي تمتد إلى «بتل» على مقربة من «غلغالا» التي تقع شرق أريحا.

ويذكر المؤرخ اليهودي «يوسيفوس»، أن أريحا كانت على بعد عشرة «ستاد» Stades (١٨٧٠ م) غرب غلغالا، وتقع في السهل عند أقدام الجبال الصخرية التي تجاور الوادي من جهة الغرب، على بعد ١٥٠ «ستاد» (٢٨٠٥م) من أورشليم التي تفصلها عنها صحراء صخرية قاحلة، وعلى بعد ٦٠٠ «ستاد» (١١٢٢٠ م) من نهر الأردن[١٢].

وأريحا عند المؤرّخين العرب هي في الغور، أي في وادي الأردن، على مسافة يوم من القدس (٢٤ كلم) أو على مسافة ٤ أميال (٨ كلم) من الأردن[١٣].

أما أريحا الحالية، فتقع على الشاطىء الغربي لضفة الأردن على ضفة «وادي كلت» الذي يُعرف بوادي «أكور» في مواجهة «تل رامة» التي يُقال انها «بيترام» القديمة القريبة من «إبلستيم» حيث خيّم العبرانيون، قبل دخولهم أرض الميعاد، تقريباً في مواجهة جبل «نبا» أو «نبو» الوارد في التوراة[١٤].

وهي على بعد عشرة كلم شمال البحر الميت، (٢٨كلم) شرق ـ شمال ـ شرق القدس، و(٢ كلم) شرق أقدام الجبال حيث تنتهي الطريق المقدسة، و(٧ كلم ونصف) غرب الأردن، و(٢ كلم) غرب ـ شمال غرب «تل جلجل» المعروف بـ «غلغالا» القديمة، وعلى (٥ كلم) شمال ـ غرب «دير حجلا» الذي حلّ محل «بتحفلا»، و(٤ كلم) جنوب ـ شرق «جبل قرنطال» أو جبل الأربعين «quarantaine» المسيحي، حيث يُقال ان السيد المسيح أمضى صومه الأربعين[١٥].

---

(١٠) سفر العدد، ٢٢: ٢٦: ٦٣،٣، الخ...

(١١) يشوع ٢: ١٦، ٣: ٧ إلخ.

(١٢) HEIDET, op. cit. P. 1282.

(١٣) ياقوت، المصدر المذكور، ج ١، ص٢٢٧، ج ٢، ص٨٨٤. أيضاً: أبو الفدا، «**جغرافية أبو الفدا**»، طبعة رينو ودي سلان، باريس، ١٨٤٠، ص٢٣٦.

(١٤) HEIDET, op. cit. P. 1283.

(١٥) Ibid, P. 1283 .

أريحا الحالية، إذاً، أو «الريحا»، تقع مكان أريحا القرون الوسطى. وهي، كما أظهرنا، لا تتجانس مع الموقع القديم للمدينة السابق للفتح الإسلامي وللعهد البيزنطي(١٦)، كما تُبرز ذلك الإشارات الكثيرة التي استقاها العلماء من كتاب العهد القديم ومن المصادر اليهودية القديمة.

بالنسبة إلى القديس «جيروم» و«أوسابيوس القيصري»، وُجِدَت أريحا في ثلاثة أمكنة: أريحا الأولى التي دمّرها «يشوع بن نون»، وأريحا الثانية التي بناها «آحاب بن عمري» ملك اليهود، وأريحا الثالثة التي قامت بعد تدمير الرومان لها، وكانت قائمةً في القرن الرابع والقرن الخامس. وكانت آثار أريحا الأولى والثانية لا تزال ماثلة للعيان في زمان مؤرّخي الكنيسة المذكورين أعلاه، أي في القرنين الرابع والخامس(١٧).

وأريحا القديمة، كانت بالنسبة إلى يوسيفوس قرب النبع الذي حسّن «أليشاع» نوعية مياهه(١٨).

ومدينة الملك «آحاب»، بعكس ما يذكره «أوسابيوس القيصري»، بُنيت مكان المدينة الأولى، وهذا ما جعل «حيئيل البيتئيلي» المهندس الذي بناها، فريسة للعنة «يشوع بن نون»، حسبما جاء في التوراة(١٩).

لذلك بُنيت المدينة، بعد هذه الحادثة، في مكان آخر لتحاشي اللعنة كما سنذكر لاحقاً، وهي المدينة التي بُنيت بعد سبي بابل ثم جرى توسيعها على يد الملك «هيرودوس». وهذا ما جعل «أوسابيوس» و«جيروم»، يعتقدان أنها المدينة نفسها التي بناها «حيئيل البيتئيلي» على عهد الملك آحاب(٢٠).

أريحا الرومانية، كانت حسبما جاء في كتاب «رحلة بوردو...» المدوّن عام ٣٣٣ م، على بعد ١٥٠٠ قدم أو ميلين (٢٩٧٢ م)، من موقع المدينة الأولى التي كانت حسب هذا الكتاب عند النبع(٢١).

وحسب «بيودوسيوس» في كتابه «الأرض المقدسة»، كانت على مسافة ميلين من «غلغالا» من جهة الشرق، وحدّها الغربي قرب شجرة «زكّا العشّار» التي يذكر التقليد أنها تقع في أسفل الجبل(٢٢).

---

(١٦) Ibid, P. 1283.

(١٧) Ibid, P. 1283.

(١٨) Ibid, P. 1283.

(١٩) يشوع، ٤: ٢٦، أيضاً المرجع السابق.

(٢٠) Ibid, P. 1283.

(٢١) «**Itinéraire de Bordeaux**», cité par HEIDET, op. cit. P. 1284

(٢٢) Ibid, P. 1284.

مصدر آخر هو «انطوانان دو بليزنس»، يضع الموقع الروماني جنوب المدينة القديمة على ضفة «وادي كلت» وفي جزء كبير من الجنوب بين أريحا الحديثة والجبل. ويبدو أنها كانت تستحوذ على الزاوية الجنوبية ــ الغربية لمدينة الملك «هيرودوس»، ويثبت ذلك أحد الاكتشافات الأثرية في العام ١٨٦٨[٢٣].

٣ ـ حفريات المدينة

استرعت المدينة اهتمام الأثريين، فأجريت فيها سلسلة إسبارات وحفريات في أنقاض ما تراكم عليها من حضارات. وكانت أهم الحفريات قد جرت في القرن التاسع عشر. وطلائع الاسبارات جرت على يد الانكليز منذ العام ١٨٦٧ م، ثم لحق بهم الألمان والنمساويون، ومن أشهر هؤلاء «سلين» و«نيمان» و«فاتسنغر». ثم عاد الانكليز إلى العمل، خاصة مع «غارستنغ» و«كنيون» K.M. Kenyon، ونشروا خلاصة أعمالهم في:

Excavations of Jericho, 2 vol, 1960, 1965.[٢٤].

وقد ركزت الدراسات على بقايا المدينة، أو بالأحرى على الحضارات التي تعاقبت على أريحا وطمرت بعضها البعض. ونجد أطلال هذه المدن في جنوب النبع المعروف بعين السلطان، وهي تمتد حتى «خربة قاقون» الواقعة على بعد ٨٠٠م جنوب «وادي كلت» على طول ٣ كلم. كما تنتشر من الغرب إلى الشرق، من أقدام الجبال إلى ما وراء أريحا الحالية، وتبلغ مساحة هذه الكتلة من الآثار، قرابة ٩٠٠ هكتار. والعين هي في الطرف الشمالي الغربي، تنبع من أقدام التلّ المعروف باسم «تل السلطان» الذي يعلو النبع قرابة عشرين متراً، وهو التل الرئيسي لمجموعة من التلال الملتوية التي تبدو اصطناعية وتمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، على طول ٢٥٠ م وعرض ١٢٥ م. هذه المجموعة من التلال مكوّنة من آجرّ شبه مطحون، أصفر اللون، وهو بقايا آجرّ مكسّر وآنية وصوّان وفحم وحجارة. ورأس هذه التلال وسفحها الشرقي مغطّى ببقايا بناء من حجارة، بُني قسم منه قرب العين بحجارة كبيرة غير مصقولة جيداً. وفي جنوب هذه التلال، وُجدت قبورٌ على عمق مترين، مبنية بالآجرّ، ما عدا قبر واحد مبنيّ بالحجارة.

وهذه الكتلة من الآجرّ المفكك، هي كلّ ما بقي من أريحا القديمة.

أما الأطلال الأخرى من الحجارة، فهي لما تلاها من مدن قامت على أنقاضها[٢٥]، وقد ذكرنا بعضها.

---

(٢٣) Ibid, P. 1284.

(٢٤) دائرة المعارف، ص١٢.

(٢٥) حول هذه الحفريات، راجع «هيدت»، المقال المذكور أعلاه.

٤ ـ أريحا ما قبل التاريخ

استناداً إلى البقايا الأثرية، تمّ اكتشاف ما كانت عليه أريحا في فترة ما قبل التاريخ المكتوب. وقد تبيّن أن الينبوعين القائمين في المدينة، جذبا الانسان للسكن في أريحا منذ العصر «الميسوليتي» أو الظرّاني الوسيط. وقد هبط الإنسان «النطوفي» من الجبال، وسكن في السهل قرب المدينة حوالى ٧٨٠٠ ق. م. وكان يتعاطى الزراعة، ويسكن في حفر، ويغطي نفسه بأوراق الأشجار، كما تدلّ الأوراق المتحجّرة الموجودة في أحد القبور. وقد سُكنت القرية على أربع فترات متتالية في العصر «النيوليتي» أو الظراني الحديث. وفي سنة ٦٨٠٠ ق. م، حلّت أقوام جديدة محل الإنسان «النطوفي» لفترة من الزمن. ولا نعرف اسم هذه الأقوام، لكنها كانت تسكن الأكواخ المستديرة من اللبن، وقد بنت الأسوار الضخمة التي يبلغ عرضها المترين، وبرجاً ضخماً مستديراً يبلغ محوره ٩ أمتار وعلوّه ١٠ أمتار.

وشنّ قوم عرفوا باسم شعوب «ما قبل العصر الفخاري النيوليتي الأول» هجوماً على أريحا، فقتلوا عدداً كبيراً من السكان، وجدت الهياكل العظمية لعدد منهم داخل البرج. وكان هؤلاء يتعاطون الزراعة وتدجين الحيوانات والحياكة وصناعة السلال والحصر، ويستعملون الحراب والنبل المزودة برؤوس من الصوّان والقواديم والفؤوس.

وخَلَفَ هؤلاء في سنة ٦٠٠٠ أقوام أخرى، كانت تبني أكواخها المستطيلة وتستعمل اللبن في ذلك، وترصف الأرض بالجبس المصقول، وتصنع الأواني من الحجارة والخشب. وكانت أدواتها الصوانية مسننة الأطراف، وتصنع التماثيل الصغيرة من الطين النيّء، وترمز تماثيل النساء لديها إلى آلهة الخصب، وتمارس عبادة الأجداد. وتحمل هذه الفترة تسمية «ما قبل العصر الفخاري النيوليتي الثاني».

ثم جاءت أقوام أخرى فقيرة، لكنها أدخلت صناعة الخزف إلى أريحا. ولربما دخلت المدينة حوالى سنة ٥٥٠٠ ق. م، فترة «العصر النيوليتي الفخاري الأول»، لكنها لم تمكث طويلاً، إذ خلفها أقوام أرقى منها، تسكن الأكواخ، وتصنع الخزف؛ حدث ذلك في «العصر النيوليتي الفخاري الثاني»[٢٦].

(٢٦) راجع حول حقبة ما قبل التاريخ، دائرة المعارف، ص ١٢ ـ ١٣.

٥ ـ من العصر التاريخي إلى سقوطها بيد العبرانيين أو العصر الكنعاني

حوالى سنة ٣٠٠٠ ق م. كانت أريحا مدينة محصّنة بأسوار ضخمة، فيها معابد وبيوت مشيَّدة للسكن. وكانت تمرّ بها القوافل التي تجتاز الأردن، وسيكون لها أثر كبير ودور أساسي في عملية ازدهار أريحا أو انحطاطها. فمرور القوافل فيها، كان يساهم في غناها وازدهارها، اللذين داما حتى سنة ٢٣٠٠ ق م عندما هاجمها «العموريون»، الذين كانوا من سكان الخيم؛ فأخذوها كما أخذوا مدناً أخرى على سواحل المتوسط الشرقي ودمّروها.

وبعد أربعة قرون، أي حوالى سنة ١٦٠٠ ق. م، تحضّر العموريون، كما يبدو، فبنوا المنازل والأسوار والمعابد والقصور، وعنابر تخزين الحبوب. وكانت قبورهم منحوتة في الصخر. ولبس أهالي أريحا في هذا العهد الأثواب الطويلة، وسكنوا في بيوت مفروشة بالأثاث الخشبي. وعند سيطرة الملوك «الهكسوس» (الرعاة) على مصر، كانت أريحا، ما بين ١٧٥٠ ـ ١٥٨٠ ق. م، معقلاً لهم، ثم خضعت للحكم المصري بعد طرد الساميين من مصر[٢٧].

وفي الألف الأول قبل الميلاد، أصبحت أريحا من أهم مدن الكنعانيين في ضفة الأردن. وكانت فيها قلعتان كنعانيتان، ارتفعت الأولى منهما على إحدى التلال السبع التي بُنيت عليها أريحا. وكانت القلعة ذات ثلاث طبقات ولها أبراج، وأسوارها مبنية بالآجرّ فوق دعائم صخرية، ويبلغ عرضها ٣ أمتار. وداخل السور، بيوت مفروشة بالأثاث، وتحيط بالمدينة واحات من النخيل أعطت اسمها لها[٢٨].

وفي العهد الكنعاني، وصلت أريحا إلى قمة الازدهار والقوة، فكثرت فيها المتاجر وحيوانات النقل والآنية ومواعين النحاس والحديد، وأجاجين الزيت والخزفيات المنقوشة والفضة والذهب.

وقد ورد في سفر يشوع، ذكر رجل اختلس «مائتي مثقال فضة وسبيكة ذهب وزنها ٥٠ مثقالاً ورداء بابلياً حسناً...»[٢٩].

إذاً، كانت المدينة التي سيهاجمها يشوع بن نون لاحقاً، مبنية بالآجرّ غير المطبوخ بل المشوي في الشمس، على طريقة مدن بلاد ما بين النهرين والنيل. وكما

---

(٢٧) راجع أيضاً عن الحقبة ما قبل الكنعانية، المرجع أعلاه.
(٢٨) سفر تثنية الاشتراع، ٣٤: ٣، سفر القضاة، ٣: ١٣.
(٢٩) يشوع، ٧: ٢١، أيضاً دائرة المعارف، ص ١٥.

في مدن تلك البلاد، كانت المنازل في أريحا على أرض مسطّحة وتلي الأسوار[٣٠].

وكان لحائط السور باب واحد يُغلق ليلاً[٣١]. ويبدو أن هذا الحائط كان من الآجرّ. ولا يتكلّم العهد القديم عن هذا الموضوع. أما إذا كان مبنياً بالحجارة، فلربما أخذت حجارته إلى مكان آخر لبناء المدينة في ما بعد.

ولا يمكن تتبّع حدود أريحا القديمة أو مساحة بقعتها، ولكن يمكن تقدير مساحتها بأربعين هكتاراً ونصف الهكتار، وهي مساحة المدن الكنعانية الرئيسية عادةً في تلك الفترة. فقد كانت تلك المدن قرى كبيرة يسكنها ثلاثة إلى أربعة آلاف نسمة، ولها سور، وبقربها تقوم مجموعة قرى تشكّل ضواحيها وتدعى «بنوتها» أي بناتها. وفي حال الخطر، كان سكّان هذه القرى يهرعون إلى داخل سور المدينة فيتضاعف عدد السكّان فيها ليصل إلى عشرة آلاف. ولا تزال بقايا هذه القرى قائمةً بشكل تلال اصطناعية ملتوية وفيها خمس أو ست برك أو أحواض، احداها في الجنوب وتُدعى «بركة موسى»، طولها ١٢٠ م وعرضها ٨٠ م. وأبعد قليلاً، قرب الطريق المؤدية إلى أورشليم، نجد خربة «بيت جابر» أو الجبّار. وقرب برج الريحة، نجد ثلاث قطع من أعمدة من الغرانيت وأجزاء من تيجان أعمدة. كما نجد بين «تلّ السلطان» و«تلة الأربعين» ثلاثة أبنية من العقد لمطاحن السكّر وخاناً. وهذه الآثار يتداخل فيها العهد الروماني بالقرون الوسطى[٣٢].

٦ ـ سيطرة العبرانيين ولعنة يشوع

كانت أريحا قبل احتلال العبرانيين لها، من أهم مدن بلاد كنعان، كما ذكرنا أعلاه. كان يحكمها ملك مستقلّ، كباقي المدن الكنعانية التي كان يسود فيها نظام المدينة ـ الدولة. وعندما وصل العبرانيون قبالتها، وتوقفوا عند الضفة الشرقية للأردن، كانت أريحا هي مفتاح دخولهم إلى أرض الميعاد، إما أن يأخذوها فينفتح أمامهم الحلم الذي يقولون إن الله وعدهم به، أو أن يبقوا سنوات أخرى في الصحراء بانتظار أن تتهيأ الظروف لمشروعهم الكبير.

وكانت المدينة حصينة جداً، فلم يجرؤ العبرانيون على مهاجمتها، لذلك لجأ قائدهم يشوع بن نون إلى التجسس على أوضاعها. فأرسل جاسوسين، دخلا إليها وتعرّفا إلى امرأة بغيّ تُدعى رحاب، فأخفتهما عندها، بعد انكشاف أمرهما عند ملك المدينة ومطاردته لهما.

---

(٣٠) يشوع، ٢: ١٥ ـ ١٦.

(٣١) يشوع، ٢: ٥.

(٣٢) HEIDET, op. cit. P. 1286.

وبعدما جمعا المعلومات اللازمة، تركا المدينة خلسةً بمساعدة رحاب التي دلّتهما بحبل خارج الأسوار، لأن منزلها كان يقع عند السور، وكانت قد حصلت منهما على وعد بضمان حياتها وحياة ذويها في حال احتلال المدينة من قبل قومهما.

وصل الجاسوسان إلى مخيّم العبرانيين وأطلعا يشوع على ما عرفاه وحالة الإحباط التي كان يمرّ بها سكان أريحا والكنعانيون إجمالاً[٣٣].

وتشجع العبرانيون، فعبروا الاردن، واجتازوا السهل حتى وصلوا إلى المكان الذي دُعي «غلغالا» أو تلّ «القلف». وهناك، عمدوا إلى الاحتفال بالتطهير العام للشعب (الختان)، وبعيد الفصح[٣٤]... أغلقت أريحا أبوابها، ومنعت الدخول إليها والخروج منها[٣٥]. وأمر الربّ يشوع، حسبما جاء في التوراة، بأن يقوم طيلة ستة أيام بالدوران حول المدينة مرة كل يوم. فكان المحاربون يسيرون أولاً ووراءهم حَمَلة التابوت المعروف بتابوت العهد وفيه لوحة الوصايا، يرافقهم سبعة كهنة ينفخون الأبواق، وفي المؤخرة يمشي الشعب[٣٦].

«ولما كان اليوم السابع، بكّروا عند مطلع الفجر، وطافوا حول المدينة على هذا المنوال سبع مرّات... فلما كانت المرة السابعة، نفخ الكهنة في الأبواق، فقال يشوع للشعب: «اهتفوا، فقد أسلم الربّ إليكم المدينة. ولتكن المدينة بكل ما فيها مُبْسَلَة للرب. ولكن رحاب البغيّ تحيا، هي وجميع مَن معها في بيتها، لأنها أخفت الرسولين اللذين بعثناهما...». فهتف الشعب هتافاً شديداً، فسقط السور في مكانه. فصعد الشعب إلى المدينة كلٌّ واحد على وجهه، فأحرقوها... ودعا يشوع في ذلك الوقت قائلاً: «ملعون لدى الرب الذي ينهض ويبني هذه المدينة أريحا، بِبِكره يؤسسها، وبأصغر بنيه ينصب أبوابها»[٣٧].

إذاً، احتل العبرانيون المدينة، فدمّروها وذبحوا أهاليها، وكل ما يدبّ فيها. ولم يكتفِ هؤلاء بذلك، بل صبّ يشوع جام غضبه على المدينة بحقد لا يُفسَّر، عندما لعنها باسم الله، وتنبّأ بأن من يبنيها يموت ابنه البكر عند تأسيسها وابنه الأصغر عند انتهاء العمل بها.

---

(٣٣) يشوع، ٢: ١ ـ ٢٤.
(٣٤) يشوع، ٥: ٣ ـ ١٢.
(٣٥) يشوع، ٦: ١.
(٣٦) يشوع، ٦: ١٢ ـ ١٣.
(٣٧) يشوع، ٦: ١ ـ ٢٦.

وهكذا، بقيت مدينة أريحا خراباً لمئات السنين، بسبب الخوف من لعنة يشوع. وابتعدت عنها الطرق التجارية التي كانت تمرّ بها وكانت سبب غناها. وستبقى هذه اللعنة عالقةً في ذاكرة اليهود حتى اليوم، يخشَون منها، ويؤكدون صحتها في تاريخهم، كما سنرى في ما بعد.

وكان لسقوط أريحا صدى كبير لدى الكنعانيين، إذ تنادى الملوك «عبر الأردن في الجبل والسهل وفي ساحل البحر الكبير إلى مقابل لبنان...» لقتال يشوع(٣٨).

وبعد احتلالها، كانت المدينة من نصيب سبط بنيامين(٣٩)، عندما توزّعت أسباط إسرائيل «أرض المعياد».

ولم يَحُل خرابها دون تزاحم ملوك اليهود بعد انشقاق مملكة داوود، للسيطرة عليها. فقد سيطر عليها «عجلون» ملك موآب، واستغلّ سهلها، واحتفظ بها ١٨ سنة. وكان له فيها منزل يأتي إليه مرة في السنة لأخذ الجزية من الإسرائيليين(٤٠).

وفي أريحا، بقي رسل الملك داوود، الذين قبض عليهم «حنّون» ملك «العمّونيين»، وحلق نصف لحاهم، إلى أن نبتت لحاهم(٤١).

وفي عهد الملك «آحاب بن عمري» ملك إسرائيل (٨٧٥ ق.م. ـ ٨٥٣ ق.م.)، تكرّست لعنة يشوع، حسبما جاء في التوراة، عندما قام المهندس «حيئيل البيتئيلي» من قبيلة «افراييم»، بترميم وتحصين المدينة لصالح الملك المذكور. فحلّت عليه لعنة يشوع: «مات ابنه البكر «ابيرام» في اليوم نفسه الذي وضع فيه أساسات المدينة، وابنه الأصغر عندما وضع أبوابها»(٤٢).

وقد فعلت هذه القصة فعلها في الوجدان اليهودي، لأن الذين بنوا هذه المدينة بعد ذلك التاريخ اختاروا موقعاً آخر لها غير الموقع السابق حيث حلّت اللعنة.

وكان الأنبياء يقصدون أريحا، ومنهم النبي إيليّا وتلميذه اليشاع. وقد مرّ فيها إيليا قبل أن يصل إلى ضفة الأردن ويرتفع إلى السماء(٤٣).

وبقي فيها بعده أليشاع. وأثناء إقامته فيها، جاء إليه السكان وأخبروه بأن السكنى فيها ممتازة، ولكن مياهها سيئة والأرض عقيمة. فأخذ أليشاع إناءً جديداً

---

(٣٨) يشوع، ٩: ١ ـ ٢.
(٣٩) يشوع، ٩: ١ ـ ٢.
(٤٠) سفر القضاة، ٣: ١٢ ـ ١٣.
(٤١) سفر الملوك الثاني، ١٠: ٤ ـ ٥.
(٤٢) سفر الملوك الثالث، ١٦: ٣٤.
(٤٣) سفر الملوك الرابع، ٥: ٤ ـ ٦.

ووضع فيه الملح وذهب إلى العين وغرس الملح في الماء، فتحوّلت العين، بأعجوبة أليشاع، إلى مياه صالحة للشرب وعذبة، وامتنع العقم عنها[٤٤].

وفي أريحا، قبض الكلدانيون على الملك صِدْقيّا سنة ٥٨٧ ق. م. وأصعدوه إلى ملك بابل[٤٥]. وبعد عودة اليهود من السبي كان بينهم ٣٤٥ من أبناء أريحا[٤٦].

وذُكرت المدينة في العهد اليوناني والروماني، واشتهرت بأشجار نخيلها. وكان يُستخرج منها دبس فاخر، ومن أفضل نباتها البيلسان (Baume) والحنّاء والزقوم، وأنواع الزهور، خاصة وردها الشهير باسم «وردة أريحا»[٤٧].

٧ ـ أريحا الرومانية

احتل القائد الروماني «بومبيوس» شرق المتوسط، وأخضعه لسلطة روما. ومرّ أثناء سير الحملة في أريحا فأقام فيها ليلة واحدة سنة ٦٣ ق. م. وهدم قلعتين كانتا تشرفان على مدخلها[٤٨].

وعندما استلم «أنطونيو» السلطة، أهدى أريحا إلى عشيقته «كليوبترا» التي كانت تحبّ نخيل أريحا وأشجار بيلسانها[٤٩].

وعندما غدا هيرودوس الكبير ملكاً على اليهودية (٣٧ ـ ٤ ق. م.)، عمد إلى بناء أريحا جديدة في الضاحية الجنوبية للمدينة القديمة، في المكان الذي يُعرف اليوم باسم «تلّ أبي العلائق»، وشيّد فيها القصور لأصحابه، والأبراج، والأسواق التجارية، ومسرحاً وميداناً لسباق الخيل، وبيوتاً للهو. وكان قد أضاف إلى البرجين التقليديين اللذين يحرسان المدينة، برجاً ثالثاً. وعند موته، ثار عبيده، وأحرقوا قصره، فقام ابنه «ارخيلادس بن هيرودوس» بترميمه وأعاد المدينة إلى ما كانت عليه زمن والده، بل أكثر من ذلك، وسّع محيط المدينة وجرّ إليها المياه في قنوات جديدة أضيفت إلى ما كان منها قديماً، وزاد من أشجار النخل، وبنى بركاً للمياه لتلطيف جوّ المدينة زمن الحرّ في الصيف[٥٠].

وقد استُعملت المواد التي بنى فيها «هيرودوس» وابنه المدينة، في بناء المدينة البيزنطية، ولنا صورة تمثّل مدينة هيرودوس في فسيفساء «مأدبا» حيث تظهر

---

(٤٤) سفر الملوك الرابع، ٥: ١٩ ـ ٢٢.
(٤٥) سفر الملوك الرابع، ٥: ٢٥.
(٤٦) سفر عزرا، ٢: ٣٤.
(٤٧) دائرة المعارف، ص ١٨.
(٤٨) HEIDET, op. cit, p. 1294.
(٤٩) دائرة المعارف، ص ١٨ Ibid, P. 1295.
(٥٠) المرجع نفسه، ص ١٨ Ibid, P. 1295.

أريـحا مدينة مهمة تحيط بها الأبراج وأشجار النخيل. وكان في سهل المدينة أنواع متعددة من النخيل، اشتهرت أثمارها في كل أرجاء الأمبراطورية الرومانية، وإلى جانب التمر نجد أنواعاً كثيرة من الأشجار المثمرة. وكان أغلى أشجارها شجر البيلسان، ومنه ثلاثة أنواع. وتذهب الأسطورة إلى أن هذه الشجرة حملتها معها ملكة «سبأ»، زمن قدومها إلى الملك سليمان الحكيم(٥١).

٨ ـ أريـحا في زمن السيد المسيـح

هذه المدينة الرومانية، هي التي مرّ بها السيد المسيح وشفى فيها أعين برتيماوس ورفيقه(٥٢). وفي أريحا، زار المسيح «زكّا العشّار» في منزله، بعدما صعد هذا الأخير، وكان قصير القامة، إلى شجرة جمّيز ليتمكن من مشاهدة يسوع الناصري عندما كان واقفاً بين الجماهير(٥٣). ويشير التقليد المسيحي إلى هذه الشجرة، ويعتبرها من زمن السيد المسيح، وهي كانت باقية إلى أمد قريب. ولا أدري ما إذا كانت موجودةً حالياً.

وعندما أطلق يسوع مثله الشهير عن قريب الإنسان، عندما سُئِل مَن هو قريبُك؟ فأجاب بأن القريب ليس مَن يكون من لحم ودم الإنسان أو من دينه، بل الذي يعمل معه الرحمة، ثم روى قصة الرجل الذي كان منحدراً من أورشليم فوقع بين أيدي اللصوص الذين سلبوه وضربوه وألقوه على قارعة الطريق بين حيّ وميت، فصادف أن مرّ به أناس من دينه من اليهود فأبصروه وجازوا به. ثم مرّ به سامري، فلما رآه تحنّن عليه، برغم العداوة بين السامريين واليهود، وضمد جراحه(٥٤).

والموقع الذي جرت فيه الحادثة التي يذكرها المسيح هو أريحا. وقد مرّ فيها الناصري مرّات عدة لتحاشي تعرّض السامريين له.

وفي التراث المسيحي، اعتقاد بأن المسيح أمضى الأربعين يوماً صائماً قرب أريحا في مغارة في جبلها، ولذلك أخذت التلة اسم «الأربعين»، وعلى رأس هذا الجبل جرّبه الشيطان(٥٥).

---

(٥١) المرجع نفسه، ص ١٨ Ibid, P. 1295.

(٥٢) متى ٢٠: ٢٩؛ مرقس ١٠: ٤٦؛ لوقا ١٨: ٣٥.

(٥٣) لوقا ١٩: ١ ـ ٥.

(٥٤) لوقا ١٠: ٣٠ ـ ٣٧.

(٥٥) متى ٥: ٨؛ لوقا ٤: ٥، أيضاً: HEIDET, op. cit, P. 1297.

٩ - بعد المسيح إلى الفتح العربي - الإسلامي

شهدت أريحا، كأورشليم، نوائب كثيرة أثناء ثورة اليهود على الرومان في أواخر القرن الميلادي الأول، خاصة في عهد «فسباسيانوس» وابنه «تيطس». ففي مطلع الثورة اليهودية، استولى اليهود على القصر في المدينة وقتلوا حاميته، وهدموه إلى الأرض. ثم هرب قسم كبير منهم من المناطق الأخرى ولجأوا إلى أريحا، للاحتماء داخل أسوارها. ولكن فسباسيانوس طوق المدينة فهرب الناس منها، وتمكن الأمبراطور من إعمال السيف برقاب العديد من ساكنيها، وحوّل أريحا وجوارها إلى موقع عسكري لمتابعة قمع الثورة اليهودية. وعندما غزا تيطس أورشليم سنة ٧٠ م ودمّرها وشتّت أهلها، كان الجيش الروماني لا يزال معسكِراً في أريحا(٥٦).

ويخبر أوسابيوس القيصري أن المدينة هُدمت عندما هُدِمت أورشليم، ثم أعيد بناؤها وكانت عامرةً في زمانه، وآثار أريحا الأولى والثانية موجودة(٥٧).

وإبان الهجوم على أورشليم، حاول اليهود الانتقام من المدينة بقطع أشجار البلسان، ولكن الجيش الروماني حال دون ذلك(٥٨).

وفي عهد الأمبراطور كركلاً، الذي اهتمّ بهياكل بعلبك، في زمن الأسرة السورية، وجدت في أريحا نسخ من العهد القديم بالعبرانية واليونانية محفوظة في براميل. وقد أفاد منها القديس «أوريجانوس» في شروحاته اللاهوتية. ويُستدلّ من ذلك أن المدينة كانت مأهولة وقتذاك(٥٩)...

وأخذت أريحا بُعداً جديداً، عندما أصبح الدين المسيحي معترفاً به زمن الملك «قسطنطين»، فدرجت عادة العماد في الأردن بالقرب من أريحا، حيث اعتمد السيد المسيح، على يد يوحنا المعمدان.

وصارت أريحا مركزاً أسقفياً تابعاً لبطريركية أورشليم، واشترك اساقفتها في المجامع الكنسية المسكونية في القرن الرابع والقرن الخامس والقرن السادس. ونقرأ بوضوح اسم اسقفها في لائحة الموقّعين على مجمع نيقية (٣٢٥ م)(٦٠).

وعلى مسافة من المدينة، نجد آثاراً في شمالها لبناء كبير «صرح القديس اليشاع»

---

(٥٦) Ibid.

(٥٧) دائرة المعارف، ص ١٩.

(٥٨) HEIDET, op, cit, P. 1297.

(٥٩) دائرة المعارف، المرجع نفسه
Ibid, P. 1297.

(٦٠) المرجع نفسه
Ibid, P. 1297.

الذي أقيم حيث يُقال انه بارك المياه، فبُنيت على الموقع كنيسة[٦١].

وفي القرن الخامس للميلاد، كان في أريحا عدة كنائس، ومأوى للحجاج، وقد وُصفت وكأنها جنة ذلك الزمن. ويُقال إن الامبراطور «يوستنيانوس» رمّم فيها ديراً وكنيسة على اسم مريم العذراء[٦٢].

وسنة ٣٣٧، عندما زار سائح من مدينة «بوردو» الفرنسية المدينة، وجد فيها بيتاً منسوباً إلى «رحاب»، وقد بقي قائماً إلى ان تهدم سقفه إثر زلزال ضرب المدينة في منتصف القرن السادس، عندما دمّر الزلزال مدينة بيروت. وقد حُوِّل بيت رحاب إلى دير وكنيسة، ولعلّ هذا الدير هو الذي بناه يوستنيانوس[٦٣].

وزاد عدد الأديرة والكنائس في أريحا في القرن السابع. فكانت كنيسة في «الغلغال»، وأخرى في المكان الذي يُقال ان المسيح خلع فيه رداءه قبل اعتماده، وأخرى داخل الدير الذي يحمل اسم القديس يوحنا. ولكن بسبب ابتعاد الطرق التجارية عن المدينة، عاد الانحطاط إليها. وفي ذلك العهد والعهود التي تلته كانت المغاور في الجبال المحيطة بأريحا مركزاً نسكياً مهماً. لكن غزو الفرس للبلاد سنة ٦١٤ م أسهم في تدمير المنطقة والمدينة[٦٤].

١٠ ـ أريحا العربية

احتلّ العرب اريحا سنة (٦٣٧ م)، فتبدّلت هويتها السكانية، ودخلت البلدة في جند الأردن، وتحوّلت إلى مجرد بلدة صغيرة. ولكن الحقول بقيت غنية بمزروعاتها. وقد أشاد الحجّاج والرحالة العرب بزراعة النخل فيها. لكننا لا نجد فيها ذكراً لشجر البيلسان في العهد العربي، إذ استُبدل بالكرمة ذات الثمار المبكرة والموز والأشجار الزكية الرائحة وقصب السكّر، الذي كان يُعصر في معاصر خاصة، ويعتبر من أهم انتاج أريحا.

ولكن الوجود المسيحي في أريحا لم يختفِ بسرعة، إذ نجد فيها في القرنين الثامن والتاسع رهباناً وذِكراً لأساقفتها[٦٥].

---

(٦١) Ibid, P. 1290. Voir aussi à propos de Jéricho chrétienne: «**Dictionnaire d'Archéologie Chrétienne**». T. VII, IJ, art. «Jéricho».

(٦٢) Ibid, P. 1297-1298, aussi (D.A.C). دائرة المعارف، ص ١٩

(٦٣) Ibid, P. 1297-1298, aussi (D.A.C) المرجع نفسه.

(٦٤) Ibid, P. 1297-1298, aussi (D.A.C). المرجع نفسه.

(٦٥) ياقوت، المرجع المذكور، ج ١، ص ٢٢٧، ج ٢، ص٨٨٤. أبو الفداء، المرجع المذكور، ص٢٣٦. ابن خرداذبه، «**المسالك**» ط. لايدن، ١٨٨٩، ص٥٧، ٧٨. اليعقوبي، جغرافية، ط. لايدن، ١٨٦١، ص١١٣.

وفي العهد الصليبي، ظلت اريحا بلدة صغيرة متميزة بسهولها الخصبة، وكانت تابعة للبطريركية اللاتينية في أورشليم، ويعمل الرهبان على استثمار أراضيها. وفي سنة ١١٣٧م، وقفتها «مليسانور»، زوجة الملك «فولك»، على دير بيت عنيا الذي بنته سنة ١١٣٧م.

وقد أعاد الصليبيون الحجاج الأوروبيين إلى أريحا بعدما نسوا الطريق إليها. وكانت زراعة قصب السكّر مزدهرة أيام الصليبيين، وكذلك أشجار النخيل، كما في العهود السابقة، ولكن أعدادها بدأت تقلّ تدريجاً بعد الصليبيين(٦٦).

وبعد رحيل الصليبيين عن المشرق، وفي العهد المملوكي، بدأت مسيرة الانحطاط الكبرى في المدينة، فغدت قرية صغيرة قذرة، بعد عزّ وجاه.

وفي أواسط القرون الوسطى، زار المقدسي (٣٣٦ هـ/٩٤٧ م - ٣٨٠ هـ/٩٩٠ م) المشرق، وترك وصفاً لأريحا جاء فيه: «وما رأيت أسرع برودة من ماء تيماء واريحا، وهما أخف مياه الاسلام... وأما فلسطين فقصبتها الرملة ومدنها: بيت المقدس، بيت جبريل، غزة،... نابلس، أريحا، عمّان... اريحاءُ: هي مدينة الجبّارين، وبها الباب الذي ذكره الله لنبي اسرائيل، وهي معدن النيل والنخيل، رستاقها الغور وزروعهم تُسقى من العيون، شديدة الحرّ، معدن الحيّات والعقارب، أهلها سمر وسودان، كثيرة البراغيث، غير أن ماءها أخف ماء في الاسلام، كثيرة الموز والارطاب (ثمر النخل) والريحان...».

ويتابع المقدسي وصفه لأريحا فيقول: «هو اقليم متوسط الهواء... وقال لي يوماً غسان الحكيم ونحن بأريحاء ترى هذا الوادي قلت بلى، قال: «هو يمدّ إلى الحجاز ثم يخرج إلى اليمامة... وهو وادي الحرّ والنخيل... وأجود المُري ما عمل بأريحا...»(٦٧).

١١ - أريحا في العهد العثماني

مع السيطرة العثمانية سنة ١٥١٦، أخذت أريحا أسوأ صورة لها. فالمدينة القديمة لم يبقَ منها سوى اثني عشر كوخاً صغيراً، علوّها خمسة أقدام أو ستة، مبنية من القصب وأغصان الأشجار والتراب ويحميها سور من الشوك من شجر النبق. وعلى مقربة منها نجد بناءً مربعاً بطول ١٢م وعرض ١٠م وعلوّ ٨ أمتار(٦٨).

---

(٦٦) دائرة المعارف، المرجع المذكور. Ibid, P. 1298.

(٦٧) المقدسي، طبعة د. محمد مخزوم، دار التراث العربي، ١٩٨٧، ص٢١، ٩٥، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١.

(٦٨) HEIDET, op. cit. P. 1291.

ومنذ القرن السادس عشر، وما قبل، اختفى منها النخل وأشجار أخرى. ويذكر ادوارد روبنصن وسميث الأميركيان انهما لم يجدا في أريحا سنة ١٨٣٨ سوى شجرة نخل واحدة(٦٩).

وأمست المدينة منطقة صحراوية تغزوها النباتات الشوكية، ولم يبقَ للبيلسان أثر فيها. وبقيت شجرة جميز «زكّا العشار» واقفة حيث كانت زمن السيد المسيح، كما يذكر التقليد المسيحي. وكان فيها شجر الزقوم الذي يعطي ثماراً شبيهة بالزيتون وزيتاً يُستعمل لشفاء الجروح. وغزا شجر النبق الشوكي السهل، وكان يُشاهد فيها تفاح سدوم الأصفر الذي حلّ محل ثمارها الشهية(٧٠).

وفي عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، زار الراهب الفرنسيسكاني «أوجين روجيه» المنطقة، وكان يعمل طبيباً في خدمة الأمير، وترك كتاباً شهيراً عن الأرض المقدسة، يصف فيه خبرته فيها طيلة خمس سنوات (١٦٢٩ ـ ١٦٣٤)، ويُخبر عن أريحا أنها تستمد تسميتها من شكلها الذي كان على صورة الهلال. وهو في ذلك يتناقض مع ما ذكرناه عن تسمية المدينة. ويرى أنها تقع في سهل طوله ٦ أميال وعرضه ٣ أميال. «وفي عهد الكنعانيين، كان فيها ملك. وعندما ملكها الرومان أقاموا فيها قصراً ملكياً وجعلها المسيحيون قاعدة أسقفية. وهي اليوم، أي في مطلع القرن السابع عشر، بلدة تسكنها مائة عائلة من المسلمين. ولا يوجد فيها من البقايا الأثرية سوى خرائب كاتدرائية بُنيت حيث كان منزل زكّا العشّار. ولا يزال فيها في الداخل، كما في الخارج، عدد لا يُستهان به من النخل، وأشجار البيلسان والأكاسيا. وتنمو فيها الورود التي تحمل اسم أريحا وهي حمراء اللون ثم تصبح بيضاء، فيها زيت، وتعيش طويلاً إذا وُضعت في الماء.

وبالقرب من أريحا، بين المدينة والجبل، تقع عين ماء، كانت مياهها تُميت النبات وتصيب النساء بالعقم والاجهاض إذا ما كنّ حبالى...»(٧١).

ونرى أن ما يذكره أوجين روجيه عن زراعة النخل والبيلسان، يتناقض مع ما ذكره رحّالة آخرون سبقوه إلى المنطقة في القرن الرابع عشر (مندرل، مندفيل، الخ) وما تذهب إليه الدراسات الحديثة.

وفي سنة ١٨٣٤، وضع ابراهيم باشا المصري قبائل صعيدية في أريحا. وفي

---

(٦٩) دائرة المعارف، المرجع المذكور، ص٢٠.

(٧٠) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٧١) ROGER Eugène «**La terre sainte**». éd Elias KATTAR, publications de l'USEK. Liban, 1992.

سنة ١٨٧٨، كان عدد سكانها مائتي نفس من النَوَر أو البدو، ويعرفون باسم عرب «الغوارنة»، لونهم شديد السمرة، مشهورون بالقرصنة، نساؤهم مطعون بسيرتهنّ الأدبية ومشهورات بالرقص والغناء والمكائد.

وكان من يبيت في أريحا من الغرباء ليلة واحدة، معرَّض للإصابة بالحمى، خاصة في أواخر الصيف وأوائل الخريف(٧٢).

١٢ - أريحا الحالية

في أثناء الحرب العالمية الأولى، احتل الانكليز البلاد، وأصبحت أريحا تحت الانتداب الانكليزي، الذي حكمها حتى إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

وبعد معارك بين العرب واسرائيل، احتلها الجيش الاردني، فجلا عنها اليهود. وانطلاقاً منها، في أول كانون الأول ١٩٤٨، نودي بالأمير عبد الله ملكاً على ضفتي الأردن.

وفي ظل الحكم الاردني، نمت أريحا وازدهرت وغدت مركز قضاء تابع لمحافظة القدس.

وتحولت إلى مشتى جميل بحكم وقوعها تحت سطح البحر، فبُنيت فيها الفنادق والمرافق العامة والبيوت الثرية، وتحولت إلى مركز استجمام شتوي، وتحولت سهولها مجدداً من رمال صحراوية إلى واحات مزروعة، ونشأت فيها مخيمات للاجئين الفلسطينيين في عين السلطان والنويعمة وعقبة جبر.

وكانت بعض الآثار من التاريخ القديم والوسيط منتشرة قرب المدينة، ومنها أطلال قصر هشام بن عبد الملك على بعد ٣ كلم من المدينة، ودير الأربعين، وجبل التجربة، ومغاور النساك على بعد ٤ كلم. وحيث يُقال إن السيد المسيح اعتمد، بُني دير يوحنا المعمدان للروم الارثوذكس. وفي كل سنة، وفي يوم الغطاس، يأتي المسيحيون من الشرق والغرب لعمادة أولادهم أو للغطاس في مياه الاردن(٧٣).

ومع وقوع الضفة الغربية بيد اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، أمست أريحا تحت سيطرة الدولة العبرية، وبقيت كذلك حتى توقيع اتفاق «غزة ــ أريحا أولاً» لتصبح جزءاً من الكيان الفلسطيني العربي.

---

(٧٢) راجع عن أريحا في القرن التاسع عشر: دائرة المعارف القديمة لبطرس البستاني، دائرة المعارف الجديدة، ص٢١.

(٧٣) راجع حول اريحا الحالية: دائرة المعارف، المرجع المذكور، ص٢٢.

التطور الكمي لنظام التعليم في لبنان
التعليم العالي والتعليم المهني والتقني ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣

جورج أبي صالح(*)

بعد أن تناولنا في بحث سابق[١] التطور الكمي للتعليم العام في لبنان منذ ١٩٨٨ حتى ١٩٩٣، وبيّنا أهم الاتجاهات التي سلكها هذا التعليم، مكتشفين مواطن القوة والضعف الكامنة في هذا التطور، مقدّمين بعض المقترحات التي من شأنها زيادة تكافؤ الفرص التعليمية لجميع اللبنانيين في سنّ الدراسة، سوف نعرض في ما يلي المؤشّرات الاحصائية الدالّة على تطور التعليم العالي والتعليم المهني والتقني في لبنان طوال عقد كامل، بدءاً من السنة الدراسية ٨٢ ـ ١٩٨٣[٢] وصولاً إلى سنة ٩٢ ـ ١٩٩٣[٣].

القسم الأول

التعليم العالي: ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣

يرتدي موضوع التعليم العالي أهمية بالغة في ضوء الإجماع على أن الجامعة تمثّل مجتمعاً علمياً يهتمّ بالبحث عن الحقيقة وأن وظائفها الأساسيّة تتمثّل في التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع. فالتعليم الجامعي يأتي في أعلى درجات السلّم التعليمي ويلعب دوراً حيوياً في رقيّ المجتمعات وتقدّمها من خلال تنمية مواردها البشرية التي هي عنصر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(*) باحث، أمين عام الحركة الثقافية ـ انطلياس.

(١) مجلة «الدفاع الوطني اللبناني»، العدد السابع، كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢) احصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة ٨٢ ـ ١٩٨٣، المركز التربوي للبحوث والانماء، الدكوانة.

(٣) الاحصاءات الأولية للتعليم العام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، المركز التربوي للبحوث والانماء، الدكوانة.

١ ـ الطلاب

في ٨٢ ـ ١٩٨٣، كان مجموع عدد طلاب التعليم العالي في لبنان ٧٣٠٥٢ طالباً وطالبة. وفي ٩٢ ـ ١٩٩٣، بلغ ٨٨٦٨٩، مسجّلاً بذلك زيادة قدرها ١٥٦٣٧ طالباً، ونسبتها ٢١,٤٠٪ في غضون عشر سنوات. لكن، ما يلفت النظر هو أن هذا المجموع ازداد في سنة واحدة، أي من ٩١ ـ ١٩٩٢ إلى ٩٢ ـ ١٩٩٣، بمقدار ٣١٩٤ طالباً وبنسبة ٣,٧٣٪، وهي نسبة تزيد عن ضعف معدل الزيادة السنوية (١,٧٦٪) في العقد المعنيّ بالدراسة. مما يدلّ على تسارع وتيرة نمو عدد الطلاب الجامعيّين في الفترة الأخيرة، وضرورة التحسّب، مادياً ومالياً وتربوياً واقتصادياً، لهذا الحجم المتنامي من المنتسبين إلى التعليم العالي (أنظر الجدول رقم ١).

جدول رقم ١
تطور أعداد طلاب التعليم العالي في لبنان٨٢/١٩٨٣ ـ ٩٢/١٩٩٣

١٩٨٢ ـ ١٩٨٣		١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	
الجامعة اللبنانية	٢٧١٤٧	الجامعة اللبنانية	٣٩٩٢٦
جامعة بيروت العربية	٢٨٩٩٢	جامعة بيروت العربية	٢٧٩٢٧
جامعة القديس يوسف	٥١٧١	جامعة القديس يوسف	٥٤٥٦
الجامعة الأميركية	٤٩٥٥	الجامعة الأميركية	٥١٧١
جامعة الروح القدس	٢٨٢١	جامعة الروح القدس	٢٢٤١
كلية بيروت الجامعية	١٨٤٥	كلية بيروت الجامعية	٣٤٤١
الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة	٥٤٥	جامعة البلمند	٩٨٣
مركز سيدة اللويزة للتعليم العالي	٣٤٤	جامعة سيّدة اللويزة	١٤٥٩
معهد هايكازيان	٢٧٨	معهد هايكازيان	غ. م.
جامعة الآباء الانطونيين ـ بعبدا	٢٣٨	كلية الدعوة الاسلامية	٨٨
معهد الحكمة العالي للحقوق	٢١٦	معهد الحكمة العالي للحقوق	٥٤٩
كلية الإمام الأوزاعي الاسلامية	١٣٥	كلية الإمام الأوزاعي الاسلامية	٩٧٧
كلية الشرق الأوسط	١١٨	كلية الشرق الأوسط	١٢٨
مركز المقاصد للتعليم العالي	٧٨	المعهد العالي للدراسات الاسلامية	٣٦
معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت	٥٤	معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت	٦٦
كلية صدّام حسين الطبية	٤٤	معهد التمريض العالي الوطني	٨٢
معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي	٤٣	كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٤٧
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٢٨	كلية الشريعة الاسلامية	١١٢
المجموع	٧٣٠٥٢		٨٨٦٨٩

١ ـ ١ توزّع الطلاب حسب الجنس

يُظهر توزّع الطلاب الجامعيّين حسب الجنس أن ٦٢,٧٣٪ منهم كانوا من الذكور و٣٧,٢٧٪ من الإناث في سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣. على أن نسبة الذكور انخفضت ما يزيد عن ١٠ نقاط لصالح الإناث في ٩١ ـ ١٩٩٢ (٥٢,١٣٪ مقابل ٤٧,٨٧٪) قبل أن تستردّ منها ٣,٨٣ نقاط في ٩٢ ـ ١٩٩٣ (٥٥,٩٦٪ مقابل ٤٤,٠٤٪. إن هذا التوزّع يبيّن أن الطلاب الجامعيّين هم أكثر عدداً نسبياً من الطالبات الجامعيّات، بيد أن الفارق بين الجنسين قد تقلّص في خلال عقد من الزمن (أنظر الجدول رقم ٢). والأرجح أن تفسير ذلك كامن في عاملين مترابطين: أولاً، تناقص عدد الذكور بين طلاب لبنان في أثناء الحرب، نتيجة الهجرة والاستشهاد والانتماء إلى التنظيمات المسلّحة، وثانياً ازدياد اتّكال الأُسَر على الإناث من أفرادها والشعور بالحاجة إلى رفع مستوى إعدادهنّ الأكاديمي لزيادة أو تحسين فرص حصولهنّ على عمل، أو لرفع مستوى أجورهنّ ومداخيلهنّ.

جدول رقم ٢
توزّع طلاب التعليم العالي حسب الجنس
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

الجنس	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩١ ـ ١٩٩٢	٩٢ ـ ١٩٩٣
ذكور	٦٢,٧٣٪	٥٢,١٣٪	٥٥,٩٦٪
إناث	٣٧,٢٧٪	٤٧,٨٧٪	٤٤,٠٤ ٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

أما أعلى نسبة للإناث فهي في جامعة القديس يوسف (٥٩,٠٧٪) ثم في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة (٥٨,٨٩٪)، بينما تسجَّل أدنى نسبة لهنّ في جامعة بيروت العربية (٣٢,٢٨٪) وفي مركز سيّدة اللويزة للتعليم العالي (٣٨,٨٦٪). إذا ما استثنينا الكلّيات التي تدرّس اللاهوت والشريعة الاسلاميّة.

١ ـ ٢ توزّع الطلاب حسب الجنسية

في ٨٢ ـ ١٩٨٣، كان حوالى ٦٠٪ من طلاب التعليم العالي لبنانيّين و٤٠٪ غير لبنانيّين. لكن بعد عشر سنوات، انخفضت نسبة الطلاب غير اللبنانيّين بمقدار ١٠ نقاط لصالح الطلاب اللبنانيّين (على التوالي ٣٠٪ و٧٠٪ تقريباً). ويدلّ ذلك على أن لبنان، بسبب الحرب التي عاشها وبسبب نمو التعليم في البلدان العربية، لم يعد «جامعة المنطقة» كما كان في منتصف السبعينات (٧٤ ـ ١٩٧٥) وعشيّة اندلاع

الحرب على أرضه، حيث كان العرب والأجانب يشكّلون ٥٧٪ من طلاب جامعات لبنان مقابل ٤٣٪ فقط من اللبنانيّين. (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم ٣:
توزّع طلاب التعليم العالي حسب الجنسية
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

الجنسية	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩٢ ـ ١٩٩٣	للتذكير ٧٤ ـ ١٩٧٥
لبناني	٥٩,٦٥٪	٧٠,٥٥٪	٤٣٪
غير لبناني	٤٠,٣٥٪	٢٩,٤٥٪	٥٧٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠٪

١ ـ ٣ توزّع الطلاب حسب الجامعات

يتّضح من المعطيات الاحصائية أن ثمة جامعتين في لبنان تستأثران وحدهما بما يزيد عن ثلاثة أرباع طلاب التعليم العالي منذ أكثر من عشر سنوات. وهاتان الجامعتان هما الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية اللتان تبادلتا المركزين الأول والثاني، من حيث عدد الطلاب، في ٨٢ ـ ١٩٨٣ و٩٢ ـ ١٩٩٣، كما يُظهر الجدول رقم٤، الذي يؤكّد إضافةً إلى ذلك أن هناك ٦ جامعات ما زالت تستوعب منذ ١٩٨٢ أكثر من ٩٥٪ من طلاب التعليم العالي في لبنان، بينما تتوزّع النسبة الباقية (حوالى ٥٪) على ١٢ مؤسسة أخرى ذات طابع تخصصي محصورللغاية.

جدول رقم ٤
توزّع طلاب التعليم العالي حسب المؤسسات
١٩٨٣/٨٢ ـ ٩٢ ـ ١٩٩٣ (٪)

المؤسسة	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩١ ـ ١٩٩٢	٩٢ ـ ١٩٩٣
١ـ الجامعة اللبنانية	٣٧,١٦٪	٤٤,٧٪	٤٥,٠٢٪
٢ ـ جامعة بيروت العربية	٣٩,٦٩٪	٣٣,٤٪	٣١,٤٩٪
٣ ـ جامعة القديس يوسف	٧,٠٨٪	٦,٣٪	٦,١٥٪
٤ ـ الجامعة الأميركية في بيروت	٦,٧٨٪	٥,٦٪	٥,٨٣٪
٥ ـ كلية بيروت الجامعية	٢,٥٢٪	٢,٦٪	٣,٨٨٪
٦ ـ جامعة الروح القدس ـ الكسليك	٣,٨٦٪	٢,٥٪	٢,٥٣٪
المجموع	٩٧,٠٩٪	٩٥,١٪	٩٤,٩٪

١ ـ ٤ توزّع الطلاب حسب الاختصاصات

لا تبيّن الاحصاءات المتوفّرة توزّع مجموع طلاب التعليم العالي حسب مختلف الاختصاصات المتاحة في لبنان، وإن تكن ثمة تقديرات[٤] ترجّح أن ٧٥٪ من هؤلاء الطلاب ينتسبون إلى فروع العلوم الانسانية (الآداب، الفلسفة، الحقوق، التاريخ والجغرافية...) و٢٥٪ منهم ينتسبون إلى الفروع العلمية والتكنولوجية، في مختلف مؤسسات التعليم العالي العاملة في لبنان سنة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

غير أن المعطيات المتعلّقة بالجامعة اللبنانية تُظهر أن طلاب العلوم الانسانية كانوا يشكّلون، في ٩٢ ـ ١٩٩٣، حوالى ثلثي (٦٧٪) مجموع المنتسبين إلى هذه الجامعة، وأن طلاب الفروع العلمية والتكنولوجية والفنيّة يمثّلون الثلث الباقي (٣٣٪)، بعدما كانت هاتان النسبتان، على التوالي، ٦٩٪ مقابل ٣١٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣، و٧٣٪ مقابل ٢٧٪ في ٧٧ ـ ١٩٧٨. ومن البديهي أن التحسّن النسبي الذي طرأ على هذا التوزّع، لصالح الاختصاصات العلمية والفنية والتقنية، ناجم عن فتح المعاهد والكليّات التطبيقية داخل الجامعة اللبنانية في غضون الثمانينات، إلاّ أن هذا التحسّن يظلّ غير كافٍ (أنظر الجدول رقم ٥).

جدول رقم ٥
توزّع طلاب الجامعة اللبنانية حسب فروع الاختصاص
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

فروع الاختصاص	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩٢ ـ ١٩٩٣	للتذكير ٧٧ ـ ١٩٧٨
فروع الآداب والعلوم الانسانية	٦٩٪	٦٧٪	٧٣٪
الفروع العلمية والتقنية والفنية	٣١٪	٣٣٪	٢٧٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٢ ـ المؤسَّسات

عشيّة حرب لبنان، كان عدد مؤسسات التعليم العالي ١٥ مؤسَّسة. وفي ٨٢ ـ ١٩٨٣، ارتفع هذا العدد إلى ١٨ وظلّ كما هو حتى ٩٢ ـ ١٩٩٣، مع تغيّر بسيط في العناصر المكوِّنة له، حسبما يظهر في الجدول رقم ٦.

(٤) ايكوشيفر ١٩٩٣، منشورات ايكوشيفر، ص ٤٠.

جدول رقم ٦
مؤسسات التعليم العالي في لبنان
٨٢ ـ ١٩٨٣ و٩٢ ـ ١٩٩٣

٨٢ ـ ١٩٨٣	٩٢ ـ ١٩٩٣
١ ـ الجامعة اللبنانية	١ ـ الجامعة اللبنانية
٢ ـ جامعة بيروت العربية	٢ ـ جامعة بيروت العربية
٣ ـ جامعة القديس يوسف	٣ ـ جامعة القديس يوسف
٤ ـ الجامعة الأميركية في بيروت	٤ ـ الجامعة الأميركية في بيروت
٥ ـ جامعة الروح القدس ـ الكسليك	٥ ـ جامعة الروح القدس ـ الكسليك
٦ ـ كلية بيروت الجامعية	٦ ـ كليّة بيروت الجامعية
٧ ـ الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة	٧ ـ جامعة البلمند
٨ ـ معهد الحكمة العالي للحقوق	٨ ـ معهد الحكمة العالي للحقوق
٩ ـ معهد هايكازيان	٩ ـ معهد هايكازيان
١٠ ـ جامعة لوفان الأنطونية ـ بعبدا	١٠ ـ جامعة سيدة اللويزة
١١ ـ مركز سيّدة اللويزة للتعليم العالي	١١ ـ كليّة الشرق الأوسط
١٢ ـ كلية الشرق الأوسط	١٢ ـ كليّة الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية
١٣ ـ معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي، البلمند	١٣ ـ المعهد العالي للدراسات الاسلامية
١٤ ـ معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت، حريصا	١٤ ـ معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت
١٥ ـ كليّة اللاهوت للشرق الادنى	١٥ ـ معهد التمريض العالي الوطني
١٦ ـ كليّة الإمام الأوزاعي للدراسات الاسلامية	١٦ ـ كليّة اللاهوت للشرق الأدنى
١٧ ـ كليّة صدّام حسين الطبيّة	١٧ ـ كليّة الشريعة الاسلامية
١٨ ـ كليّة المقاصد للتعليم العالي	١٨ ـ كليّة الدعوة الاسلامية

في الأصل، نشأت معظم مؤسسات التعليم العالي في بيروت وضواحيها، ما عدا جامعة الروح القدس ـ الكسليك وجامعة سيّدة اللويزة (كسروان ـ جبل لبنان) وجامعة البلمند (الكورة ـ لبنان الشمالي). لكن، في السنوات الأخيرة، عمدت بعض الجامعات الى فتح فروع لها في المحافظات، لا سيّما الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف وكليّة بيروت الجامعيّة.

٣ ـ الهيئة التعليمية والإدارية

في ٩٢ ـ ١٩٩٣، بلغ مجموع عدد أفراد الهيئة التعليمية والادارية في مؤسسات

التعليم العالي في لبنان ١١٣١٣ شخصاً مقابل ٨١١١ في ٩١ ـ ١٩٩٢ و٧٩٧٦ في ٨٢ ـ ١٩٨٣. أي أن هذا العدد الاجمالي ازداد بمقدار ٣٣٣٧ شخصاً وبنسبة ٤١,٨٪ في غضون عشر سنوات، بينما كان ازدياده بمقدار ٣٢٠٢ وبنسبة ٣٩,٥٪ في خلال سنة واحدة (أنظر الجدول رقم٧)!

جدول رقم ٧
توزّع الهيئة التعليمية والادارية حسب الجنس
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

الجنس	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩١ ـ ١٩٩٢		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٥٤٩٨	٦٩٪	٥٣٦٤	٦٦٪	٧٢٥٧	٦٤٪
إناث	٢٤٧٨	٣١٪	٢٧٤٧	٣٤٪	٤٠٥٦	٣٦٪
المجموع	٧٩٧٦	١٠٠٪	٨١١١	١٠٠٪	١١٣١٣	١٠٠٪

للأسف، لا تُظهر المعطيات الاحصائية توزّع الهيئة التعليمية والإدارية حسب الوضع الوظيفي، مما لا يمكّننا من معرفة نسبة الداخلين منهم في الملاك ونسبة العاملين بالتعاقد، علماً أن الوقائع تشير بوضوح إلى ارتفاع نسبة الفئة الثانية لا سيّما في صفوف الأساتذة وفي بعض المؤسسات الخاصة.

٣ ـ ١ توزّع أفراد الهيئة التعليمية والإدارية حسب الجنس

في ٨٢ ـ ١٩٨٣، كانت نسبة الذكور بين أفراد الهيئة التعليمية والادارية في مؤسسات التعليم العالي ٦٩٪ مقابل ٣١٪ للإناث. وفي ٩٢ ـ ١٩٩٣، أصبحت هاتان النسبتان، على التوالي، ٦٤٪ للذكور و٣٦٪ للإناث. وعليه، يمكن القول إن الهيئة التعليمية والادارية في هذه المؤسّسات تتوزّع بين الذكور والإناث بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً، وإن ثمة تزايداً نسبياً طفيفاً في عدد الإناث على حساب الذكور (أنظر الجدول رقم ٧).

بيد أن ثمة مؤشّراً مهماً له تأثيره الأكيد على كلفة التعليم في هذه المؤسّسات هو نسبة المعلمين من أفراد الهيئة التعليمية والادارية. إذ يلاحَظ أن متوسط هذه النسبة في عموم مؤسسات التعليم العالي كان ٥٥,٠٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣ مقابل ٥٦,٧٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣، أي أن هذا المتوسط العام ظلّ مستقرّاً طوال عشر سنوات، إلاّ أنه شهد تفاوتاً كبيراً بين المؤسسات. ففي حين يشكّل الأساتذة ٩٠,٥٪ من مجموع العاملين في جامعة الروح القدس ـ الكسليك و٨٢,٩٪ منهم في جامعة القديس يوسف، فإنهم لا يمثّلون سوى ٢١,٩٪ من مجموع العاملين في الجامعة

الأميركية! أما في الجامعتين اللبنانية والعربية، فإن نسبة الأساتذة من أفراد الهيئة التعليمية والادارية تبدو قريبة من المتوسط العام (على التوالي ٥٨,١٢٪ و٥٤,٢٣٪). ولعلّ قيام عدد لا بأس به من الرهبان بمهمة التدريس في جامعتي الروح القدس والقديس يوسف يفسّر تدنّي نسبة الأساتذة (المسجَّلين بهذه الصفة في الاستمارات الاحصائية الرسمية) من مجموع أفراد الهيئة التعليمية والادارية (أنظر الجدول رقم ٨).

جدول رقم ٨
نسبة الأساتذة من مجموع الهيئة التعليمية والادارية في أكبر مؤسسات التعليم العالي٨٢/٨٣ ـ ٩٢/٩٣ (٪)

	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩٢ ـ ١٩٩٣
١ ـ الجامعة اللبنانية	٪٥٧,٩٨	٪٥٨,١٢
٢ ـ جامعة بيروت العربية	٪٦٧,٠٦	٪٥٤,٢٣
٣ ـ جامعة القديس يوسف	٪٨٥,٢٩	٪٨٢,٩٦
٤ ـ الجامعة الأميركية في بيروت	٪٢٠,٧٠	٪٢١,٩٩
٥ ـ جامعة الروح القدس ـ الكسليك	٪٨٦,٠٠	٪٩٠,٥٢
٦ ـ كلية بيروت الجامعية	٪٩٥,٨٣	٪٦٦,٧٤
المتوسط العام	**٪٥٦,٧٤**	**٪٥٥,٠٠**

على أي حال، تجدر الإشارة إلى أن عدد أفراد الهيئة التعليمية والادارية في مؤسسات التعليم العالي ازداد بنسبة ٤١,٨٪ في عشر سنوات بينما لم يزد عدد طلاب هذه المؤسسات في الفترة نفسها إلاّ بنسبة ٢١,٤٪! وهذا مؤشر كان له بالتأكيد انعكاس سلبي على كلفة التعليم العالي التي سجّلت ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، خصوصاً إذا ربطنا هذا المؤشّر بمؤشّر آخر لا يقلّ عنه دلالةً، هو متوسط عدد الطلاب للأستاذ و/أو الإداري الواحد، الذي يبلغ ٧,٨٣ في المؤسّسات كافة و٨,٦٢ في الجامعة اللبنانية.

استنتاجات

لقد أثبت التحليل الكمّي لتطور التعليم العالي في لبنان، على مدى السنوات العشر الأخيرة، ضرورة لا بل إلحاحيّة البحث في أوضاع هذا القطاع في ضوء الوقائع التالية:

ـ إن أعداد طلاب التعليم العالي تزداد باطّراد وبوتيرة متسارعة.

ـ إن ثمة تركّزاً لهؤلاء الطلاب في ست جامعات بوجه خاص وفي جامعتين بوجه أخصّ.

ـ إن معظم الجامعات العاملة في لبنان تتّخذ شكل معاهد ذات اختصاصات ضيّقة ومحصورة جداً، ولا يزيد حجم استيعابها في غالب الأحيان عن حجم مدرسة ثانوية أو حتى ابتدائية.

ـ إن انتساب الإناث إلى التعليم العالي يحقّق ازدياداً ينبىء بتنامي دور المرأة اللبنانية على صعيدي الانماء الاجتماعي والانماء الاقتصادي.

ـ إن لبنان يفقد تدريجياً دوره الريادي الذي لعبه قبل الحرب كمركز للتعليم العالي في المنطقة، وكمُعدّ لمواردها البشرية وللكوادر السياسية والادارية والاقتصادية العليا في العالم العربي وفي بعض البلدان النامية.

ـ إن كلفة التعليم الجامعي في لبنان آخذة بالازدياد، لا سيّما في إطار الانتشار الفوضوي لمؤسسات هذا التعليم بمعزل عن أية معايير منظّمة لعملها، وفي ظل ضآلة متوسط عدد الطلاب للأستاذ و/أو الاداريّ الواحد.

في الواقع، شهدت سنة ١٩٩٣ استحداث ثلاث وزارات مخصَّصة للشأن التربوي: الأولى للثقافة والتعليم العالي، والثانية للتعليم المهني والتقني، والثالثة للتربية الوطنية والشباب والرياضة. وإذا كان من المفروض، نظرياً، أن يؤدّي هذا التفريع إلى مزيد من الاهتمام بقضايا التربية والتعليم، وإلى مزيد من التفرّغ لدرس هذه القضايا في مختلف القطاعات، ولمعالجة المشكلات المزمنة المتعلّقة بها أو الناجمة عنها أو لإيجاد سبل التطوير والتنمية، إلاّ أن ثمة معوّقات قديمة وأخرى مستجدّة ما تزال تحول دون تحقيق هذه الغايات المنشودة.

أوّل هذه المعوّقات ذو طابع مالي. فبعدما كانت حصة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة تقارب ١٢٪ من الموازنة العامة للدولة اللبنانية، وهي حصة لم تكن كافية أصلاً (باعتبارها مرصودة بمعظمها للموازنة التشغيلية وأقلّ من أن تسهم في التطوير والانماء)، انخفض مجموع حصص الوزارات الثلاث المعنيّة بالشأن التربوي إلى ٧,١٥٪[٥] من موازنة الدولة لعام ١٩٩٤، وتوزّع على النحو التالي: ٤,٩٥٪ لوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١,٧٪ لوزارة الثقافة والتعليم العالي، و٠,٥٪ لوزارة التعليم المهني والتقني. وعليه، تبدو حصة وزارة الثقافة والتعليم العالي أضعف من أن تتيح لهذه الوزارة الناشئة أن تلعب دوراً فعّالاً في تعزيز التعليم العالي وتطويره، فضلاً عن كونها ما تزال في مرحلة تأسيسية.

ثانياً، إن وزارة الثقافة والتعليم العالي، التي لم يتأمّن لها، بعد سنة ونيّف من إنشائها، مبنى دائماً وملاكاً بشرياً ثابتاً، لم تستطع حتى الآن أن تولي التعليم العالي

(٥) الجريدة الرسمية، ملحق خاص بالعدد ٧، تاريخ ١٧ شباط ١٩٩٤.

الاهتمام الذي يستحقّ، واقتصر عملها في هذا المجال على الاهتمام بمعالجة مشاكل جزئية وآنية متّصلة بالجامعة اللبنانية (تعيين رئيس وعمداء ومدراء، التفاوض مع رابطة الاساتذة في حلّ بعض القضايا المطلبية...). والحال أن المشرّع لم يُنشىء هذه الوزارة لتكون فقط سلطة وصاية على الجامعة اللبنانية، بل لتضع سياسة عامة للتعليم العالي وتشرف على تنفيذها. وفي ضوء التجربة التي مرّت بها هذه الوزارة منذ تأسيسها، يجوز لنا أن نتوقّع تأخّراً في رسم هذه السياسة، وفي تحديد وظيفة الجامعة ودورها الأكاديمي والبحثي والانمائي، وفي تعيين أطر علاقات مؤسسات التعليم العالي فيما بينها، من جهة، وعلاقاتها بالوزارة المختصّة من جهة ثانية. وإلى أن يتمّ ذلك، تبقى أسئلة كثيرة بحاجة إلى أجوبة، أهمها:

ـ ما هي المعايير الواجب اعتمادها للترخيص لمؤسسة تعليم عالٍ، وما هي الشروط الواجب توافرها لدى الجهة الراغبة في الحصول على مثل هذا الترخيص (البناء الجامعي، الهيئة التعليمية، مراكز الأبحاث، المؤتمرات والعلاقات مع جامعات اقليمية ودولية، الاختصاصات وارتباطها بحاجات سوق العمل المحلية والاقليمية الخ..)؟

ـ ما هي سبل التنسيق بين الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية، من جهة، وبين هذه الجامعات والوزارات الثلاث المعنيّة بالشأن التربوي، من جهة ثانية؟

ـ ما هي الأهداف المرسومة للتعليم الجامعي في لبنان، على صعيدي الفرد والمجتمع، وما هو الرابط الوظيفي بين التعليم العالي وسوق العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ـ أيّ دور للجامعة اللبنانية في الانماء وإعادة الإعمار، في ترسيخ الاندماج الوطني، في تشجيع الأبحاث الأكاديمية، في تأمين برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر وفي عملية التنمية الثقافية؟ إن الإجابة عن هذه الاسئلة تستدعي دراسة مونوغرافية معمّقة ومفصّلة تتناول أوضاع هذه الجامعة الوطنية بمختلف جوانبها: تعيين مجلس الجامعة، إعادة النظر في التفريع وفقاً لأسس موضوعية، توسيع قاعدة الانتساب إلى الكلّيات التطبيقية، تطوير الأبحاث وزيادة المخصّصات المرصودة لها، تحسين شروط عمل الهيئة التعليمية والادارية، تنمية المنشورات وعلاقات التبادل والتعاون مع الجامعات الأخرى، محلياً واقليمياً ودولياً الخ..

في الواقع، انطلاقاً من اقتناعنا بأن الصراع مع دولة إسرائيل هو صراع حضاري وبأن رأسمال لبنان الانساني سيكون الأكثر عرضةً للتهديد في إطار المنظومة الاقليمية الجديدة التي يحضَّر لقيامها على ركائز: المعرفة من إسرائيل، والطاقة من الجزيرة العربية، واليد العاملة من مصر والمياه من تركيا، فإننا نحرص على التشديد على دور التعليم العالي عموماً والجامعة اللبنانية الوطنية خصوصاً في مواجهة تحدّيات المرحلة المقبلة من تاريخ وطننا. ذلك أن لدى الدولة

العبرية نظاماً جامعياً متفوّقاً، مدعوماً بأربعة وخمسين مركزاً لـلأبحاث تُصرف عليها نسبة ٤٪ من الدخل القومي. وهذه الحقيقة وحدها كافية لتحسيسنا بالمخاطر التي تنتظرنا خلف سلام المنتصر الذي تسعى إسرائيل لفرضه علينا، كما بمسؤولياتنا لجهة التشبّث بشروط السلام العادل أولاً، ثم الاستعداد ثقافياً وتربوياً لاستعادة مكانة لبنان العلمية والمعرفية.

القسم الثاني

التعليم المهني والتقني

١ ـ الطلاب

في ٨٢ ـ ١٩٨٣[٦]، كان مجموع عدد طلاب التعليم المهني والتقني في لبنان ٣٩٧٣٢ طالباً وطالبة. وفي ٩١ ـ ١٩٩٢، ارتفع هذا العدد إلى ٤١٠٩٧ ثم إلى ٤٤٢٢٠ في ٩٢ ـ ١٩٩٣[٧]، أي أنه سجّل زيادة إجمالية قدرها ٤٤٨٨ طالباً ونسبتها ١١,٣٠٪ في خلال عشر سنوات. غير أن ما تجدر ملاحظته هو أن هذا المجموع ازداد في سنة واحدة، أي من ٩١ ـ ١٩٩٢ إلى ٩٢ ـ ١٩٩٣ بمقدار ٣١٢٣ طالباً وبنسبة ٧,٦٪، وهي نسبة تزيد عن ضعف معدل الزيادة الاجمالية (٣,٤٪) في السنوات التسع الأولى من العقد المعنيّ بالدراسة. مما يدلّ على تسارع وتيرة نمو عدد طلاب التعليم المهني والتقني في الفترة الأخيرة وضرورة التحسّب، مادياً ومالياً وتربوياً واقتصادياً، لهذا الحجم المتنامي من المنتسبين إلى هذا النوع من التعليم (أنظر الجدول رقم ٩).

جدول رقم ٩
تطور أعداد طلاب التعليم المهني والتقني
في لبنان ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

السنة	المجموع	الزيادة	
		العدد	٪
٨٢ ـ ١٩٨٣	٣٩٧٣٢	—	—
٩١ ـ ١٩٩٢	٤١٠٩٧	١٣٦٥	٣,٤٪
٩٢ ـ ١٩٩٣	٤٤٢٢٠	٣١٢٣	٧,٦٪
التغيّر ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣	—	٤٤٨٨	١١,٣٪

(٦) مرجع الهامش رقم (٢).
(٧) مرجع الهامش رقم (٣).

١ ـ ١ ـ التوزع حسب قطاع التعليم

ويظهر الجدول رقم ١٠ أن توزّع هؤلاء الطلاب على المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة ما زال على حاله منذ عشر سنوات.

فالمنتسبون إلى القطاع الخاص يشكّلون الأغلبية الساحقة ويمثّلون حوالى ٨٠٪ من المجموع مقابل ٢٠٪ في القطاع الرسمي. ولم يطرأ على هذا التوزّع أي تغيّر يُذكر في غضون العقد المنصرم.

جدول رقم ١٠
توزّع طلاب التعليم المهني والتقني حسب قطاع التعليم ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

القطاع	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩١ ـ ١٩٩٢		٩٢ـ ١٩٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
رسمي	٧٨٣٨	١٩,٧٣	٧٤٥١	١٨,١٣	٨٩٨٦	٢٠,٣٢
خاص	٣١٨٩٤	٨٠,٢٧	٣٣٦٤٦	٨١,٨٧	٣٥٢٣٤	٧٩,٦٨
المجموع	٣٩٧٣٢	١٠٠,٠٠	٤١٠٩٧	١٠٠,٠٠	٤٤٢٢٠	١٠٠,٠٠

١ ـ ٢ التوزّع حسب الجنس

تبيّن معطيات الجدول رقم ١١ أن ٦٠,١٥٪ من المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني كانوا من الذكور و٣٩,٨٥٪ من الإناث، في سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣. على أن نسبة الذكور شهدت تراجعاً كبيراً (حوالى ٦٪) لصالح الإناث في غضون السنوات العشر الماضية، إذ انخفضت إلى ٥٣,٥٦٪ في ٩١ ـ ١٩٩٢ واستقرّت على ٥٤٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣، بينما زادت نسبة الإناث المنتسبات إلى هذا النوع من التعليم، على التوالي، إلى ٤٦,٤٤٪ وإلى ٤٦٪، في ٩١ ـ ١٩٩٢ و٩٢ ـ ١٩٩٣.

وغالب الظنّ أن لهذه الظاهرة تفسيرين مترابطين: أولاً، تناقص عدد الفتيان بين شباب لبنان في أثناء الحرب، وثانياً، ازدياد توجّه الفتيات نحو سوق العمل للمساعدة في تحسين دخل العائلات التي ينتمين اليها، واضطرارهنّ تالياً إلى تعلّم إحدى المهن التي توهّلهن للحصول على فرص عمل جيّدة.

جدول رقم ١١
توزّع طلاب التعليم المهنـي والتقنـي حسب الجنس
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

الجنس	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩١ ـ ١٩٩٢		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٢٣٨٩٧	٦٠,١٥	٢٢٠١٣	٥٣,٥٦	٢٣٨٧٨	٥٤
إناث	١٥٨٣٥	٣٩,٨٥	١٩٠٨٤	٤٦,٤٤	٢٠٣٤٢	٤٦
المجموع	٣٩٧٣٢	١٠٠,٠٠	٤١٠٩٧	١٠٠,٠٠	٤٤٢٢٠	١٠٠

١ ـ ٣ التوزّع حسب نوع الشهادة ومستوى الإعداد

ثمّة تطور بارز حصل في توزّع طلاب التعليم المهنـي والتقنـي حسب نوع الشهادة التي ينالونها عند انتهاء فترة إعدادهم. ففي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، كان ٤٧,١٢٪ من مجموع هؤلاء الطلاب ينتسبون إلى فروع تؤهّلهم لحيازة شهادة رسمية بعد النجاح في امتحانات رسمية عامة تنظّمها الوزارة المختصّة على مستوى لبنان بأسره، و٥٢,٨٨٪ منهم ينتسبون إلى فروع يحصل الناجحون فيها على إفادة خاصة من إدارة المدرسة مصدّقة من الوزارة المختصّة. أما بعد عشر سنوات، أي في ٩٢ ـ ١٩٩٣، أصبحت هاتان النسبتان، على التوالي، ٧٢,٥٦٪ للشهادات الرسمية و٢٧,٤٤٪ فقط للإفادات الخاصة. وهي قفزة نوعية مهمة تدلّ على ارتفاع المستوى الإعدادي للمنتسبين إلى قطاع التعليم المهنـي والتقنـي في لبنان (أنظر الجدول رقم ١٢).

جدول رقم ١٢
توزّع طلاب التعليم المهنـي والتقنـي حسب نوع الشهادة
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

نوع الشهادة	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩١ ـ ١٩٩٢	٩٢ ـ ١٩٩
شهادات رسمية	٪ ٤٧,١٢	٪ ٧٠,٦٣	٪ ٧٢,٥٦
إفادات خاصة	٪ ٥٢,٨٨	٪ ٢٩,٣٧	٪ ٢٧,٤٤
المجموع	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠

من جهة أخرى، تفيد المعطيات الوحيدة(*) المتوفّرة حول مستويات الإعداد، والمتعلّقة بسنة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ وبطلاب القطاعين الرسمي والخاص الملتزمين بالمناهج الرسمية، أن هؤلاء الطلاب كانوا يتوزّعون كالآتي:

مستوى الاعداد	٪
الكفاءة المهنية (CP)	١,٧
التكميلية المهنية (BP)	٥,٠
البكالوريا الفنية (BT)	٧٠,٥
الامتياز الفني (TS)	٢٢,٤
الإجازة التعليمية	٨,٤
المجموع	١٠٠,٠

فإذا اعتبرنا أن هؤلاء الطلاب كانوا يمثّلون آنذاك أكثر من ثلثي (٧٠,٦٣٪) طلاب التعليم المهني والتقني في لبنان، يتّضح لنا أن غالبيتهم الساحقة تتخرّج وهي تحمل شهادة لا يقلّ مستواها عن البكالوريا الفنية (٧٠,٥٪) أو الامتياز الفني (٢٢,٤٪)، مما يؤكّد التطور الذي أظهرته معطيات الجدول رقم ١٢ ودلالاته.

١ ـ ٤ التوزّع حسب المناطق

ما يزال الانتساب إلى التعليم المهني والتقني متّسماً بشدة التركّز الجغرافي، إذ تستأثر بيروت الكبرى منذ عشر سنوات بحصة الأسد، كما تظهر معطيات الجدول رقم ١٣.

جدول رقم ١٣
توزع طلاب التعليم المهني والتقني حسب المناطق
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

المحافظات	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص
بيروت	ـ	٣٧,٦٣	١١,٩٨	٢٦,٢٠
جبل لبنان (ضواحي بيروت)	٤٢,٩٥	٤١,٥٤	٣٠,١٨	٤٣,٢٢
جبل لبنان (ما عدا الضواحي)	٤,٩١	٤,٩٧	٢,٦٥	٦,٥٥
الشمال	٢٢,٣٠	٥,٦٥	١٥,٣٠	١١,٩١
البقاع	١٠,٣٢	٢,٨٤	١٨,٧٢	٤,٠٨
الجنوب	١٩,٥٢	٧,٣٧	٢١,١٧	٨,٠٤
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

(*) ايكوشيفر ١٩٩٣، منشورات ايكوشيفر، بيروت، ص ٤٠ (الخبير التربوي ايلي خوري).

ففي ٨٢ ـ ١٩٨٣، كانت تضمّ وحدها ٤٢,٩٥٪ من طلاب القطاع الرسمي و٧٩,١٧٪ من طلاب القطاع الخاص، مقابل ٤٢,١٦٪ و٦٩,٤٢٪ على التوالي في ٩٢ ـ ١٩٩٣. لكن، وإن كانت هذه الأرقام تدلّ على استمرار تركّز الانتساب بقوة في بيروت الكبرى، غير أنها تنطوي في الوقت ذاته على إشارة واضحة إلى انتشار مدارس القطاع الخاص المهنية والفنية في المناطق الطرفية وبقية المحافظات، إذ أن الانتساب إلى هذه المدارس في بيروت الكبرى انخفض بنسبة ١٠٪ تقريباً (من ٧٩,١٧٪ في٨٢ ـ ١٩٨٣ إلى ٦٩,٤٢٪ في٩٢ ـ ١٩٩٣).

أما ترتيب المحافظات، من حيث نسبة الطلاب المنتسبين فيها إلى التعليم المهني والتقني فهو، في القطاع الرسمي، حسب التسلسل التالي: محافظة الجنوب في المقدّمة، بعد بيروت الكبرى (٢١,١٧٪ من المجموع)، تليها محافظة البقاع (١٨,٧٢٪) فمحافظة الشمال (١٥,٣٠٪). في المقابل، تأتي محافظة الشمال في المرتبة الثانية بعد بيروت الكبرى، من حيث نسبة المنتسبين إلى مؤسسات القطاع الخاص (١١,٩١٪ من المجموع)، تليها محافظة الجنوب (٨,٠٤٪) فمحافظة البقاع (٤,٠٨).

٢ ـ المؤسَّسات

في السنة الدراسية ٩٢ ـ ١٩٩٣، بلغ عدد مؤسَّسات التعليم المهني والتقني في لبنان ٢٣٩ مؤسَّسة مقابل ٢٥٤ في سنة ٩١ ـ ١٩٩٢ و١٨٤ في سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣، أي أن مجموع عدد المدارس المهنية والتقنية ازداد بمقدار ٥٥ مدرسة وبنسبة ٣٠٪ تقريباً في غضون عشر سنوات، إلا أنه انخفض بمقدار ١٥ مدرسة وبنسبة ٦٪ في خلال سنة واحدة، هي السنة الأخيرة من العقد الذي تتناوله الدراسة (أنظر الجدول رقم ١٤).

جدول رقم ١٤
تطور عدد مؤسَّسات التعليم المهني والتقني في لبنان
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

السنة	المجموع	الزيادة أو النقصان	
		العدد	٪
٨٢ ـ ١٩٨٣	١٨٤	-	-
٩١ ـ ١٩٩٢	٢٥٤	+ ٧٠	+ ٣٨
٩٢ ـ ١٩٩٣	٢٣٩	- ١٥	- ٦
التغيّر ٨٣ ـ ٩٣	-	+ ٥٥	+ ٣٠

٢ ـ التوزع حسب قطاع التعليم

يظهر الجدول رقم ١٥ أن توزّع مؤسّسات التعليم المهني والتقني بين القطاعين الرسمي والخاص لم يشهد أي تبدّل منذ عشر سنوات.

جدول رقم ١٥
توزّع مؤسّسات التعليم المهني والتقني حسب قطاع التعليم
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

القطاع	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩١ ـ ١٩٩٢		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
رسمي	٢٢	١٢,٠٠	٢٨	١١,٠٠	٣١	١٣,٠
خاص	١٦٢	٨٨,٠٠	٢٢٦	٨٩,٠٠	٢٠٨	٨٧,٠٠
المجموع	١٨٤	١٠٠,٠٠	٢٥٤	١٠٠,٠٠	٢٣٩	١٠٠,٠٠

فالمدارس الخاصة كانت وما تزال تشكّل الأغلبية الساحقة من مؤسّسات هذا النوع من التعليم (٨٨٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣ و٨٧٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣)، مقابل حصة لا تزيد عن ١٢٪ (٨٢ ـ ١٩٨٣) أو ١٣٪ (٩٢ ـ ١٩٩٣) للمدارس الرسمية.

وإذا قارنّا بين توزّع طلاب هذا التعليم وتوزّع مدارسه على القطاعين الرسمي والخاص، يتّضح لنا أن شيئاً لم يتغيّر على الاطلاق طوال عشر سنوات إذ ما يزال القطاع الرسمي يضم زهاء ٢٠٪ من مجموع طلاب لبنان في حوالى ١٣٪ من مجموع المدارس بينما يستقبل القطاع الخاص زهاء ٨٠٪ من مجموع الطلاب في حولى ٨٧٪ من مجموع المدارس، كما يبيّن الجدول رقم ١٦.

جدول رقم ١٦
توزّع طلاب ومؤسّسات التعليم المهني والتقني حسب
قطاع التعليم ١٩٨٣/٨٢ ـ ٢٩٩٣/٩٢ (٪)

القطاع	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	طلاب	مؤسّسات	طلاب	مؤسّسات
رسمي	١٩,٧٣	٪١٢,٠٠	٪٢٠,٣٢	٪١٣,٠٠
خاص	٨٠,٢٧	٪٨٨,٠٠	٪٧٩,٦٨	٪٨٧,٠

٢ ـ ٢ التوزّع حسب المناطق

في ٩٢ ـ ١٩٩٣، كانت بيروت الكبرى تضمّ ٤٥,١٦٪ من مؤسسات التعليم المهني والتقني الرسمية مقابل ٤٠,٩١٪ في ٨٢ - ١٩٨٣. و١٧ ـ ٥٨٪ من المؤسّسات الخاصة مقابل ٦٥,٤٣٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣. وهذا يعني بخاصة أن مؤسّسات التعليم المهني والتقني ما تزال مركّزة منذ عشر سنوات في وسط البلاد على حساب الأطراف. لكنه يعني، في الوقت نفسه، أن القطاع الرسمي يزداد تركّزاً في بيروت الكبرى، أي أنه يتّجه بعكس التيار المطلوب، فيما يزداد انتشار القطاع الخاص عبر المناطق الطرفية.

وتُظهر معطيات الجدول رقم ١٧ أن محافظات جبل لبنان (ما عدا ضواحي بيروت) والشمال والبقاع تتساوى تقريباً بحصتها من مؤسّسات التعليم الخاص في ٩٢ ـ ١٩٩٣ على التوالي ١٢,٠٢٪، ١٢,٩٨٪ و١٢,٠٢٪) التي لا يحظى البقاع منها بأكثر من ٤,٨١٪. غير أن هذه المحافظة تستفيد أكثر من المحافظات الأخرى من خدمات القطاع الرسمي (١٩,٣٦٪ من مجموع مؤسّساته)، فتحلّ في المرتبة الثانية بعد بيروت الكبرى، تليها محافظتا الشمال والجنوب، بالتساوي (١٢,٩٠٪ لكل منهما)، ثم جبل لبنان (٩,٦٨٪).

جدول رقم ١٧
توزّع مؤسسات التعليم المهني والتقني حسب القطاع والمناطق ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

المحافظات	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩٢ ـ ١٩٩٣	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص
بيروت	ـ	٣٣,٣٣	١٢,٩٠	٢٤,٠٤
جبل لبنان (ضواحي بيروت)	٤٠,٩١	٣٢,١٠	٣٢,٢٦	٣٤,١٣
جبل لبنان (ما عدا الضواحي)	٩,٠٩	٩,٢٦	٩,٦٨	١٢,٠٢
الشمال	١٨,١٨	١٢,٣٥	١٢,٩٠	١٢,٩٨
البقاع	١٨,١٨	٤,٣٢	١٩,٣٦	٤,٨١
الجنوب	١٣,٦٤	٨,٦٤	١٢,٩٠	١٢,٠٢
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

٣ ـ الهيئة التعليمية والإدارية

على صعيد أفراد الهيئة التعليمية والإدارية، يلاحَظ أن مجموع هؤلاء في قطاعي

التعليم المهني والتقني، الرسمي والخاص، بلغ ٤٩٩٨ معلماً(*) في سنة ٩٢ ـ ١٩٩٣ مقابل ٣٨٦٦ معلّماً في ٨٢ ـ ١٩٨٣، أي أنه ازداد بمقدار ١١٣٢ عنصراً وبنسبة ٢٩,٣٠٪ في خلال عشر سنوات، في حين أن نسبة ازدياد عدد طلاب هذا التعليم كانت ١١,٣٠٪ في الفترة نفسها. ولكن، بينما ازداد عدد معلمي المؤسّسات الخاصة بنسبة ١١,٩٠٪ من ٨٢ ـ ١٩٨٣ إلى ٩٢ ـ ١٩٩٣ (على التوالي ٦٢,٠٣٪ و٧٣,٩٣٪ من المجموع) انخفضت حصة المؤسَّسات الرسمية من مجموع المعلمين بالنسبة ذاتها، إذ تراجعت من ٣٧,٩٧٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣ إلى ٢٦,٠٧٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣، كما يُظهر الجدول رقم ١٨.

جدول رقم ١٨
تطور عدد معلّمي مؤسّسات التعليم المهني والتقني وتوزّعهم حسب القطاع ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

القطاع	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩٢ ـ ١٩٩٣		التغيّر ٨٣/٨٢ ـ ٩٣/٩٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
رسمي	١٤٦٨	٣٧,٩٧	١٣٠٣	٢٦,٠٧	ـ ١٦٥	ـ ١١,٩٪
خاص	٢٣٩٨	٦٢,٠٣	٣٦٩٥	٧٣,٩٣	+ ١٢٩٧	+ ١١,٩٪
المجموع	٣٨٦٦	١٠٠,٠٠	٤٩٩٨	١٠٠,٠٠	+ ١١٣٢	+ ٢٩,٣٠٪

غير أن ما تجدر الإشارة اليه هو أنه بينما زاد عدد طلاب التعليم المهني والتقني الرسمي بنسبة ١٤,٦٪ في غضون عشر سنوات، انخفض عدد معلّمي هذا القطاع بنسبة ١١,٢٣٪ في الفترة نفسها. وبينما ازداد عدد طلاب التعليم المهني والتقني الخاص بنسبة ١٠,٥٪ فقط، ازداد عدد معلّمي هذا القطاع بنسبة ٥٤,٠٨٪، كما يدلّ الجدول رقم ١٩.

جدول رقم ١٩
مقارنة تطور أعداد طلاب ومعلّمي مؤسسات التعليم المهني والتقني حسب القطاع ٨٣/٨٢ ـ ٩٣/٩٢

القطاع	الطلاب			المعلّمون		
	٨٣/٨٢	٩٣/٩٢	التغيّر(٪)	٨٣/٨٢	٩٣/٩٢	التغيّر(٪)
رسمي	٧٨٣٨	٨٩٨٦	+ ١٤,٦	١٤٦٨	١٣٠٣	ـ ١١,٢٣
خاص	٣١٨٩٤	٣٥٢٣٤	+ ١٠,٥	٢٣٩٨	٣٦٩٥	+ ٥٤,٠٨

(*) يُقصد بالمعلم هنا المدرّس والإداري معاً.

ونتيجةً لذلك، شهد متوسط عدد الطلاب للمعلم الواحد تحسّناً في القطاع الرسمي بارتفاعه من ٥,٣٣ طالباً في ١٩٨٣,٨٢ إلى ٦,٨٩ طالباً في ٩٢ ـ ١٩٩٣، بينما تراجع هذا المتوسط في القطاع الخاص من ١٣,٣٠ إلى ٩,٥٣ طالباً في الفترة نفسها.

أما توزّع أفراد الهيئة التعليمية والادارية حسب الجنس، فيظهر ما يلي:

ـ إن عدد المعلّمين في التعليم المهني والتقني يفوق عدد المعلّمات إذ يشكّل الذكور، على وجه التقريب، نسبة الثلثين من المجموع مقابل الثلث للإناث (أنظر الجدول رقم ٢٠).

ان نسبة الإناث بين معلمي التعليم المهني والتقني هي أكبر في القطاع الخاص منها في القطاع الرسمي (على التوالي ٣٦,٢١٪ و٢٦,٤٠٪ من المجموع).

جدول رقم ٢٠
توزّع معلّمي التعليم المهني والتقني حسب الجنس
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢ (٪)

الجنس	٨٢ ـ ١٩٨٣		٩٢ ـ١٩٩٣	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص
ذكور	٨٥,٦٩٪	٧١,٣٥٪	٧٣,٦٠٪	٦٣,٧٩٪
إناث	١٤,٣١٪	٢٨,٦٥٪	٢٦,٤٠٪	٣٦,٢١٪

استنتاجات

ما هي أهم الملاحظات التي يمكن استنتاجها من هذا العرض الكمي لتطور التعليم المهني والتقني في لبنان طوال عقد من الزمن؟

أولاً: إن نسبة طلاب التعليم المهني والتقني من مجموع طلاب التعليم ما قبل الجامعي لا تزيد عن ٥,٦٨٪ في سنة ٩٢ ـ ١٩٩٣، مقابل ٤,٧٧٪ في ٨٢ ـ ١٩٨٣. ولكن، على رغم ازدياد عدد طلاب التعليم المهني والتقني بنسبة ١١,٣٪ في غضون العقد المعني بالدراسة، فإن نسبة هؤلاء الطلاب من مجموع طلاب لبنان المنتسبين إلى المرحلتين المتوسطة والثانوية، الموازيتين عموماً لمستويات الإعداد المتاحة في التعليم المهني والتقني (باستثناء شهادة الامتياز الفني)، تراجعت من حوالى ٢٠٪ إلى حوالى ١٥٪ في الفترة نفسها. (أنظر الجدول رقم ٢١). وإذا أخذنا في الحسبان نسبة طلاب شهادة الامتياز الفني التي توازي الحلقة الجامعية الأولى (٢٢٪ من المجموع)،والتي تعدّ الأطر التقنية الوسطى، يمكن التقدير أن التعليم المهني والتقني في لبنان يستوعب زهاء ١٧٪ أو ١٨٪ من الطلاب الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ١١

ـ ٢٠ سنة. وهذه النسبة تصل إلى الضعف أو أكثر في بعض الدول العربية. مما يعني أن هذا النوع من التعليم بحاجة إلى مزيد من الاهتمام في لبنان، عبر زيادة طاقته الاستيعابية.

جدول رقم ٢١
تطور حصة التعليم المهني والتقني من مجموع طلاب لبنان المنتسبين إلى المرحلتين المتوسطة والثانوية
١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٣/٩٢

	٨٢ ـ ١٩٨٣	٩٢ ـ ١٩٩٣
١ ـ المرحلة المتوسطة (تعليم عام)	١١٣٧١٢	١٨٥٤٨٦
٢ ـ المرحلة الثانوية (تعليم عام)	٤٦٧١٠	٦٥٤٧٥
٣ ـ التعليم المهني والتقني	٣٩٧٣٢	٤٤٢٢٠
٤ ـ المجموع	٢٠٠١٥٤	٢٩٥١٨١
حصة ٣ من ٤(٪)	٪١٩,٨٥	٪١٤,٩٨

ثانياً: إن التعليم المهني والتقني ما زال يتّصف بشدّة التركّز الجغرافي في بيروت وضواحيها على حساب المناطق الأخرى. وفي حين بدأ القطاع الخاص يسير في اتجاه مزيد من الانتشار في المحافظات، ما يزال القطاع الرسمي يزداد تركّزاً. فلا يأخذ في الاعتبار حاجات المناطق الطرفية وضرورة ربط الإعداد بمتطلّبات هذه المناطق الانمائية (تأمين اليد العاملة المحلية اللازمة لتطوير مختلف قطاعات النشاط القابلة للنمو).

ثالثاً: ليس ثمة هدر في الإنفاق الرسمي على التعليم المهني والتقني، كما هي الحال في التعليم العام. ذلك أن ١٣٪ من مؤسسات التعليم المهني والتقني الرسمية تعدّ ٢٠٪ من طلاب هذا التعليم، وأن متوسط عدد الطلاب للمعلّم الواحد هو، في القطاع الرسمي، أقلّ كلفة منه في القطاع الخاص (على التوالي ٦,٨٩ و٥,٣٣). ولكن، في الوقت نفسه، هناك نقص في عدد معلّمي القطاع الرسمي يقابله مزيد من الإقبال على مؤسّسات هذا القطاع، الأمر الذي يفرض تفعيل المعهد التربوي الفني الذي يتولّى إعداد أساتذة التعليم التقني.

رابعاً: ما يزال القطاع الخاص هو الذي يتحمّل العبء الأكبر في إعداد طلاب التعليم المهني والتقني (٨٠٪ من الطلاب، ٨٧٪ من المؤسّسات و٧٤٪ من الهيئة التعليمية

والادارية في ٩٢ ـ ١٩٩٣). ولمّا كان من واجب الدولة تأمين تكافؤ الفرص التعليمية في مختلف أنواع التعليم ومستوياته، فمن الواضح أن ثمة جهداً كبيراً يقتضي بذله في هذا المجال. على أن تخصيص وزارة التعليم المهني والتقني بنسبة ٠,٥٪ من مجموع موازنة الدولة العامة[٨]، لسنة ١٩٩٤، يجيز لنا التساؤل عن إمكان قيام القطاع العام بدور أكثرفاعليةً في هذا القطاع الحيوي من التعليم.

خامساً: إن تنمية التعليم المهني والتقني تستلزم الشروع، بأقرب وقت، في تنفيذ سياسة خاصة بهذا التعليم تتناول المباني المدرسية وتجهيزاتها وإعداد المعلمين، وتحسين الاداء الاداري، وتطوير المناهج، وضبط الفوضى في الإعداد ومنح الإفادات المدرسية من المؤسسات الخاصة غير الملتزمة بالمناهج الرسمية، وإعادة النظر في السلّم التعليمي ومستوى الشهادات، وزيادة التفاعل والترابط بين التعليم الاكاديمي العام والتعليم المهني والتقني، من جهة، وبين هذا الأخير وسوق العمل المحلية والاقليمية، من جهة أخرى.

---

(٨) مرجع الهامش رقم (٥).

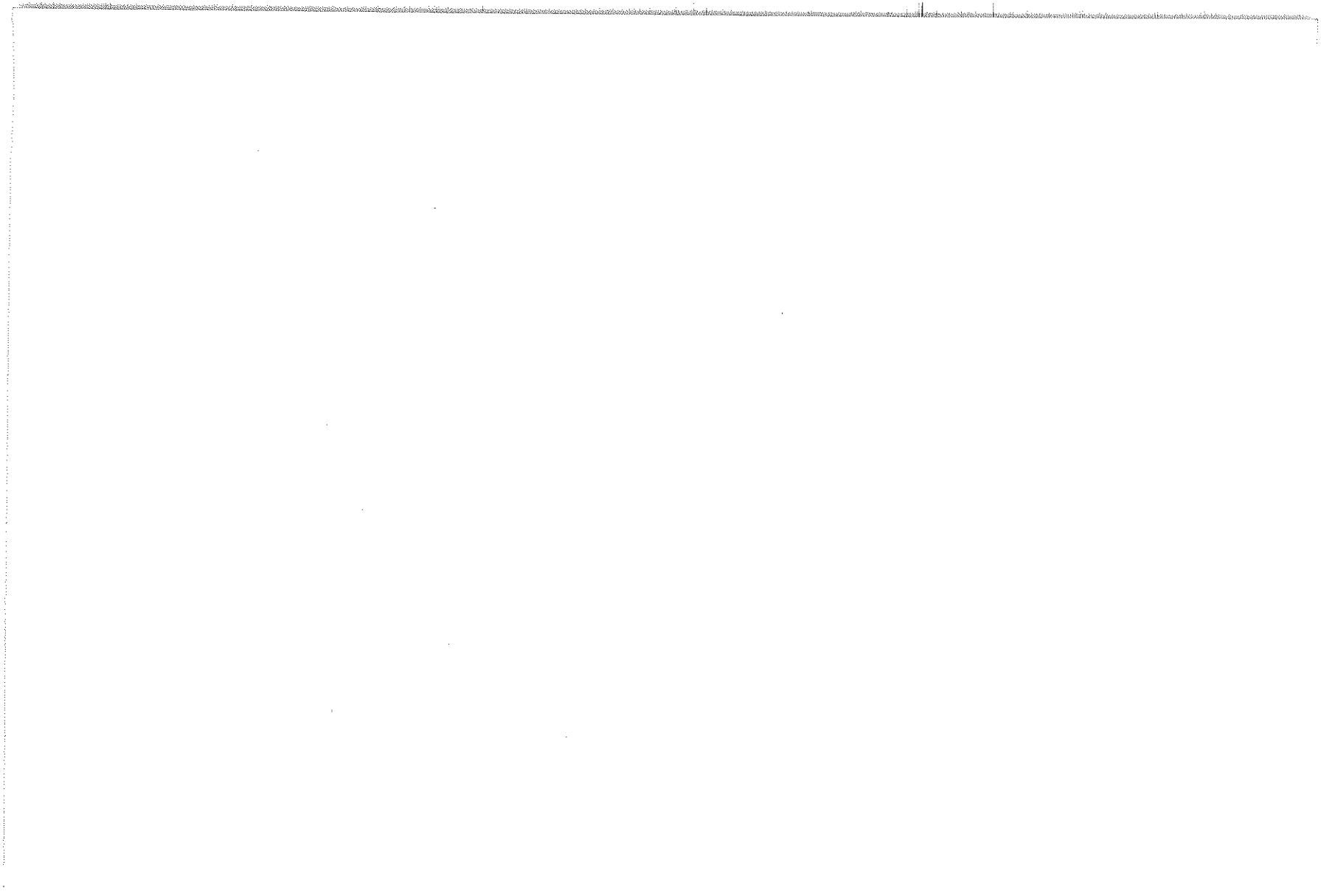

الوظيفة التربوية لأدب الأطفال

د. فادية حطيط(*)

يُعتبر ادب الأطفال من أحدث الفنون الأدبية(١)، وهو جزء من الأدب العام، غير أن له مقاييس جمالية خاصة. ويختلف الباحثون في تقديم تعريف واحد لهذا الأدب. فمنهم من يشدّد على مضمونه الفني، ومنهم من يشدّد على مضمونه التربوي. أما أبرز النقاط التي تشترك في تعريفات أدب الأطفال(٢) فهي:

- أدب الأطفال هو خبرة لغوية.
- أدب الأطفال هو خبرة فنية.
- أدب الأطفال هو خبرة ممتعة وسارة.
- أدب الأطفال هو خبرة حياتية/ تعليم فن الحياة.
- أدب الأطفال هو خبرة شخصية/ مساعدة على النمو المتكامل.

ويمكن أن نوجز هذه النقاط بالتعريف التالي(٣): أدب الأطفال خبرة لغوية لها شكل فني، يصوغ قضايا الحياة للأطفال بشكل ممتع وسار، وينمّي فيهم الاحساس بالقيم الانسانية من خير وجمال، ويطلق العنان لخيالهم وطاقاتهم الابداعية.

من هذا التعريف يمكن استخلاص بعض الأهداف التي يسعى إليها أدب الأطفال وهي(٤):

(*) أستاذة في كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية.

(١) الهيتي، هادي نعمان: «**أدب الأطفال، فلسفته، فنونه، وسائطه**»، الجمهورية العراقية، وزارة الاعلام، ١٩٧٧.

(٢) قناوي هدى: «**أدب الأطفال**»، مركز التنمية البشرية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٩.

(٣) الحديدي علي: «**في أدب الأطفال**»، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٩٠، ص ١٠٠.

(٤) قناوي هدى: المرجع المذكور، ص ٢٣.

ـ هدف ترويحي وترفيهي (المتعة والسرور).

ـ هدف فني (تذوق الجمال واطلاق الطاقات الابداعية والخيالية).

ـ هدف ثقافي (طرح قضايا الحياة والقيم الانسانية).

ـ هدف نمائي (تأمين نمو متكامل للطفل).

اذن يسعى أدب الأطفال الى الكثير مما تسعى اليه المدرسة، وان كانا لا يوليان الأهمية ذاتها للأهداف ذاتها. فالهدف الترفيهي والهدف الفني يأتيان في مقدمة أولويات أدب الأطفال، بينما يأتي الهدف الثقافي والنمائي في مقدمة أولويات المدرسة.

وتشكل الأهداف النمائية حقلاً مشتركاً مميزاً. وهي تعني من الناحية النفسية، السعي الى تكيف الطفل ونضوجه، خصوصاً من النواحي: العاطفية/ الانفعالية، الاجتماعية/ الخلقية، والذهنية/ اللغوية.

وسنحاول في ما يلي أن نفصّل شكل التبادل الذي يتم في هذا الحقل المشترك ما بين المدرسة وأدب الأطفال، منطلقين من المطلب الأول والاستجابات التي يقدمها هذا الأخير.

١ ـ المطلب الأول للمدرسة: طفل متكيف

لكي يستطيع أن يتعلم، ينبغي أن يكون الطفل على درجة معينة من الاستعداد اللازم لذلك. هذا الاستعداد تؤمنه عادة عائلة على درجة كافية من التوافق والتوادّ، تقدم درجة كافية من الحب للطفل ودرجة كافية من الاثارة والتحفيز، وتترك له درجة كافية من المبادرة للتعلّم.

هذا كلام عام يترجم في وقتنا الحالي بسلوكات والدية معينة منها: التخطيط لانجاب طفل، الاهتمام به ورعايته مباشرة من قبل الأم والأب، تأمين وسائل الراحة (سرير واضاءة مناسبة وشروط تدفئة... الخ) وتأمين وسائل اللهو واللعب المناسبة)... الخ. وتأتي وسائط أدب الأطفال، ونعني بها أغاني الأطفال والحكايات والقصص والمجلات الخاصة بهم، من ضمن هذه السلوكات.

كيف يساعد أدب الأطفال في تكيفهم

يلعب أدب الأطفال دوراً هاماً في تربية الطفل ونموه. وليس أدلّ على ذلك أن كل المجتمعات، قديمها وحديثها، تمتلك مثل هذا النوع من الأدب. فهدهدة الأم وترنيمها الأغاني ليغفو طفلها الرضيع، تضع الطفل في فضاء من الحنو والحنان وتقيم ما بين الأم وطفلها صلة تتوسل الكلمات لتشييد مملكة من السحر والهناء. تغني الأم لطفلها فتحكي له في ما تغنيه حبها وأمانيها، ويشوب اغنياتها شيء

من الخوف والحزن مخلوط بالرجاء (قولوا لامي، قولوا لبيي، خطفوني الغجر من تحت خيمة مجدلية) والكثير من الرغبة بمساعدته في دربه (يلا ينام، لاذْبحلو طير الحمام...) مع شيء من الفرح (روح يا حمام لا تصدق، عم بضحك عـ... تينام).

حين تغني الأم تعلن لطفلها أن قلبها والعالم مفتوحان له، وان الحزن والخوف والرجاء والرغبة والفرح ثمار تنضج مع نضوجه وتنتظره على مفارق دربه الطويل.

ثم تروي له الحكايات التي تروي الحياة. علاء الدين يجد مصباحاً ويحقق أحلامه، وسندريلا الجميلة المضطهدة ستلتقي بالساحرة وتحقق أمنياتها، والأميرة النائمة ستستيقظ مع قبلة الأمير الجميل، وبياض الثلج ستتغلب على شر الخالة، وليلى لا بد أن تلتقي الذئب اذا أرادت أن تسير في الغابة.

حكايات وقصص كثيرة تدور كلها حول المشكلات الحياتية الكبرى وتطرح المآزم النفسية المرتبطة بنمو الطفل (الخيبات النرجسية، المآزم الأوديبية، المنافسة الأخوية، تبعية الطفولة، الواجبات الأخلاقية، تأكيد الذات)[٥]. وتنقل رسالة واحدة بألف طريقة مختلفة، وهي أن الصراع ضد صعوبات الحياة الخطيرة هو حتمي وجزء لا يتجزأ من الوجود الانساني[٦]. لذلك لا تخلو حكايات الأطفال عادة من الشر ومن الشخصيات الشريرة التي تنهزم في النهاية دائماً.

تتعامل الحكايات بجدية بالغة مع قلق الأطفال ومآزمهم الوجودية: الحاجة للحب، تأكيد الذات، حب الحياة والخوف من الموت، وتضع لهم حلولاً يمكنهم استيعابها حسب مستواهم الفكري. أما نهاية الحكايات المعتادة: «وعاشا بسبات وخلفا صبياناً وبنات»، فتطرح قلق الموت وقلق الانفصال، وتعلن أنه لا يمكن التخلص منهما الا باتحاد شخصين، وتتضمن دعوة الى الطفل بأن لا يبقى متعلقاً بذيل أمه[٧].

تشتغل الحكايات على الإواليات النفسية الرئيسية: الاسقاط projection والتماهي identification، لذلك تكون الشخصيات في هذه الحكايات بدون أسماء علم، إنها: الملك، الفقير، الساحرة، الأم، الأب، الأمير، الجنية، لكي يتسنى للطفل أن يتماهى معها، فيعيش مخاوف البطل ومآزمه النفسية ويتوصل معه الى الحلول. فكأنما الصيرورات النفسية الداخلية للطفل قد خرجت الى النور مع البطل، وصارت أقرب الى وعيه. لذلك نرى عالم الحكايات يكون عادة غير واقعي بل

---

(٥) BETTE LHEIM, B; **«Psychanalyse des contes de fées»**, Paris, Ed Laffont 1976, P. 21.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٧) المرجع نفسه، ص ٦٧.

سحري وخيالي، لأن هدفها ليس اعطاء معلومات عن الوقائع اليومية بقدر طرح وقائع الحياة الداخلية.

أما الأدوات التي تعمل بها هذه الحكايات، فهي الخيال والهوّامات والسحر والرموز، أي تماماً أدوات اللاوعي. انها تجسد لغة اللاوعي بحوادث وشخصيات حية، فتساعد الطفل على مواجهة هذا اللاوعي وتخفيف ضغط المكبوت فيه.

لنأخذ مثالاً على ذلك قصة «ذات الشعر الذهبي والدببة الثلاثة»، فهي تثير مأزم الغيرة الأخوية والميول النكوصية التي ترافقه والنوايا العدوانية تجاه الأخ الصغير. لذلك يقبل الأطفال على قراءتها عدداً لا متناهياً من المرات. وهم، في كل مرة، يستغلون مأزم الانفصال والغيرة الأخوية وصولاً الى تصفيته والولوج الى مرحلة الاستقلال والاعتماد على النفس، أي الكبر(٨).

أما قصة «الأميرة والضفدع»، فتثير مسألة النرجسية الطفلية، وحتمية الامتثال للواقع، والتضحية بمتعة الإنغلاق على الذات للعبور الى العلاقات الغيرية، والانفتاح على الآخر كشرط لفتح آفاق الكبر والمستقبل على شكل ثنائي ملكي سعيد(٩).

وتطرح قصص «ليلى والذئب» و «سندريلا» و «الجميلة النائمة» و «بياض الثلج»، المسألة الأوديبية بشكل خاص(١٠).

ويورد «بتلهايم» عدداً من النماذج في الحكايات الساحرة للأطفال، من قبيل الساحرة الطيبة التي تمثل الرغبات، والساحرة الشريرة التي تمثل النزوات التدميرية، والذئب المفترس الذي يمثل المخاوف، والشيخ الحكيم الذي يمثل متطلبات الضمير، والحيوان الذي يفقأ أعين منافسيه ويمثل مشاعر الغيرة... الخ. وحين يعيش الطفل مع هذه الشخصيات، فانه يضع نظاماً لميوله المتناقضة ويستطيع أن يُخفّف من مشاعر الذنب والقلق.

إن الغوص في عالم الحكايات مثير وممتع، ولكن نكتفي بملاحظة أن الشغل الأساسي لهذه الحكايات هو نمو الطفل وتكيفه. انها «رسالة موجهة الى وعي الطفل ولا وعيه، تتوجه أولاً إلى أنا الطفل، وتسهّل نموه من خلال تخفيف حدة الصيرورات النفسية اللاواعية»، على حدّ تعبير بتلهايم(١١)، وهي كلها تقوم بوصف سيرورة نفسية واحدة وحيدة هي اكتساب الذات، مثلما يرى يونغ(١٢). أو

---

(٨) حجازي مصطفى، «**ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة**»، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٠، ص ٢٠٤.

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

(١٠) انظر بتلهايم، المرجع المذكور، ١٧٥ ـ ١٨٢.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٩.

(١٢) SIMONSEN M; «**Le conte populaire français**», Paris, P.U.F., 1981, P. 89.

هي، بتعبير أشمل، «تأهيل وحث على الكينونة الانسانية»(١٣).

٢ ـ المطلب الثاني للمدرسة: النضوج العاطفي/ الانفعالي

في استجابة أدب الأطفال لهذا المطلب، عناصر مشتركة عديدة مع استجابته للمطلب الأول. ذلك فإن تكيف الطفل يعني، في ما يعنيه، النضوج العاطفي والانفعالي.

ان الانفعالات هي اللغة الأولى للطفل. فهو قبل أن يصوغ كلماته، يبكي، يضحك، يغضب، يحزن، يفرح، يتودد... الى ما هنالك من تعابير انفعالية تشكل صلة الوصل ما بين الطفل والآخر.

فالانفعالات تجسيد للعاطفة، على حد تعبير «فالون»، ميزتها الأساسية انها متناقضة مع التمثل représentation، أي مع النشاط الذهني intellectuel، غير أنها تشكل قاعدة له. من الانفعالي الى الذهني، هذا هو المسار الطبيعي للنمو. مع ملاحظة أن الانفعالي لا يخسر في لعبة النمو كل أوراقه، بل قد نراه يتغلب في أحيان كثيرة.

وكثيراً ما خاض الأدب عموماً وأدب الأطفال خصوصاً هذه المعركة لصالح الانفعالات والعواطف. فالطفل لا يحتمل كثيراً العمليات الذهنية عند الكبار. لذلك نشهد غلبة اللاواقعي والسحري في اهتماماته. فالصغير لن يخسر حتى وإن تضافرت عليه كل القوى. هذه معادلة عاطفية وليست ذهنية، غير أنها المعادلة المقبولة والمنشودة من قبل الأطفال، لذلك تتبناها قصصهم وحكاياتهم.

ولا شك أن الخيال هو المعين الأول للعواطف. لذلك يترك له أدب الأطفال المساحة الكبرى. انه يشتغل عليه، ويصقله، ويقدمه سلاحاً في أيدي الأطفال يدافعون به عن ذواتهم الضعيفة. نراهم «يندفعون الى الخيال استمتاعاً بحياتهم، وتعبيراً عن انفعالاتهم وقدراتهم العقلية، واشباعاً لرغباتهم المكبوتة، من خلال تخيل عالم آخر غير الذي يفرضه عليهم الكبار»(١٤). ويشكل الخيال «قطب التعويض في حياة الطفل، ووسيلة لاستعادة التوازن»(١٥). لذلك ينبغي تشجيع الخيال عند الطفل وافساح المجال واسعاً أمامه، لأن تقييده هو كمنع الحلم بما يبقي الطفل في وضعية عدم توازن القوى بينه وبين المحيط ولغير مصلحته. واذا ازدادت

---

(١٣) LOISEAU, S; **«Les pouvoirs du conte»**, Paris, P.U.F. 1992, P. 19.

(١٤) الهيتي هادي نعمان؛ «ثقافة الأطفال»، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٢٣ الكويت، ١٩٨٨، ص ٨١.

(١٥) حجازي، المرجع المذكور، ص ١٦٢.

ضغوط الواقع هكذا بدون تعويض واقعي أو حتى خيالي، رزح الطفل تحت الاحباط وأُصيب تكوينه الذهني بالتصلب والقطعية، مما يحرمه تلك المرونة الهامة جداً للتكيف سلوكاً وعلاقات ومواقف(١٦).

والخيال ضرورة للابداع. أليست اختراعات البشرية في الأصل ضروباً من الخيال؟ وخيال الأطفال مستقبل العالم، لذلك انبرى عدد من الباحثين يدعو الى عدم تزييف خيال الصغار، وتحويله الى الاثارة من خلال تأثير الاعلانات وحلقات الاذاعة والتلفزيون ومغامرات السوبرمان(١٧)، ورأى بعضهم ضرورة التمييز بين الخيال المبتكر الذي يعمل فيه ذهن الطفل ويبتكر حلولاً للمشاكل التي تواجهه، والخيال السلبي الاتكالي الذي يجعل الطفل يعتمد على قوة خارقة لتحل له مشاكله بشكل مطلق(١٨).

ولكن ما همَّ تقسيم الخيال واضفاء قيمة عليه. انه من ضروب الكبار. أما الطفل فانه بالخيال يتمكن من عيش الحياة. يشبك ما بين الفكرة والواقعة، ما بين الرغبة والحاجة، ما بين الخوف والتجربة، وبه «يملأ الفراغ بين الحقيقة والوهم»(١٩).

ان أدب الأطفال يعتمد أساساً على الخيال فيفتح له الباب على مصراعيه، ويبتدىء بزمن غير محدد، لا نهائي في قِدَمه «كان يا مكان في قديم الزمان...»، ويقدم خيالات الأطفال مشخصة على مسرح يختزل العالم. وانتهاء القصة هو انتهاء فسحة الخيال «توتي توتي خلصت الحدوتة». فلا يتعرض الطفل الذي يعيش القصة الخرافية الى القلق لأنه غير متورط مباشرة. فليس الأمر الا قصة خيالية، أو مسرحية لا علاقة لها بالواقع الفعلي.

وإغناء مخيلة الأطفال هو أمر مطلوب على الصعيد النفسي والتربوي. ويُفترض عند الكتابة للأطفال، مراعاة مدى حاجتهم الى الخيال وطبيعته. فالأطفال من عمر ثلاث الى خمس سنوات، يتميزون بخيال متدفق ولكنه خيال محكوم بالبيئة. يحولون العصا الى سيارة، والكرسي الى منزل، غير أنهم لا يخترعون شيئاً جديداً. أما الأطفال ما بين الست والثماني سنوات، فانهم يتميزون بخيال جامح، يخترعون الشخصيات الوهمية ويتماهون بها، الساحرات والغيلان والأميرات والحوريات والوحوش كلها تعيش في عالمهم. ويميل من هم بين الثماني والاثنتي عشر سنة الى التنافس والمغامرة والمعرفة: الصبيان منهم يقرأون قصص الأبطال الشجعان، وتميل البنات الى النماذج الاجتماعية ليتعلمن منها السلوكات الجديدة.

---

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٦٣.
(١٧) الحديدي؛ المرجع المذكور، ص ١٤٢.
(١٨) قناوي؛ المرجع المذكور، ص ١٣.
(١٩) جعفر، عبد الرزاق؛ «**اسطورة الأطفال الشعراء**»؛ بيروت، دار الجيل ١٩٩٢، ص ٢٣.

يزداد وعيهم وحاجتهم الى التفسير: نشوء الكون والكواكب الفضائية والظواهر الطبيعية. إذاً يميل خيالهم الى الانحسار مفسحاً المجال أمام الاهتمامات الواقعية. أما في مرحلة المراهقة (بين ١٢ ـ ١٦ سنة)، فيعاود الخيال الانطلاق. ويميل المراهقون الى المثاليات والأفكار الكبرى المجرّدة والقضايا الانسانية، وخصوصاً الى القصص الغرامية يشبعون من خلالها رغبات جنسية تقض مضاجعهم.

المطلب الثالث: النضوج الاجتماعي والخلقي

من المفترض أن يأتي الطفل الى المدرسة وقد تكوّن لديه نوع من الحس الاجتماعي والخلقي يجعله قادراً على التواصل مع الآخر من رفاق ومعلمين، وأن يضبط سلوكه وفقاً للقواعد المرعية.

هذا يعني أن على الطفل أن يتجاوز رغباته أو يؤجّل تحقيقها اذا ما تعارضت مع متطلبات الواقع الذي يحيا فيه. وهو ما يُتعارف عليه في التحليل النفسي بأنه انتقال من مبدأ اللذة الى مبدأ الواقع.

وتقوم الأسرة، وكل المؤسسات الاجتماعية لاحقاً (مدرسة، مؤسسات دينية...) بتأمين هذا الانتقال عبر وسائط متعددة، في ما يُسمّى بعملية التنشئة الاجتماعية Socialisation، أي نقل ثقافة المجتمع الى الطفل وجعله يتمثلها، وصولاً الى ترسيخ انتمائه إليها واكتسابه ما يُسمّى بالهوية الاجتماعية[٢٠].

ونظراً لتعدد وتشعب وتداخل الأبعاد والمستويات والمراحل في هذه العملية، تستعين المؤسسات الاجتماعية بعناصر اجتماعية أخرى يكون فعلها غير مباشر، مثل الوسائط الاعلامية (خصوصاً التلفزيون) ووسائط أدب الأطفال (من قصص وحكايات خرافية وشرائط مصوّرة وموسوعات علمية ومسرح وأغانٍ... الخ) ووسائط أخرى مثل الفنون والألعاب وما شاكلها.

واذا كان أدب الأطفال يقوم بتدعيم دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية أو في القولبة الثقافية، غير أن دوره يتوسل الإمتاع أكثر من التوجيه المباشر. لذلك يُقبل عليه الأطفال ويطلبونه، فيتعاظم دوره بسبب قدرته هذه على التغلغل في نفوسهم والتأثير في توجهاتهم. ويؤدي ذلك، بشكل غير مباشر، الى إكساب الأطفال القيم والاتجاهات واللغة وعناصر الثقافة الأخرى، ويسهم في انتقال جزء من الثقافة الى الأطفال[٢١]، وذلك عبر تقديم نماذج سلوكية ومثل عليا وقيم في قوالب مثيرة أو نافرة، ايجابية أو سلبية، بحيث يجد الطفل نفسه مدفوعاً الى تقليدها أو الابتعاد عنها تبعاً لما تقوله القصة.

---

(٢٠) حجازي، المرجع المذكور، ص ٣٦.

(٢١) الهيتي، «**ثقافة الأطفال**»، المرجع المذكور، ص ٧٤.

من هنا تزداد أهمية إوالية التماهي Identification في الكتابات الموجهة للأطفال. فالطفل، في سنواته التكوينية، يميل الى الاقتداء بسهولة نظراً لحاجته الملحة إلى عناصر ترفد تشكيل شخصيته الخاصة.

وينادي الاختصاصيون في هذا المجال بأن تكون النماذج السلوكية المقدمة متوافقة مع القيم الاجتماعية السائدة أو على الأقل غير متعارضة معها. ويلاحظون ضرورة الانتباه لشخصية البطل لأنها قطب الجذب والتماهي. فيجب أن يكون البطل انساناً خيّراً وشجاعاً يُقاوم الشر وينتصر عليه. وانتصار البطل هنا ليس قيمة سلوكيّة، إنما إوالية نفسية من شأنها مساندة الطفل الصغير وتقوية عزمه على تخطي صعوبات الحياة.

غني عن البيان اذن أن الجانب الأخلاقي يشغل حيّزاً كبيراً في أدب الأطفال: تأثيره ضمني، وانما شديد الفعالية لأنه يستجيب مباشرة لضرورات التطور الخلقي عند الأطفال. فالطفل يبدأ عادة بادماج وعدم تمييز بين القيمة، من جهة، وبين حامل هذه القيمة وناقلها من جهة أخرى (وهذا ما يُترجم بأن ما يقوله الأهل أو المعلم هو الصواب في أعين الأولاد). ويستمر ذلك حتى العاشرة من عمرهم. بعد ذلك، يتقدم الحكم الشخصي لديهم، فتكف القيمة عن الالتصاق بحاملها، لتأخذ مادة ووجوداً خاصين يسمحان لها بالبقاء حتى بعد أن يصغر شأن حاملها.

ان التطور الأخلاقي يتطلب ليسير في الطريق الصحيح، قدوة يرتكز عليها. وتشكل النماذج العائلية، في البدء، الأساس الذي يقوم عليه هذا التطور، ثم تأتي النماذج الثقافية الأخرى، ومنها تلك المقدمة في أدب الأطفال لتشكل رديفاً داعماً للعائلة والمدرسة في هذا المجال.

المطلب الرابع: نضوج ذهني ولغوي مناسب

ان النجاح في المدرسة، يتطلب، أوّل ما يتطلب، وجود انسجام ما بين أهلية التلميذ ومستلزمات المدرسة. وأول بوادر هذا الانسجام هو التفاهم الذي يفترض طرفين: طفل يفهم لغة المدرسة ومدرسة تفهم لغة الطفل.

ويرى الباحثون أن اللغة هي من العناصر التي لها علاقة أساسية بالانتماء الاجتماعي والثقافي، وهي تنعكس مباشرة على التحصيل المدرسي. فالأولاد يأتون الى المدرسة مزوّدين بحصيلة ثقافية لغوية متفاوتة. وتبدو المدرسة أكثر مناسبة لابناء الفئات المتعلمة منها، لأنهم يملكون مقدرة لغوية كبيرة نسبياً تهيئهم للتأقلم مع المدرسة بسهولة.

ومما لا شك فيه أن لأدب الأطفال دوراً كبيراً يلعبه في هذا المجال. وسنقف

بشيء من التفصيل عند هذا الدور، نظراً لارتباطه المباشر بمسألة التعليم عموماً وتعليم اللغة خصوصاً.

إن الطفل الذي يتعوّد منذ صغره على التعامل مع الكتاب، النظر فيه وتقليب صفحاته وملاحظة رسومه وربطها بالكلمات المطبوعة، تتهيأ له عناصر أساسية لتعلّم القراءة والكتابة. فحين يُعلِم الأهل أولادهم أن كلمة «سيارة» التي يلفظونها تشير الى الصورة الموجودة أمامهم على صفحة الكتاب، فانهم يربطون بشكل عفوي، بين الكلمة المنطوقة والكلمة المكتوبة. فيتعلم الطفل تدريجاً أن المكتوب يتطابق مع المحكي، وهو أمر شديد الأهمية يرى علماء النفس واللغويون انه من أشد الأمور صعوبة على فهم الطفل. ويلاحظ العاملون في ميدان التعليم أن بعض الأطفال يأتون الى المدرسة وليس لديهم أي فكرة عن موضوع القراءة، وربما لم يروا كلمات أو لم يسمعوا بها. وهناك بعض آخر من الأطفال يكونون قد سمعوا بهذه الكلمات ولكنهم لا يعرفونها كما هي مكتوبة في كتب القراءة(٢٢).

هذا الكلام يشير الى مستويين في المعالجة، الى نقص المخزون اللغوي، من جهة، وإلى القصور عن ربط الكلام المحكي بالكلام المقروء من جهة أخرى.

وتأتي رواية القصص للأطفال أو انشاد الأغاني لهم ومحاورتهم والتحادث معهم واستعمال اللغة بشكل دائم شرحاً وتفصيلاً، لتسد النقص الحاصل في المخزون اللغوي ولتزيد الاحساس بالكلمة المنطوقة. فمن المعروف أن الاستماع الى تتابع الأصوات داخل الكلمة وتتابع الكلمات داخل الجملة الواحدة، ينمّيان عند الطفل القدرة على فهم بناء الكلمة وبناء الجملة(٢٣).

وفي العادة، يجري التحدث بعفوية مع الأطفال، وينساب الكلام واصفاً أحداث معينة أو راوياً لها، بحيث يدخل الطفل الى اللغة غير واع لكونها نظاماً مستقلاً عن الأحداث. وتورد مارغريت دونالدسون(٢٤) أن الأطفال لا يفهمون في أكثر الأحيان ما الذي يفعله آباؤهم حين يحدقون في جريدة، أو كيف يتوصل ساعي البريد الى ايصال رسالة معينة، أو كيف تعرف والدتهم أي باص تأخذ للذهاب الى مكان معين. يحدث هذا في بلد أجنبي يستعمل نظام الرموز والاشارات في جميع تفاصيل حياته اليومية تقريباً، ويأخذ الكلام المطبوع أكثر من ٧٠٪ من المعلومات المتداولة فيه. فكيف الأمر في مجتمعنا حيث ما زلنا نستدل على عنوان ما من قربه لشجرة أو بعده عن منعطف، وحيث الوسائط الاعلامية المطبوعة قليلة

---

(٢٢) أبو معال عبد الفتاح؛ «**تنمية الاستعداد اللغوي عند الأطفال**»؛ عمان، دار الشروق؛ ١٩٨٨، ص ٣٠.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٢٥.

(٢٤) دونالدسون مارغريت؛ «**عقول الأطفال**» ترجمة عدنان الأحمد؛ دمشق دار معدّ، ١٩٩١، ص ١٦٠.

العدد نظراً لقلة عدد قرائها، وحيث يُقبل الناس على المسلسلات الأجنبية ان كانت مدبلجة أكثر مما يقبلون عليها مترجمة طباعة، مما يوحي بأن القراءة ما زالت تتطلب بذل الجهد ولم تبلغ حد العادة الآلية؟ وإن دل هذا على شيء فعلى ان وظيفة القراءة ما زالت ضعيفة من الناحية الموضوعية، وبالتالي فان تعلم اللغة المكتوبة يحتاج الى جهد مضاعف.

ولا شك في أن وعي أهمية اللغة، يزداد مع ازدياد التعلم. وما يميز المتعلمين عن غيرهم انهم أكثر قدرة على الإدراك العقلي للغة، أي أنهم أقدر على فصل اللغة عن السياق الذي تشير اليه والتعامل معها مباشرة بوصفها نظام رموز يتضمن عمليات فكرية. ونشير في هذا السياق الى أهمية الألعاب القائمة على فكرة تركيب الحروف وتأليف الكلمات، مثل المكعبات ذات الأحرف (لعبة سكرابل مثلاً) التي تنطلق من فكرة الفصل هذه، وتساعد بالتالي على التفكير باللغة وتراكيبها والانتباه الى كيفية صياغتها، أو بالأحرى صناعتها.

وفي العادة، حين يتكلم الأناس المتعلمون، تكون لغتهم مصقولة وجملهم أكثر تماسكاً ودقة وتفصيلاً. وحين يتحادثون مع أطفالهم، يساعدونهم على فهم اللغة وصوغ مفاهيمها بحيث يصير هؤلاء أكثر انتباهاً للغة المنطوقة، مما يساعدهم ليس فقط على استخدام الكلام بفعالية أكثر وانما أيضاً على ملاحظة أن الكلام الذي ينطقون به إنما يتألف من جمل وحروف وأسماء وأفعال. ولهذه الملاحظة أهميتها العظيمة اذ ان هؤلاء الأطفال سيتعاملون مع مجموعة من الرموز على الورق تتفق مع اللغة المنطوقة[٢٥].

ان الانتباه الى هذا التوافق ـ تقول دونالدسون[٢٦] ـ يجب ألاّ يعدّ أبداً أمراً بديهياً. فمن الهام قبل كل شيء، أن نتأكد من أن الطفل يفهم أن الاشارات المكتوبة على الورقة انما هي نسخة مكتوبة من الكلام المحكي. ومن الهام بعد ذلك أن نساعده على تمييز الوظائف والفوائد لهذه النسخة المكتوبة، سواء في التذكر أو في التواصل مع الآخرين. فاذا تم الانتباه لهذه الاستعدادات الأولية والاهتمام بها بشكل جيد، فسيرى الطفل معنى القراءة والهدف منها، فتكف عن كونها نشاطاً ذا طبيعة غير مفهومة بالنسبة إليه.

ولا يُخفى أن إحساس الطفل باللغة وطريقته في تكوين أفكاره وصياغتها، يُعتبران خطوة في طريق نضوجه العقلي والاجتماعي. وكثيراً ما ربطت الدراسات ما بين المقدرة اللغوية وذكاء الأطفال، وأشارت الى أن الطفل الضعيف في قدرته

---

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٦١.
(٢٦) المرجع نفسه، ص ١٦١.

اللغوية يكون ضعيفاً في نسبة الذكاء[٢٧]. وتبين دراسة «بيرت» مثلاً، أن المهارة في اللغة والتعبير والفهم ترتبط ارتباطاً عالياً بالذكاء، يليها حل المسائل الحسابية[٢٨]. لذلك ينادي الباحثون بضرورة الاكثار من المثيرات اللغوية للأطفال، وخصوصاً في مرحلة ما قبل المدرسة. وتدلنا الدراسات التي أجراها كل من سبيتز Spitz وبوهلر Buhler وينيكوت Winnicott، أن الحرمان من المثيرات العاطفية، وقنواتها المثيرات اللغوية، يؤدي الى اضعاف المحصول اللغوي لدى الطفل والى تأخره في نطق الكلمة الأولى في حدود ٤ ـ ٦ أشهر عند الطفل العادي وفي ما بعد تكون لغته في المدرسة محدودة وتقتصر إجاباته على نعم أو لا مع الابقاء على لغة الحركات (اللغة غير المقطعية)، وغالباً ما يكون مقصراً في مواد القراءة والكتابة[٢٩].

وتلخيصاً لما سبق، نشير الى بعض الأمور المساعدة في تنمية المقدرة اللغوية عند الأطفال، وتتعلق بمعظمها بأدب الأطفال، مثل تأمين الكتب الممتعة، وقراءة القصص عليهم أو حكايتهم لهم بصوت عال، وتعويدهم على النظر في الكتاب، ودفعهم الى التعبير عن أنفسهم في التمثيليات والمسرحيات الخاصة بالأطفال وإنشاد الأغاني والأشعار لهم.

أما أفضل أنواع الأدب التي تستهوي الأطفال تبعاً لمستوياتهم التعليمية فهي[٣٠]:

مرحلة ما قبل الابتدائي (من ثلاث الى ست سنوات)

يميل الطفل فيها الى قصص الحيوانات والطيور والحكاية الخرافية. أما وسيلة الايصال المناسبة فهي صوتية شفوية، كالاستماع الى القصص أو شريط مسجل أو كتاب مصور يرافقه شرح من قبل البالغ.

ـ المرحلة الابتدائية المبكرة (الصف الأول والثاني، من ست الى ثماني سنوات)

تُعتمد فيها النصوص البسيطة المؤلفة من بضع كلمات أو عبارات صغيرة، ترافقها رسوم زاهية ومعبرة، وتُستقى من قاموس الطفل اللغوي في هذا السن.

ـ المرحلة الابتدائية المتوسطة (الصف الثالث والرابع من ثماني الى عشر سنوات)

تتميز باتساع قاموس الطفل لقصة كاملة موضحة بالرسوم، يساهم فيها النص

---

(٢٧) أبو معال، المرجع المذكور، ص ٣

(٢٨) الزراد فيصل محمد خير؛ «**التخلف الدراسي وصعوبات التعلم**»؛ دمشق ١٩٨٨، ص ٧٧.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٩٧.

(٣٠) ابو معال، المرجع المذكور، ص ٧٣.

بدور أساسي. ويجب أن تراعى فيها بساطة العبارات وسهولة كتابتها. ويمكن، بالطبع، إستباق الامكانات اللغوية للطفل باضافة بعض الكلمات الجديدة، على أن توضع في سياق يساعد الصغير على فهمها.

ـ المرحلة الابتدائية المتأخرة (الصف الخامس وما يليه، ١١ سنة وما فوق)

يمكن انضاج لغة الطفل بتعابير جديدة وأكثر صعوبة إذ يُفترض به في هذه المرحلة أن يكون قد امتلك ناصية اللغة.

خلاصة: ادب الأطفال كوسيلة تعليمية

كيف يمكن الاستفادة من أدب الأطفال، قصص وحكايات وشعر وأغانٍ، في عملية التعليم وخصوصاً تعليم اللغة العربية؟

في الاجابة على هذا السؤال نورد أولاً بعض الملاحظات:

يقوم فصل حاد في أذهان المربّين، ما بين أدب الأطفال والمنهج الدراسي. فالأول هو لقضاء أوقات الفراغ والتسلية، والثاني للتعلّم. وكأنما الأمر لديهم قائم على فكرة التناقض ما بين هذين النوعين: التسلية نقيضة للتعلم كما الطفل نقيض للراشد. وجدّية التعليم يذهب بها لهو المتعلم. لذا يُفترض، للحفاظ على الفائدة، منع اللهو وما يتصل به من وجوه الاستئناس جميعها. وقد يكون مرد هذا الاعتبار الى التركيز على فكرة التعليم أكثر من التركيز على فكرة التعلم، مع أن هذه الأخيرة هي القضية الأساسية. ذلك أنَّ لا تعليم من دون تعلم. من هنا فان اللجوء الى الكتب المعتمدة في المدارس، وهي تحتوي عموماً على نصوص أخذت من كتابات لراشدين يوجهونها لأمثالهم أو لأطفال بغرض تعليمهم، يبدو مناسباً للمعلم من حيث ترتيب الأفكار والشرح والوسائل الايضاحية والأسئلة والتمارين. ولكن ما نشهده من صعوبات تعلّم، ليس فقط على صعيد المواد واللغة الأجنبية، وإنما على صعيد تعلم اللغة العربية تحديداً، يُبيِّن لنا أنها أقل تناسباً مع المتعلم، ويجعلنا نطرح السؤال التالي: أليس أدب الأطفال أكثر إثارة لمتعة القراءة لديهم وأكثر تحفيزاً لهم لتعلم اللغة؟

ان الفصل ما بين المؤلفات المدرسية والمؤلفات الأدبية للأطفال يُفقد النوعين الكثير من فوائدهما. فاذا كان التعليم المدرسي يَفقد، بتخليه عن أدب الأطفال، وسيلة غنية من شأنها أن تقرب الأطفال من تعلم اللغة، فان طبع أدب الأطفال بالمتعة والتسلية واقتصاره عليهما يجعله في أذهان الأهل مضيعة للوقت واعاقة للأطفال عن التعلم. فاذا ما طلبت المدرسة من الأهل تشجيع الأطفال على قراءة القصص، فان هؤلاء يلحون في طلب الكتب التي «تدبّج» رسالة تعليمية[٣١].

وتكون النتيجة انكار متعة القراءة وحصر وظيفتها بالنجاح المدرسي، وجعل المطالعة عبئاً إضافياً على المدرسة. أما حينما تلجأ المدرسة الى استخدام القصة كوسيلة تعليمية، فإنها تستخدمها بشكل موجه ومنظم ومبرمج، وتكون امكانية التحوير والتغيير والحذف والاضافة واسعة وخاضعة لمشيئة المدرس الوسيط الذي يتدخل بين منتج القصة «المؤلف» وجمهورها المستهلك «الأطفال»(٣٢).

بالنظر الى هذه الملاحظات، فان الفائدة التعليمية لأدب الأطفال تبرز أهميتها من خلال النقاط التالية:

أولاً ـ اعتماد بعض قصص الأطفال المحببة لديهم من ضمن نصوص منهج تعليم القراءة، لما في ذلك من تنويع واغناء واحترام لرغبة المتعلم. ذلك أن غلبة الوصف الانشائي العاطفي الذي نلاحظه في كتب قراءة الأطفال مثل وصف الطبيعة وفصول السنة والصف وما الى ذلك من موضوعات جافة، تُبعد الأطفال عن طلب القراءة والتمتع بها. في حين أنه يمكن التعرُّف الى مواضيع شبيهة في قالب محبب الى الأطفال، مثل قصة فيها بطل وحدث وحبكة تتناسب مع عمر الطفل الذي تتوجه إليه، وبذلك يتفادى المعلم الطابع القسري والفوقي لعملية الوصف في اللغة.

ثانياً ـ إن للغة، إضافة الى وظيفتها الذهنية كوسيلة تفكير وتحليل، وظيفة عاطفية تتمحور أساساً حول التواصل. ربما يفيد، من جهة، أن يقرأ الأطفال نصوصاً وظيفية مثل قراءة خبر في جريدة أو قراءة نشرة جوية أو وصفات طبخ أو قواعد بعض الألعاب الرياضية، تبعاً لمستوياتهم العمرية. وأما من جهة أخرى، فتبدو قصص الأطفال وأشعارهم الأقدر على تجسيد الجانب العاطفي للغة. ونتذكر هنا الشحنة العاطفية لعبارة «افتح يا سمسم» مثلاً التي تقبع عميقاً في وجدان الأطفال والكبار! فتغدو عصا سحرية، تحقق المعجزة وتكشف المجهول. وتبدو الكلمة هنا أكثر من أن تكون تسمية لشيء أو مرآة له: إنها إعادة خلقه، أو إعادة توظيفه وفقاً للرغبة.

ان اعتماد حكايات الأطفال في هذا الاطار، يعني أن بامكان الطفل في أثناء السيرورة التعليمية قول كلمته وليس فقط الاستماع الى كلام الآخرين. انها طريقة لجعل الاتصال المتبادل ما بين التلميذ والمعلم يفتح العملية التعليمية على أفق الحياة.

ثالثاً ـ يقودنا هذا الكلام الى المناداة بالابتعاد عن الطابع التوجيهي المباشر

---

(٣١) جعفر، عبد الرزاق؛ «**الطفل والكتاب**»، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢، ص ٧٧.

(٣٢) الحر، «**ذكاء الطفل العربي وثقافة المجتمع**»، بيروت، دار الحداثة ١٩٨٤، ص ٤٥.

واستثارة القيم واستدعائها لدى الأطفال، وأحياناً خلق الشروط المناسبة لاستيلادها بشكل غير مباشر، من خلال تجسيدها في أشكال محببة لأن ذلك يجعل هدف التعليم (الذي هو بطبعه توجيهي) أقرب منالاً.

رابعاً ـ الانطلاق من واقع الطفل المعيوش وعدم فرض مثاليات قد تؤدي غرضاً مجانباً لما كانت النصوص تقتضيه. مثال على ذلك صورة الأم المثالية، المتفانية، المنهمكة... الى ما هنالك من صفات لا تتطابق في الواقع مع الصورة الفعلية للأم التي، وإن كانت تحب وتعتني وتهتم، لكنها، في الوقت نفسه، تعاقب وتوبخ وتوجه ولديها اهتمامات أخرى.

ونشير هنا الى ضرورة ايجاد توازن ما بين النماذج الذكرية والانثوية عموماً في النصوص المقدمة للأطفال. وفي نظرة سريعة وخاطفة الى حكايات الأطفال التقليدية الموروثة، نلحظ نوعاً من التوازن في تقديم هذه النماذج يفوق ما هو مقدم في أدب الأطفال الحديث، وذلك بسبب عدم الدراية بأصول الكتابة للأطفال وتضمينها قيماً وتوجهات تضر بمصلحة المتعلمين ولا سيما الاناث منهم.

خامساً ـ التقليل، قدر الامكان، من الفجوة القائمة ما بين اللغة الفصحى واللغة العامية في النصوص المقدمة للأطفال، وذلك بالاكثار من استعمال الكلمات المشتركة ما بين اللغتين والوصول الى لغة سهلة ميسرة يمكن استعمالها في القراءة وفي الكلام. وهذا الأمر يتطلب دراسة «قاموس الطفل اللغوي» لحصر الكلمات التي تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو. وثمة ابحاث أجريت حول لغة الأطفال، أثبتت أن ٥٢٪ تقريباً من كلمات أطفال المرحلة الابتدائية تكون باللغة الفصحى، وأن هناك ما يُقارب ٢١٪ من بين كلمات الأطفال لا تختلف عن اللهجة الفصحى في النطق إلا بتغيير واحد في أحد أصوات الكلمة، وأن ٨٪ تقريباً تفترق عن نظائرها في الفصحى في تغييرين اثنين. مما يعني أن نسبة الالتقاء بين لغة الطفل في المدرسة الابتدائية واللغة الفصحى تصل الى ٨١٪[٣٣].

سادساً ـ فهم طبيعة التفكير الخاصة عند الطفل وكذلك طريقته الخاصة في التعبير. فالاختلاف ما بين تفكير الصغير وتفكير الراشد، قد يمنع هذا الأخير من اعطاء التعليمات المناسبة ليستطيع الطفل أن يتقدم في التعلم. كما أن عدم معرفة طبيعة لغة الطفل، يعوق الكتابة له أو يحول دون تذوقه الكتابات المناسبة. ويذكر أن من خصائص لغة الأطفال التمركز حول الذات وغلبة المحسوسات وعدم الدقة والوضوح بسبب اختلاف وقصور مفاهيمهم وكلماتهم وتراكيبهم عما هي عليه عند الكبار، كما يميل الأطفال عموماً الى تكرار بعض الكلمات والعبارات.

---

(٣٣) قناوي، المرجع المذكور، ص ٤١.

وأخيراً، تنطلق هذه الدراسة من منظور يرى الطفل على أنه القضية المركزية في كل عملية تعلم وتوجيه. ولقد لاحظت أن الانطلاق من مقدرة الطفل ورغبته يجعل عملية التوجيه، بالرغم من فوقيتها وقسريتها، أكثر سهولة وجدوى. أما واقع الحال، فيشير الى أن الطفل ما زال ينتظر الانتباه له ولإمكاناته ورغباته وأحلامه والصعوبات التي تواجهه. وليس قصور المساحات المكانية والاجتماعية المخصصة له إلاَّ صورة واقعية عن القصور الذهني والعلمي حياله. فمتى وكيف يتحول أطفالنا من فلذات أكباد الى نساء المستقبل ورجاله؟

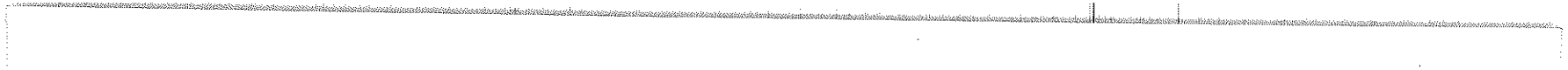

قراءة كتب

الشرق الأوسط الجديد

شيمون بيريز

العقيد الركن سمير الشويري(*)

لقد أذهل الاتفاق، الذي تمّ بين الاسرائيليين والفلسطينيين في أيلول ١٩٩٣، العالم.

شيمون بيريز، المخطط للمباحثات السرية، يخبرنا في هذا الكتاب الذي يتضمن ١٤ فصلاً عن الصعوبات التي اعترضت المباحثات، ويعرض رؤيته لشرق أوسط جديد، محدداً الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لاستقرار المنطقة.

هذه المباحثات هي نتيجة قناعات ترسّخت في أذهان مسؤولين اسرائيليين كبار منذ العام ١٩٨٨، بسبب ضغوط داخلية من مفكرين وعلماء طالبوا بوثيقة وقّعوا عليها، الحكومة بالمباشرة بحوار جدّي مع الفلسطينيين.

«زئيف شيف»، المحلل العسكري في جريدة هآرتز، علّق على فشل الجيش الاسرائيلي في قمع الانتفاضة وخلص الى استنتاج محتّم: مفاوضة الفلسطينيين.

الفصل الأول: فجر الاسلام

في الساعات الأولى من فجر ٢٠ آب ١٩٩٣، وقّع آخر مندوب الوثيقة الأخيرة من الاتفاق. يتذكر بيريز في هذه اللحظات اقتراحه بناء مفاعل نووي في الصحراء (ديمونا) لردع اعداء اسرائيل، وتصريح أحد معاوني السادات خلال مفاوضات كمب ديفيد، أمام عازار وايزمان وزير الدفاع آنذاك، بأن مشروع ديمونا هو الذي دفع المصريين الى المفاوضات. ثم يتطرق الى مشكلة تمثيل الفلسطينيين في وفدٍ اعضاؤه من سكان الأراضي التي لم تُشارك في الأعمال الارهابية، وكيف أن المشكلة لم تُحلّ لأن قيادة منظمة التحرير عينت وفدها برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي احد مؤسسي المنظمة، بعدها يُعرِّج على المواضيع التي بحثت كالأراضي والحدود والحق في المياه والاجراءات الأمنية وغيرها، وعلى مسار الاتفاقات مع الأردن وسوريا ولبنان، وعلى المساعدة التي قدمتها مصر، وعلى

(*) معاون قائد منطقة بيروت للعمليات

دور الولايات المتحدة الأميركية. ويشير الى دوره في قيادة المفاوضات المتعددة التي ركزت على مشاكل الاقتصاد والمياه واللاجئين ومراقبة التسلح والبيئة، مؤكداً على تَرابطها مع المفاوضات الثنائية. ولا ينسى أن يشير الى عمله مع القادة الأوروبيين، كميتران وكول وديلور في وضع الخطوط العريضة لشرق أوسط جديد وفق النموذج الأوروبي، مما حدا بالشركات الأوروبية الى رسم مخططاتها للمساعدة. فكانت السياحة من نصيب اليابانيين، والنقل والاتصالات للفرنسيين والألمان، وتبنّى الايطاليون درس مشروع بناء قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت، واهتم الهولنديون بالزراعة، والأميركيون بالموارد البشرية، والكنديون بمشكلة اللاجئين، الخ... بعدها، يتطرق الى ظروف المفاوضات في أوسلو، ووضع فريق من الشخصيات النروجية، على رأسه وزير الخارجية هولست وزوجته، أنفسهم، كوسطاء بين الاسرائيليين ومنظمة التحرير لنقل الرسائل وحل المشاكل. لقد كان واضحاً أن المسألة الفلسطينية هي في قلب هذا النزاع المضني القديم منذ مئة سنة والمتفاقم بسبب اقامة دولة اسرائيل. ولم يعد الانتظار يجدي، فالارهاب لم يتوقف، والمعطيات الديموغرافية تبدلت بسرعة، وكان من الضروري الاتصال بياسر عرفات، الرمز الوطني والاسطورة الحية في نظر الفلسطينيين، الذي اظهر خلال ٢٥ سنة من قيادته للمنظمة شجاعة ومواهب في معالجة الأمور.

ويذكر كيف أن فكرة خيار «غزة أوّلاً» راودته بعد إعادة قراءته لمشروعي ألون وموشي دايان، وتوصله الى الاقتناع بتعذر تطبيقهما، لأن غزّة لم تكن منطقة حساسة كالقدس ولا يوجد فيها مستوطنات، ولأن للفلسطينيين فيها مستوى حياتياً متدنياً، ولا تملك اسرائيل الموارد الأساسية لاعادة تأهيلها أو لتحسين أوضاع سكانها. وكيف أن ياسر عرفات فهم الموقف، وأعجبته فكرة الحصول على قاعدة اقليمية؛ ولكن الخوف، أن يعتقد الفلسطينيون أن طرح «غزة أوّلاً» يعني غزة فقط. ثم يستطرد، فيُعلن توصل الفريقين الى قاعدة اتفاق حول خيار «غزة واريحا أوّلاً»، ويقترح إقامة مركز اداري في اريحا لأن قربها من نهر الأردن يسمح بالوصول الى الحل المفضّل ألا وهو الكونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين. أما مسألة رد الفعل الاسرائيلي، فقد جابهها بيريز ورابين بإبقاء المناقشات طيّ الكتمان، وبالتصدي للتحالف الحكومي، وبالتركيز على التنازلات التي حصل عليها الاسرائيليون في أوسلو كالحق في الدفاع ضد التهديد الخارجي، ومسؤولية أمن الاسرائيليين في الأراضي المحتلة وكإبقاء موضوع القدس خارج اتفاق الحكم الذاتي، وابقاء المستوطنات حيث هي، وابقاء مسؤولية أمن هذه المستوطنات على عاتق الجيش الاسرائيلي.

بعد توقيع الاتفاق الأول، كان الهم الأول يقول بيريز، اعترافُ اسرائيل بالمنظمة مقابل أن تعترف الأخيرة بوجود اسرائيل داخل حدود آمنة، وأن تقبل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كاطار أساسي للمفاوضات، وأن تُقلع عن الارهاب وتحاربه، وخاصة أن تُلغي ٣٣ قسماً من الشرعة الفلسطينية التي تطالب بإبادة اسرائيل. وقد طالب الفلسطينيون بدعم مادي، وسعى بيريز في عدة بلدان لاقناعها بأهمية الشق الاقتصادي للسلام في الشرق الأوسط، مقترحاً تخصيص ٥٪

من ميزانياتها المحددة للمساعدات الخارجية؛ ولقي تجاوباً في المجموعة الأوروبية وفرنسا. وفي النهاية، يختم الفصل الأول بالقاء الضوء على التوقيع في واشنطن، وعلى صعوبات الساعات الأخيرة التي ذُلِّلت ويقول: «لقد هنّأني كثيرون على ما أسموه أهم حدث تاريخي في القرن العشرين؛ وقد حلّ التأمل مكان السرور لدي، وكنت اتلمّس المرحلة المقبلة: كيفية بناء شرق أوسط جديد».

الفصل الثاني: تقاطع الطرق

يعتقد الكاتب أن العالم تبدّل وبالتالي يقتضي إبدال المبادىء الباطلة بمقاربة واقعية للحقائق الجديدة، كمفهوم الجغرافيا مع تطور الصواريخ الباليستية، ومفهوم العمق الستراتيجي الذي فقد قيمته. ويطرح نوعاً من الحلول، كالاتفاقات الثنائية والمتعددة والتي يتخطى مداها الدول المعنية، ويدعو دول المنطقة الى التعاون للوقوف ضد التهديد النووي والبيولوجي والكيميائي، مؤكداً على أن الاقتصاد هو مفتاح المحافظة على التوازن والأمن الاقليمي؛ لأن الاهتمام ينصبُّ الآن على التقدم العلمي ووسائل المواصلات والذكاء الاصطناعي وعلى بيئة نظيفة تساعد على تأمين حياة أفضل. ولا غرو أن الشرق الأوسط هو قلب الذاكرة الجماعية للإنسانية، ولكنه مستنقع النزاعات الاقليمية. وقد زاد تورط العالم الغربي فيه في النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب أزمة الطاقة، وساعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي على تأجيج سباق التسلّح. فوضعت دول المنطقة كل مواردها لتجهيز البنى التحتية العسكرية مما أوصل شعوبها الى البؤس وبالتالي الانغماس في الأصولية التي تهدّد الاستقرار والسلام، علماً أن التهديد ظهر جلياً منذ أن أصبحت ايران قوة نووية، وأن نشر الديمقراطية يضع حداً للخطر الجاثم على صدر المنطقة، وانه يجب قهر الفقر والجهل اللذين يمثلان مَهْدَي الاصولية.

الفصل الثالث: حربٌ لا رابح فيها

اعتبر العالم أن النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو المشكلة الأساس في الشرق الأوسط حتى ظهرت الأصولية الاسلامية، ودفعت القادة في المنطقة الى تغيير ستراتيجياتهم، والى البحث عن السلام في المنطقة لا خارجها. وليكون السلام فاعلاً، وجب مواجهة مشاكل الشرق الأوسط بواقعية؛ فالعرب لا يمكنهم الانتصار عسكرياً ولا اسرائيل تقدر على فرض شروط السلام. لقد بهرت اسرائيل العالم بانتصاراتها ولكنها لم تربح السلام. كما أكّدت حرب الخليج مؤخراً أن لا وجود للحرب الشاملة. لقد حان الوقت للتفتيش عن حلّ غير الانتصار بالمعنى العسكري الضيق. كما أن رغبة السيطرة وحُكم أمة أخرى لم يعودا مُرضيين. صحيح أن عملية اجتياح لبنان اجبرت الفلسطينيين على الانسحاب، ولكن منظمة التحرير لم تترك الحلبة السياسية العالمية وبقيت تتكلم باسم الفلسطينيين. وطلعت بذور الانتفاضة ومعها اعتراف اسرائيل بضرورة اجراء المفاوضات الثنائية. وهنا يتهم بيريز حزب الليكود الحاكم في حينه، باصراره على رفض اتفاق لندن مع الملك حسين العام ١٩٨٧، بزجّ الاسرائيليين في موقف حرج لم يتمكنوا فيه من تفادي المفاوضة مع وفد فلسطيني صرف تديره منظمة التحرير، ويعلن جهاراً أن لا مصلحة للاسرائيليين

بالسيطرة على الفلسطينيين، وأن الوضع القائم لن يطول إذ أخذت بعين الاعتبار نسبة الولادات المرتفعة ونسبة الهجرة، وان معرفة هذه الحقيقة القاسية ضروري لنجاح عملية السلام الذي هو الحل.

الفصل الرابع: النظام الاقليمي

يجزم شيمون بيريز بأن السلام سيخلق جوّاً ملائماً لأعادة بناء الأنظمة في الشرق الأوسط. وقبول العرب بحقوق اسرائيل كأمّة، سيبدل مناخ المنطقة الايديولوجي، وهدفه الأسمى بناء مجتمع اقليمي وسوق مشتركة وأنظمة مركزية منتجة على غرار نموذج المجتمع الأوروبي المرتكز على أربعة عوامل:

١) **الاستقرار السياسي**: إن الردّ على الاصولية هو في نظام اقليمي يخلق القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي ويطفىء نار التطرف الديني.

٢) **الاقتصاد**: تحسين الوضع المعيشي ضروري لتخفيف الجو الضاغط في دول المنطقة. والمجتمع الحرفي لن يتقدم ما لم يحصل على اعانات خارجية. ووحدها المقاربة البراغماتية تسمح باستغلال الطاقة السياحية لهذه المنطقة الغنية.

٣) **الأمن القومي**: يمكن لنظام مراقبة اقليمي أن يؤمّن مستوىً مقبولاً من الأمن القومي، خاصة وأن لا جدوى من العمق الستراتيجي، وأن تحالفاً اقليمياً يساعد على تحاشي استعمال الأسلحة النووية.

٤) **تعميم الديمقراطية**: يتطلب تعميم الديمقراطية تنمية المواصلات واستعمال وسائل الاعلام. ووجود نظام اقليمي يخفف التوتر العسكري ويساعد على تعميم الديمقراطية، ولكنه يعتمد على نجاح عملية السلام التي ستتم على مرحلتين:

الأولى: ويكون الاهتمام فيها بالمشاكل الأمنية، ومنع قيام الحروب واقامة نظام ثنائي أكيد.

الثانية: الهدف منها اقامة نظام ثابت مبني على علاقات حسن جوار وذلك لتطبيع العلاقات، وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية وتكريس الحدود الدائمة.

ثم يُسلَّط الأضواء على الأمن الإقليمي الذي سيُبنى، حسب تصوُّره، على نظام جمع معلومات عن النشاطات العسكرية ينقلها الى كلّ الفرقاء بواسطة اقمار اصطناعية، وذلك بالتعاون مع القوى العظمى. ويتصوّر انه لم يحن الوقت بعد لرمي السلاح جانباً، ولكن يجب العمل بتدرج للوصول الى نزع سلاح متبادل.

ثم ينتقل إلى الاقتصاد الأقليمي الذي يفترض، في نظره، إقامة مجموعة أمم شبيهة من حيث المبدأ بالمجموعة الأوروبية، وذلك بالاعتماد على الاحصائيات. فالفقر في المنطقة هو العدو الأول. والحل على مراحل ثلاث، تتضمن المرحلة الأولى مشاريع قومية مزدوجة الجنسية أو متعددة، كمؤسسة مشتركة للأبحاث لاستغلال الصحراء ومصانع لتحلية مياه البحر. وتتضمن الثانية اتحادات دولية تضع مشاريع ذات استثمارات كبيرة لشق قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت، وبناء مرفأ مشترك بين اسرائيل والأردن والسعودية، وبناء محطات توليد كهرمائية ومراكز تحلية لمياه البحر يُعمل بعد تنفيذها على تطوير صحراء النقب. أما المرحلة الثالثة، فتتضمن وضع سياسة مشتركة للمنطقة ترتكز على خفض

الإنفاق على شراء السلاح، وعلى القيام بحرب ضد الصحراء لزرع الخضرة في المنطقة، وعلى تحديث البنى التحتية للنقل والمواصلات وعلى تطوير السياحة. ويخلص الى أنّ الانتقال من ستراتيجية محورها التفوق العسكري الى ستراتيجية تعاون اقتصادي، سيساعد على اختيار الطريق الصحيح الذي ستشكرنا الأجيال القادمة عليه.

الفصل الخامس: قواعد الأمن: طرق تفكير جديدة

يجب على الجالسين الى طاولة المفاوضات، تخطي الحواجز النفسيّة بالتكيّف مع الحقائق الجديدة، لأنه الشرط المسبق للتفتيش عن السلام والازدهار في الشرق الأوسط. من هذه الحقائق مفهوم «العمق الستراتيجي» الذي يفقد معناه الحالي بوجود علاقات سلمية وأجهزة مراقبة متبادلة. ويجب تغيير النظريات الأساسية قياساً الى تبدل النظام العالمي والى دور القوى العظمى وإلى تطور التكنولوجيا الحديثة التي تعيد النظر بعوامل الستراتيجية الكلاسيكية: الزمن والمدى والعدد. ويجب الأخذ بعين الاعتبار صعوبة تحقيق الأمن خارج اطار اجتماعي، وان التهديد النووي هو الموضوع الأساس في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأن تحالفاً سياسياً اقليمياً وحده الكفيل بخلاص الشرق الأوسط من هذا المزيج القاتل المشكّل من القوة النووية والأصولية، وأن السلام هو أداة الأمن. على مستوى المنطقة، يمكن البدء باقامة حلف اقليمي في منطقة البحر الأحمر حيث البلدان تريد علاقات مسالمة مع جيرانها. ويمكن، في البداية، التركيز على المشاكل الانسانية مثل انقاذ الطيارين والبحّارة؛ وهذا الحلف الأقليمي ينمو إثر اقامة مشاريع مشتركة كتنمية المنتجات البحرية والسياحة ليصل في مرحلته النهائية الى مستوى الحلف الستراتيجي.

الفصل السادس: الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلام

منذ قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، شن العرب عليها حروباً ستاً، وشنّوا على بعضهم البعض حروباً أوصلت الى ويلات وكوارث وأدّت الى ظهور الاصولية. وصرفوا مبالغ طائلة على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية (١٨٠ مليار دولار اميركي بين ١٩٧٣ و١٩٩١). وقد قدّر الباحثون أن الشرق الأوسط هو المنطقة التي دفعت الأكثر للتسلّح قياساً على المدخول القومي الخام (P.N.B.). لقد كلفت حرب لبنان اسرائيل ٤ مليار دولار، وكلفت حرب الخليج الأطراف المشتركة فيها ٦٧٦ مليار دولار. وهذه الحروب وغيرها تسبّب أضراراً غير مباشرة باقتصاد المنطقة، وتحول دون اقامة علاقات تجارية بين دولها فيتفاقم معها الفقر والعوز. والحلّ الوحيد هو السلام.

ولا شك أن هناك صعوبات تعترض عملية الانتقال الى اقتصاد السلام، ولكن يمكن تخطّيها بانشاء صندوق لتنمية الشرق الأوسط تغذيه أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأميركية وعائدات النفط. ويمكن التشبُّه بأوروبا التي وسّعت السوق المشتركة لتشمل كل بلدان القارة، وبالولايات المتحدة الأميركية التي اقامت منطقة تبادل تجاري حرّ مع كندا والمكسيك، وبمحاولات سريلانكا وتايوان وسنغفورة واندونيسيا وفييتنام وكوريا لإقامة سوق مشتركة في ما

بينها. ولا يمكن للشرق الأوسط أن يبقى على هامش الأحداث، فيما العالم يعيد تنظيم نفسه على قاعدة بطابقين: المجتمعات الاقليمية في الأسفل وفوق التنظيمات والاندماجات الدولية. لذا يجب الاستعداد لتأسيس العلاقات على اتفاق رضائي بين شركاء متساوين. ويمكن لاسرائيل أن تشكل شراكة حقيقية مع الفلسطينيين حتى خلال فترة الحكم الذاتي، مبنيةً على الشرف والحكمة، ممّا يعطي الإنتقال الى اقتصاد السلام معنىً سياسياً. وفي المرحلة اللاحقة، وبعد اقامة العلاقات الثنائية والمتعددة، ستفتح الطريق أمام اقامة صناعات اقليمية دائمة بفضل تعاون المؤسسات العالمية. وبعد ذلك يتّحد الشرق الأوسط لاقامة سوق مشتركة.

الفصل السابع: استثمارات وتمويل

لا يمكن اقامة شرق أوسط جديداً الاّ على قاعدة سياسية. ولكن أسباب البلبلة في المنطقة اقتصادية، لذا فان الحرية الاقتصادية ضرورية للمنطقة. ثم يذكر المؤلف القواعد الأساسية لاقامة اقتصاد عصري ومنها: تخفيض الميزانية العسكرية، وزيادة الاستثمارات في حقل التعليم، والاستعمال الذكي للموارد الطبيعية المتوافرة، وخلق موارد بديلة عند الضرورة، وبناء محطات لانتاج الطاقة والتحلية، وانشاء بنى تحتية عصرية للمواصلات والنقل، وتنمية الصناعة والزراعة والسياحة، وفتح الحدود وتشجيع التنافس. ولنجاح التنفيذ، تحتاج المنطقة لاستثمارات دولية كبيرة. في هذا المجال، يقوم العالم حالياً على ثلاث أسواق: الولايات المتحدة الأميركية التي لا يمكنها المساهمة مالياً لأن لها مشاكلها الاقتصادية؛ سوق اوروبا وتُعتبر الأكبر في العالم، ولكنها تبدو مترددة في موضوع المساعدات مع أنها انشأت المصرف الأوروبي للتنمية لتلبية حاجات الأسواق الأوروبية وانشأت كذلك مصرفاً لمساعدة أوروبا الشرقية، وأمدّت الفلسطينيين العام ١٩٩٠ بـ٩٠ مليون وحدة نقد أوروبية ECU لصالح الضفة الغربية وغزة. أما السوق اليابانية، فقد بنيت على مبدأ أن كل شيء في العالم اقتصادي، وقد زاد اليابانيون ميزانياتهم للمساعدات الدولية بغية كسب الأصدقاء. يُستنتج مما تقدم أنّ أوروبا واليابان قادرتان كالولايات المتحدة على اعادة تأهيل الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العام؛ كما أنّ من مصلحة العالم كله، على المدى الطويل، مساعدة الشرق الأوسط ليصبح كياناً اقتصادياً قابلاً للحياة، كما أن إعادة التأهيل ستستنفر مؤسسات العالم المتقدم وشركاته لتغطية دوائر العمل الأربع: الدائرة السياسية، ودائرة علم الادارة managment، والدائرة المالية (النظام المصرفي) والدائرة العملانية. ويتبيّن في الدائرة العملانية أن للدول الكبرى مصالح سياسية واقتصادية مهمة تدفعها الى خلق جو متناسق يمكن من خلاله تطويق اخطار الأسلحة النووية والعنف الناتج عن الارهاب المؤثرة في سوق النفط المحرّك الأول للاقتصاد العالمي ويشير هنا بيريز الى نتائج اجتماعه بالرئيس الفرنسي الذي وعد باقتراح تخصيص مبلغ مليار ECU من المصرف الأوروبي للتنمية لانشاء صناعات اقليمية في حقلي النقل وتحلية المياه؛ ويذكر رأي مستشار المانيا كول بأن تطوير الأسواق الجديدة في الشرق الأوسط سيفتح أبواب عمل جديدة تحلّ مشكلة البطالة في المانيا. كما ويذكر إهتمام جاك دولور بمسائل

ثلاث: محطة مولدة للطاقة، ومحطة لتحلية المياه ومسألة التَّصحير. ولا ينسى ذكر وارن كريستوفر، الوزير الأميركي الذي دعا بعض رؤساء الشركات الأميركية وبيّن لهم حاجات الشرق الأوسط والإمكانات التي يقدمها. ولا يغفل امكانية الحصول على المساعدات من البنك الدولي والبنك الأوروبي للتنمية ومجموعات مصرفية خاصة، مع الميل الى تركيز رؤوس الأموال الضرورية في مصرف يُنشأ لهذه الغاية؛ وعلى اسرائيل والاردن والفلسطينيين ومصر انشاء جهازهم المالي الخاص في رعاية البنك الدولي وإنّما باستقلالية تامة. وستوجَّه سياسة المصرف المُنشأ نحو المشاريع الداعية الى التعاون الاقليمي، كشبكات الري والتموين بالمياه والزراعة وانتاج الطاقة والنقل.

ان هذا الشرق الأوسط الجديد، يقول بيريز، المتطور اقتصادياً والمستقرّ سياسياً، سيكلف العالم أقلّ بكثير من نزاع سياسي عنيف تتورط فيه بلدان أخرى.

الفصل الثامن: المشروع الأخضر

لقد انساق العرب والاسرائيليون وراء ستراتيجية الحروب وسياستها ونسوا كل التهديدات الأخرى. فالعدو الحالي اليوم هو الصحراء: ٨٩٪ من العالم العربي صحراء. والتصحير مشكلة عالمية تحاول كثير من الحكومات السيطرة عليها؛ وهو ناتج عن عدة اسباب: ١ ـ التوسع الطبيعي للصحراء. ٢ ـ تخريب الأراضي الناجم عن استغلالها. ٣ ـ الإهمال البشري. لقد أثبتت دراسات قامت بها الأمم المتحدة أن العامل البيئوي للتصحير هو الاستغلال الزائد للموارد الطبيعية بسبب زيادة عدد السكان، كما أن الريّ الزائد يُكثر من ملوحة وجه الأرض وباطنها. والنجاح في محاربة التصحير مرتبط بطريقة استعمالنا سلاحَين: المياه والعلم.

بالنسبة الى المياه، يقتضي وضع سلّم أولويات لاستعمالها، ثم زيادة كمياتها بواسطة تحلية مياه البحر، وتطوير أنواع جديدة من المأكولات تتطلب ريّاً أقل واستعمال تقنيات حديثة، كالريّ المراقب بالناظمة الآلية Ordinateur، والزراعة في المحميّات «Culture en Vivarium». أما بالنسبة الى العلم، فميدان التكنولوجيات الأحيائية يساعد على انتاج كل أنواع المأكولات حتى في الظروف المناخية الصعبة. ويمكن تطوير الزرع في الصحراء باستعمال ثلاثة مراكز للأبحاث: واحد في النقب، والثاني في مركز الأبحاث في أريزونا (الولايات المتحدة الأميركية)، والثالث في الدول العربية. وتنسق منظمة تضم ممثلين عن دول متوسطية هذه الأبحاث التي ستتمحور حول: طرق الزراعة في المناطق القاحلة ونصف القاحلة، تطوير موارد المياه وطرق استعمالها، اعادة تأهيل الأرض ونظام البيئة في المناطق التي يصيبها التصحير.

ويمكن تحويل الشرق الأوسط من اللون البني الى الأخضر: ما يلزمنا هو مركز قيادة لشن الحرب على الصحراء، علماً أن مراكز التمويل المالي العالمية مهتمة بمشروعنا الأخضر. وقد اقترح البنك الدولي في اطار المفاوضات المتعددة، تشجيع التعاون التكنولوجي والاجراءات الآيلة الى مراقبة التصحير.

الفصل التاسع: المياه الجارية

يعدّد بيريز أربعة أسباب رئيسية للنقص في

طرق مترابطة بين غزة واورشليم القدس وعمّان وحيفا ودمشق. أما بالنسبة الى المرافىء، فيمكن بناء مرفأ مشترك بين ايلات والعقبة، وبناء مناطق تبادل تجاري حرّ بالقرب من مرافىء اللاذقية وبيروت وحيفا أو أشدود وغزة والأسكندرية وجدّة.

أما بالنسبة الى مشروع القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، فيعطيه الكاتب أهمية قصوى. وهو يقترح بناء «مرفأ السلام» على طرف القناة الجنوبي. القناة ستُستعمل لنقل المياه الى البحر الميت، فيُستفاد منها لبناء مراكز أبحاث حول الزراعة في الأحواض، ولتحسين الخدمات السياحية، ولانتاج الطاقة الكهربائية. هذا المشروع سيكلف حوالي ملياري دولار اميركي وسيحتاج لثماني سنوات لتنفيذه. ولكن بتعاون الجميع ستعود الحياة الى البحر الميت، ويصبح ذا فائدة جمة للاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين لفوائده العلاجية؛ ويصير البحر الأحمر درّة غنية بالأسماك والمرجان وستتبدل ستراتيجيته لأن ليس للبلدان التي تحدّه مصالح في معاداة اسرائيل. ولتعزيز الثقة بين هذه البلدان، يمكن اقامة انظمة انذار مسبق مشتركة لرصد التحركات العسكرية، أو أنظمة مشتركة لنجدة الصيادين والطيارين. وكذلك يصار الى بناء طرق دولية على طول شواطئه، وحفر أقنية للمياه واقامة أنابيب لنقل البترول.

الفصل الحادي عشر: تطوير السياحة

السياحة هي أحد أهم الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط. وبفضل العمل الدؤوب ومهارة الأجداد، يأتي السائح الى الشرق فيُعجب بالأهرام وبترا وجمال بعلبك وهدوئها وبالمناخ الروحي في الأماكن المقدسة. وبما أن للحروب الكبيرة والأعمال الارهابية تأثيراً سلبياً على السياحة، فالمنطقة بحاجة الى هدوء وسلام دائم وحقيقي. وهناك أربعة عوامل لتطوير السياحة:

١ ـ **الحدود المفتوحة:** ان استتباب السلام، سيفتح الحدود بين دول المنطقة، واقامة بنى تحتية جيدة للنقل، ستجلب السياح الأوروبيين. أما السياح الأميركيون فستجذبهم سوق فعالة.

٢ ـ **البنى التحية:** يجب رسم خطط لتحسين البنى التحتية الأقليمية وتطوير وسائل النقل البري خاصة بين أوروبا والشرق الأوسط. وهذا العامل مرتبط بالأول.

٣ ـ **الحلقات السياحية:** يمكن انشاء شركة عالمية لبيع الرحلات الى الشرق الأوسط، واستهداف أصحاب الميزانيات الصغيرة الذين يشكلون الشريحة الأكثر وعداً للسوق.

٤ ـ **المغريات السياحية:** ضرورة اقامة مشاريع لتطوير المنطقة لاغراء السوّاح، كبناء مرفأ للصيد في غزة، ومرفأ السلام في ايلات ـ العقبة، وشق القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، وبناء قرى سياحية وفنادق الدرجة الأولى ومراكز التسلية؛ وتطوير مسالك التزلج ومعدات التسلية، بواسطة الدول الغنية أو شركات متعددة الجنسيات.

الفصل الثاني عشر: عالم الغد

بعد سقوط الشيوعية، لن يؤسّس عالمنا الجديد على مبادىء توتاليتارية بل على القيم الفردية Méritocratie، وعلى المعارف المكتسبة في الجامعات ومراكز الأبحاث. وستحاول الدول تحسين نوعية الحياة ورفع

مستوى العيش وتمديد الأعمار. وسترى الأجيال القادمة مثالها في النموذج السياسي الآسيوي القائم على قيم اقتصادية وعلى استغلال أوسع للمعارف من أجل فوائد أكثر. ولقد تبين أن وراء النجاح الآسيوي قرارين ستراتيجيين: تأليل الصناعة وإدخال المعلوماتية الى عالم الخدمات.

ويورد بيريز في هذا الفصل، بعد مقابلاته لعلماء وباحثين، أنّ الثورة المعلوماتية تعني قدرة الفرد على اتخاذ قراراته بنفسه عندما يحصل على الوسيلة التي تقدّم له المعلومة الضرورية. ويستنتج أن الازدهار الوطني هو نتيجة تركيز وتجميع المعارف. وهذه هي الثروة الحقيقية على أبواب القرن الواحد والعشرين. إن كل شيء مرتبط بتطور الأفكار العلمية التي تجد لها تطبيقاً تكنولوجياً، لذا يجب على قادة الشرق الأوسط وقف الصراعات القديمة والاستثمار في حقل التعليم. والسلام الآتي سيفسح بالمجال أمام تعاون علمي وتكنولوجي وتربوي يكشف القواسم المشتركة التي تجمع الناس بعيداً عن الحواجز الوطنية والدينية.

الفصل الثالث عشر: العمل من اجل الكونفدرالية

حتى حرب ١٩٤٨، لم يكن للفلسطينيين كيان منفصل لا في ضمائرهم ولا في عقول بقية الشعوب. وخلال الانتداب الانكليزي، اعتبروا أنفسهم جزءاً من الأمة العربية. وفي شرعة منظمة التحرير تأكيد على «أن فلسطين هي الوطن القومي للشعب العربي الفلسطيني». ومع بدء الصراع ضد اسرائيل، ظهر كلام عن رابط تاريخي مميَّز مستقل عن كل محتوى عربي، بين الفلسطينيين وبين هذه الأرض المتنازع عليها. ويعترف الكاتب انه حتى لو اعترف الاسرائيليون بأن الكيان الوطني الفلسطيني تطور كرد فعل على الحركة الصهيونية، فهذا لا يغيّر شيئاً في واقع قيام هوية وطنية فلسطينية، تلعب دوراً مركزياً في الساحة السياسية في الشرق الأوسط والعالم كله. ثم وقعت حروب عديدة أدت الى كوارث؛ والسؤال الواجب طرحه الآن يتعلق بطريقة حل الصراع والمشاكل التي عجزت القوة عن ايجاد حلول لها. ويشدّد بيريز على أن الحلّ الموقت المقترح حالياً، أي الحكم الذاتي في غزة واريحا، يهدف الى تغيير الجو النفسي والسياسي المثقل بالخوف والذكريات المرّة، وعلى معرفة العناصر الثلاثة الأساسية للمشكلة:

١ ـ **الحدود:** يجب أن تعكس التوزيع السكاني كما هو اليوم. ويجب الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الموضوعية للمنطقة. لذا لا يمكن رسم الحدود قبل الاتفاق على مشكلة المياه. فالحاجة هي لحدود مرنة غير جامدة، تكون ذات قيمة ستراتيجية.

٢ ـ **البنية السياسية:** البنية السياسية الأفضل هي كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية للمواضيع السياسية و Benelux أردني ـ اسرائيلي ـ فلسطيني للقضايا الاقتصادية، وهي تسمح للأردن وللكيان الفلسطيني بالعيش بسلام معاً بدون سيطرة فريق على الآخر. والجيش الكونفدرالي سيركز شرقي نهر الأردن وتُنزَع الضفة الغربية من السلاح. واعلان الكونفدرالية سيجلب لها الدعم من الفلسطينيين والأردنيين والاسرائيليين.

٣ ـ **الحكومة:** يخلص بيريز الى القول

إنّ لا شيء يضمن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط سوى علاقات حسن جوار بين دول مختلفة في هوياتها القومية وارثها ولكنها دول ديمقراطية. لأن الديمقراطية وحدها تحقق شرعية الاختلاف، وهي الطريقة الفضلى لتأمين الازدهار الاقتصادي ولتأمين سلام ثابت وحرية للشعوب وللأفراد. إنها، كالهواء النقيّ، حقّ للجميع.

الفصل الرابع عشر: مشكلة اللاجئين

يعرض الكاتب صورة مأساوية للاجئين: رجال فارون ونساء وأطفال خائفون على حياتهم. ويعتبر ان مصيرهم البائس مسؤولية غير مباشرة جذورها في التوزيع غير العادل لخيرات العالم، ومسؤولية مباشرة للمجتمع. ولا ينسى أن يذكّر بمعاناة الشعب اليهودي وكيف أن حلم العودة الى وطنه العتيق ـ كما يدّعي ـ أعطاه القوة والصبر على التحمّل. ويشرح طرق استيعاب اسرائيل الآف المهاجرين قبل اقامة الدولة. وينكر وضع الجيش الاسرائيلي ستراتيجية لنقل السكان، وينحو باللائمة على العرب لوضع اللاجئين في مخيمات واستخدامهم كذريعة سياسية في صراعهم ضد اسرائيل. ويستنتج أن حلاً مقبولاً وعادلاً ومنطقياً يعمل له الطرفان ضروري جداً. لذا يقتضي الأخذ بعين الاعتبار بكل الحاجات والضغوطات والآمال والامكانيات. ويقترح أن ينفذ الحل على مراحل ثلاث:

١ ـ **مرحلة المفاوضات**، ويمكن خلالها تحسين وضع اللاجئين في المخيمات الموجودة في مناطق سيطرة الجيش الاسرائيلي بالتعاون مع السكان والدول والمشاركة في المفاوضات المتعددة.

٢ ـ مرحلة اعادة التأهيل وإقامة بنى تحتية اقتصادية (المرحلة الانتقالية)، تبنى خلالها المدن والمنازل بدل المخيمات، ويعطى اللاجئون هويّات صادرة عن السلطة المستقلة للحكومة.

٣ ـ مرحلة الحلّ الدائم، وخلالها تحل مشكلة حق العودة، عودة اللاجئين الى الكونفدرالية المقترحة، مما يساهم في استقرار الدول التي تستوعبهم اليوم وبالتالي يساهم في استقرار المنطقة. وسيهتم اتحاد دولي بالتمويل وبتنفيذ البنى التحتية باشراك الأهالي العائدين انفسهم في بناء مستقبلهم الوطني والفردي. وينشأ مركز ابحاث اقليمي أو فريق أبحاث لاقتراح الأفكار.

وبالاستناد الى الخبرات التاريخية، يمكن وضع أسس لمستقبل أنصع لليهود والعرب على هذه الأرض الطيبة، وبالتالي غسل الأرض المضرَّجة بالدماء بالماء الحي.

الخاتمة:

يُقال الكثير في الكاتب وما كتبه؛ من التفاصيل الصغيرة الى القضايا الكبرى. ويمكن معارضته في أمور وموافقته في أخرى، ولكن الثابت شيء واحد: ضرورة قراءة الكتاب برويّة وتمعّن وتبصّر وعقلانية بعيدة عن التشنُّج؛ فما يطرحه سياسةً واقتصاداً، مشروعٌ طويل الأمد معدّ للقرن الواحد والعشرين. كما يُمكن للقارىء الفطن أن يستشف من بين السطور ما قصده بيريز من وضع كتابه. والسؤال الأخير هل الإنتظار والنظر من بعيد مفيدان لحل مشاكلنا، أم تقضي الضرورة وضع ستراتيجية عربية لدرء الأخطار المقبلة؟

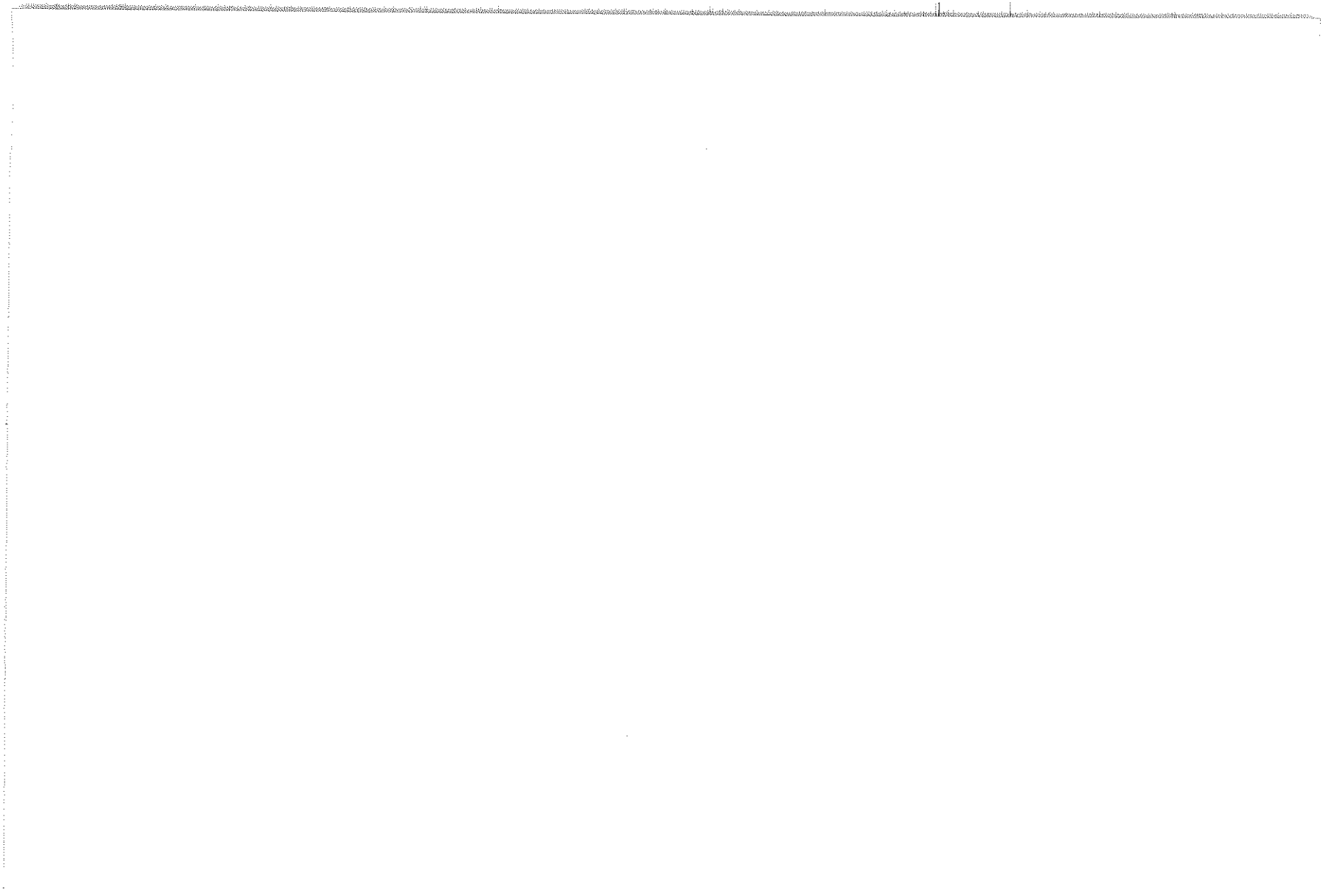

قراءة كتب

اوروبا المالية والنقدية القواعد، الفرص التخطيط

دومينيك بيرّو

د. عبد الله فرحات(*)

تتجه السوق الأوروبية، منذ سنة ١٩٩٣، نحو إزالة تامة للتخوم المادية، القانونية، التجارية والضريبية.

ويحاول الكاتب تحديد الأطر الحالية والمستقبلية للعلاقات المالية في ظل التوجه القانوني والاقتصادي الجديد. ويستند في ذلك إلى الاتفاقات الأوروبية وأهمها مؤتمرا اللوكسمبورغ، ولاهاي سنة ١٩٨٥، وتوقيع الوثيقة الموحدة الأوروبية التي حددت موعد انشاء السوق المالية الكبرى أواخر سنة ١٩٩٢، فيتوقف في بحثه عند أهم معالم هذه الوحدة المالية، إن من حيث هيكلية التعاون والتقارب التشريعي، أو من حيث التكامل الاقتصادي الهادف لاستقرار مالي ونقدي طويل الأجل.

للكتاب أهمية أكاديمية وعلمية، فهو وإن لم يدخل في الاقتراحات والحلول، يتوقف عند أهم معالم المدى المالي والنقدي الأوروبي في منحى وصفي تحليلي، ويمكن اعتباره تقريراً مفصلاً عن الوضع المالي في السوق الأوروبية حالياً، وأداة عمل مهمة لكل من ابتغى ولوج عالم النقد الأوروبي، أكان باحثاً، محللاً أو مستثمراً.

١ ـ الوثيقة الأوروبية الموحدة

حدد قرار الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٨٥، تاريخ اطلاق السوق التجاري الأكبر نهاية سنة ١٩٩٢(١).

ولعل أهمية هذا الحدث تكمن في توقيته، فقد جاء اثر سنين من المراوحة والجمود. ومرد هذا التباطؤ أسباب عدة نذكر منها:

ـ دخول دول جديدة دائرة السوق.

ـ اصدار قوانين داخلية عدة هدفها حماية المداخيل الوطنية.

ـ الحد من آثار الأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

ـ صعوبة اتخاذ القرارات خاصة، إذ ان الاجماع في التصويت بين الدول الاعضاء يعيق سير العمل والمبادرات البناءة.

(*) استاذ محاضر في جامعة القديس يوسف ومعهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق.

(١) مؤتمر اللوكسمبورغ ولاهاي ١٩٨٥.

ـ البيروقراطية المستحكمة في مؤسسات السوق المشترك بعد انشائها.

ويحمل الزخم الجديد، بدون شك، ارادة جعل السوق الأوروبية مجالاً جغرافياً واقتصادياً من دون حدود داخلية، حيث يسهل تنقل المسافرين، والبضائع، والأموال، والرساميل[٢].

فتحديد الأول من كانون الثاني ١٩٩٣ أجلاً أقصى لوضع مشروع السوق الأكبر موضع التنفيذ، ينمُّ عن جدية في إرادة التنفيذ.

لكن لا بد من تعديلات مهمة في أصول سير الأعمال واتخاذ القرارات وأهمها:

ـ استبدال الاجماع في التصويت بالأكثرية المطلقة على مستوى المجلس.

ـ الاعتراف المتبادل بالتشريعات الوطنية مهما اختلفت، وحل مبدأ التناغم الأدنى l'harmonisation minimale بين القوانين المختلفة مكان «التناغم المسبق» l'harmonisation préalable.

ـ خضوع المؤسسات والشركات «كالمصارف وشركات التأمين...» للقوانين المرعية الاجراء في البلد الذي يقع فيه مركزها الرئيسي.

إنما يبقى السوق المالي الأوروبي الأكثر تقلباً والأصعب تنظيماً، لأسباب لا تُخفى على أحد مرتبطة ارتباطاً عضوياً بهيكلية المؤسسات المالية لما تمثل من مصالح دولية. فالنظام المصرفي في فرنسا وإيطاليا، وعلى مستوى أدنى في المانيا، قائم على مشاركة الدولة كمساهمة في عدد كبير من الشركات المصرفية وصاحبة المداخيل الأكبر. فكان لا بد من تنظيمات تطال هذا الميدان بشكل مفصل وأساسي، إن من حيث توحيد مضمون النصوص الداخلية المتعلقة بمؤسسات التسليف، بشكل عام، لتوجيه حركة الرساميل، أو من جهة تنظيم الاعتمادات المعطاة للمستهلكين والحد من الفوائد في هذا الإطار.

وبهدف تحقيق المساواة بين الشركات والمؤسسات العاملة على مستوى السوق الأوروبية، كان لا بد من توحيد، أو على الأقل، تقريب شروط ممارسة أعمالها، ان من حيث التشريعات التجارية والضريبية الخاضعة لها، أو من حيث شروط الملاءة والمراقبة من قبل السلطات المحلية.

إنما يبقى المبدأ الأساسي إلغاء الحدود وما يستتبعه من نتائج في غاية الأهمية على الصعيد العملي، كحرية انشاء المؤسسات، وتنقل الرساميل بدون عائق، وحرية تحقيق الخدمات وحرية تنقل السندات المالية، والأموال المنقولة.

٢ ـ حرية انشاء المؤسسات في إطار السوق الأوروبية

يعطي هذا المبدأ الحق لأي شخص طبيعي أو معنوي من رعايا الدول الاعضاء، في إنشاء مؤسسة أو شركة أو فروع لهما في أي من الدول الأعضاء، وذلك بالشروط نفسها التي تُفرض على المؤسسات والشركات الوطنية.

ولتحقيق هذا المبدأ، كان لا بد من جهود جبارة أدت إلى إدخاله في القانون الوضعي الوطني لكل دولة من الدول الأعضاء.

وقد أتى ذلك نتيجة قرارات عدة اتخذت على مستوى السوق الأوروبية المشتركة.

---

(٢) المادة ٨ من الوثيقة الموحدة الموقعة في شباط ١٩٨٦ بين الدول الأعضاء.

فالقرار الثاني، وهو الأهم، لتقريب التشريعات المصرفية من بعضها البعض، صدر في ١٥ كانون الأول ١٩٨٩، وقد حدد تاريخ بدء العمل بحرية انشاء المؤسسات في الأول من كانون الثاني ١٩٩٣. وهو يفرض على الدول الأعضاء الاعتراف المتبادل بالمؤسسات الوطنية، والعمل على ارساء أواصر التقارب بين التشريعات التجارية مع اخضاع المؤسسات للرقابة من قبل الدولة القائم على أراضيها المركز الرئيسي للمؤسسة.

لهذا المبدأ نتائج جد مهمة، إذ يعطي الحق لكل مؤسسة مصرفية بإنشاء مركز أو أكثر لها في أي بلد من دول السوق، أو القيام بخدمات بدون الحاجة إلى ترخيص مسبق من السلطات المحلية، إذ يُكتفي بالترخيص المعطى في الدولة التي انشىء فيها المركز الرئيسي، ويبقى للسلطات المالية فيه الحق بمراقبة أعمال هذه المؤسسة وفروعها. فالترخيص بالإنشاء واحد يُعطى مرة واحدة من قبل أي دولة من الدول الأعضاء، وتسري مفاعيله في الدول الأعضاء الأخرى، وتبقى سلطة الرقابة للدولة صاحبة الترخيص. ولكن لهذا المبدأ استثناءات:

ـ للدولة المستضيفة وحدها حق مراقبة ملاءة المؤسسة المالية.

ـ للدولة المستضيفة حق فرض سياستها المالية العامة على الفرع المنشأ على أراضيها.

ما هي هيكليات الاستثمار الخارجي؟

للمؤسسة المالية الراغبة في إنشاء فروع لها في الخارج الخيار بين:

١ ـ إنشاء فرع واحد هدفه استقطاب فروع الشركات التجارية والصناعية المتعاملة معها في البلد الأصل.

٢ـ إنشاء عدة فروع والتوجه إلى الزبائن المحليين.

٣ ـ شراء إحدى المؤسسات مع بناها التحتية والاستناد إلى معطياتها التجارية والاقتصادية للتعاطي التجاري.

ويبقى السؤال الأهم: ما هي نتائج الاستثمار الخارجي؟

أصبح من المعلوم أن السوق الأوروبية صارت متخمة بالمؤسسات المالية، وقد ازداد عدد فروعها، في الآونة الأخيرة، بشكل هائل والدلالة في الأرقام:

أُحصي في أواخر سنة ١٩٩٠:

ـ فرع مؤسسة مالية لكل ١٠٣١ مواطن الماني غربي.

ـ فرع مؤسسة مالية لكل ١٣٣١ مواطن فرنسي.

ـ فرع مؤسسة مالية لكل ١٣٨٥ مواطن بريطاني.

بينما، وبالمقارنة مع أنظمة مالية أخرى كالنظام الكندي والنظام الياباني، نجد فرقاً شاسعاً إن دل على شيء فعلى تخمة في عدد المؤسسات المالية الأوروبية. وهنا لا بد، لإظهار الفروقات المعبرة، من استعراض بعض الأرقام على سبيل المقارنة. فقد احصي في أواخر سنة ١٩٩٠:

ـ فرع مؤسسة مالية لكل ٢٠٢٢ مواطن كندي.

ـ فرع مؤسسة مالية لكل ١٨١٤ مواطن ياباني[٣]

(٣) Bank for international settements: stastic on payment systems in eleven developed countries, december 1991.

فالأنظمة المالية الأوروبية الكبرى تشكو، ولا ريب، من كثرة المؤسسات المالية. إنما من الملفت ان أياً من تلك المؤسسات لم يعمد إلى اقفال فروعه أو إعادة النظر بعددها، مما يدل على استيعاب السوق الأوروبية، لكثرة الفروع هذه. إنما لا بد من التوقف عند الحد الواضح في نسبة الأرباح، ومرد ذلك إلى عاملين: توزع الزبائن بين تلك المؤسسات والأزمة المالية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

٣ ـ تحرير النشاط المالي

وهو الغاء أي عائق قانوني يحول دون انتقال الرساميل من دولة إلى أخرى في السوق الأوروبية. مما يعني أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ينتمي إلى أي دولة من دول السوق الحق باستثمار أمواله أو فتح اعتمادات وتسليفات، أو توظيف قدر من السيولة بأي عملة أوروبية يشاء في إطار السوق المشتركة.

ولتحرير هذا النشاط المالي نتائج مهمة:

ـ بالنسبة إلى الدول: إلغاء المراقبة على عمليات القطع.

ـ بالنسبة إلى المؤسسات: فُتح باب الاستثمار على مصراعيه دون عوائق تذكر على مدى مساحة جغرافية واقتصادية هائلة.

ـ بالنسبة إلى الأفراد: تسهيل عمليات توظيف الأموال وايداعها في الخارج وكذلك تسهيل الانتقال السياحي.

لكن حرية القيام بالخدمات التجارية تبقى على هامش التنظيمات الأوروبية، إذ حُددت الخدمات بالأعمال الخاضعة لأحكام التنظيمات المتعلقة بانتقال البضائع والرساميل والأفراد. في حين انها تكتسب عملياً أهمية متزايدة في ظل شروع معظم المصارف الى ولوج عالم التأمين. وإعادة التأمين، والخدمات التجارية بشكل عام، يقيناً منها أن للقطاع المصرفي الدور الأهم في المجتمع الاستهلاكي.

وتُختصر الخدمات المالية بـ:

ـ تسهيل الايفاءات بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء في السوق.

ـ تسهيل أعمال الوساطة والسمسرة.

ـ تسهيل أعمال الاستثمار.

ـ تسهيل أعمال القطع.

ـ تعديل شروط بعض العمليات المالية من حيث تحديد تاريخ الاستحقاق، ومقدار الفوائد، وعملة الايفاء... إلخ.

ـ تسهيل إدارة الأموال

ـ تسهيل عمليات البورصة.

ـ تسهيل عمليات التأمين.

٤ ـ توحيد الأحكام الوقائية لمواجهة الأخطار المصرفية

لتحقيق فرص عمل متساوية بين المؤسسات المالية الأوروبية، من البديهي توحيد التشريعات التي ترعى أصول انشاء هذه المؤسسات، وكيفية قيامها بأعمالها وخاصة النسب الضريبية المفروضة عليها. فعدم التوازن في الموجبات المفروضة من كل دولة على مؤسساتها المالية، من شأنه تسهيل نوع من المضاربة قد لا يكون «مشروعاً» من الناحية الاقتصادية، والقانونية، ولا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص على الصعيد الأوروبي.

وللتحقق من ملاءة المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة أخطار السوق بسياسة مالية وقدرات كافية، اعتمدت دول

السوق أحكاماً وقائية، الغاية منها المحافظة على مصالح الفرقاء في العلاقات المالية وخاصة المودعين منهم، بمواجهة أخطار الافلاس المصرفي وما يستتبعه من نتائج سلبية قد تؤدي إلى اهتزاز النظام المالي بمجمله في أي دولة من دول السوق. ومن الأمثلة على هذه الأزمات المالية الخطرة: افلاس مصرف انكلترا الجديدة سنة ١٩٩١.

وهنا يستعرض الكاتب أهم الأسباب التي أدت إلى تعاظم الأخطار المحدقة بالنظام المصرفي:

١ ـ تدني ملاءة المتعاملين مع القطاع المصرفي الأوروبي.

٢ ـ اضمحلال المؤسسات التجارية المحدودة القدرات المالية تقريباً أو وقوعها في عجز مالي كبير.

٣ ـ هزالة القروض والدعم المقدم من الشركات الأم إلى فروعها، محلياً أو في دول أخرى. فيغدو الفرع العامل في الخارج مع تعاظم المضاربة غير قادر على مواجهة مصاعب السوق، وخاصة المضاربة المتعاظمة من قبل المؤسسات الأخرى.

٤ ـ الفوضى في أسواق القطع منذ العام ١٩٧١، والفروقات الهائلة في سعر صرف العملات الأوروبية الأساسية.

٥ ـ إعادة توظيف الأموال الفائضة في الدول الكبرى من العالم الثالث.

٦ ـ توسيع السوق، مما فرض على المؤسسات المالية الأوروبية قدرات أكبر قد لا تتوفر في معظم الحالات.

٧ ـ التخفيف من السيولة المتوفرة بسبب القروض المتزايدة الممنوحة للدول، لتغطية عجزها المالي، مما حمل المصارف على الاعتماد على حيز من الايداعات الفردية وعلى السعي لتعويض تضاؤل السيولة بواسطة السندات.

٨ ـ الأخطار الناشئة عن تمنع بعض الدول الأوروبية عن ايفاء ما استعملته من اعتمادات مصرفية.

ولمواجهة هذه الصعوبات، كان لا بد من سعي دؤوب، وجهود تشريعية وعملية، تزيد من متانة البناء الأوروبي الحديث بعد تصدع في الأساس وتراخٍ في الدعائم.

وقد واجهت دول السوق هذه الحالة الدقيقة بثوابت اعتمدتها:

ـ التوازن في الموجبات المفروضة على المؤسسات من قبل الدول الأعضاء، واعتماد أحكام قانونية وقائية لمواجهة الأزمات.

ـ حرية الاستثمار من حيث الزمان والمكان، مع الابقاء على بعض الضوابط الحامية للاقتصاد الوطني، كفرض شروط أكبر على المستثمر الخارجي...

وقد قطعت عملية توحيد الأحكام الوقائية لحماية اقتصاد السوق شوطاً بعيداً، لكنها لم تبلغ بعد مرتجاها. ويفرض استكمالها اهتماماً أكبر لتحديد الوسائل الكفيلة بالحد من الأخطار الناجمة عن التعامل التجاري، بشكل عام، إذا ما اختل التوازن بين «اللاعبين» من حيث القدرات المالية. والحجم الاقتصادي.

٥ ـ الملفات الأخرى

يفرض التعاون في إطار السوق الأوروبية المشتركة، على صعد أخرى، توحيداً أو، على الأقل، تقارباً في أصول التكليف الضريبي ومقداره. والمجال الضريبي هو من النقاط الأكثر دقة، والأكثر عرضة للنقاش، لأن الدول، مهما اشتدت إرادتها للتعاون، قد

تبقى مترددة إذا ما مست سياستها الضريبية.

غير أن التقارب طال ولا ريب هذا المجال. فقد ألغيت ثنائية التكليف، وحددت نسبة قصوى للتكليف غير المباشر، بيد أن النظام الضريبي على الادخار يبقى الأكثر تفاوتاً بين الدول. إذ ان الادخار معفى من أي ضريبة في اللوكسمبورغ، وفي الدانمارك، وفي المانيا.. بينما تصل الضريبة على الأموال المدخرة إلى ٢٠٪ في اسبانيا، و٢٥٪ في بريطانيا، و٣٠٪ في ايطاليا و٣٥٪ في فرنسا. وفي الإطار عينه، تبلغ الضريبة ١٠٪ على السندات في بلجيكا و١٥٪ في فرنسا، و٢٥٪ على بعض أنواع السندات في بريطانيا، بينما هي منعدمة في اللوكسمبورغ والمانيا والدانمارك.

لذلك يقترح الكاتب أن يزداد السعي في هذا المضمار للوصول إلى قواسم مشتركة تزيل التفاوت بين الدول، وتضعها على قدم المساواة في ما خص توزيع الرساميل على القطاع المصرفي الخاص لكل دولة، وإلا توجهت الأموال والرساميل إلى الدول الأقل تكليفاً، وتجمّعت في بعض الدول الأوروبية دون الأخرى.

٦ ـ لماذا الوحدة المالية

بعد عرض مسهب لنقاط التلاقي والافتراق وأهم الأحكام التي ترعى العلاقات المالية والاقتصادية بين دول السوق الأوروبية المشتركة، يعود الكتاب فيتساءل عن دور الوحدة المالية الأوروبية، فيرى أن الاستقرار الاقتصادي يقوم، بدون أدنى شك، على الاستقرار المالي. والاستقرار بدوره يقوم على توافق، أي على سوق مالي مستقر يكون بحجم السوق الجغرافي والتجاري.

لذلك كان السعي منصبّاً للحد من التفاوت والتقلب في سوق القطع للعملات الأوروبية، في ظل قواعد مالية موحدة وتصرف واعٍ وشفاف، من جهة، ومن جهة أخرى، لتوحيد أسعار المواد المنتجة والمباعة في دول السوق والخدمات بشكل مطلق.

ويبقى توحيد السوق المالي الأوروبي لمواجهة عدم الاستقرار النقدي الناجم عن سياسات اقتصادية تتبعها دول غير أوروبية منتجة ومتمتعة بثبات اقتصادي، الخيار الأنسب على طريق انشاء وحدة اقتصادية ومالية أوروبية.

٧ ـ نتائج اتفاق ماستريتش Maastricht

حقق اتفاق ماستريتش إنجازات مهمة على صعيد التقارب والتكامل الأوروبي، إنما شابه اعتراضات، من قبل المانيا التي رفضت رفضاً باتاً انشاء مصرف مركزي أوروبي، في الوقت الحاضر، ومن قبل انكلترا والدانمارك بما تمسكا به من بنود تحفُّظ على الاتفاق.

هذا وقد أثار اتفاق ماستريتش بعض ردود الفعل السلبية، خاصة من حيث السعي لتوحيد سياسة الموازنة العامة. ومرد هذا، بلا ريب، إلى تفاوت في التوجهات، لاعتبارات متباينة متعلقة بالحاجات الخاصة بكل بلد ووضعه الاقتصادي. فكيف يُمكن العمل على وضع سياسة متوازنة موحدة تتمايز بشكل واضح عن الاقتصاد الخاص بكل دولة من دول السوق، ناهيك أن لتوحيد العملة دلالة خاصة في أذهان الأوروبيين وقد تعني، إلى جانب مفهومها الاقتصادي، تخل عن هوية وخصوصية غالبة على بعض المفكرين الأوروبيين؟

لكن انشاء السوق المالي الموحد شجع العمليات المالية على هذا المستوى، وأدى إلى ازدياد المضاربة بالعملات، بالسندات والأسهم خلال أزمة أيلول ١٩٩٢.

٨ ـ تنوع النظم التجارية واختلاف المفاهيم المالية بين الدول الأوروبية والقوى الاقتصادية الأخرى.

يقوم النظام المصرفي في الدول الانكلوساكسونية على مصارف الأعمال ومصارف التسليف (الولايات المتحدة، كندا، انكلترا، اليابان)، بينما يستند النظام الجرماني على مصارف ذات قدرات محدودة قائمة على ودائع التوفير. أما في فرنسا واسبانيا، فالنظام المصرفي يتمحور حول مصارف الأعمال والتسليف والمصارف المعتمدة على ودائع التوفير.

ويتساءل الكاتب عن إمكانية دخول كل هذه الأنظمة مجال السوق، دون أي تعديل في الهيكلية الخاصة بها.

٩ ـ الأسواق المالية الأوروبية تتراوح بين حرية تشريعية قصوى وأحكام محافظة.

يتميز النظام المالي البريطاني بحرية لا مثيل لها في الأسواق الأخرى، إذ يتم تداول الأسهم والسندات والعملات بشكل حر، كما يلاحظ غياب التشريع المنظم والحاد من مفاعيل بعض العمليات المالية، بينما يتميز النظام الألماني بقواعد محافظة تمنحه صلابة تجارية وائتمانية كبيرة، لكنها تحد من بعض فاعليته في عالم الأعمال. غير أن المصرف في هذا النظام يلعب أدواراً عدة، من مموّل تجاري إلى مستشار أعمال ومشارك وموجه استثمارات...

أما النظام الفرنسي، فبعد ان كان صارم الأحكام، تحوّل إلى نظام منفتح. غير أنه يتردد حالياً بين المثل الانكلوساكسوني والمثل الألماني مع المحافظة على خصوصياته ومميزاته. بيد انه واجه في السنوات الأخيرة بعض المصاعب، تمثلت في افلاس بعض الشركات أو خسارة مقدار هائل من رأسمالها، كحال شركة بورصة توفييه (خسارة ٧٥٠ مليون فرنك فرنسي). وقد اعتمد المشترع الفرنسي مبدأ الحرية المالية، وسمح بكل مضاربة مشروعة في هذا المجال لاغياً مبدأ الحصرية الذي كان سائداً أساساً. مما يعني دخول شركات البورصة السوق بحذر كبير لما ستواجهه من مضاربة ضاغطة.

١٠ ـ تأثير الوحدة الاقتصادية والمالية على النظم الاقتصادية الأوروبية.

ستواجه هذه النظم الاقتصادية مصاعب عدة، خاصة من جهة كلفة دخول هذه الأسواق الجديدة، كما ستنفتح أمامها مجالات استثمار أكبر.

وقد تفرض التوجهات الجديدة أعباء إضافية ناتجة عن تطبيق سياسات مالية، للتكيف مع شروط الاستثمارات الجديدة، والانتقال إلى التعامل بعملة موحدة قد يزيد من الكلفة التقنية لكل مؤسسة.

ومن جهة ثانية، تعاظم الأخطار الاقتصادية الناتجة، ولا شك، عن المضاربة، وبالتالي اعتماد سياسات مالية وقائية مكلفة تحدّ من سرعة النمو الاقتصادي.

وتبقى الهواجس نفسها التي رافقت تطور الوحدة الأوروبية منذ الانطلاق، تراود أذهان المحللين الاقتصاديين والمخططين الماليين. وقد يشكل الانتقال من مرحلة الأسواق المتعددة المحمية بقوانين وضوابط

إلى مرحلة السوق الموحدة المتميزة بحرية انتقال الرساميل والأموال والمضاربة بها وحرية اجراء عمليات القطع؛ صدمة مالية للاعبين الماليين يفترض استيعابها.

وستحدد ستراتيجية اللاعبين هوية صاحب السيطرة الأخيرة على السوق الموحدة. وفي حين تفضل بعض الأنظمة الانتظار والمراقبة قبل أي خطوة في هذا المجال، قد يأخذ البعض الآخر المبادرة سريعاً. وقد يخشى البعض أن يكون وراء بعض المؤسسات المالية الأوروبية المتواضعة رساميل يابانية وغير أوروبية تعتمد على تدخل مفاجىء في السوق المالية يُعطيها المركز الأول في سباق الألف ميل.

When You Ship Cargo, You Seek;

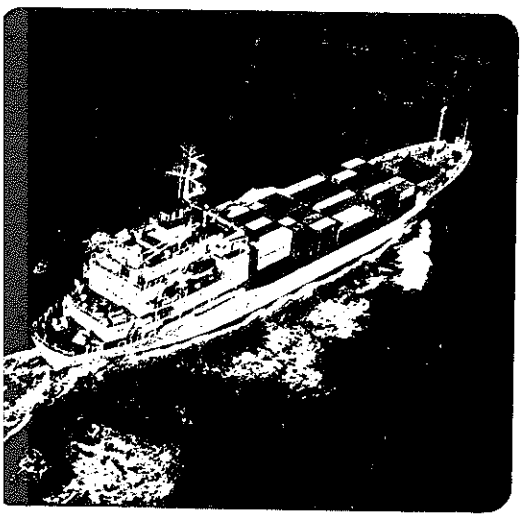

ALL THESE QUALIFICATIONS ARE

b :LIABILITY FOR YOUR GOODS

e :EARNEST STAFF

a :ATTRACTIVE RATES

d :DOOR TO DOOR DELIVERY

e :EFFICIENCY FOLLOW-UP

r :RAPIDITY OF SHIPMENT

Cargo Leader
MARITIME SERVICES SARL.

Phone : 01-581870/1-339481
Telex : 40910 Golead

سيكولوجية الإرهاب السياسي

د.خليل فاضل

د. عبد الفتاح محمد دويدار(*)

يقع الكتاب في ٣٢٧ صفحة من القطع الكبير (الكوارتو)، ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب تحتوي ستة فصول وفصلاً ختامياً وخاتمة. وذيَّل المؤلف كتابه بالملاحق وبيبليوغرافيا ومعجم المصطلحات والتعريفات، فضلاً عن الفهرس الكشاف وفقاً للحروف الأبجدية العربية كما ألحق كل فصل من فصول كتابه بمصادره المرجعية.

استهل المؤلف غلاف كتابه بقوله: «نحن نعيش في منطقة ساخنة جداً، تغلي بكافة أنواع الصراعات النفسية والسياسية والاجتماعية. كنا، وما زلنا، وسنظل مسرحاً لعمليات العنف السياسي الشديد والمتباين. باختصار... كل الوطن العربي شهد ويشهد بحوراً من الدم وأهرامات من الضحايا: من بقي حيّاً إما تأقلم بصعوبة مع الواقع المعاش أو تشوَّه نفسياً وجسدياً وصارت حالته وصمة في جبين هذا العصر وهذه الأمة». واستطرد قائلاً: «أعرف أني أقفز من على الأسوار محاولاً أن أبني جسوراً بين الحياة بكل صخبها ولوعتها والعلم الحديث بكل عنفوانه ومحدوديته.. وأعترف بصراحة بأنني قد دخلت إلى عالم صعب ومتشابك، قاس وعنيف، دراسته نوع من التحدي، وكتابته مواجهة تحتاج إلى كثير من الشجاعة. ومهما كان الجهد كبيراً فإن التناول يبقى كمن يشرح الجزء الظاهر من جبل الجليد. دفعني الموضوع دفعاً إليه، ليس لأن علم النفس من صميم مهنتي، لكن لاهتمامي الشديد بهذا الجزء الخاص والحساس من الإنسان في تزاوجه مع مظهر من مظاهر العنف السياسي».

* ما هي الأسباب الموضوعية للارهاب؟
* ما هي خصائص وظروف وفرص من يُعدُّ إرهابياً؟
* لماذا تواجه ممارسات بالإدانة وأخرى، إن لم تكن بالتأييد، فعلى الأقل بالصمت والتجاهل والتناسي؟
* هل من المعقول انسانياً ان يواجه الارهاب بالارهاب؟

(*) أستاذ في كلية الآداب جامعة الاسكندرية ـ مصر، وجامعة بيروت العربية ـ لبنان.

* ما هي حدود نجاعة الأساليب الأمنية والقمعية في معالجة الإرهاب؟ وما هي الجدوى السياسية والإنسانية للمحاولات التي استخدمت هذه الأساليب؟

على هذه الأسئلة، وغيرها كثير، حاول الدكتور خليل فاضل أن يقدم جهداً فكرياً وعلمياً مرناً، متطلعاً إلى الشمول النسبي بشأنها. فأتى عمله وكتابه ليسد نقصاً، ويشبع حاجة للمكتبة العربية، حول هذا الموضوع الذي يحرك في ذهن القارىء أسئلة كثيرة، تستثير وجدانه وخياله، وتدعمه بالمعلومات والبيانات. ولكي يفي أهداف عمله، بذل الكاتب جهداً ملموساً في متابعة أهم المراجع العالمية والعربية التي عنيت بتناول أنماط الإرهاب، وهي متابعة تتيح فرصاً معرفية محمودة للقارىء المهتم، لأنها جمعت بين المعلومات العلمية والقرارات السياسية والوقائع التاريخية ذات الصلة بالإرهاب. ولقد دلّل المؤلف بصياغة علمه وعمله وتركيب عناصره، على قدرة متميزة، فلم يحبس التحليل في نطاق تخصصه المحدد وهو الطب النفسي، بل تجاوزه إلى تخصيصات أخرى تهتم بالإنسان والمجتمع، واقعاً وتطلعاً فوضع تخصُّصه في إطاره الأشمل والأرحب، ليقدم بحثاً جديراً بالمتابعة والحوار بشأن ما تضمنه من قضايا واجتهادات.

يقول الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ورئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع، في تقديمه لهذا الكتاب: «إن الإرهاب ظاهرة إنسانية تاريخية، حدثت ضد الأنبياء، والمصلحين والثوار، كما حدثت مع أصحاب أنماط من التمرد على القوانين واستقرار المجتمعات، وضد المستعمر والغازي، وأثناء الحروب، وفي معسكرات الإعتقال للسياسيين والعسكريين. صدر الإرهاب من الحكام ضد المحكومين، ومن المحكومين ضد الحكام، ومن حكومات ضد حكومات أخرى، ومن أفراد وجماعات ضد أفراد وجماعات أخرى. ولهذا استحق الأمر علمياً أن نقول بظواهر وأنماط للإرهاب يمكن التمييز بين أنواعه، ومضامين وآليات وغايات كل نوع منها، حتى يمكن لنا التمييز بين العام والنوعي، وبين ما يمكن أن يوسم بأنه إرهاب غير مشروع، وما يُعد إختياراً حتمياً وحيداً أمام بعض الأطراف في لحظة محددة. كما أن ظواهر الإرهاب وأنماطه ليست ظواهر متحركة أو قائمة بذاتها، فهي نتاج تفاعلات كثيرة: حضارية واجتماعية واقتصادية ونفسية، داخلية على مستوى المجتمع الواحد، وإقليمية على مستوى مجموعة الدول والمجتمعات التي يجمعها اقليم ما، وعالمية على مستوى النظام العالمي، عملياته وعلاقاته، ومراميه وأهدافه. ورغم تباين المستويات السابقة الذكر وتعدد أطراف الإرهاب وأنماطه، فهو في معظم الأحوال ينتج عن وجود خلل في أسس وأشكال وممارسات القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وعن الوعي بهذا الخلل من حيث تفسيره وتحديد المسؤولين عنه والوعي بامكانات تهذيبه وإصلاحه وتغييره في اللحظة المحددة، فضلاً عن أن ثمة تميزاً بيّناً في التعامل مع أنماط من الارهاب أكثر من غيرها، وآليات للإرهاب أكثر من غيرها».

الكتاب يطرح في فصله الأول: «**الإرهاب السياسي، ظاهرة معاصرة**»، آفاق البحث العلمي وتصوراته في مجال الإرهاب السياسي، مشيراً إلى الجهود التي تمّت في

هذا الصدد على مستوى العالم، فيستعرض جهود ألمانيا الغربية (سابقاً) في مجال البحث العلمي عن الإرهاب السياسي والتي تناولت المسببات الرئيسية للإرهاب والأنشطة الإرهابية، والتعرف إلى مفهوم الإرهاب ودوافعه، وتحليل حياة «الإرهابيين» من خلال السيرة الذاتية والمعلومات الاجتماعية الشاملة، ثم جمعها حول أفراد الجماعات المختلفة، ثم تحليل المتغيرات المختلفة للظواهر المتباينة والأعراض المَرَضية. فضلاً عن فحص كيفية تكوين الجماعة وديناميتها، والزعامة، والتنظيم، والتفاعلات الداخلية، وما إذا كان لدى الجماعات الإرهابية حاجة داخلية إلى الفعل ورد الفعل بغية الاستمرار؟ وهل يستدعي الأمر تدريب وتجنيد أعضاء جدد؟ وهل يحافظون على نشاط داخلي معين له مستوى محدد من الأداء بصرف النظر عن النشاطات الظاهرة للمجتمع والعالم؟... هذا بالإضافة إلى العناية بالأمور الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بالإرهاب، والمؤثرات الأيديولوجية، والمقارنات العامة بين الشعوب والدول المختلفة. كما استعرض المؤلف جهود إيطاليا في هذا الصدد، وخلص إلى القول إن الارهاب كمشكلة محلية وعالمية أمر ذو أبعاد كثيرة، ويحتاج إلى جهود المختصين في أكثر من مجال. كذلك يناقش المؤلف في هذا الفصل أسباب الإرهاب السياسي، متناولاً أحد العلوم الحديثة المتعلقة به وهو «علم دراسة الضحايا» وعلاقة الإعلام بالظاهرة، كما يركز بشيء من التفصيل على خسائر الإرهاب السياسي والتوزيع الجغرافي له، شارحاً بعض اللمحات عن حياة «الإرهابي» وعملية صناعة القرار في العمليات الإرهابية. ويختتم المؤلف الفصل الأول بقوله: «إن البحث العلمي في مجال الإرهاب السياسي ما زال في مجمله عقائدياً، فكرياً، ونظرياً. وما زال البحث يفتقر بشدة إلى دراسة سلوكيات الإرهابيين وعملية صناعة القرار وتنفيذه لديهم... وهذا منوط بعلماء النفس وعلماء الاجتماع والإنسانيات».

الفصل الثاني «رؤية عامة للإرهاب السياسي»، يُقدم رؤية عامة لسيكولوجية الإرهاب السياسي، مشيراً إلى ردود أفعال الحكومات المختلفة تجاه العنف السياسي وتشابهها مع بعض ردود أفعال الإرهابيين. كما يوضح رؤية الطب النفسي مع الإرهاب، وديناميات الشخصية الإرهابية مع الرجوع لأمثلة بعض الجماعات الإرهابية في مصر. كما يشير الفصل إلى صعوبة صياغة نظرية نفسية للإرهاب السياسي نظراً لصعوبة الحصول على المعلومات والوثائق والسجلات، متحدثاً بشيء من التفصيل عن العامل الشخصي ودوره في المسألة. والمؤلف، بوصفه طبيباً نفسياً، يوضح في هذا الفصل أن الإرهاب السياسي من ناحية لا يبدو نتيجة «لمرض عقلي»، ومن ناحية أخرى، يستحيل استنباط تفسير طبي نفسي له. ومع ذلك، فإننا نحاول أن ندرس العلاقة بين الإجرامي وطب النفس، وفي الوقت نفسه نتطرق إلى مناقشة مسائل مثل بيولوجية الجنون، وتأثير العزلة والاغتراب والعقائد التدميرية على الأشخاص المتورطين في العمليات الإرهابية السياسية. ويناقش الفصل أيضاً التوتر والباحثين عنه، بوصفه حالة نفسية لدى الإرهابي، أو علامة بيولوجية لديه مما يُنتج لنا نوعين من الأفراد، النوع الانبساطي (الاجتماعي المنفتح المحب للمخالطة) والنوع العُصابي (العدواني المحب للعزلة والانطواء).

أما عن المرأة وعلاقتها بالإرهاب

السياسي، فقد نوقش الموضوع من خلال رؤية البعض للنساء «الإرهابيات» كعاطفيات أكثر منهن عمليات. ويناقش الجزء الأخير من الفصل، الإرهابي بوصفه نموذجاً بطولياً لدى البعض، ويطرح السؤال الهام: لماذا يسبب حدث بسيط فزعاً رهيباً تكون له أصداء ضخمة، ويسبب ارتباكاً اجتماعياً عاماً، مع تأثيره على السلطة وتعريته لفاعلية أجهزة الأمن فيها، ضارباً أمثلة من واقع عمليات تنظيم الجهاد الإسلامي في مصر مؤخراً. وفي الفصل نفسه، يناقش المؤلف قضية منع بعض الحكومات نشر أخبار الإرهاب، مشيراً إلى أن الإرهاب يطور نفسه ويصدر مادته «دراميالكي يحافظ على اثره النفسي ولكي تذوب المسألة الجغرافية بين الحدث والمشاهد، مناقشاً بشيء من التفصيل حقيقة الآثار النفسية والمتأثرين بالإرهاب. كما يطرح مسألة احتجاز الرهائن، وقضية «التوحد مع الجاني»، والإبداع، والسخرية وكل الحيل الدفاعية التي يلجأ إليها الرهينة كي يتأقلم مع واقعه الجديد، ويركز على أن ارتباط الرهينة انفعالياً بمختطفيه يكون في معظم الأحوال أكثر من ارتباط المختطف بضحاياه عاطفياً، وأن الإرهابيين، عامة، يستغلون كل هذه التفاعلات الإنسانية لمصلحتهم.

أما الفصل الثالث، وعنوانه: «**دور التنشئة في تكوين الفرد الإرهابي**»، فيتناول الهوية الشخصية كمفهوم تنظيمي وراء الفرد الإرهابي، حيث إن فهم الإرهابي كفرد، يحتاج إلى نظرية تجمع بين خصائصه المتوافرة لدينا من خلال نشأته وتحليل سلوكياته من ناحية، وبين ملاحظاتنا عليه من واقع التجربة والفعل من ناحية أخرى، لا سيما وأن الهوية ليست شيئاً يوجد بمفرده، لكنها أمر جامع ذو جذور من ماضي الإنسان وتاريخه العرقي والقومي والأسَري، وبالتالي لا يمكن فصله عن الظروف التاريخية. ومن هنا يتبين أهمية الظروف السياسية والاجتماعية والتحولات التاريخية للمجتمع والدولة التي نشأ فيها القائمون بالإرهاب، سواء أكانوا ضد الدولة أم داخل أجهزتها. ففي مرحلة تكوين الهوية، يسعى الإنسان إلى المعنى والإحساس العام بالأشياء ككل وفي شمولية، كذلك يسعى إلى «الإخلاص»، بمعنى الحاجة إلى إيمان معين بشيء ما، أو بأي فرد خارج حدود الذات، إيمان بشيء يجب أن يكون أهلاً للثقة. وإن أزمة الهوية لدى الإنسان عندما يعاني من الحيرة وعدم الوضوح، والتفكك، والتصدع والتناقض، تجعل بعض المراهقين مهيأين للتوحد في جماعة ما، أو تنظيم ما، داخلين في سعي محموم إلى دائرة الوعي النفسي الجماعي المستمر والثابت، متخلصين لا إرادياً من عذابات الوعي النفسي الفردي بكل ما يحمله من تشوهات. وهذا ما يتضح جلياً في لجوء مجموعات كبيرة من المراهقين والشباب من الجنسين إلى الجماعات الدينية في مصر، فجأة وبدون مقدمات. إن غضب الإنسان عندما يحس بالضعف والعجز والدونيَّة، ينعكس على كل الأشخاص المسيطرين والمهيمنين عليه اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ونفسياً. وقد يبعث هذا الغضب أيضاً أحاسيس الذنب التي قد تؤدي إلى أفعال يعاقب بها الإنسان نفسه. من ناحية أخرى، فإن الانتظام في صفوف إرهابية منظمة يُعدّ من وجهة نظر معينة محاولة أخيرة ضمن محاولات عديدة لتكوين الشخصية، إذ إن فرصة الالتحاق بتنظيم إرهابي معين تسمح للفرد بأن يغمر

نفسه في «هوية جماعية»، وبالتالي يتخلص من عبء المسؤولية الشخصية وتبعات العمل الفردي والحياة كشخص مقيد يحمل النواقص والعذابات. وفي الجماعة أو التنظيم أو المنظمة، يجد الفرد نماذج السلطة التي كان يبحث عنها ويرتاح إليها، والتي تعبرِّ عن أي أحاسيس عدوانية كافية فيه، وتُشعره بالقوة والسيطرة والانتماء. إن الأيديولوجية المعتمدة على استخدام العنف لمقاومة «الدولة» و«السيطرة الإمبريالية»، أتاحت توحداً جماعياً فكرياً وفورياً بين ضحايا القهر وضحايا السلطة العدوانية. وأحياناً نرى أن الحكومات تلعب دوراً هاماً وحساساً في دفع بعض الأفراد إلى العنف... فرقابة الحكومة وسيطرتها واستخدامها لقوانين الطوارىء وحملات الاعتقال العشوائي، تُغلق الطريق أمام تحقيق «هوية إيجابية». والأفراد الذين يعانون أصلاً من اضطراب في الهوية، يصبح اهتمام الحكومة بهم وملاحقتها لهم تأكيداً على «هويتهم السلبية». لكنهم، من ناحية أخرى، يحسون (بالأهمية) لهذا الاهتمام الزائد من قبل أجهزة الأمن.

وفي الفصل الرابع، وعنوانه: «**البعد الاجتماعي والسيكولوجي للجماعة الإرهابية**»، يحاول المؤلف فهم أسس التنظيم الإرهابي من منظور نفسي ـ اجتماعي. فطريق الإنسان ليصبح عضواً نشطاً في تنظيم أو جماعة أو منظمة ذات نشاط عنيف، يعتمد بالضرورة على القوة المسلحة سبيلاً والإرهاب بكافة أشكاله طريقاً. وتبقى الجماعة، بوصفها البنية الأولية في الموقف الإرهابي، المدخل الطبيعي الذي من خلاله يجد الفرد طريقه إلى التنظيمات المختلفة. والانتماء إلى الجماعة أمر حيوي وهام يتعلق بتماسك الشخصية حيث تكون «الهوية الجماعية» هي «الهوية الفردية». إن الجماعات «الإرهابية» مماثلة للجماعات الأخرى التي يكون هدفها تغيير المجتمع وتحويله، لا سيما إذا كانت حياة أفراده قبل الالتحاق بالمنظمات غير مرضية. إن ثمة روابط وجدانية قوية تتكون بين الأعضاء، وبالتالي يتعمق الاعتماد على الجماعة أو المنظمة، ويصبح المكسب النظيف الذي يحققه الأعضاء داخل شخصياتهم نفسها أكثر منه في البيئة المحيطة بهم. أي أن اعتراف وتقدير أعضاء الجماعة الآخرين يكون أكثر أهمية من تحقيق أهداف الجماعة في بعض الأحيان، واعتراف الجماعة لا يكون بالأفعال المؤدية إلى تحقيق الأهداف السياسية فحسب، ولكن أيضاً يتأكد من خلال التناغم والتوحد والتماسك الايديولوجي، في إطار توحد فكر الفرد مع فكر الجماعة. وفي ظل هذه الظروف، يصبح هدف «المنظمة الإرهابية» هو الحفاظ على كيانها أكثر منه محاولتها تغيير النظام الحاكم، ويصير هم أفراد الجماعة هو المحافظة على وحدتها. وكلما تعمق عزل تلك المجموعات عن المجتمع، يصبح التواصل الوحيد داخل المجموعة فقط، وتصبح المعلومات الوحيدة المتاحة عن العالم الخارجي تأتي بعد أن تتم تنقيتها بواسطة الجماعة. وكلما تزايد إدراك الأمور بشكل خاطىء من قبل أفراد الجماعة، فإن ذلك يقوي من القيم والمعتقدات التي تؤمن بها الجماعة من منظور «إرهابي» معاد للمجتمع...

ولا شك في أن الفرد داخل إطار الجماعة يكون راغباً في اقتحام الخطر أكثر مما يكون منفرداً. فالجماعة تخلق وتفرض مبادئها

وتقاليدها حيث تتكون ثقافة يكون فيها العنف ضد العدو «مقبولاً» إن لم يكن واجباً. والجماعات الإرهابية تنمو وتستمر دائماً، على الرغم مما تتعرض له من قتل واعتقال، وهذا بسبب وجود عناصر تكون مستعدة دائماً لأن تُجند وتنتظم في هذا الإطار. ورد فعل الحكومة العقابي للعمل الإرهابي، يؤكد النظرية القائلة بأن السلطة هي «العدو»، ويقدم الاهتمام والانتشار للإرهابيين، ويولد الإحساس بالمرارة لديهم ولدى العامة والخاصة من مثقفين وسياسيين.

أما الفصل الخامس، وعنوانه: «**إرهاب الدولة**»، فيقدم صورة مختصرة لإرهاب الدولة، مشيراً إلى التشابه بين ضحايا الخطف والاعتقال والتعذيب ومراحل الصدمة الأولية وقبول الأمر الواقع. ثم يتناول المؤلف في هذا الفصل إرهاب الدولة للدولة، وغزو العراق للكويت، والآثار النفسية والاجتماعية التي خلّفتها حرب الخليج، مثل تأثير الجفوة على مواطني الدول العربية التي أيدت العراق، واهتزاز الثوابت والبديهيات، والخوف من تهمة الإرهاب. ثم يتطرق إلى ما أسماه «قضية أصحاب النعوش السوداء» التي تتناول هجرة ومعاناة وموت العمال المصريين في العراق، كما يتناول الفصل مسألة الإرهاب البيئي في حرب النفط في الخليج، وتاريخ العداء للبيئة بما في ذلك جريمة الولايات المتحدة في أراضي فيتنام.

وفي الفصل السادس، وعنوانه «**الإرهاب الصهيوني**» قدّم المؤلف بانوراما لجذور الإرهاب الصهيوني وإرهاب الصهاينة واليهود للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة، موضحاً دور الإعلام الغربي في تشويه الحقائق، كما تعرض بشيء من التفصيل لمذابح المسجد الأقصى وصبرا وشاتيلا، والآثار النفسية والاجتماعية السلبية على العرب. كذلك تناول الفصل شخصية كهانا وقاتله السيد نصير، وظاهرة بسطاء المصريين من المجندين الذين يقتلون الإسرائيليين على الحدود، مستعرضاً ردود أفعال بعض المواطنين العرب العاديين على تلك الأحداث. وناقش المؤلف في هذا الفصل قضية هامة شغلت كثيراً من الأوساط حتى الآن، ألا وهي قضية إقحام الطب النفسي في الصراع العربي الإسرائيلي. كما استعرض المؤلف الانتفاضة الفلسطينية ودور الإرهاب الصهيوني في قمعها. والفصل لا يحوي تحليلات نفسية للصراع، لكنه يقدم تحليلات لبعض الظواهر النفسية والاجتماعية.

أما الفصل الختامي، وعنوانه «**توتر ما بعد الصدمة**»، فقد تناول فيه المؤلف بالشرح والتفصيل الآثار النفسية والجسدية للأسر والاعتقال، وأعراض توتر ما بعد الصدمة، مثل الذهول والتبلد والتهيج والاكتئاب والظروف التي تساعد على زيادة تلك الأعراض، مع إعطاء تفسير علمي عن تغير كيمياء المخ وبيولوجيته وإفراز ما يسمى بهرمونات الخطر. كذلك تعرض المؤلف في فصله الختامي لرأي التحليل النفسي في توتر ما بعد الصدمة بما في ذلك من استخدامات للحيل الدفاعية المختلفة مثل: النكوص والكبت والإنكار والإسقاط، وتحقيق مكاسب ثانوية مثل: التعاطف والرأفة والاهتمام. كما تناول مضاعفات توتر ما بعد الصدمة، مثل تدهور العلاقات الإنسانية، ثم طرح طرق العلاج المختلفة، كالعلاج السلوكي والدوائي والنفسي موضحاً ذلك بأمثلة واقعية لحالات جنود مرضى عولجوا بمثل هذه الطرق.

ويحتوي المؤلف على جزء خاص بالملاحق الهامة والموضِّحة لأجزاء كثيرة تناولها الكتاب، كملف الإرهاب الدولي، وأبرز جرائم الاغتيال السياسي في مصر ولبنان، وأحداث الأمن المركزي في مصر العام ١٩٨٦، وعمليات تنظيم الجهاد الإسلامي في مصر حتى العام ١٩٩٠.

ولمزيد من البحث والتقصي في اللغتين العربية والأجنبية، حرص مؤلف الكتاب، الدكتور خليل فاضل، على تقديم بيبليوغرافيا علَّها تفيد القارىء المهتم والباحث على السواء. كما ضمَّن كتابه قاموساً للمصطلحات العلمية ومحاولة تفسيرها بشكل مختصر، ودليلاً للأعلام وفهرساً للصور والأشكال مع كشاف يساعد في البحث عن الألفاظ والمفردات الهامة.

في النهاية، فإن هذا الكتاب، بشكل عام، قدَّم وصفاً موفقاً ناجحاً لسيكولوجية الإرهاب السياسي، لما فيه من مادة تحليلية عميقة. وهو يعتبر إضافة جديدة إلى المكتبة العربية.

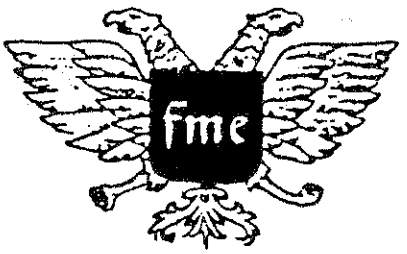

شركة فالكون مَاشينري ش.م.ل

(اف. ام. سي)

قطع غيار

ريو ❁ كمنز ❁ ج.أم ❁ جيب ❁ وايت

تلفون ٢ / ١ / ٨٩٩٠٨٠ – بيروت – لبنان

Toujours est-il qu'une capitale comme chacun le sait, incarne, d'une façon générale la santé, l'organisation et la puissance de l'Etat; or Beyrouth n'en a pas moins demeuré au cours de son histoire récente la plaque tournante de la région dite Moyen - Orientale. Alors les projets de constructions et d'aménagements urbains mis à exécution, quoique lentement, semblent prendre en considération cette dimension exceptionnelle de la ville.

Il reste cependant à signaler que pour éviter tout dérapage éventuel, la construction de la capitale devrait s'opérer en fonction d'une (re) structuration du pays dans sa totalité.

Références

— **BLANCHET. G - «Le temps au Liban, Approche d'une climatologie synoptique;»** Thèse. Université de Lyon II. Tome I - 477 pages. Tome II Atlas 365 pages. Lyon 1976.
— **DUBERTRET - Carte Géologique du Liban, au 1/200.000 Notice 74 pages - 30 fig - 8 plauches. Ministère des travaux publics Beyrouth, 1965.**
— **HADDAD. M - «Le Liban: Milieu et Population».** 348 pages, 81 fig. Beyrouth, 1981.
— **LABAKI. B et ABOU RJEILY. K - «Bilan des Guerres du Liban, 1975 - 1990».** 256 pages - 82 tableaux, 7 fig. Harmattan, Paris, 1993.
— **SANLAVILLE. P. - «Etude géomorphologique de la région littorale du Liban».** 2 tomes - 859 pages - 238 fig., 18 tableaux - 9 cartes - 83 photos. P.U.L Beyrouth, 1977.
— **SOGREAH - OETEC - «Prise d'eau de la centrale sud» - campagne hydraulique (Liban), 29 pages ronéo, 1964.**
— **SOGREA - OETEC - «Prise d'eau de la centrale Nord» - campagne hydraulique (Liban) - 24 pages ronéo, 1966.**

En même temps le quartier de «Nabaa» s'est trouvé vidé de ses 60.000 habitants qui se sont dirigés vers la Bekaa et le Liban - Sud et ce quartier sera occupé par les déplacés de Dammour.

En général, la population du Grand-Beyrouth a subi une diminution qui s'est acccompagnée d'une accentuation de l'étalement géographique de l'agglomération. Les banlieues temporaires d'été, ces centres de villégiature accrochés à la montagne entre 100 et 1000 m d'altitude sont devenus des banlieues permanentes occupées toute l'année et dotées d'un nouvel équipement commercial.

La bipolarisation commerciale de Beyrouth, exprimée jusqu'en 1975 dans la dualité opposant «Hamra» au «Centre-Ville» a fait place à une dilution des activités commerciales. C'est une nébulense commerciale qui s'est creée à l'intérieur de l'agglomération beyrouthine. Les nouvelles zones de commerce se trouvent du côté ouest le long du boulevard «Mazraa» et à «Raouché»; mais elles s'étalent dans le secteur oriental à partir d'«Achrafieh» jusqu'à «Jounieh» passant par les baulieues de «Jdaidé» et «Antelias»: Expression éclatante d'une ville éclatée.

Conclusion

Les ingrédients physiques de la géographie beyrouthine et leur dosage attribué par la nature offrent un large éventail de potentialités urbanistiques. Et même la topographie accidentée du site de la ville proprement dite, facteur négatif au départ, multiplierait les options dans ce domaine.

D'autre part, l'éclatement de la Capitale imposé par la force, a illustré durant la guerre meurtière le désarroi profond des libanais, qui contre lequel ont ostensiblement affiché et affichent toujours et plus que jamais une détermination inflexible allant dans le sens de la soudure nationale.

En fait, c'est comme en guise de réponse à cet élan incessament manifesté qu'un chantier de reconstruction de la capitale a été mis en place prenant en charge en premier lieu le centre - ville dont le redressement sera capable de par sa pesanteur sociologique économique et politique d'activer un processus bénéfique au niveau national.

Or, un débat s'est ouvert là - dessus ce qui est, somme toute, une bonne chose en soi; mais malheureusement et malgré une situation critique d'un pays en convalescence, les attitudes partisanes et les politiques «politiciennes» ne cessent d'assombrir ce débat sinon de le fausser; désorientant une fois de plus un peuple déjà déboussolé par tout genre d'atrocités commises contre lui.

beyrouthine en particulier a subi des transformations profondes. Les destructions spectaculaires et les ruines font partie d'un paysage que l'on s'accoutume à considérer comme normal. Mais ce sont les conséquences socio-politiques de la guerre qui ont profondément modifié l'espace libanais et beyrouthin. Le pays n'a pas subi la partition mais la coupure fut profonde.

Presque tout a été dédoublé à l'intérieur du grand-Beyrouth: L'université libanaise, les banques, les grands établissements commerciaux et même une grande partie de l'Administration, le port de Beyrouth s'est trouvé durant la guerre concurencé par d'autres ports plus modestes installés tout le long du littoral. Seul, l'aéroport de Beyrouth situé dans le secteur ouest, n'a pas été dédoublé.

Ainsi, avec les combats et l'insécurité chronique, chacun s'est replié dans son coin, ce qui a eu comme conséquence le morcellement de l'espace géographique dans le cadre aussi bien national que beyrouthin. Le Liban hypercentralisé autour de sa capitale a éclaté en multiples régions géoéconomiques, la décentralisation s'est opérée en faveur des capitales régionales: Tripoli - Saida - Zahlé... qui ont connu une rapide promotion accompagnée d'une spéculation effreinée.

D'autre part, la guerre a provoqué dans l'agglomération beyrouthine, des mouvements de populations parfois centripètes mais souvent centrifuges; les premiers avaient lieu chaque fois que le Liban-Sud devenait le théâtre de combats et le second se déroulait à la suite des affrontements à l'intérieur de la capitale ou de sa banlieue.

Mais le déplacement des personnes a entraîné une nouvelle redistribution géographique. Aujour'hui la double ceinture de misère ne présente plus l'aspect d'avant guerre puisque certains bidonvilles ont complètement disparu. La «Quarantaine» a été anéantie en 1976, ses 10.000 hatitants se sont installés à la sortie sud de Beyrouth sur les plages de Saint Simon et de Saint Michel qui étaient des stations balnéaires privées et fréquentées par la bourgeoisie libanaise. Elles regroupaient au bord de la mer, des centaines de petit chalets apréciés et occupés de Mai à Novembre; ces chalets étaient bien équipés et avaient un certain confort. Leur occupation par les populations déplacées a été accompagnée immédiatement d'une dégradation de l'habitat, constituant ainsi un nouveau bidonville qui s'est vite gonflé.

Les Palestiniens de «Jisr el Bacha» et de «Tellez Zaatar» se sont dirigés vers Beyrouth Ouest, certains y ont occupé des immeubles mais la plupart se sont installés pour un certain temps dans la ville de Damour située à une vingtaine de Km au Sud de Beyrouth. Cette ville avait été abandonnée en Janvier 1976 après des représailles concécutives à la chutte de la «Quarantaine».

II - 2 - 1 - Les dégats:

C'est à partir d'Arvil 1975 que l'agglomération de Beyrouth devient le théâtre des pires atrocités: Massacres, enlèvements, exécutions sommaires, bombardements aveugles et systématiques des quartiers résidentiels se succèdent, la guerre s'est soldée par de lourdes conséquences.

La durée des combats et la localisation d'une partie des affrontements les plus acharnés dans le centre ville explique l'ampleur des destructions. La presse écrite, les radios et les télévisions ont donné à travers le monde une image d'apocalypse. Mais en réalité, ces destructions, quoi qu'elles soient sans aucun doute très spectaculaires sont moins importantes qu'on ne l'ait prétendu. En un mot, tout le centre ville n'a pas été détruit.

Dans les anciens quartiers situés entre la place des «Martyrs» et la place de «l'Etoile» (souk des bijoutiers, souk Nouryé, souk Sursock, souk Abou Nasr) et dans les souks plus modernes localisés au Nord de la rue «Weygand» (souk Tawilé, souk Ayass, souk el Franj) les destructions sont totales. Le long de l'Avenue des Français de la rue du Patriarche Hoyek et dans certains îlots proches du port, elles sont évaluées à plus de 80%.

Ailleurs, les destructions sont ponctuelles. Les maisons anciennes qui faisaient le charme du vieux Beyrouth, en particulier dans le secteur «Minet el Hosn», ont disparu; les constuctions récentes en béton armé ont résisté. Les immeubles âprement disputés comme certains grand-hôtels sont encore debout, mais leurs façades sont ou calcinées ou parsemées de trous d'obus.

Malgré, l'utilisation d'armes lourdes de tout calibre, chars et blindés; l'absence de bombardements aériens (au plus grave leur sporadicité quand il s'agit des interventions israéliennes) a quand même empêché une destruction systématique de certains quartiers. Des îlots entiers ont été épargnés, aussi certains axes commerciaux, comme la rue Riad el Solh où se trouvaient concentrés les principaux établissements bancaires de Beyrouth.

Mais au point de vue politique, le centre de Beyrouth était le principal lieu de rencontre pour les Libanais de toute confession et de toute condition sociale. Sa destruction, sa paralysie et la coupure de l'agglomération en deux, ont bouleversé la répartition des activités commerciales. De même la destruction de certains bidonvilles et l'insécurité de nombreux quartiers résidentiels ont entraîné des déplacements de population, ce qui a engendré une nouvelle organisation de l'espace à l'intérieur de l'agglomération beyrouthine.

II - 2 - 3 - Les transformations géographiques:

A la suite de la guerre, la géographie du Liban et de l'agglomération

l'abandon du quartier communautaire, mais le confessionnalisme était demeuré plus fort.

Les divisions confessionnelles avaient toujours servi à masquer les problèmes sociaux ou à atténuer leur acuité ou même détourner leur pression.

II - 1 - 4 - Les étrangers à Beyrouth:

L'arrivée d'étrangers à Beyrouth avait créé un nouveau type de regroupement. Chaque ensemble constituait très vite une nouvelle communauté: les Arméniens, les Kurdes, les Palestiniens et les Syriens sont arrivés par vagues successives. En 1975, les étrangers représentaient environ 45% de la population totale du Grand-Beyrouth. Ce pourcentage atteignait même près de 57% si l'on englobait les Arméniens mais ceux-ci avaient obtenu depuis 1924 la citoyenneté libanaise. En 1970 les Kurdes comptaient près de 60.000 personnes; les Palestiniens étaient estimés en 1973 à près de 200.000 et les syriens à 250.000. Quant aux étrangers non arabes ils étaient évalués au début des années 70 à 90.000 personnes et les colonies étrangères accentuaient l'allure cosmopolite de certains quartiers de la capitale.

Ainsi en 1975, l'agglomération beyrouthine devait atteindre 1.200.000 habitants en tenant compte de la population palestinienne vivant dans les camps.

II - 1 - 5 - Les bidonvilles:

En 1975, la double ceinture de misère de Beyrouth comportait deux couronnes: La première s'étendait à l'intérieur des limites administratives de la ville et de sa proche banlieue: la «quarantaine», les petits ilots de «Karm ez zeitoun» et du camp syriaque, Wata el Msaytbé et le petit camp palestinien de Mar Elias; la seconde couronne de bidonvilles constituait une ceinture externe tout autour de la ville, ce sont les camps habités par les Palestiniens dont les plus importants étaient «Tell el Zaatar», «Jisr el Bacha» «Bourj el Barajnè» et «Chatila, Sabra». D'autres bidonvilles avaient une population différente et étaient occupés soit par des Arméniens à «Bourj Hammoud» soit par des Libanais et des Syriens à «Ghobayri» et ils se sont même étendus sous les arbres de la forêt des pins à proximité du rond-point «Chatila».

II - 2 - L'impact de la guerre:

En 1975, la capitale est devenue le lieu privilégié de l'affrontement des influences politiques, économiques et culturelles de tout bord. Et en termes de géopolitique, Beyrouth s'est trouvée au milieu d'un contexte déterminé par les conséquences de la guerre arabo-israélienne de 1973.

«Jamhour», sont des banlieues permanentes. La même évolution était sensible à «Beit-Mery» et «Broummana». Mais au sud de Beyrouth le paysage rural apparaissait beaucoup plus rapidement. Mais l'aéroport international de «Khaldé» faisait de cette localité une partie intégrante de la ville.

- 1 - 2 - Beyrouth: Symbole de l'économie libanaise

Hypertrophiée, la capitale accaparait la quasi totalité des activités de services et la majorité des fonctions économiques du pays. Le Grand-Beyrouth consommait près des 2/3 de l'électricité et groupait les 2/3 des entreprises industrielles et de leurs salariés.

La capitale était aussi un grand centre bancaire; une centaine de banques libanaises et étrangères y avaient leur siège. Toutes les administrations y étaient installées plus un certain nombre d'organisations internationales: «UNRWA», «ILO», «UNICEF...» Enfin Beyrouth était le seul et grand centre intellectuel du pays avec ses multiples universités.

Bien que la ville soit très ancienne ce rôle de capitale politique, administrative, économique et financière était pourtant récent.

- 1 - 3 - Beyrouth: Mosaïque humaine

L'agglomération de Beyrouth était le miroir des communautés libanaises, mais la mosaïque beyrouthine était encore plus complexe que la mosaïque humaine libanaise. En 1975, toutes les communautés confessionnelles s'y trouvaient, cependant, il convient de distinguer celles traditionellement établies à Beyrouth comme les sunnites et les grecs - orthodoxes, des autres qui n'étaient présentes à Beyrouth que depuis la création du grand-Liban comme les maronites, les chiites et les druzes. Les vieilles communautés citadines se répartissaient dans leurs quartiers traditionnels: Les sunnites à l'Ouest de la rue de Damas dans les quartiers de «Basta», «Mazraa», «Ain el Maraiysé», «Ras Beyrouth»; les grecs-orthodoxes dans certains quartiers de Beyrouth-Est «Achrafieh» et de Beyrouth-Ouest «Msaytbé». A partir des années 50 l'exode rurale s'orientait vers les banlieues qui connaissaient désormais une croissance très rapide. Cette croissance n'avait fait qu'accentuer les regroupements traditionnels de la population à l'intérieur de l'agglomération. Mais il existait dans Beyrouth des quartiers résidentiels mixtes surtout à Beyrouth-Ouest, Cependant le clivage confessionnel demeurait le facteur essentiel de différenciation des quartiers. Les distorsions sociales existaient aussi mais elles ne se sont manifestées que dans une seconde phase. Le développement économique et l'expansion des couches sociales moyennes avaient entraîné une tendance à la dispersion et à

de vents qui deviennent plus violents au fur et à mesure qu'approche l'hiver. Certaines années, Décembre prolonge le régime d'automne.

Les courants marins tout près de la côte beyrouthine ne sont pas permanents mais lorsqu'ils s'animent ils sont lents et leur vitesse est généralement autour de 5 cm/s en moyenne. Les plus rapides se dirigent vers le nord et certains ont pu atteindre 50cm/s le 21 Janvier 1965 et 45 cm/s le 20 Avril de la même année, mais le 13 Novembre 1965 un autre courant se dirigeait vers le sud à 33 cm/s. Ainsi l'orientation des courants littoraux varie-t-elle tantôt vers le Nord, tantôt vers le Sud mais avec une nette prédominance pour la première direction: C'est qu'elle est commandée par celle des houles et des vents.

II - La dynamique urbaine et la guerre:

Le vieux Beyrouth s'est développé autour de la ville historique détruite par un tremblement de terre en 551. Le centre Est la ville de la fin du XIX^{e} siècle et du début du XXe, avec ses ruelle étroites, les quartiers du port et la place des canons. A partir de ce noyau initial, la ville s'est étendue dans toutes les directions. Elle s'est développée si vite et si anarchiquement; et la spéculation privée a tant négligé l'intérêt public que le site a été malmené. A la veille de la guerre 1975, Beyrouth engloblait le meilleur et le pire: Recherche architecturale incontestable pour certains bâtiments mais aussi étonnant désordre des maisons, rues étroites et tortueuses et fantaisie des trottoirs.

II - 1 - Le développement urbain à la veille de 1975.

- 1 - 1 - L'Agglomération Beyrouthine:

Beyrouth était à la veille de la guerre, une des rares agglomérations au monde qui possédait une banlieue mobile dans le temps et dans l'espace. Elle s'étirait en annexant de nombreuses communes de la montagne en été et se rétractait en hiver. C'était le cas de «Aley», «Bhamdoun» et «Sofar» qui n'étaient que des banlieus temporaires rattachées à Beyrouth selon les pulsations saisonnières de l'agglomération; dans la même situation se trouvaient les centres d'estivage de «Dhour-Echchoueir» de «Bikfaya» et de «Baabdate» dans le Metn-Nord, ainsi que «Reyfoun» «Qlaiaate» «Faytroun» et «Achkout».

Les variations saisonnières de l'agglomération beyrouthine constituaient donc une des données originales de la géographie urbaine libanaise. Mais seules les banlieues permanentes animées en été comme en hiver doivent être incoporées à l'agglomération. Ainsi, sur l'axe de la route de Damas, les premières pentes du Mont-Liban, «Hazmieh», «Yarzé», «Baabda»,

détiennent le record de plus de 6m/s, mais les vents forts et violents sont rares. En Septembre, Octobre et Novembre les calmes sont nombreux. Tout le long de l'année la fréquence des vents forts est assez élevée.

I - 3 - La mer:

I - 3 - 1 - Les caractéristiques de l'eau.

Les températures de l'eau de mer au voisinage de la presq'ile sont relativeusent élevées, le minimum thermique se place en Mars (17°,1) et le maximum en Août (28°,3). Au printemps le réchauffement est très rapide quoique la mer sensiblement plus fraiche que l'air. De juillet à Septembre l'eau est presqu'aussi claude que l'air, en Mars l'eau continue à se refroidir tandis que la température de l'air ambiant augmente.

La salinité également élevée, le taux moyen est de 38,59%. Mais la salinité de surface se tient entre 39 et 39.5% et varie légèrement au cours de l'année. Elle passe par un minimum vers la fin de la saison fraîche c'est à dire en Mars - Avril puis augmente lentement jusqu'en Octbre - Novembre.

I - 3 - 2 - Les mouvements

Le marnage près de la côte est très faible. La marée de rythme semi-diurne a une amplitude de 40cm en syzygie et de 20cm en quadrature. Les effets en sont peu visibles sur les plages sableuses mais plus sensibles sur les côtes rocheuses.

La houle se caractérise par une amplitude modeste, une période courte et une faible longueur d'onde. La plupart des houles ont un période courte comprise entre 5 et 7 secondes, un creux de moins d'un mètre et une longueur d'onde qui varie entre 30 et 40 m. De Janvier à Mars c'est la saison de fortes tempêtes génératrices de houles qui peuvent être quelques fois redoutables; en Février 1936 par des vents soufflant à 150 km/h on a observé des vagues de 7 de creux avec 4 mètres de hauteur, 13 secondes de période, 60 mètres de longueur d'onde et 22 km/h de célérité. En Mars, Avril, Mai les tempêtes se rarifient et les calmes se multiplient. Le type de temps de «Khamsine» fait alterner des périodes où la mer est d'huile et d'autres où le passage du front froid entraine une agitation plus ou moins marquée. En Juin, Juillet et une partie d'Août, les vents étésiens s'installent et produisent une houle très régulière de faible amplitude, alors la houle se lève le matin vers 9 heures, passe par un maximum au début de l'après - midi et se calme avec le coucher du soleil. De Septembre à Novembre, c'est la période la plus calme de l'année, la houle est très faible, voire inexistante, la mer est d'huile, l'eau des mares et des cuvettes s'évapore; les premières pluies s'accompagnent de coups

L'hiver est doux, le gel est exceptionnel. Le printemps connait des variations thermiques brutales. L'été connait des températures élevées la plus haute moyenne s'observe en Août 28° L'automne demeure plus chaud que le printemps, le 1er Octobre est aussi chaud que le 1er Juin.

Au cours de L'année, le nombre moyen des jours «chauds»(5) oscille entre 50 et 60 jours.

I - 2 - 4 - L'humidité atmosphérique:

Elle est forte tout au long de l'année. Le maximum quotidien de l'humidité relative se produit pendant la nuit et il est plus important l'été que l'hiver. D'autre part, vu la forte humidité dans l'air de la ville on s'attendrait à une grande fréquence du brouillard, or celui-ci est pratiquement abscent en raison de l'agitation de l'air et de la température élevée. Mais cela ne veut pas dire que la visibilité est excellente elle est même médiocre en temps de «Khamsine». En été la brume pâlit le ciel, depuis la ville, les collines qui dominent Beyrouth se devinent mal.

I - 2 - 5 - Les précipitations:

L'année est partagée entre deux saisons: l'une est chaude et sans précipitations s'étale d'Avril à Octobre, l'autre d'Octobre à Mai, Pluvieuse surtout de Décembre à Février. Sur 100 ans d'observation, Août n'a été arrosé que 13 fois et Juillet 11 fois. Mai, Juin et Septembre sont à peine plus humides. Beyrouth reçoit en moyenne 3,2 mm en Juin 7,2 mm en Septembre et 17,4 mm en Mai. Par contre, Décembre, Janvier et Février sont les plus arrosés avec un maximum en Janvier où la moyenne mensuelle avoisine 200 mm. Beyrouth reçoit 11,2mm par jour pluvieux. La neige est exceptionnelle. Les Orages sont rares de Juin à Septembre mais deviennent fréquents en hiver, on compte un jour d'orage pour 3 jours de précipitations. La grêle n'est pas fréquente mais sa plus grande probalitité se situe en hiver et surtout en Février.

I - 2 - 6 - Les vents:

Les vents dominants viennent du Sud-Ouest, suivis par les vents continentaux d'Est et du Sud-Est. De Décembre à Avril la quantité des vents augmente d'un mois au suivant. Les vents d'Est soufflent à Beyrouth surtout en Janvier. Le mois de Mai est particulier en raison de la fréquence de «Khamsine», l'air est alors lourd et oppressant. Juin, Juillet et Août connaissent le prédominance des vents venus de la mer, les deux derniers

(5) Le jour chaud est le jour qui a une température maximum supérieur à 30°.

séparés par de brutales ruptures de pente évoquant de gigantesques escaliers. En fait, ces replats sont situés respectivement vers 10-20m, 40-60m et au dessus de 70m.

I - 2 - Le Climat:

Beyrouth appartient au climat méditérranéen humide caractérisé par une humidité atmosphérique considérable en été comme en hiver et une température relativement élevée tout le long de l'année.

I - 2 - 1 - La nébulosité(1):

La moyenne annuelle de nébulosité à Beyrouth est de 3,8 ce qui place la ville à la charnière entre la zone tempérée où la moyenne dépasse 6 dizièmes et la zone désertique où la moyenne reste inférieure à 2 dizièmes.

Le rythme annuel de la nébulosité accuse un maximum hivernal et un minimum estival. Quant au rythme diurne il connait un maximum dans l'après - midi et un minimum durant la nuit.

I - 2 - 2 - La radiation et l'insolation(2):

La radiation en général est élevée même en hiver. C'est un effet de la latitude méridionale de la ville de Beyrouth; elle reçoit en moyenne plus de 300 cal/cm^2 jour, mais les valeurs quotidiennes peuvent s'en écarter sensiblement.

En ce qui concerne l'insolation, Beyrouth connait 3000 heures/an, avec un minimum en Janvier et un maximum en Juillet.

I - 2 - 3 - Les températures(3):

Les moyennes annuelles thermiques se tiennent autour de 20°. Janvier est le mois le plus froid avec une moyenne mensuelle de 12 à 13°. En Février la température commence à s'élever. Juillet est le mois le plus chaud 25 à 27°. Dès Septembre la température diminue mais lentement la baisse la plus rapide se manifeste entre Novembre et Decembre.

Le régime thermique est caractrérisé par une amplitude moyenne annuelle(4) relativement faible (14°). l'amplitude diurne est modeste elle varie de 7 à 98 au cours de l'année.

---

(1) La mesure de la nébulosité porte sur la fraction en dizième du ciel couvert par les nuages quels qu'ils soient.

(2) La radiation se mesure en calorie /cm^2/ jour.

(3) Les températures sont mesurées en degrés centigrades avec un thermomètre placé dans un abri en bois situé à un mètre au dessus d'un sol gazonné.

(4) L'amplitude moyenne annuelle est la différence entre la température moyenne du mois le plus chaud et celle du mois le plus froid.

d'énormes transformations et interventions, par conséquent elle mériterait d'être traitée à part; en revanche nous nous attarderons dans cette note sur l'hydrologie marine pour examiner les eaux de mer dans lesquelles baigne la presqu'île de Beyrouth.

I - 1- Le relief: géologie et morphologie

Le promontoire de Beyrouth semble être un des accidents de la côte libanaise puisque sa rive nord s'avance 10 km en mer, elle borde la Baie S^{t} Georges qu'elle protège de la houle Sud-Ouet. Sa partie orientale et septentrionale est bordée par la vallée du Nahr Beyrouth. A l'Ouest de cette vallée la ville s'est établie sur deux collines individualisées culminant respectivement à 102 m à l'Est dans le quartier d'«Archrafieh» et 95 m à l'Ouest à «Tallet el Khayat». Les deux collines sont séparées par la rue de Damas qui suit un talweg dont l'amont est situé à 59m.

Le front montagneux qui borde le site à l'est de Nahr Beyrouth entre «Baouchrié» et «Mkalès» correspond à une flexure brutale qui affecte les couches géologiques du crétacé inférieur.

La colline d'«Achrafieh» et toute la partie orientale située entre la rue de Damas et le Nahr Beyrouth sont constituées de roches marneuses dont le pendage est subhorizontal au Nord mais plongeant au Sud le long de la corniche qui borde Nahr Beyrouth, sous les poudingnes néogènes.

La colline occidentale est taillée dans les calcaires cénomaniens déformés et légèrement ployés en une lourde voûte auticlinale.

Une faille d'orientation Sud- Sud Ouest-Nord-Nord Est va du port de Beyrouth jusqu'au quartier de «Basta et Tahta» en passant par la rue «Riad Solh». Une grande faille Nord-Sud existe également entre la colline d'«Achrafieh» et le front montagneux occupés aujourd'hui par la section inférieure de Nahr Beyrouth; Ce qui explique la raideur et l'allure rectiligne de la retombée d'Achrafieh sur le quartier du Fleuve.

Les trois autres côtés de la presqu'île de Beyrouth ont également une origine structurale; le tracé de la côte est relativement rectiligne malgré les irrégularités de détail, et la profondeur de la mer augmente très vite lorqu'on s'éloigne du rivage.

Dans l'ensemble, l'occupation intégrale du site de Beyrouth, la prolifération des immeubles et l'aménagement des rampes et des ponts ont fortement modifié la topographie initiale; Cependant celui qui circule dans la ville peut remarquer que les collines de Beyrouth sont coupées de replats assez réguliers

Beyrouth: Site et Urbanisme

Mouine Haddad (*)

La nature offre au site de beyrouth plus d'avantages que d'inconvénients. D'ailleurs ce n'est pas un hasard le fait que ce site ait attiré l'attention de l'homme depuis la plus lointaine antiquité. Cependant de nombreux malheurs se sont abattus sur la ville tout au long de son histoire; mais chaque fois elle s'en est sortie pour remplir ses fonctions que lui confère sa géographie physico-humaine. Actuellement, Beyrouth, meurtrie par une guerre dont on a beaucoup parlé,tente difficilement mais avec confiance de reprendre son souffle de vie.

I - Le milieu physique du site:

Le milieu physique ou l'environnement naturel d'un site se compose de multiples facteurs qui s'interpénétrent les uns dans les autres; mais ils se répartissent tous sur les catégories suivantes:

- **Le relief:** géologie et morphologie.
- **Le climat.**
- **L'hydrologie:** Continentale et marine.
- **La biogéographie:** faune, flore et sol.

En ce qui concerne le site de Beyrouth, la biogéographie ne garde de la nature hormis la pinède historique connue sous le nom de «Horsh» que d'éléments disparates et réduits, vu l'occupation et l'urbanisation du site en question depuis l'antiquité jusqu'à nos jours.

Quant à l'hydrologie continentale superficielle et souterraine, elle subit

(*) Professeur de géographie à L'Université Libanaise

in developing societies where the burdens it assumes are as great as its resources are meager. For when the state extends itself, it rubs the citizen of his/ her material resources and denies him/ her decent services. Such a state is not worthy of respect and it cannot generate a sense of national identification or unity.

The Lebanese state will endure to the extent the plurality of outlooks on political and cultural issues endures. It will end when such outlooks are forcefully submerged into one ideology. The state therefore should let the communities alone in developing their perspectives and allow them to draw their ideological perspectives closer in a natural and spontaneous way as they increase their interactions. Not only that, but the state is called upon to promote and encourage teachers in its schools to underline the plurality of outlooks of the various Lebanese communities and their cultural links to cultures beyond our borders. Whatever danger is seen in such an approach is the product of false insecurity and short horizons. We live in a world that is drawing close together every day and we should draw strength from our cultural bridges with various parts of it. The future generations of Lebanese should be encouraged to see such linkages as a source of strength for their country not as a means to achieve leverage over other Lebanese communities.

Finally, let us stress the point that we are not pushing the current fad in western academia at present of state withdrawal and expansion of society. For one thing, in a country such as Lebanon where the state never stifled the energies of its citizens there is no place for such a formula. More important, however, is that the distinction between state and society is quite artificial and won't lead to a new phace in the development process. Where we find the state faltering and its performance mediocre, we find the same features in society. The state is a reflection of the energies and standards of its own people. We see the need therefore to make the cooperation between the state and society bengin and strong, based on understanding and persuasion not compulsion and extraction. In those states where the elite extended the powers of the state to the point of smothering their citizens, it is time to understand that there is no future in dictatorship and it is time for man to rise to the place of his dignity again.

starting germ not the adult creature. The adult is the product of an evolutionary process and did not come to its present form except in the twentieth century. A student ought to understand that basic fact; communities and lands which were not part of the country in the past ought to be covered in history teaching. There is no nation in the world that had been born full fledged and for reasons beyond reproach. All national states are artificial and accidental creations. There is no harm in facing reality in its stark form. History will not make our future. What will make our future is a conscious decision that we want to preserve this system because it reflects our cherished values. If it no longer performs that service, nothing will save it.

Conclusion. What we have tried basically to stress in this discussion is the deceptive nature of the state concept and the ease with which the public as well as the intellectual pundits fall prey to its mirage. The stage at which Arab society finds itself in the development process feeds this tendency of looking at the state as a neutral force in the midst of partisan and sectarian forces and whose sole objective is the realization of the public good. Thus the public and intellectuals have encouraged state officials to oppress them and extract their resources in the name of an abstract ideal. This outlook is behind the drive to give the Lebanese state presently new powers to impose a uniform and universal curriculum in all schools with a myth of its own about Lebanese national history.

We have exposed the practical dangers implicit in this position and the weak intellectual grounds on which it rests. It has been argued that the state is unprepared and unqualified to undertake the role of fostering national unity through the educational system. It has also been pointed out that group identity in Lebanese history, including national identity, took different forms during different historical epochs and that the change has been associated with socio-economic transformation not through formal inculcation. No where in modern history have we seen in our region as well as in other countries that national ideology has been able to replace primordial attachments such as communal identities. Nor is such a change necessary, since it has been shown that it is possible for diverse groups to co-exist in society under one state, as has been shown in Lebanon to be the case. The objection that the civil war has been caused by the diversity of outlooks has no basis in political reality.

National unity and education will positively develop if the state sticks to its basic functions and performs them well. The state is best able to perform when it keeps its functions in proportion to its resources and skills, especially

over the issue of excellence and over the principle of responsibility in education.

To the extent that Lebanon has a national school system which requires a standard curriculum, the question of unified history text is inevitable. Some Lebanese scholars(8) have made constructive suggestions in how that can be done with finesse and respectability that seems to be lacking in the debate within the official body put in charge of forging a unified national version of Lebanese history. Space limitations do not allow us to discuss this specific aspect of the question here and therefore shall confine our comments.

The first suggestion is to moderate our obsession with history in the curriculum. This can be done in two ways: history should be taught as part of a general social science course in which the political system itself and its evolution is stressed. A student ought to know from history those aspects of the state which affect him as a citizen: his rights and duties explicit in the constitution and state institutions in general. The student ought also to be trained to understand the modern world in which we live. Lebanon's history ought to be taught in the context of the Arab world and the world in general. Let us avoid nationalistic xenophobia pursued in most countries who teach nothing but their own national history-as versus the world. In Lebanon, it is particularly important to stress relations with the outside world since most Lebanese communities have extensions beyond the Lebanese borders(9). These connections ought to be acknowledged and respected. Fear of discussing them land us where we have been afraid to tread. Loyal to their country, the Lebanese are not made traitors because they have cultural links with peoples and cultures beyond their borders. There is hardly a single Lebanese community that does not have such links with the outside.

In the second place, it is important to put the emergence of the Lebanese state in the proper context. Lebanon is one of over a hundred new states that have emerged recently in Asia and Africa. We are a new state, not a super nor ancient state. The best we can do to trace back our identity as a political entity, that is a group of people under a single order of governance, is start with the Maanids in the sixteenth century. Not bad, all things considered, but this should not blind us to the fact that the Mountain Imarah was just the

(8) This writer is familiar with two only that of Professors Antoine Massara and Munir Bashur.

(9) This is an aspect that I do not find explicitly stated in Professor Massar's thoughtful discussion of the subject. Particularly surprising is he missing Arab link, which I am sure Dr. Massara is quite keen about.

the confidence and civic trust by its own citizens. One has to go into the details of the state of education in Egypt to realize the depth of desperation and the intractability of the problems created in education by the state. Instead of pride in country, to whom school children are made to chant first thing every morning, there is a feeling of helplessness and hopelessness.

Excellence in education will generate a sense of national unity far greater than the inculcation of platitudes about the love of country, especially when a student is imbued with the feeling that the education he/ she is receiving does not qualify one for the life tasks he/she is being prepared for. Excellence in education will increase the productivity of the national economy and provide more economic statisfaction among citizens. Excellence in education will provide a better informed citizen who could make better political choices. Excellence not historical myths about nationalism is what creates a civic and loyal population. What contributes to a more smoothly functioning political system will also foster a greater respect for public affairs. Excellence in education will reduce the social and economic gap among citizens and social groups who suffer from a historical gap in standards.

Self-respect and pride will be generated when the state is sensitive to freedom and basic needs of its citizens. When citizens are satisfied with public structures and symbols. When different individuals identify with the same structure and symbol, they also identify with one another through that national medium.

This brings us to another role in which the state can act to foster national unity without imposing it directly or crudely. Encouraging team sports in schools. This is something, as far as I know, which is quite rare in Lebanon. When students of various religious sects play together they live together. Moreover, sports teaches individuals respect for the rules and for the spirit of competitiveness with fairness. It teaches them to learn and respect the strength of an opponent. Those are all qualities that are very important in a citizen and in how he/she behaves in the political arena in homogeneous as well as heterogeneous societies.

The state in Lebanon took upon itself since independence the task of providing education to those who need it and want it. To the extent it limited itself to that role without encroaching on others who performed a similar task, it has been able to show some evidence of educational progress. That progress should continue to be a national objective. Any deviation in the direction of hegemony and encroachment will destroy both systems, public and private. The state has a better role to play as a guardian and a watchdog

has the role of the government been in all this? The answer is that the role of the government was hardly perceptible because it was the most basic.

Second, though less basic a function than the first, is democratic rule. Freedom of choosing one's leaders and bringing them to account generates other freedoms and guarantees them such as free speech, free business pursuit, free political participation, free assembly, free school curricula etc.. How will these freedoms contribute to a socially divided society? In a simple way, it will make interaction among citizens of various sects possible and free from fear. Above all, it will give citizens a feeling of belonging and attachment to the country which provided them with those important values in life. In Lebanon respect for the country and its institutions has been expressed implicitly more than explicity. One rarely came across a Lebanese who emphatically expressed a pride in the system which provided him/her with these values, but in fact expressed it behabiorally by his/ her attachment to the system. During and after 15 years of vicious civil war that turned brother against brother and father against son, negligible were those who challenged or demanded to abandon the Lebanese political system or chose to opt out of the Lebanese state. The opportunity for opting out was wide open, but there were no takers. That the malcontents demanded was political reforms, mainly redistribution of political shares, but not exiting from the democratic system that they had known. Considering that in the twenties a near majority of the population was not in favor of the new structure, the attachment to the contry and its system that has developed is no mean achievement.

Third, more effective in fostering national unity is providing basic needs in education and excellence. Basic needs mean that the state is responsible and responsive to the plight of all its citizens. Where citizens are unable to provide private education to their children, the state steps in to help. The same may be said about healthand housing. The point though ought to be stressed, the state plays here a supplementary and not an exclusive or dominant role. It does not push others out of the business of education or impose on them its ideas but seeks basically to provide services to a community which is unable on its own to provide. The state is the provider of last resort.

There are two main advantages in such a limited role, it is afforadable and limited in scope it can be performed effectively, a fact wich would generate respect for the system.

In states such as Egypt where the state claimed it was the best qualified and able to provide education for all, it failed to live up to its pretensions and lost

integration to mean a working harmony among the various communities and a common loyalty to the country and state. National unity hence is understood as an epi-phenomenon that crowns other types of identification, some of a universal nature, others particular. National identity is neither a substitute nor a reason for suppressing other identifications; it underlies all of them in somewhat prior form.

A number of factors which can contribute to fostering a national culture will be discussed here, the least important of which is classroom instruction. First, restoration of law and order, particularly in this post-war era, will contribute to national unity. When citizens feel sufficiently secure, they will voluntarily move and settle in any part of the country without fear. No one claims that the pre-war Lebanese state inculcated an ideology of national unity in schools, yet Lebanese of various religious or ethnic background were choosing to live in city quarters that were not their sect's traditional homes. Families were freely choosing residences where they felt the need and ability to live regardless of sectarian residental configurations. Though not fully realized, mixed residential quarters increased in the thirty years of the independent configurations. Though not fully realized, mixed residential quarters increased in the thirty years of the independent republic than in centuries past. There is no need to comment further on the importance of this phenomenon in the process of national construction. Unfortunately, the war has destroyed in a short time what the rule of law took decades to establish.

Social integration was not limited to mixed residential quarters but also to mixed business undertakings and locations without regard to sectarian considerations. Add to this, the estivage phenomenon and other social interactions. Last but not least, is the electoral system which made for crosscutting links among voters and candidates of various communities.

If we accept the observation about integration just mentioned, then it follows that the most basic and limited function of the state, maintaining law and order, is the most conducive to the creation of national unity. Moreover, being the most basic of state functions, it does not add a financial burden on the state's budget nor cost citizens additional contributions to the state.

The law and order proposition means security of citizens in their lives and property and therefore satisfaction and attachment to the country and the state which provided them with self-respect and safety. Ras Beirut provides us with a model worth considering. Ras Beirut has developed under the republican system into the quarter where the population is the most diverse and integrated, where there are more private schools and where the culture is most secular than in any other part of the country. Yet, one may ask what

Information? Just as school children do not draw their image of the world from what they learn in classrooms, so do adults not accept the news which is disseminated to them through official channels. Teaching a national unity ideology in schools will not be any more credible or effective than the teaching of adults by the Ministry of information.

Give the Ministry of Education a major task like inculcating a national ideology and there will be no telling what other tasks will it assign itself next. is it not conceivable that state officials seeking more powers of extraction for themselves start imposing unreasonable regulations on private schools or even on parents of school children in public schools? If more tasks are assigned to the state, then it will gradually have its rope around the necks of citizens, and democracy in this country, already threatened, will be nothing but an empty shell.

Lebanese society is dynamic and self-supporting to a large extent. It has, therefore a chance to live free from oppression by politicians acting through the guise of national interest.

I am fully aware that democracy in Lebanon has been the subject of much criticism by Lebanese intellectuals and that one of the main criticisms is that it is a sectarian democracy. The conjunction of demaracy and sectarianism is considered a contradiction in terms. Lebanese democracy has also been charged with allowing inequality of income to exist in an unacceptable form. Other criticisms are addressed to the political elite, that they succeed themselves, that the electoral system make them elected by less than a majority, etc...

Let us go briefly over this issue of democracy and see what does it really mean, and whether we should observe it or not in our educational system. The west has been the fountainhead of modern day democracy and therefore comparisons, and indeed slavish imitation, has been our guiding principle. Be it as may, we ought to know though that the democratic experience in the West is not uniformly secular, it does not necessarily prevent leaders from succeeding themselves, it does not guarantee equality in living standards, and finally it does not necessarily mean majority rule.

There are two pillars on which Western democracy rests: one is that the people are the final arbiter for selecting state leaders, and the second is the rule of law, and ipso facto equal access of citizens to the law[7]. Elections in the West do not uniformly bring to power leaders with majority of citizens

(7) See SARTORI Giovanni , **«Democratic Theory»** Wayne State University Press, 1962.

by the state formula? Can't school instructors and administrators subvert the intentions of the legislator? What prevents a school from teaching the state formula making students understand that the official version is proforma and then proceed to teach «true» history according to its predilections? Are we not inviting here a perverse reaction that will generate a dual culture and encourage disrespect for the state.

Finally, is there a single Lebanese history? Or can one say that the history of the Lebanese groups and their relations with one another were peaceful? If the objective answer is negative, will the state officials in charge of the new myth admit it or will they deny reality in a bogus show of unity. A country that feeds falsehoods to its children will reap the same from them.

If we are eager about the future, we ought to forge a new future and open a new page, letting the past be past. History is not everything, and school children in Lebanon may grow more aware of the new world in which we live if they see themselves as part of a whole which would include the Arab world, the developing world and the advanced countries. Some sense of agreement could be achieved that way much more easily and effectively than grand plans and state involvement. Let us leave to people the freedom to do what they believe and not live in a world of compulsion, hypocracy and mediocrity.

It is important the risk in a democratic society when the state is allowed to have a greater role in shaping citizen's views. If the Ministry of Education is to be entrusted with such a new task, not only indoctrination will be the product, but also a new hegemony. There is no telling how will such a Ministry act and with what competence or bias if it were entrusted with framing the minds of the new generations. To think of government officials, with whom we are all familiar, intruding into our lives with such powers is an awesome prospect. Consider other official creations in this realm-the Minitry of Information. What good has the creation of the Ministry of Information done us? And why should Lebanon have a Ministry of Information, to start with, just to pay salaries to more officials from public funds? or is it to propagate officially biased information that no citizen believes and that led a former prime minister to describe as «foolish», (al i'laam al ghabi). What good does an information Ministry do in a democracy with such a vital private sector information field? Is it not enough for the state to have a monopolay over radio broadcast and hegemany in television In other arab states, such a Ministry is designed to feed the public state ideology and official version of the news, but these are not democratic countries? If Lebanon is a democracy and wants to stay so, then why have a Ministry of

process was still developing when the civil war broke out in 1975 and halted the mélange.

Education played a secondary role in this transformation process. It contributed to the transformation of the sense of identity among the various Lebanese groups described above but in no case was that sense instilled as a conscious plan, uniform and state led.

The interesting point to observe in this process is that the making of a national identity has occurred almost independently of the educational system. Each stage of new identity was associated with a major socio-economic and political transformantion. We shall see below, that efforts to inculcate group identities by formal measures have not succeeded.

Transmitting Identity Through Education.

A uniform political ideology in schools curricula is usually channelled through such courses as history texts and literature. It could take an ambitious form in which all schools would have to use the same texts and same material. One should consider the dangers involved in such an undertaking.

First, recent history shows that a centrally imposed ideology through the school systems has not been successful in producing the desired unity. Consider the soviet union, Egypt and Iraq, to mention only a few. Iraq has had a long history of a uniform educational system imposed from the center in addition to a formal ideology for youth and adults, yet the primordial sentiments of kurds, Shiites and others remain as potent as ever to this day. Will school instruction of a national myth in Lebanon be any more successful? Could it be honest and avoid the sensibilities of students from different communities? Even if success can be guaranteed, is it really desirable to create uniformity and deprive particular groups of their sense of particular character. What effect will such uniformity, if achieved, have on democracy in the country? This is a serious question that will be taken up later.

In the second place, who will devise this secular culture which is to be instilled in students? Is there a third party amongst us that can stand above the fray? Is there anything that we can call neutrality in this case? Can the Ministry of Education produce a formula that is the product of an agreement among the various Lebanese groups represented in government? Moreover, will they be competent to deal with such a sensitive and subtle issue? By the time they reach such an agreement, if at all, it will have been watered down to platitudes and trivia. Or are we to impose the views of one group on the others? Can we guarantee that schools will implement the new law, will abide

group of the Sunni Arabs in the first place. In Lebanon, its appearance was also a product of a historically inherent antagonism to the dominant Ottoman ideology. More forcefully though as a result of an earlier social and political change: the break up of the ottoman Empire and the spread of the mass media.

It should be noticed that in all three cases[2], social stimuli triggered ethno-cultural backbone response. Among Maronites, the feudal smiya was replaced by something particular to them, their own culture and history which was expressed in communal sense, then a broader Lebanese identity in which their history was a major component part. In the case of change from village identity among the Shiites (and no doubt some feudal vestiges) the response was not secular urban but sectarian coming out of the individual's cultural reference. Similarly among the Sunnis, changes in political structure and information flow triggered a particular response drawn from Sunni culture: the culture of the Muslim Arabs.

A more recent factor responsible for creating new identities has appeared in recent history though hardly noticed so far by students of nationalism and politics. Sociological wisdom teaches us that formal organizations generate their own sense of identity. we find now, for instance, that in each Arab state, even those that were created entirely by colonial forces such as Iraq, a sense of identification with the state. The sense of being a Lebanese, a Yemeni, a Kuwaiti, a Tunisian or an Egyptian is quite a strong phenomenon now, though overlooked perhaps because it has an unsettling effect on Arab nationalists.

The experience of Lebanon in this instance of identity transformation is instructive. In the process of experiencing membership in the Lebanese republican system, a symbiosis started to emerge: the Muslims acquiring an additional Lebanese sense of identification and the Christians acquiring an additional sense of Arab identification, both through identification with the new state organization. This process was made possible by many factors but one important element is the ability of the various groups to look at the modern Lebanese experience within the state context as partly their own making since they had accumulated a historical record in it. As for the Christians, they had become through the formal state participants in Arab affairs: the Arab League, Arab treaties, Arab Summits, Arab wars, Arab business involvement and Arab culture. The Muslims as represented in the Lebanese state identified with it in the various encounters with other Arab states giving them that particular sense of Arabism- as Lebanese Arabs. This

The historical sequence of group poloitical identification in Lebanon shows a succession of identities: secular feudal, then sectarian, then national. Lebanese identity as such first emerged in the second half of the nineteenth century followed by Arab national identity early in this century. It could be said that the two remained limited in expression until the thirties and forties. Sectarianism, on the other hand, developed during the first two decades of the nineteenth century. Before that time, the feudal identity (smiya) reflected the main attitude, and as feudal identity declined it gave way to various strains of sectarian, village and Lebanese identity during the nineteenth century. The process of change in an individual identity from village to sect is carefully traced by Fuad Khuri in his book, From Village to Suburb(5), while the transformation from feudal identity to sect and country is documented in my book, Politics and Change in a Traditional Society(6). In both cases, it was found that social change had preceded attitude change. In the case of change from smiya to sectarian identity, economic weakening of the feudal families and growing strength of Church organization came first. The sense of Lebanese identity had its roots in the cammunal awareness of the Maronites then spread as the diverse sects found themselves under a common state structure in which their participation and cooperation was required. The sense of statehood first emerged among the Druze and Maronites (along with other smaller communities) under the Maanids then Shihabi Imarah. The Mountain Imarah constituted the germ not the full fledged Lebanese state that we know now. The process of state building continued past the Mutassarifiya and with greater force under the first and second Lebanese Republics Throufaut this historical process in which the lebanese state was in the making, we observe that loyalty and identity were the products of socio-economic conditions not of formal inculcation by the state.

Changing identity from village to sect, among the Shiites was preceded by migration into urban areas, where the useful and meaningful bond became the people of the same religious community. This was a process of broadening an individual's perspective from a smaller community (the village) to a larger one (the sect). The process of dislocation has continued to the present and with it the intensification of Shism as a sectarian ideology.

Arab nationalism represented a transformation from an identification with the sultanate (religious and civic) to identification with the ethnic or cultural

(5) KHURI Fuad, **«from Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut»**, University of Chicago Press, 1975.

(6) HARIK Illya, **«Political Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1945»**. Princeton University Press, 1968.

should never exagerate though the extent to which a state, modern or archaic, can perform.

Diversity and National Identity

This brings us to the second aspect of the question: national identity and the manner in which it could be fostered by the educational system. The moves made for a greater state role for the state in Lebanon imply that the educational system should contain a uniform doctrine to teach to students. Private schools, which are numerous in this country, will be ordered to instill in students a uniform doctrine on national unity devised by the state.

It will be maintained here, first, that uniformity of doctrine is neither necessary nor will it produce the desired effect; second, civil strife in Lebanon was not the product of communal diversity but was purely political. Treating it by imposing uniformity is to apply the wrong medicine.

In the first place, the widely held view that the civil war in Lebanon was a product of pluralism and the free educational system which fostered is a gross mistake. History is replete of cases where civil wars occurred in centralized states and in advanced countries even in this century. America, Russia, Spain, Greece and numerous others experienced civil wars. Afghanistan, Ethiopia, Somalia and Sri Lanka are striking examples in the Third world. Closer home, Jordan which is a highly centralized state went through a civil war in 1969-1971.

The question of how to forge a certain social identity is at the heart of this imquiry. Could it be done by means of inculcation or is it the product of multiple forces prominent among which are changes in social and economic structures? Political identity in Lebanon was not always sectarian, nor was it entirely sectarian when in the seventies the war broke out. In 1972, Professor Halim Barakat and this writer administered a questionnaire in the three different religious areas of Beirut and the responses showed very low sectarian attitudes[4]. The extent to which mixed residential areas were growing is another strong evidence of the fading of sectarian attitudes.

The statement which would more correctly represent attitudes of the Lebanese would be that in the seventies, a Lebanese had more than one sense of group identity: Arab, Lebanese, sectarian, and familial in varying combinations and strengths. Being Arab and/ or Lebanese are new senses of national identification. But sectarian identity is also new though many may not realize that.

---

(4) See for reults: حريق ايليا ، «من يحكم لبنان»، بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.

private lessons. Being very poorly paid, teachers force their students to take special lessons outside school hours. A teacher as a result devotes very little attention to the classroom session and spends most of his energy on private lessons. Classroom duties are relegated to a secondary place.

Publicly declared free education has in fact become education at a price by subterfuge. In effect, universally free public education has turned out to be neither universal nor free. An average Egyptian family ends up paying over two hundred pounds per child for private lessons a year. (A university professor receives about 300 pounds per month). Not only is education no longer free but it is also conducted in a corrupt fashion. All this, while private schools were either closed or restricted. Many private schools currently have their problems, but to compound these problems the Ministry of Education treats them like public schools, interferes in how they are run, and harasses them.

How could an educational system such as the one described above foster a national culture of idealistic nature?

Since the state has such limited performance capability, why not consider the role of the state as a provider of last resort. The state then would attend to those who ask for its help and need it. In addition it would have to facilitate the community role in education and protect standards from falling and watch out against fraud.

The tendency of the state to over-extend itself in expenditure on projects without considering finances is not limited to Egypt. Tunisia of Bourguiba, another patron state, not only made education free to all but provided each university student with a stipend often greater than the family income of the student's parents. As numbers fast multiplied, the government was no longer able to meet the demand nor able to withdraw the stipend. The campuses as a result have turned into a hotbed of political unrest and violence.

I am quite aware that the issue before us for Lebanon is not primarily economic, though economics is a factor. The point, however, is to show from experience how the state (a model one at that) has failed to deliver the most basic service it had taken upon itself to accomplish and precluded others from stepping in to help.

Since states differ in their performance and some are more efficient than others, we ought not to despair. Societies can reform their states if they wish. But before rushing to assign new tasks to the state, one should make sure that reform is established firmly and the state is in a position to deliver. One

running out before the end of the first Five Year Plan was over, losses by public sector firms were heavy, debts accumulated and growth was slow or negative.

Education: The Egyptian Model

The education policy of the Revolution should be of particular interest in this context. The Nasser regime should be given credit for making education universally free at all stages. One can hardly complain. So what is the issue? The issue is that the good intentions were bountiful but the resources were meager. Still, with limited resources, the government was able to expand the educational opportunity for large numbers of student who would otherwise have been left by the wayside(3).

On the opposite side of the balance though, the whole educational system from kindergarten to graduate university studies declined in quality and has adversely affected every activity in the country, not to mention educational levels in the Arab countries where Egyptians play a dominant role in education. Not able to provide the necessary funds, the state had to suppress teachers' salaries, put students in overcrowded schools, have half a day school sessions in order to make the facility available to other students and eventually depend on foreign aid to build schools for Egyptian children. In addition, government as a matter of policy assigned students with the poorest record to the schools of education to make of them the teachers of the future generations! Moreover, textbooks are of the lowest quality and teachers cabals are instrumental in determining who will write them and make large profits of their sales.

The detrimental effects resulting from the take-over by the state of the educational system in Egypt has not unfortunately been limited to decline in the quality of education, it has directly engendered and tolerated corruption and extraction in the educational system. First, by promising every one an education and a government job upon graduation a premium was placed on a school or university degree. But since classroom instruction was so bad, many families resorted to cheating, bribery and violence to make sure that their children do graduate.

As the crisis extended and became intractable massive corruption of the instructional process has developed and continues to this day without any solution in sight. Students have become the victims of a forced system of

(3) Limiting ourselves here to the three largest population, see my book, the Illusive Path to Development: Economic Policy Reforms in Egypt, (forthcoming, Indiana University Press).

those who run the public educational system to be political appointees or political dependents on their superiors, to serve political and personal goals first, to have low competence, to be subject to very little pressure from parent groups or members of the community. Why should one expect that officials of those characteristics could actually be trusted to construct a secular curriculum and implement it?

The come of Egypt

For those who feel that the case for a prominent role for the state could be made by considering a state better known for its firmness and progressive nature, let us look at Revolutionary Egypt. We shall see here that the state, represented by its officials, is not the most knowledgeable, not the most trustworthy, not the efficient actor it was made up to be nor the less corrupt. In fact, the state evolved in Revolutionary Egypt into an exploitative actor, poor performer and progenitor of uncivic culture. But one may ask, why Egypt? Because Egypt is the only one of all the Arab states which has a time-honored tradition of statehood, in addition to having gone in the early fifties through a revolution with credible credentials. Finally, because Egypt is as close to being an ideal type of a patron state as one finds in this region of the world.

Let us briefly consider the claims for a superior state role. Superior knowledge and coordination are qualities that assume great importance. But this very claim is marred by failure. For instance, the first Five Year Plan did not observe the allocations made by the planner and fell short of achieving its targets. By the last year of the plan, Egypt had lost all its foreign currency reserves and had gone into debt. The second Five Year Plan was extended to seven and was never actually drawn up or implemented[1]. As for state's management of property, loyal army officers were placed in charge of public sector firms and overstaffed those firms with supporters and redundant labor in order to combat unemployment. To make products of those public firms accessible to low paid government employees, the state imposed on the management price controls. The outcome, as can be expected, was not encouraging: wages remained depressed due to redundant labor and low profits, poor investments choices were made[2], investment capital was

---

(١) ايليا حريق، «أزمة التحول الاشتراكي والانماء في مصر»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٥، العدد ١ (ربيع ١٩٨٧).

(2) Investment in textiles increased disproportionately but not on finished garments nor on intermediate goods. Steel in which Egypt has no comparative advantage absorbed a lot of capital at heavy cost; later energy intensive aluminum was started.

were put aside in our Arab discourse on politics and the price has been very dear indeed.

True, socialism stands a far better chance of success in advanced industrial countries than in the countries of Africa, Asia and Latin America, where accountability is an unknown product and the public good concept is immature.

In order not to appear as if making a sweeping generalization and one that sounds as a replay of neo-colonial views, the reader will be asked here to consider the following chart listing critical variables pertaining to public issues and try to place the developing country he/ she knows best on a continuum. Let each one of us be his/her own judge. We may all start with Lebanon, and I shall add examples from Egypt later on.

Just like recruiting an employee, before advocating that the state be the candidate to do a job for us, we should ask the questions listed in the chart below to make sure that we have entrusted a worthy and qualified agent. Since states differ in their perfomance and capacity for service, let us ask where does the country we are concerned with rank on this continuum.

CHART I

Criteria to be Used to Assess the Qualifications and Public Character of Officials

A Country's Attributes	**Stable and Institutionalized**	**Unstable Not** nali **Institutiozed**
Regime Authoritarianism	low to medium	High
Cultural Norms: Allegiance	Institutional	Personal
Competence of Officials	High to medium	Low to medium
Societal Pressures on Officials	medium to high	Low
Criteria for Appointments	Competence first, loyalty second	Loyalty first Competence last
Officials Priorities	Duty and service	Political and personal
Political Violence	Low	High
Corruption	Low	High

Considering the place of Lebanon on this chart, it falls consistently, especially in its post-war era, among the unstable and not institutionalized political systems. In as far as education is concerned then, we should expect

it rests or falls the fundamental edifice of socialism. For who is the state if not the sum total of its officers? Do we know enough about these officers to trust them with our livelihood and cultural values? what kind of controls do we have over these strangers to whom we assign the role of managing our fortunes. The main and legitimate questionm is whether the state represent the public or those, say, who man it?

As far as I know, the political literature of Arab socialists never quite dealt with this critical question. The point was generally left implicit that the pact between the dependent society and the intellectual cum politician is a sufficient guarantee that the promise will be fulfilled.

As the terms of the patronage pact in the political arena were generally known, every aspirant to power used codes to achieve his own objective. Some believed in the codes and others did not, but the outcome was the same the political objective of the actor came ahead of every other consideration.

Political power has its own logic which does not necessarily correspond to the logic of equity and justice. Political power ought to be viewed as capital, the acquisition and maintenance of which has a cost. It is neither free nor God given. The paradox in the Arab countries is that while the cost of power is understood and consciously paid by all those in the business, few are those who acknowledge it. The fact of the matter is that political power has a price and all those who seek it have to pay that price and recoup their capital and make profits. The economics of power is a science still in its infancy. Since its laws and rules are different from those of justice and equity, we ought to know how much it costs us, how much we want to buy of it at what price and how much.

The cost of power in the patron state was not always consistent with the best service to the public. To compound the problem, not only the leaders idnterests were shaped by political considerations dand particularistic concerns, but their expertise was hardly existent or relevant to what they were charged to do. In effect, the claim that property was put in the service of the common weal when taken over by the state was actually in the service of the particular interests of the powerful and fortunate who happened to be in the right position at the right time.

Before proposing that property be rendered public, the basic issue of who is going to be in charge of managing it and what do we know about the manager should be clearly laid at the table and before any other question. Substitute for the «state» the terms «bureaucrats» and «politicians» and them ask how much of the clamor for a greater state role remains. Those questions

land reform, nationalizations, a variety of state business projects, employment by decree, subsidies, free services such as education, health and housing. Celebrated as a way of the future, the patron state soon turned out to be a disappointment to those who advocated and supported it. Not more than a decade after its inception, fissures and fractures appeared in the edifice leading eventually to a dead-end of impotence and irrelevance.

The promised prosperity (raffahiyah) was not realized by the patron state and a downward mobility started to affect the low and middle income groups. Health and educational services started to decline and unemployment figures started to go up again. The mutual interest pact did not change the dependency status of society, as those hovering around the poverty line did not shrink in numbers or ratio. The dream of rationality in the social order was shattered leaving the disappointed face to face with the stark reality of dependency again, but this time without a patron. What went wrong with the inspired project?

The economic crisis has in places given impetus to economic and political liberalization and the word democracy in the liberal sense has started to make its appearance once again in public and by the intellectuals. Those new developments are worth noting, but they will not bring about a democratic order in Arab societies. The economies of the patron state were in part victims of changes in the world economic order such as oil prices, recession and protectionism in the industrialized world. Those factors could overturn a democratic regime just as easily. In the thirties they did in Germany and in other places.

The main reason for the downfall of the patron state, however, has been the unrealistic assumption on which its project rested, especially when it comes to the competence of officials and their interest in the common good.

This is too long a story to discuss here in details. However, the basic weak assumption in the theory is essential to our argument regarding the role of the state in education and democracy. It forces us to ask the basic question: what is the state and why should it be different from any other social organization to be assigned such vast and important functions?

We were often told that private property is the source of evil and public property will create equity. That may well be, but there is a catch here? What is public property? The only answer we have been treated to is that it is property held in the name of and managed by the state. In other words, public property, or what everybody owns in common, is actually owned by the state and managed by it. But that is a loaded political question, and upon

enjoyment. Not only is this lop-sided control of resources a selfish and anti-social act, but it is also irrational in economic terms since it fails to maximize social returns on investments of capital, work and skills. It represents a fragmented effort, wasteful and socially harmful. A healthy society would eliminate those ills by coordination through central planining. Instead of working at cross purposes, a central agent coordinates all social efforts, invests in socially useful enterprises, makes capital and work more productive by means of concentration and organization and creates socially beneficent spirit by linking effort exerted dto reward. In short, social returns will accrue only to merit and humanitarian considerations.

The idea of a single organizing central agent has several advantages over the pluralistic one. A single agent, it often seems obvious, sees the whole picture and plans for everyone not the few. A single agent, moreover, acts from a position of strength and can generate more resources for investment, and it can allocate resources in the most productive manner. Finally, it acts for the good of society as a whole not for private individuals, corporations or clans.

The Patron State and its limitations.

Whether conveyed to the public with the aid of symbols, explicit statements or rhetoric those arguments are music to the ears of the forsaken masses, of the grievance bearers, of the unemployed and uncared for. In LDCs those groups are the majority of the population and that creates interesting political facts for those prospecting in the political fishing pond. The intellectual (includes most those with a measure of formal education) cum politician links in with the uninstructed, half-educated, discontented and hordes of low salaried and poor population. A patronage «pact» as a result is informally forged binding the two sides to a common cause. It is signed with the feet of the masses and the loud exclamations of the articulate. As an issue of the marriage, the patron state is born and celebrated. Unfortunately, the newly born child is delivered into this world through violence and reared by police control.

The patron state is an authoritarian body which claims and acts as the major business entrepreneur in society and a provider at one and the same time. In orther words, it acquires extensive economic functions and looks after the welfare of citizens by providing essential services such as housing, education and health.

In our Arab societies, we have become familiar with the patron state only recently, starting basically in the late fifties. The process took the form of

and crafts are lower so would be public morality. While no state can disclaim the penchant its officials have for turning public good for private advantage, the practice is far greater in the so-called less developed countries of Africa, Asia and Latin America.

A nineteenth century myth had spread over large parts of the world and hit us in the Arab countries at the middle of this century. The myth is expressed as a conviction that the state is a solution to every social ill. There are two sides to this myth: One, the social motivation aspect, and two, the rationalization of that motivation made up by intellectuals. I shall deal here only with the tale-end of the story as it has belatedly affected our Arab societies.

One, The social motivation. The myth of the state as a panacea is a direct response to social needs grown out of proportion by the population explosion. Positing the state as a super agency has been a syndrome of the dependent society before the idea ever foud its way into the books of Hegel, Owen or Lenin or Nasser. A dependent society is one in which the vast majority of the population live around the poverty line. That is they can be located at it, beneath it or just above it. In a dependent society, the ratio of the unemployed who are supported by an empolyed person is high. The population explosion in our midst as of the mid century has aggravated this situation, created urban masses and, with the revolution in mass communications, made them a volatile political force to reckon with. Without traditional patrons such as landlords or guild leaders, the abandoned population seeks a new patron, and that patron, faute de mieux is the state. The masses lay their claims at its door steps and its crafty leaders dare glad to oblige. The greater the dependency condition of society, the greater the role sought for the state. For who other than the unpropertied would trust strangers with the public goods, basically converted private goods. This tendency may be classified as compensatory behavior.

two, The rationalized aspect of the myth is naturally propagated by intellectuals and politicians. It makes perfectly good sense. It goes something like this. Inequality in society is harmful to the majority of the deprived population and makes no sense. Different writers differ over the reasons for the prevalence of sharp inequality, but there is a common agreement that it is irrational and could be corrected by concerted public action. Moreover, poverty in general, whether there is equitable distribution of income or not, is avoidable if only the political order was rational. Under a poverty regime, individuals and corporation, it is often claimed, use their advantage in the control of capital and skills to divert social resources to their private

We shall try to view the state in its naked form, thus steering away from the mythology propagated in classical literature, especially in the abstract codes of German philosophy and the idealistic visions of utopian socialism. in its naked form, the state is nothing more or less than the sum total of the practices followed over time by its officials from top to bottom. The moral principles upon which the community rests and which the state is supposed to reflect are as good as those entrusted with their execution and protection. Maintaining an abstract notion of the state serves only to mystify people and justify abuse. Attention should be focused on the attitudes and behavior of those who occupy public office at all levels in order for citizens to know how their interests are being served and for public accountability. Citizens ought to have a reasonably realistic notion of the nature of political power and the forces upon which it rests. For it is only by understanding the nature of the animal that demands and claims can be made upon it. Should those demands and claims not be based on reality, the result will not only be disillusionment and failure but the active breeding of public distrust and corruption. If, as it seems, the Lebanese are asking for an additional more assertive role for the government in the educational system, what basis do they have to trust officials with such a new role?

Governance, or what is otherwise known as the state, started as coercion of the weak by the strong (al-ghubla in Ibn Khaldun's language). The progress of civilization is marked by the degree to which coercion gives way to persuasion and participation in the governing process. Since no where in this world of ours do we have a thoroughly civilized society, no where do we find a state based thoroughly on persuasion and consent. However, there are scales and gradations.

When the state is stripped from the illusions weaved around it by philosophic imagination, what is left is a diminutive creature whose claims outweigh its qualifications to perform. Viewed realistically, the state appears in its true form unfit and unworthy of doing but the minimum of public function such as those that are basic for common convenience, public order and for curtailing unbridled human aggression. Unfit because as an organization staffed with ordinary officials it carries the biases and incompetence of its custodians; unworthy because the individuals who man it lack in most cases the moral standards to represent or realize the public welfare objective. They have, past and present, shown incompetence and used the instrument of the state to favor their own material advantage and personal aggrandizement and those of their supporters. The truth range of this last statement is greater the less developed the society is. The hypothesis here is that in societies where individual achievements in the sciences, the arts

The Democracy of Education and National Unity: A Political Perspective

Iliya Harik(*)

Introduction

The question preoccupying Lebanese leaders in recent years has been how to forge a national unity through the educational system, considering the agonies, and the waste of human and material resources witnessed during the last fifteen years of civil war. Implied is the conviction that Lebanon's sectarian diversity has been the culprit and that what is needed is the adoption of a national and secular culture to replace what exists. The state, of course, is the agent and only agent that could impose an ideology on a national scale. The formation of a nationally selected committee by the various Lebanese groups after reaching a consensus on the matter is a possible alternative to a state led solution. In both cases, many questions remain to be answered. Can the Lebanese leaders reach a commonly acceptable and a secular formula of national unity to inculcate in schools? Assuming the state can devise such a formula. can national unity be formally taught? Is the sense of group identity the reflection of a person's situation and social relations in society or a product of inculcation or indoctrination?. Can it be done without infringing on the principle of democracy of education or the democratic political system? Is it truly harmful to national unity for a citizen to have more than one sense of identity.

I shall try here to grapple with these issues starting with an assessment of the state's potential as an agent capable of forging and implementing a new national culture.

The state in a Realistic Perspective

(*) Professor in the dept of political science, Indiana University, USA.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE